



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية وآدابها
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة والنحو الصرف

النواسخ في معاني القرآن للفراء

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير
فرع اللغة العربية وآدابها
تخصص النحو والصرف

إعداد الطالبة:

أمل بنت رشاد بن علي سروجي

المعيدة في كلية الآداب والعلوم الإدارية بجامعة أم القرى

الرقم الجامعي (٤٢٥٨٠٢٢٥)

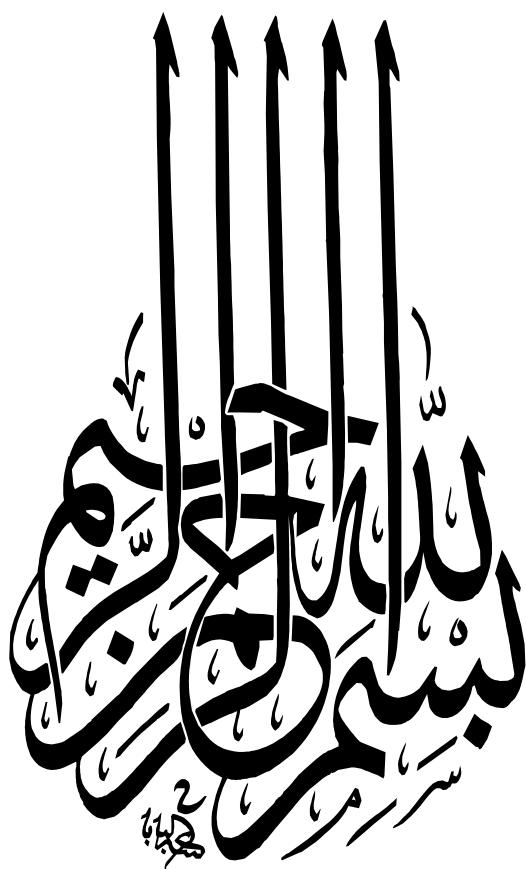
إشراف، شهادة الدكتور:

محمود محمد عبدالمولى خميس

أستاذ النحو والصرف المشارك في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى

العام الجامعي

١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م



ملخص البحث باللغة العربية

البحث بعنوان: « النواسخ في معاني القرآن للفرّاء » وهو بحث لنيل درجة الماجستير في علوم اللغة العربية تخصص « نحو وصرف » ، وتعود أهمية هذا البحث إلى اعتماده على عِلْمٍ بارزٍ من أعلام اللغة والنحو والتصريف وهو « الفرّاء » .

وقد هدف البحث إلى التعرف على هذا العالم الكبير، وكتابه « معاني القرآن » ، الذي يمثل منهج النحو الكوفي، وقد جمعت النواسخ من كتابه، وقمت بتأصيل المسائل، ودرستها وناقشتها، عند المعريين للقرآن الكريم، وعند النحويين، ورجحت -ما استطعت- الرأي الذي يبدو لي راجحاً مع بيان السبب، والله أعلم بالصواب.

وقد استوى البحث في « ستة فصول » سبقتها مقدمة وتمهيد، وتلتها خاتمة، ثم أتبعها بالفهارس الفنية.

أما المقدمة: فقد تحدثت فيها عن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومنهج البحث وخطته، وجاء التمهيد مشتملاً على:

١ - التعريف بالفرّاء وكتابه (معاني القرآن).

٢ - التعريف بمادة النواسخ لغة واصطلاحاً.

ثم توالى فصول الرسالة كالآتي:

الفصل الأول: المسائل الواردة في « كان وأخواتها » .

الفصل الثاني: المسائل الواردة في الأحرف النافية العاملة عمل ليس.

الفصل الثالث: المسائل الواردة في أفعال المقاربة.

الفصل الرابع: المسائل الواردة في الحروف المشبهة بالأفعال (إنّ وأخواتها).

الفصل الخامس: المسائل الواردة في « لا » التي لنفي الجنس.

الفصل السادس: المسائل الواردة في (ظنّ وأخواتها).

ثم أعقبت هذه الفصول بخاتمة: اشتملت على أهم النتائج والتوصيات التي انتهى إليها البحث، ثم أتبعها بالفهارس الفنية، هذا والله أعلم بالصواب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المشرف د/ محمود محمد عبدالمولى خميس.

الباحثة/ أمل بنت رشاد علي سروجي.

ملخص البحث باللغة الإنجليزية

Abstract

Title : "Aprogations in the meanings of holy Quran, by al farraa"

Degree: Master in grammar and morphology.

The research importance is due to it's dependence on one of the most famous figures in syntax who is al farraa the research aimed at recognition of that great figure and his book meanings of holy Quran which resembles the methodology of kufic grammar , I have connected the aprogations from his book, studied the matters and discussed it for holy Quran translators and syntax scientists, then I will use the preferred one with reason. God only know the right.

The research involved six chapters preceded by introduction and preface, followed by conclusion and indexes.

Introduction included the research importance, reasons of choice, methodology, and plan.

The preface included:

- 1 - Definition of AL farraa and his book "meanings of Holy quran".
- 2 - Definition of aprogations in language and terminology.

The study chapters:

Chapter one: matters in "to be and it's sisters"

Chapter two: matters in Negation letters that act as "laila"

Chapter three : matters in negating verbs.

Chapter four : matters in letters that act as verbs "Enna and it's sisters".

Chapter five: Matters in "No" that is used for Negation.

Chapter six: Matters in "Zanna and it's sisters".

The chapters are followed by conclusion:

It included the main results and recommendations of the research, ended with technical indexes, God only know the truth.

المقدمة

المقدمة

الحمد لله الحنان المنان، الحمد لله خالق الإنسان معلمه البيان، الحمد لله الذي شرف العربية بالقرآن فصار لساننا أشرف لسان، والصلاة والسلام على سيد ولد عدنان، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان، وسار على نهجهم متمسكاً بخير الأديان.

وبعد..

فقد أنزل الله ﷻ القرآن الكريم على نبينا محمد ﷺ فكان معجزةً تقطعت دونه أعناق البلغاء، وتخبّطت دونه ألسنة الخطباء، وتقرحت دونه قرائح الشعراء، وتلقفه العلماء بالبحث والدراسة، فما نضب معينه، وما جفت عيونه، على اختلاف من استقى منه وأروى، وكل يوم تظهر فيه آيات وعجائب تترى، تدل على أنه منزلٌ من عالم غيب الأرض والسموات العلا.

فالقرآن الكريم -ولا ريب- هو قطب الدراسات اللغوية والنحوية والصرفية والبلاغية في العصور الإسلامية المختلفة، فقد اهتم علماء العربية به فدرسوا من خلاله اللغة: نحواً وتصريفاً وبلاغةً، ومن أهم المؤلفات التي أولت القرآن الكريم عنايةً واهتماماً، وتناولته تحليلاً وبياناً كتب معاني القرآن وإعرابه وتفسيره، التي حملت على عاتقها شرف خدمة كتاب الله الكريم فبحثت في سورته وآياته، وعرضت لبيان معانيها وشرحها وتفسيرها والقراءات الواردة فيها، وخصت بالبحث إعراب الآيات والأوجه الجائزة فيها وتوجيهها مع ما يتناسب مع السياق، ولا غرو في هذا فإن هناك علاقات وطيدة وصلات أكيدة بين المبنى والمعنى.

وأهم كتب المعاني وفي مقدمتها وطليعتها كتاب معاني القرآن للفرّاء، هذا الكتاب الذي يمثل بحق مذهباً نحوياً متكاملاً، ألا وهو المذهب الكوفي ولا سيما بعد ضياع كثير من مؤلفات النحو الكوفي لأعلام هذا المذهب من أمثال الرؤاسي (ت ١٨٧ هـ)، ومعاذ الهراء (ت ١٨٧ هـ)، والكسائي (ت ١٨٩ هـ) وغيرهم، بل إن إمامنا

الفرّاء قد فُقدت كثير من مؤلفاته التي تصور لنا هذا المذهب، فكتاب معاني القرآن للفرّاء يعد المورد الخصب والمنهل العذب لمن أراد أن يستقي من نحو الكوفيين وينهل من معين آرائهم.

وقد أشار عليّ أستاذان فاضلان وهما الدكتور/ عبدالهادي فراج والدكتورة/ خديجة مفتي - حفظهما الله - بأن أتناول جانباً من جوانب النحو في كتاب معاني القرآن للفرّاء؛ فوافق رأيهما رغبتني وألهب حماستي فبحثت في مسائل الكتاب النحوية التي تناولتها الآيات مبينة قواعدها وموضحة طرائقها فلفت انتباهي (باب النواسخ)، إذ هو من أكثر الأبواب النحوية وروداً في الكتاب لأمرين: الأول لكثرة ورود النواسخ في النظم القرآني للآيات، والثاني لاستفاضة كتب النحو في باب النواسخ، فأردت أن أبين أوجه الخلاف والاتفاق بينها وبين ما ذكره الفرّاء في معانيه في هذا الباب، فاستخرت الله ﷻ، واستشرت أساتذتي الأفاضل، وعقدت العزم وتوكلت على الله واستعنت به في خوض غمار هذا الموضوع سائلة الله ﷻ التوفيق والسداد، وأن يهديني سبيل الحق والرشاد، ويهيئ لي من العلم خير وأوفر زاد، وأن يجعل عملي هذا مقبولاً عند العباد، وفي ميزان حسناتي يوم المعاد، إنه ربي الكريم الجواد.

◆ أسباب اختيار الموضوع:

- ١- الاتصال المباشر لكتاب معاني الفرّاء بالقرآن الكريم ونصه، وكفى بهذا السبب أهمية وشفراً وباعثاً.
- ٢- إن الفرّاء من الأئمة الذين لهم قدم راسخة في علوم العربية عامة، والنحو خاصة، حتى إنه كان يلقب بأمير المؤمنين في النحو.
- ٣- مكانة الكتاب العلمية فهو يعد العمدة والمرجع الأول في أصول النحو الكوفي وقواعده ومصطلحاته.

٤- أسلوب الكتاب المتميز بالقدرة على البحث المنظم، واستنباط القواعد وتقريرها بالأدلة والشواهد.

٥- إن موضوع النواسخ له أهميته وسعته في كتب النحو العربي، وهو لم يدرس -على حد علمي- في كتاب معاني القرآن للفراء.

♦ أهداف البحث:

- ١- تحليل موضوع النواسخ وأحكامها من خلال الآيات التي تناولها الفراء في كتابه والتي تتعلق بهذا الباب.
- ٢- بيان آراء أصحاب كتب معاني القرآن وإعرابه أولاً، ثم بيان آراء أصحاب كتب النحو ثانياً في باب النواسخ.

♦ حدود البحث:

- ١- تقتصر الدراسة على بحث مادة النواسخ التي تحدث عنها الفراء من خلال الآيات القرآنية التي وردت في كتاب معاني القرآن، ومن خلال استطرادات الفراء في الحديث عن النواسخ في مسائل نحوية أخرى.
- ٢- الرجوع في الآيات إلى المشهور من كتب معاني القرآن، مثل معاني الأخفش، ومعاني الزجاج، وإعراب النحاس، ومشكل إعراب القرآن لمكي، والبيان للأنباري والبيان للعكبري والبحر المحيط لأبي حيان والدر المصون للسمين الحلبي وغيرها.
- ٣- الرجوع إلى أمهات كتب النحو لبيان آراء النحويين من أمثال الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، والمقرب لابن عصفور، والتسهيل لابن مالك، ونخبة واسعة من كتب النحو.

♦ خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يشتمل على ستة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد،

وتتلوها خاتمة، وتتبعها فهارس فنية، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

أولاً: المقدمة وتشمل الأسباب الدافعة إلى اختيار الموضوع، وأهداف البحث وحدوده وخطته، ومنهجه وصعوباته والدراسات السابقة في الموضوع.

ثانياً: التمهيد ويشمل:

١- التعريف بالمؤلف الفرّاء: نسبه - مولده - نشأته - شيوخه - تلاميذه - منزلته العلمية - مؤلفاته - وفاته.

٢- التعريف بكتاب معاني القرآن: عنوانه - سبب تأليفه - رواياته - موضوعه - مكانته العلمية - منهجه - أهم سماته.

٣- التعريف بمادة النواسخ: بيان المعنى اللغوي والاصطلاحي.

ثالثاً: فصول البحث:

وهي ستة فصول في أنواع النواسخ الستة واشتمل كل فصل على مسائل متعددة مندرجة تحته، وهذه الفصول مرتبة كترتيبها في ألفية ابن مالك وذلك لاشتغال هذا الترتيب في الدرس النحوي، ورتبت المسائل في كل باب بحسب أهميتها وحديث الفرّاء عنها قلة وكثرة من جهة، وبحسب التسلسل المنطقي لهذه المسائل وورودها في كتب النحو وهذه الفصول هي:

الفصل الأول: كان وأخواتها.

الفصل الثاني: الحروف المشبهة بليس (ما و لا و لات).

الفصل الثالث: أفعال المقاربة.

الفصل الرابع: الحروف المشبهة بالأفعال (إنّ) وأخواتها.

الفصل الخامس: (لا) التي لنفي الجنس (لا التبرئة).

الفصل السادس: أفعال القلوب (ظن وأخواتها).

رابعاً: الخاتمة: وتتضمن أهم نتائج البحث وتوصياته.

خامساً: الفهارس الفنية وتشمل:

١ - فهرس الآيات القرآنية.

- ٢- فهرس الأحاديث النبوية.
- ٣- فهرس الأمثال والأقوال.
- ٤- فهرس الأشعار.
- ٥- فهرس الأرجاز.
- ٦- فهرس المصادر والمراجع.
- ٧- فهرس الموضوعات ومحتوى البحث.

◆ منهج البحث:

اتخذت في البحث المنهج الاستقرائي الوصفي وحاولت جاهدة أن أنهج نهجاً موحداً في الرسالة:

أولاً: استقرأ نصوص كتاب معاني القرآن للفرّاء، ومن ثمّ اختيار مادة البحث (النواسخ في معاني القرآن للفرّاء) وتقسيمها بحسب فصول الرسالة في مباحث.

ثانياً: وضعت عنواناً لكل مبحث يتضمن المسألة النحوية التي تناولها الفرّاء فيه.

ثالثاً: صدرت المسألة بذكر النص القرآني فيها -إن وجد- وذكر نص الفرّاء.

رابعاً: ثنيت على نص الفرّاء ببيان المسألة وتوضيح المراد من قول الفرّاء في النص وذكر تفصيلاته.

خامساً: ابتدأت أولاً بذكر آراء أصحاب كتب معاني القرآن وإعرابه؛ لأنها تماثل طبيعة كتاب معاني القرآن للفرّاء، ثم ثنيت بذكر آراء النحويين في المسألة، ثم دلفت إلى خلاصة القول في هذه المسألة.

سادساً: خرّجت الآيات القرآنية في الحاشية بذكر أسماء السور، وأرقام الآيات، وضبطها وفق المصحف.

سابعاً: وثقت القراءات القرآنية الواردة في الآية من مصادرها في الحاشية.

ثامناً: وضحت الكلمات الغامضة الواردة في نص الفرّاء في الحاشية، ولا سيما المصطلحات الكوفية وبيان مقابلها عند البصريين.

تاسعاً: خرجت الأحاديث النبوية الشريفة من مصادرها.

عاشراً: خرجت الشواهد الشعرية من بعض مظانها في كتب النحو والدواوين ونسبتها إلى أصحابها - إن اهتديت إليهم - وبينت بحرّها العروضي، وذكرت الشاهد الذي من أجله ورد البيت في نص الفرّاء.

الحادي عشر: وثقت النصوص الواردة والآراء المختلفة من الكتب المتخصصة في الحاشية.

♦ صعوبات البحث:

لقد واجهتني في رحلتي مع هذا البحث، صعوبات جمة استعنت بالله على اجتيازها وارتديت لها رداء الصبر الجميل، ومن هذه الصعوبات:

١- عدم توفر مراجع للنحو الكوفي أستعين بها في تفسير مصطلحاتهم وذكر آرائهم، بل كانت مبنوثة مثورة في كتب الشروح كشرح التسهيل، وشرح التصريح، وشرح الرضي، وهمع الهوامع.

٢- أسلوب الكتاب نجد أن عبارته قد تكون أحياناً ميسورة الفهم واضحة كفلق الصبح، إلا أنه في أحيانٍ أخرى نجد فيها من الإيجاز ما يصل إلى حد قد يعسر فهمه، أو أحياناً فيها من الإسهاب والاستطراد في عرض القاعدة حتى يكاد يُنسى أصل المسألة.

◆ الدراسات السابقة :

- ١- التوابع في معاني القرآن للفراء. رسالة ماجستير في جامعة أم القرى للباحثة عبير النفيعي.
 - ٢- كتاب معاني القرآن للفراء. إعداد ودراسة دكتور/ إبراهيم الدسوقي إشراف ومراجعة دكتور/ عبد الصبور شاهين.
 - ٣- دراسة وتحليل كتاب « معاني القرآن » لأبي زكريا الفراء للدكتورة: فتحية حسين عطار مجلة جامعة أم القرى العدد السادس عشر السنة العاشرة عام ١٤١٨ هـ.
 - ٤- كتاب « اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء » للدكتور صبحي عبد الحميد دراسة نحوية وصرفية ولغوية.
 - ٥- « السماع في كتاب معاني القرآن للفراء » رسالة ماجستير في كلية التربية للبنات بمكة للباحثة: بدرية قاسم تركستاني.
 - ٦- كتاب « أبو زكريا الفراء ومنهجة في النحو واللغة » أحمد مكي الأنصاري.
- وفي نهاية المطاف لا يسعني إلا أن أتقدم بأجل الحمد والشكر والثناء لكريم الأرض والسماء، على ما يسر وأعان على إتمام هذا البحث، كما أتقدم بعد شكر الله تعالى بوافر الشكر والتقدير لأستاذي القدير المشرف على هذه الرسالة سعادة الدكتور/ محمود محمد عبد المولى خميس على ما قدمه لي من عون ومتابعة لهذا البحث، ومن التكرم بالوقت والإرشاد والنصح في كل أمر، سائلة المولى ﷻ أن يجزيه عني خير الجزاء وأوفاه، وأن ينفع بعلمه ويبارك في عمله.
- كما أحفظ لأستاذتي القديرة الدكتورة/ خديجة مفتي رعايتها وتوجيهها لي منذ أن كان البحث فكرة، ووقوفها معي في مراحل تسجيل هذا الموضوع فلها مني الشكر الجزيل، ومن الله المثوبة والأجر.

كما أتقدم بالشكر لجامعة أم القرى التي نهلت من معينها العذب، متمثلة في كلية اللغة العربية وآدابها، والشكر موصول لسعادة الأستاذ الدكتور / صالح بن سعيد الزهراني عميد الكلية ولسعادة الأستاذ الدكتور / عبدالله بن إبراهيم الزهراني وكيل الكلية ولسعادة الأستاذ الدكتور / محمد بن علي الدغريري رئيس قسم الدراسات العليا والشكر مزجى للأستاذين الكريمين اللذين تفضلاً بقبول الرسالة ومناقشتها فلهم مني كثير الشكر والعرفان، وكبير التقدير والامتنان، وهما:

سعادة الدكتور / رياض حسن الخوّام.

أستاذ النحو والصرف في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.

وسعادة الدكتور / علي محمد النوري .

أستاذ النحو والصرف المشارك في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.

وأخيراً فهذا عملي الذي أرجو أن يكون فيه ما ينفعني عند ربي، ويرفعني عند قومي، فإن وفقت إلى ما أردت فذلك من توفيق الله تعالى وتيسيره، وإن تكن الأخرى فحسبي أني بذلت ما أستطيع، ولم أدخر جهداً في سبيل تقديم البحث على الوجه الأفضل كما ظننت وكفى لي بهذا عذراً.

وأسأل الله العلي العظيم أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه، وأن يجعل عملنا وعلمنا هذا خالصاً لوجهه الكريم إنه القادر على ذلك وهو أرحم الراحمين.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحثة

أمل رشاد علي سروجي

التمهيد

واشتمل على:

- ١- التعريف بالمؤلف الفراء.
- ٢- التعريف بالمؤلف كتاب معاني القرآن.
- ٣- التعريف بمصطلح النواسخ لغة واصطلاحاً.

أولاً: التعريف بالمؤلف (الفراء)

◆ اسمه ونسبه^(١):

هو يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور بن مروان الأسلمي الديلمي الكوفي، وقيل في بعض التراجم ابن منصور الأسلمي، وهو مولى بني أسد من الكوفة، وقيل مولى بني منقر^(٢)، والراجح ولاؤه إلى بني أسد من الكوفة^(٣).

◆ كنيته^(٤):

يُكنى الفراء بأبي زكريا.

◆ تلقيبه بالفراء^(٥):

لم يلقب الفراء بهذا اللقب لأنه كان يخيظ الفراء أو يبيعها كما يتبادر من صيغة النسب كبزّار وعطار؛ فلم يكن صاحبنا ولا أحد من آبائه في شيء من هذا، وإنما أطلق

(١) انظر: مراتب النحويين (٨٦)، طبقات النحويين واللغويين (١٤٣)، الفهرست (٩٨)، تاريخ بغداد

(١٤/١٤٩)، نزهة الألباء (٩٨)، وفيات الأعيان (٥/٢٢٥)، تهذيب التهذيب (١١/٢١٢)، بغية

الوعاة (٢/٣٣٣)، شذرات الذهب (٢/١٩).

(٢) الفهرست (٩٨)، وفيات الأعيان (٥/٢٢٥).

منقر (بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف) هي قبيلة انتسب إليها كثير من الصحابة.

(٣) أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة، د/ أحمد مكي الأنصاري (٤١).

(٤) مراتب النحويين (٨٦)، طبقات النحويين واللغويين (١٤٣)، الفهرست (٩٨)، تاريخ بغداد

(١٤/١٤٩)، نزهة الألباء (٩٨)، وفيات الأعيان (٥/٢٢٥)، تهذيب التهذيب (١١/٢١٢)، بغية

الوعاة (٢/٣٣٣)، شذرات الذهب (٢/١٩).

(٥) وفيات الأعيان (٥/٢٢٩)، بغية الوعاة (٢/٣٣٣)، شذرات الذهب (٢/١٩).

عليه هذا اللقب لأنه كان يفري الكلام أي يحسن تقطيعه وتفصيله، من (الفري)^(١) على صيغة (فعّال).

جاء في البغية: « قيل له الفرّاء لأنه كان يفري الكلام فرياً.... وكان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي »^(٢).

◆ مولده^(١):

ولد الفرّاء بالكوفة سنة ١٤٤ هـ في عهد أبي جعفر المنصور العباسي، ونشأ وتربى في الكوفة، وكانت الكوفة، والبصرة آنذاك مقراً للعلم والعلماء.

◆ حياته:

لا نعرف عن حياة الفرّاء الأولى كثيراً، لأنه لم يكن من الأسر الغنية التي يهتم بها الكتّاب والمؤرخون، وإنما نشأ كما ينشأ أبناء الفقراء والموالي، وظل هكذا حتى شب عن الطوق وعُرف عنه نفاذ الذهن ودقة الحس، وشهد له بذلك أقرانه وأساتذته من أمثال أبي جعفر الرّؤاسي المتوفي سنة (١٨٧ هـ).

◆ رحلته في طلب العلم:

نشأ الفرّاء في الكوفة، وسمع من شيوخها ولا سيما الرّؤاسي الذي حثه على الخروج إلى بغداد، ولندع الفرّاء يحدثنا بأول أمره في بغداد قال:

قال لي الرّؤاسي: « قد خرج الكسائي إلى بغداد وأنت أميز منه » فجئت إلى بغداد فرأيت الكسائي فسألته عن مسائل من مسائل الرّؤاسي فأجابني بخلاف ما عندي،

(١) أصل الفري القطع تقول العرب تركته يفري الفري إذا عمل العمل فأجاده. لسان العرب مادة (فرا).

(٢) بغية الوعاة (٢/٣٣٣).

(٣) وفيات الأعيان (٥/٢٢٨).

فغمزت قوماً من علماء الكوفيين كانوا معي فقال: مالك قد أنكرت؟ لعلك من أهل الكوفة؟ فقلت: نعم، فقال: «الرؤاسي يقول كذا وكذا وليس صواباً، وسمعت العرب تقول كذا وكذا، حتى أتى على مسائي فلزمته»^(١).

وفي الفهرست: «كان الفراء أكثر مقامه في بغداد كان يجمع طوال دهره، فإذا كان آخر السنة خرج إلى الكوفة، وأقام بها أربعين يوماً في أهله يفرق فيهم ما جمعه ويبرهم»^(٢).

ومن الأخبار المتفرقة هنا وهناك عرفنا أنه ذهب إلى البصرة ليجلس إلى شيوخها، ولكنّ ذهابه كان متأخراً؛ لأنه لم يدرك الخليل بن أحمد النحوي البصري (ت ١٧٥هـ).

◆ علمه^(١):

تبحر الفراء في علوم شتى شأنه في ذلك شأن علماء عصره، فكان عارفاً بأيام العرب وأخبارها وأشعارها، وكان عارفاً بالطب، والفلسفة والنجوم، غير أنه برز في النحو أكثر من غيره حتى قيل عنه: «الفراء أمير المؤمنين في النحو»^(٢) ولعل هذا التقصي والاهتمام بالنحو هو الذي جعله يقول: «أموت وفي نفسي شيء من (حتى) لأنها ترفع وتنصب وتخفض»^(٣).

وقد نبغ الفراء في ثقافات عصره على اختلافها اللغوية والدينية والفلسفية

(١) بغية الوعاة (٢/ ٣٣٣).

(٢) الفهرست (٩٩).

(٣) مراتب النحويين (٨٦)، نزهة الألباء (١٠١)، وفيات الأعيان (٥/ ٢٢٥)، البداية والنهاية (١٠/ ٢٦١)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢١٢).

(٤) معجم الأدباء (٢٠/ ١٣).

(٥) إنباه الرواة (٤/ ١٥).

والكلامية والعلمية حتى شهد له بذلك علماء عصره مثل ثمامة بن أشرس حيث قال: «جلست إليه -يعني الفرّاء- ففاتشته عن اللغة فوجدته بحراً، وفاتشته عن النحو فشاهدته نسيجاً وحده، وعن الفقه فوجدته رجلاً فقيهاً عارفاً باختلاف القوم، وبالنجوم ماهراً، وبالطب خبيراً، وبأيام العرب وأخبارها وأشعارها حاذقاً»^(١).

♦ صفاته^(١):

كان الفرّاء ورعاً متديناً على تيه فيه وتعظم، وكان شديد العصبية على سيبيويه، حتى قيل إنه لما مات وُجد تحت رأسه كتاب سيبيويه، وجاء في مراتب النحويين: «إنما كان لا يفارقه لأنه كان يتتبع خطاه ولُكِنَتْه»^(٢).

وكان الفرّاء إماماً ثقة، وكان شديد المعاش لا يأكل حتى يمسه الجوع^(٣).

♦ مذهبه الديني:

اختلف في مذهب الفرّاء الديني، فلم يوحد القدماء القول في اعتقاده الديني فمنهم من قال: بأنه سني، يقول الأزهري: «وكان من أهل السنة»^(٤) ويقول بعض العلماء: إنه كان يميل إلى التفلسف والاعتزال في مصنفاته، قال عنه ابن النديم: «وكان الفرّاء يتفلسف في تأليفاته ومصنفاته، يعني يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة»^(٥) أمّا القفطي فيقول: «كان الفرّاء يميل إلى الاعتزال»^(٦) ولم يتطرق للحديث عن

(١) وفيات الأعيان (٥/ ٢٢٥)، شذرات الذهب (٢/ ١٩).

(٢) مراتب النحويين (٨٧)، بغية الوعاة (٢/ ٣٣٣).

(٣) مراتب النحويين (٨٧).

(٤) بغية الوعاة (٢/ ٣٣٣).

(٥) تهذيب اللغة (١/ ١٨).

(٦) الفهرست (٩٩).

(٧) إنباه الرواة (٤/ ١٣).

مذهبه الديني الزبيدي وأبو الطيب اللغوي وأبو البركات الأنباري.

ويؤيد القول بأنه كان سني المذهب - من المعاصرين - أستاذنا الدكتور: أحمد مكي الأنصاري فهو يقول: « إن أقرب الأقوال إلى الصحة هو القول الوسط إذ إنه يتفق مع الخط الرئيس لشخصية الفرّاء وهو التحرر الذي يركز على أساس من السلفية الصالحة فقد عرفناه نسيج وحده يؤمن بعقله، ولا يتقيد بمذهب آخر وبالتالي لا يتعصب له، بل يدين بمذهب الاعتدال بين المتطرفين من هؤلاء وأولئك ويتخير أحسن ما في المذهبين مما يتفق مع طبيعته المتدينة الورعة، وعقليته الناضجة الواعية؛ لهذا كله أرجح أنه كان سنياً يميل إلى الاعتزال »^(١).

◆ شيوخه^(٢):

تتلمذ الفرّاء على شيوخ كثيرين، قال عنه الخطيب البغدادي: « حدثنا هناد بن السري قال: كان الفرّاء يطوف معنا على الشيوخ فما رأيناه أثبت سوداء في بيضاء قط، ولكنه إذا مر حديث فيه شيء من تفسير أو متعلق بشيء من اللغة قال للشيخ: أعده عليّ، وظننا أنه كان يحفظ ما يحتاج إليه »^(٣).

وأشهر العلماء الذين تلقى عنهم النحو:

١- يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ).

٢- أبو جعفر الرؤاسي (ت ١٨٧ هـ).

٣- الكسائي (ت ١٨٩ هـ).

٤- أبو بكر بن عياش (ت ١٩٢ هـ).

(١) أبو زكريا الفرّاء ومنهجه في النحو واللغة (٧٣).

(٢) معجم الأدباء (١٠/٢٠)، نزهة الألباء (٩٨).

(٣) تاريخ بغداد (١٤/١٥٢).

وروى الحديث عن حازم بن الحسين البصري عن مالك بن دينار^(١).

وعن سفيان بن عيينة (ت ١٩٨ هـ).

وروى الفرّاء اللغة عن:

١- قيس بن الربيع (ت ١٦٥ هـ).

٢- مندل بن علي (ت ١٦٧ هـ).

٣- أبو الأحوص سلام بن سليم (ت ١٧١ هـ).

وأخذ عن أعراب وثق بهم مثل أبي الجراح العقيلي.

وأبي ثروان العكلي والفقعي وغيرهم كثير.

◆ تلاميذه:

تتلمذ على يد الفرّاء تلاميذ كثر منهم:

١- سلمة بن عاصم^(٢) (ت ٢٧٠ هـ) وهو من أشهر من روى عن الفرّاء كتبه كان ثقة ثباتاً عالماً متواضعاً.

٢- أبو عبدالله محمد بن الجهم السّمري^(٣) (ت ٢٧٧ هـ).

روى القراءة عن الفرّاء وهو الذي روى لنا كتاب « معاني القرآن » للفرّاء إذ كان ملازماً له، وكان له مزيد عناية بالكتابة.

٣- أبو عبدالله الطوال (ت ٢٤٣ هـ)^(٤).

(١) البداية والنهاية (١٠ / ٢٦١)، وتهذيب التهذيب (١١ / ٢١٢).

(٢) ترجمته في: معجم الأدباء (١١ / ٢٤٢)، إنباه الرواة (٤ / ٢٤).

(٣) ترجمته في: إنباه الرواة (٣ / ١٢).

(٤) ترجمته في: الفهرست (١٠١)، إنباه الرواة (٢ / ٩٢).

- ٤- محمد بن عبدالله بن قادم (ت ٢٥١هـ) ^(١).
 ٥- أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) ^(٢).
 ٦- هارون بن عبدالله بن مروان البغدادي (ت ٢٤٣هـ) ^(٣).
 ٧- أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت (ت ٢٤٤هـ) ^(٤).

◆ منزلته العلمية :

كان الفرّاء واسع الثقافة متصلاً بالثقافة العربية والثقافات الجديدة التي وفدت إلى بلاد العرب في عصر هارون الرشيد، وقد شهد له الكثير بمكانته العلمية ومنزلته الرفيعة بين العلماء، قال أبو بكر الأنباري: « لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلا الكسائي والفرّاء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس إذ انتهت العلوم إليهما » ^(١).

وقد شهد أستاذه الكسائي له بذلك حين سُئل: « الفرّاء أعلم أم الأحمر؟ فقال: الأحمر أشد حفظاً والفرّاء أحسن عقلاً وأبعد فكراً وأعلم بما يخرج من رأسه » ^(٢).
 قال تلميذه سلمة عنه: « إني لأعجب من الفرّاء كيف كان يعظم الكسائي وهو أعلم بالنحو منه » ^(٣).

(١) طبقات النحويين واللغويين (١٥١).

(٢) أنباه الرواة (١٢/٣)، مراتب النحويين (٩٣)، بغية الوعاة (٢/٢٥٣).

(٣) ترجمته: غاية النهاية (٢/٣٤٦).

(٤) ترجمته: تاريخ بغداد (١٤/٢٧٣)، وفيات الأعيان (٢/٤٠٨)، معجم الأدباء (٢٠/٥٠).

(٥) تاريخ بغداد (١٤/١٥٢)، معجم الأدباء (٢٠/١٣).

(٦) نزّهة الألباء (١٠٢).

(٧) وفيات الأعيان (٥/٢٢٨)، وشذرات الذهب (٢/١٩).

قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: «الفراء حمل العربية على الألفاظ فبرع، واستحق التقديم، ولولا الفراء ما كانت عربية؛ لأنه حَصَّلَهَا وضبطها، ولولاه لسقطت العربية؛ لأنها كانت تُتَنَازَع ويدَّعِيها كل من أراد»^(١) وهذا القول وإن كنا نجد فيه شيئاً من التعصب والغلو من علماء الكوفة لإمامهم الفراء؛ لكن هذا لم يكن إلا للمنزلة العلمية التي حققها الفراء آنذاك بين علماء عصره عامة وعلماء الكوفة خاصة، وما أروع الوصف الذي وصفه به أحد المعاصرين وهو الدكتور أحمد مكي الأنصاري حين قال: «كالنحلة الدائبة الكسوب تنتقل من بستان إلى بستان، ومن زهرة إلى زهرة، ترشف من رحيق هذه وتلك، ثم تحيله شراباً له خصائصه التي تميزه عن كل ما سواه فكذلك كان يفعل الفراء»^(٢).

♦ آثاره ومصنفاته :

ألف الفراء كثيراً من الكتب، وحفظ له التاريخ أسماء بعضها، وقد اختلف المؤرخون في إحصاء كتبه. فقد أحصاها السيوطي أحد عشر مؤلفاً،^(٣) أمّا ابن النديم فبلغت عنده اثني عشر مؤلفاً^(٤)، وأمّا صاحب معجم الأدباء فقد عدها تسعة عشر مؤلفاً^(٥).

ومن الذين تحدثوا عن الفراء وكتبه وآثاره خير الدين الزركلي وأحصى كتبه على أنها ثلاثة عشر مؤلفاً^(٦).

(١) معجم الأدباء (١١/٢٠)، طبقات النحويين واللغويين (١٤٤)، وفيات الأعيان (٥/٢٢٥).

(٢) أبو زكريا الفراء (١١١).

(٣) بغية الوعاة (٢/٣٣٣).

(٤) الفهرست (١٠٠).

(٥) معجم الأدباء (٢٠/١٣-١٤).

(٦) الأعلام (٨/١٤٦).

أمّا الدكتور أحمد الأنصاري فيقول في كتابه: « وقد رأيت أن أتبع آثاره (الفرّاء) في كل ما وقع تحت يدي من كتب التراجم وغيرها، فوجدتها زهاء الثلاثين »^(١).

وجاء سرد هذه الكتب وترتيبها ترتيباً أبجدياً على النحو الآتي:

١- آلة الكتاب^(٢):

وهو من كتب الفرّاء المفقودة، واسمه يوحى أنه توجيهات نحوية و صرفية ولغوية يستعين بها الكتاب كما وصفه الدكتور أحمد مكي الأنصاري^(٣).

٢- اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف^(٤):

وهو من الكتب المفقودة، ويدل هذا الكتاب على عناية الفرّاء بالقراءات القرآنية واختلافها بين الأمصار.

٣- الأيام والليالي والشهور:

نُشر هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ إبراهيم الأبياري ١٩٥٦م وقد شكك في نسبة هذا الكتاب للفرّاء؛ لأنه لا يوجد أحد من الذين ترجموا للفرّاء ذكروا له كتاباً بهذا الاسم ولكن ورد ذكر الكتاب في خزانة الأدب^(٥) على شكل اقتباسات من الكتاب، والكتاب يتناول موضوعه تسميات الأيام والليالي والأزمنة عند العرب، وهو كتاب يهتم بلغات العرب.

٤- البهي أو البهاء^(٦):

(١) أبو زكريا الفرّاء (١٦٩).

(٢) الفهرست (١٠٠)، معجم الأدباء (٢٠ / ١٤)، إنباه الرواة (٤ / ١٦).

(٣) أبو زكريا الفرّاء (١٧١).

(٤) الأعلام (٨ / ١٤٦)، معجم الأدباء (٢٠ / ١٣).

(٥) خزانة الأدب (١ / ٢٦)، (٨ / ٢٣٣).

(٦) الفهرست (١٠٠)، إنباه الرواة (٤ / ١٦)، معجم الأدباء (٢٠ / ١٣).

وهو من كتب الفرّاء المفقودة التي طواها الزمن، وألفه الفرّاء كما ذكر ياقوت الحموي لعبد الله بن طاهر، وسُمي أيضاً «البهي فيما تلحن فيه العامة».

٥- كتاب التحويل:

وهو من الكتب التي طواها الزمن، ولم يذكره أصحاب كتب التراجم غير أنه ذُكر في قصيدة^(١) تلميذه محمد بن الجهم حين رثاه بعد وفاته، والتي ذكر فيها مآثره وكتبه ومنها هذا الكتاب.

٦- كتاب التصريف^(٢):

والكتاب من الكتب المفقودة، وقد ذكر في كتاب خزانة الأدب للبغداد، وهو يدور حول التصاريف والأبنية.

٧- الجمع والتثنية في القرآن:

وهو من الكتب المفقودة، وقد ذكرته معظم كتب التراجم^(٣) بهذا المسمى، وبعضها حذف لفظ القرآن وجعلت الاسم «الجمع التثنية»^(٤).

٨- الجمع واللغات:

وهو من الكتب المفقودة، وقد ورد ذكره في كتابه المذكر والمؤنث للفرّاء حيث يقول راوية الكتاب: «قال الفرّاء في كتاب الجمع واللغات: كل جمع واحدته بالهاء وجمعه بطرح الهاء فأهل الحجاز يؤنثونه...»^(٥).

(١) القصيدة في تاريخ بغداد (١٤/ ١٥٤).

(٢) خزانة الأدب (٤/ ٤٣٤).

(٣) الفهرست (١٠٠)، معجم الأدباء (٢٠/ ١٤)، وفيات الأعيان (٥/ ٢٢٩)، إنباه الرواة (٤/ ٢٢).

(٤) تهذيب اللغة (١/ ١٨).

(٥) المذكر والمؤنث تحقيق د/ رمضان عبد التواب (١٠٢، ١٠١).

٩- كتاب الحدود^(١):

وهو من أشهر كتب الفرّاء مع كتابه «معاني القرآن»، وهو من الكتب المفقودة، وقيل: إن سبب كتابته أن المأمون فرّغ الفرّاء في حجرة من داره، وطلب منه أن يؤلف كتاباً يجمع فيه أصول النحو، وصير له الوراقين يكتبون ما يمليه حتى فرغ منه ستون حداً من حدود النحو^(٢).

١٠- حروف المعجم:

وهو من كتب الفرّاء المفقودة، وقد ورد في كتاب العمدة لابن رشيق قوله: «إلا أن الفرّاء يحیی بن زياد، قد نص في كتاب حروف المعجم أن القافية هي حرف الروي»^(٣).

١١- الفاخر:

وهو أيضاً من كتب الفرّاء المفقودة، وقد ورد بهذا الاسم في بعض التراجم^(٤) وباسم الفاخر في الأمثال في تراجم أخرى^(٥).

١٢- فَعَلَ وَأَفْعَلَ^(٦):

وهو أيضاً من الكتب المفقودة، ويرى الأستاذ محمد الطنطاوي^(٧) أنه يدور في موضوعات صرفية لأن هاتين الصيغتين تبحثان في المباني الصرفية، وقد وردت بعض

(١) الفهرست (٩٩)، وفيات الأعيان (٥/٢٢٩).

(٢) تاريخ بغداد (١٤/١٤٩-١٥٠).

(٣) العمدة (١/١٥٣).

(٤) الفهرست (١٠٠)، معجم الأدباء (٢٠/١٤).

(٥) الأعلام (٨/١٤٦).

(٦) الفهرست (١٠٠)، معجم الأدباء (٢٠/١٤).

(٧) نشأة النحو (٣٥).

المؤلفات تحمل هذا العنوان وتدور حول الصرف.

١٣- اللغات^(١):

وهو من الكتب المفقودة، وواضح من عنوانه أنه في لغات العرب ولهجاتها.

١٤- ما تلحن فيه العامة:

ويغلب القول بأن هذا الكتاب وكتاب « البهي » أو « البهاء » هما كتابٌ واحد، كما رجح ذلك الدكتور أحمد الأنصاري حين قال: « البهاء وما تلحن فيه العامة كتابٌ واحد وليس كتابين »^(٢).

١٥- المذكر والمؤنث^(٣):

وهذا الكتاب من الكتب الموجودة المحققة،^(٤) وقد رواه تلميذه أبو عبدالله محمد بن الجهم.

١٦- مشكل اللغة الصغير:

١٧- مشكل اللغة الكبير:

وهما كتابان للفراء ذكرتهما معظم كتب التراجم،^(٥) وهما مفقودان ومن ظاهر عنوانيهما أنهما يدوران حول اللغة.

١٨- المصادر في القرآن:

(١) الفهرست (١٠٠)، إنباه الرواة (٢٢/٤).

(٢) أبو زكريا الفراء (١٩٧).

(٣) الفهرست (١٠٠)، معجم الأدباء (١٤/٢٠).

(٤) حققه الدكتور/ رمضان عبد التواب ونشرته مكتبة دار التراث بالقاهرة ١٩٧٥ م.

(٥) معجم الأدباء (١٤/٢٠)، تاريخ بغداد (١٤/١٥٠)، وفيات الأعيان (٥/٢٢٩).

وقد ورد هذا الكتاب بتسميتين « المصادر في القرآن »^(١) و « مصادر القرآن »^(٢) والكتاب من الكتب المفقودة، ويظهر من عنوانه أنه يدور حول الدراسات اللغوية القرآنية.

١٩- معاني القرآن:

وهو أشهر كتب الفرّاء بل هو الكتاب الذي نقل لنا النحو الكوفي ولا سيما بعد ضياع كتب أستاذه الفرّاء الكسائي، وهو كتاب مطبوع في ثلاثة أجزاء وقد ذكرته جميع كتب التراجم التي ترجمت للفرّاء وسيأتي الحديث عنه لاحقاً.

٢٠- المقصور والمدود^(٣):

وهو من الكتب الموجودة المحققة^(٤) وهو من أهم الكتب التي وضحت الفرق بين المقصور والمدود.

٢١- كتاب « ملازم » وكتاب « يافع ويفعة »^(٥):

وهو من الكتب المفقودة، وقال الخطيب عنهما: « أملّى الفرّاء كُتُبَهُ كُلَّهَا حفظاً لم يأخذ بيده نسخة إلا في كتابين « ملازم » و « يافع ويفعة »^(٦).

٢٢- كتاب النوادر^(٧):

وهو من الكتب المفقودة وقد ذكره الأزهري بقوله: « وللفرّاء كتاب في

(١) الفهرست (١٠٠)، وفيات الأعيان (٢٢٩/٥)، معجم الأدباء (١٤/٢٠).

(٢) تهذيب اللغة (١٨/١)، هدية العارفين (٥١٤/٢).

(٣) الفهرست (١٠٠)، معجم الأدباء (١٤/٢٠).

(٤) المقصور والمدود للفرّاء تحقيق عبد الإله نبهان، ومحمد خير البقاعي طبع دار قتيبة دمشق، وحققه عبد العزيز راجكوتي وطبع في دار المعارف بمصر، ثم حققه ماجد الذهبي في دمشق.

(٥) الفهرست (٩٩)، معجم الأدباء (١٤/٢٠)، وفيات الأعيان (٢٢٩/٥).

(٦) تاريخ بغداد (١٥٣/١٤).

(٧) إنباه الرواة (٢٢/٤).

النواذر»^(١).

٢٣- كتاب الهاء:

هذا من آثار الفراء المفقودة، ولم تذكر هذا الكتاب معظم كتب التراجم، وقال السيوطي في البغية على لسان محمد بن عبدالله بن طاهر: «أتدري لما عمل الفراء كتاب الهاء؟ قلت: لا، قال: لعبد الله أبي بأمر طاهر جدي»^(٢).

٢٤- كتاب الواو^(٣):

وهو من الكتب المفقودة، ولا يفهم من عنوانه طبيعة موضوعه ومادته العلمية.

٢٥- كتاب الوقف والابتداء^(٤):

وهو من الكتب المفقودة، وهو يدور حول الدراسات القرآنية، وقد وضعه ابن النديم ضمن الكتب المؤلفة في الوقف والابتداء^(٥).

٢٦- غريب الحديث:

٢٧- الكافي في النحو:

وهما من الكتب المفقودة وقد ذكرهما الداودي في طبقات المفسرين^(٦).

٢٨- كتاب الأبنية:

لم يذكر أحد ممن ترجموا للفراء هذا الكتاب إلا الدكتور/ رمضان عبدالنواب في تحقيقه لكتاب المذكر والمؤنث قال: «إن للفراء كتاباً في الأبنية ذكره ابن ولّاد في

(١) تهذيب اللغة (١/ ١٨).

(٢) بغية الوعاة (١/ ٣٩٦).

(٣) معجم الأدباء (٢٠/ ١٤)، إنباه الرواة (٤/ ٢٣).

(٤) إنباه الرواة (٤/ ٢٢).

(٥) الفهرست (١٠٠).

(٦) طبقات المفسرين (٢/ ٣٦٧).

المقصود والممدود»^(١).

٢٩- الكتاب الكبير في النحو:

وهو من الكتب المفقودة، ولم يذكره له إلا الأزهرى حيث قال: «وله -أي الفرّاء- في النحو الكتاب الكبير»^(٢).

٣٠- كتاب الندبة:

وهو من الكتب المفقودة، ولم تذكره المصادر وإنما ذكر في كتاب «مجالس العلماء» في مجلس أبي العباس ثعلب حين قال: سألتني محمد بن عبدالله بن طاهر يوم دخلت عليه عن أبيات الشعر، لا أرى لزوماً لذكرها ثم قال: فأقبل يسألني عن كتاب الندبة للفرّاء وأنا أجيبه»^(٣).

♦ وفاته^(٤):

توفي أبو زكريا الفرّاء وعمره ثلاث وستون سنة وهو في طريقه إلى مكة عام سبع ومائتين للهجرة.

(١) المذكر والمؤنث (٢٤).

(٢) تهذيب اللغة (١/١٨).

(٣) مجالس العلماء (٧٩-٨٠).

(٤) الفهرست (١٠٠)، تاريخ بغداد (١٤/١٥٥)، وفيات الأعيان (٥/٢٢٩)، نزهة الألباء (١٠٣)، البداية والنهاية (١٠/٢٦١)، بغية الوعاة (٢/٣٣٣).

ثانياً: التعريف بالمؤلف كتاب (معاني القرآن)

مصطلح (معاني القرآن) يهتم بكل ما يصعب فهمه في القرآن من حيث اللغة والمعنى، والتركيب النحوي، والقراءات القرآنية، وأسباب النزول، ولم يكن الفراء أول ولا آخر من ألّف في معاني القرآن، فقد سبقه وتبعه نخبة من العلماء. وقد تحدث ابن النديم^(١) عن الذين كتبوا في هذا الموضوع فبلغوا عنده خمسة وعشرين مؤلفاً، وقد كان الفراء من أهم الذين كتبوا في هذا الموضوع؛ لأن كتابه يُعد العمدة في دراسة النحو الكوفي، وأيضاً لأن كتاب معاني القرآن للفراء كان موسوعة في التفسير والنحو والصرف والبلاغة على حد سواء؛ لذلك نال هذا الكتاب اهتمام العلماء قديماً، وحرص الباحثون على دراسته في العصر الحديث وسنلقي الضوء على بعض جوانب هذا الكتاب بإيجاز.

◆ عنوان الكتاب:

اشتهر الكتاب باسم «معاني القرآن» وهذه التسمية وردت في كتب التراجم، لكن للكتاب تسمية أخرى وردت في المقدمة بإسناد تلميذه محمد بن الجهم قال: «حدثنا الفراء: قال: تفسير مشكل إعراب القرآن ومعانيه»^(٢).

◆ سبب تأليفه:

ألّف أبو زكريا الفراء كتاب «معاني القرآن» استجابة لحاجة الناس إلى فهم القرآن ومعانيه وأساليبه، وقد ذكر ابن النديم قصة وضع معاني القرآن فقال: «كان السبب في إملاء كتاب الفراء في المعاني أن عمر بن بكير كان من أصحابه، وكان

(١) الفهرست (٥١-٥٢).

(٢) معاني القرآن (١/١).

منقطعاً إلى الحسن بن سهل، فكتب إلى الفراء أن الأمير الحسن بن سهل، ربما سألتني عن الشيء بعد الشيء من القرآن فلا يحضرني فيه جواب، فإن رأيت أن تجمع لي أصولاً، أو تجعل في ذلك كتاباً أرجع إليه فعلت، فقال الفراء لأصحابه:

اجتمعوا حتى أُملي عليكم كتاباً في القرآن، وجعل لهم يوماً فلما حضروا خرج إليهم وكان في المسجد رجل يؤذن ويقرأ بالناس في الصلاة، فالتفت إليه الفراء فقال له: اقرأ بفاتحة الكتاب نفسرها ثم نوفي الكتاب كله فقرأ الرجل ويفسر الفراء^(١).

ومعظم كتب التراجم^(٢) تذكر هذا السبب في تأليف «معاني القرآن» مع اختلاف في الروايات.

وقد اجتمع خلق كثير لإملاء الكتاب؛ ولذا قال أبو بديل الوضاحي: «فأردنا أن نعد الناس الذين اجتمعوا لإملاء كتاب المعاني للفراء فلم يُضبط قال: فعددنا القضاة فكانوا ثمانين قاضياً»^(٣).

◆ روايات الكتاب:

روي كتاب معاني القرآن للفراء عن طريقين:

- الرواية الأولى:

لمحمد بن الجهم السَّمَرِي وكان يحضر مجالس الإملاء ويكتب عن الفراء، وروايته هي النسخة التي بين أيدينا، ويبدو - كما ذكر محقق الكتاب - أنها نسخت في حياة الفراء وتضمنت تاريخ نسخها حيث يقول الراوي في مقدمة الكتاب: «هذا كتاب فيه معاني القرآن أملاه علينا أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء - يرحمه الله - عن

(١) الفهرست (٩٩).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (١٤/ ١٥٠)، وفيات الأعيان (٥/ ٢٢٦)، شذرات الذهب (٢/ ١٩).

(٣) تاريخ بغداد (١٤/ ١٥٠).

حفظه من غير نسخة في مجالسه أول النهار من أيام الثلاثاوات والجمع في شهر رمضان وما بعده من سنة اثنتين وفي شهور من سنة ثلاث وشهور من سنة أربع ومائتين»^(١).

- الرواية الثانية:

لسلمة بن عاصم، وكان لا يحضر مجلس الفرّاء يوم الإملاء وكان يأخذ المجالس ممن يحضر وقد نالت هذه النسخة تقدير العلماء فكان محمد بن القاسم بن محمد الأنباري يقول: «ما أسيئتُ على شيء كما أسيئتُ على تركي السماع لكتاب المعاني للفرّاء من أبي العباس أحمد بن يحيى..... وكتاب سلمة أجود الكتب لأن سلمة كان عالماً.....»^(٢).

◆ موضوع الكتاب:

معاني القرآن فرع من فروع التفسير، وهو أقرب إليه من علم النحو، لكن يرى بعض العلماء أن المعرفة بإعراب القرآن من أهم ما يحتاج إليه المفسر، يقول صاحب مفتاح السعادة: «واعلم أنه يجب على الناظر في كتاب الله، الكاشف عن أسرارهِ النظر في الكلمة وصيغتها ومحلها ككونها مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو في مباديء الكلام أو في جوابه إلى غير ذلك»^(٣).

وكتاب معاني القرآن للفرّاء يشتمل على البلاغة والصرف واللغة لكنه اهتم اهتماماً كبيراً بالنحو وقضاياها وأحكامها فهو من الكتب المتخصصة في النحو الكوفي بل هو مورد للمصطلحات النحوية الكوفية وقد أشار إلى ذلك من المحدثين د/ إبراهيم رفيدة حين قال: «والمعاني لا يعتبر فحسب كتاب نحو يتناول بالمعنى هذا العلم مبوباً

(١) معاني القرآن (٢/١).

(٢) طبقات النحويين واللغويين (١٥٠) بتصرف.

(٣) مفتاح السعادة لأحمد مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة (٢/٣٨٠).

محدد المسائل والمعالم، إنما هو أيضاً دراسة لغوية للقرآن الكريم بما يشكل منه لغة وإعراباً واحتجاجاً لقراءاته وأيضاً بالدراسة العامة لأسلوبه ومعانيه^(١).

♦ أهمية الكتاب ومكانته العلمية :

إن لكتاب (معاني القرآن) للفرّاء منزلة سامية في كتب النحو؛ لأنه يمثل مذهباً نحوياً بأكمله وهو المذهب الكوفي، فهو يُعد بحق المرجع الأول لكل من أراد أن يستقي من معين النحو الكوفي، ولا سيما بعد ضياع كثير من مؤلفات نحاة الكوفة أمثال الكسائي والرؤاسي.

وقد أدرك القدماء قيمة الكتاب فقال عنه ثعلب: « هو كتاب لم يُعمل قبله ولا بعده مثله، ولم يتهياً لأحد من الناس أن يزيد عليه شيئاً »^(٢) وهذه العبارة وإن كان فيها شيء من المبالغة ولكنها توضح المكانة الرفيعة التي احتلها هذا الكتاب.

وقد نوه المحدثون على أهمية هذا الكتاب يقول د/ إبراهيم رفيده: « وهو كتاب قيم - ولا شك - ويزيد من قيمته وعلو شأنه، أنه من أقدم التفاسير التي وصلت إلينا أو هو أقدمها، وأنه من كتب المعاني الرائدة في هذا الميدان، وأنه فوق هذا وذاك المرجع الباقي للمذهب الكوفي »^(٣).

♦ منهج الكتاب :

وضع الفرّاء لكتابه منهجاً محكماً، فنجد أنه يلتزم بترتيب سور القرآن مبتدئاً بالبقرة ومنتهياً بالناس، والتزم ترتيب الآيات داخل كل سورة، ولكنه لم يتناول جميع الآيات الواردة في السورة، وإنما اقتصر على ما أشكل منها في لغة أو معنى أو قراءة أو إعراب

(١) النحو وكتب التفسير (١/ ١٧٩).

(٢) الفهرست (٩٩).

(٣) النحو وكتب التفسير (١/ ١٨٠).

أو توجيه نحوي.

وقد اهتم الفرّاء في كتابه اهتماماً كبيراً بالسماع وتقول إحدى الباحثات في هذا الموضوع: « وضع الفرّاء أصولاً لم يخرج عنها وهي الحس اللغوي، فقد استسلم لكل ما سمعه، فكان يستقرئ القواعد والأحكام من كلامهم، فكثيراً ما يردد: « كثرت على ألسن العرب، وهذا كثير في كلامه، والتزم بالنزعة الكوفية في رد الأحكام والقواعد على السليقة العربية، فلم يُغلط العرب في كلامهم »^(١).

ولكن ليس معنى ذلك أن الفرّاء قد أهمل جانب القياس بل على العكس من ذلك فقد كان له مقدرة كبيرة على التفكير والاستنتاج والتحليل، قال د/ أحمد مكي الأنصاري: « وقد كان للقياس عنده شأن أي شأن »^(٢).

♦ أهم سمات الكتاب:

تميز الكتاب بسمات كثيرة أهمها:

أولاً:

سعة المباحث النحوية وكثرة القضايا النحوية في الكتاب وقد قال أحد الباحثين المحدثين عن كتاب معاني القرآن للفرّاء: « المباحث النحوية من أوسع المباحث فيه، فهو تفسير نحوي لتأصيل النحو، ودعم المذهب الكوفي انطلاقاً من النص القرآني »^(٣). وقد وضح الباحث هذه السمة بجلاء فقال: « فإن القارئ لا يكاد يمر بصفحة منه لا يجد فيها حديثاً عن النحو، وذكر قاعدة من قواعده، أو توجيه من توجيهاته، أو شاهد من شواهده، وأصل من أصوله »^(٤).

(١) السماع في كتاب معاني القرآن للفرّاء (٦٢).

(٢) أبو زكريا الفرّاء (٣٨٠).

(٣) النحو وكتب التفسير (١/ ١٨٠).

(٤) المصدر السابق (١/ ١٨١).

ثانياً:

نعلم أن نحاة الكوفة حاولوا أن يبتكروا مصطلحات نحوية خاصة بهم، ولم يستعملوا المصطلحات البصرية اجتهداً منهم ومخالفة للبصريين، وأن الفرّاء هو الذي عمق هذه النزعة وجعل من كتابه مكاناً خصباً لمصطلحات النحو الكوفي حتى إنه لم يخالف البصريين فحسب بل خالف أيضاً أستاذه الكسائي حتى قيل: « وكان الفرّاء يخالف على الكسائي في كثير من مذهب فأمّا على مذاهب سيويه فإنه يتعمد خلافه حتى ألقاب الإعراب وتسمية الحروف »^(١).

ومن أشهر المصطلحات الكوفية التي وضعها الفرّاء في كتابه: التقريب^(٢)، والإجراء^(٣)، والصرف^(٤)، والترجمة^(٥)، أو التكرير^(٦)، وضمير العماد^(٧)، والرد^(٨) وغيرها.

ثالثاً:

يضع الفرّاء في كتابه قاعدة عامة ينص عليها بقوله: « والقراء لا تقرأ بكل ما يجوز في العربية، فلا يقبحن عندك تشنيع مشنع مما لم يقرأه القراء مما يجوز »^(٩).

وهو بهذا لا يقصد تجويز القراءة بغير المروي، وإنما يقصد تجويز النطق في لغات

(١) مراتب النحويين (٨٨).

(٢) معاني القرآن (١/١٢-١٣-١٦٨-٢٣١).

(٣) المصدر السابق (١/٤٢-٤٣-٢٥٤-٤٢٨)، (٢/١٩٠-٣٥٨)، (٣/١١٠-١٨٤).

(٤) المصدر السابق (١/٣٣-٣٤-٢٣٥).

(٥) المصدر السابق (٢/١٧٨).

(٦) المصدر السابق (٢/١٤٠-١٧٨-٣٧٣)، (٣/٢١).

(٧) المصدر السابق (١/٤٠٩).

(٨) المصدر السابق (١/٣٤)، (٢/٩٧-١٠٠).

(٩) المصدر السابق (١/٢٤٥).

العرب وكلامهم؛ لأن القراءة سنة متبعة لا تُخالف.

رابعاً:

اهتم الفرّاء بالرواية اللغوية بصيغ مختلفة ومتعددة منسوبة وغير منسوبة إلى قائل معين وهو الأكثر، ومن هذه الصيغ التي شاعت كثيراً في كتابه صيغة « أنشدني، وأنشد بعضهم، أو أنشدنا بعض العرب »^(١) وأيضاً أكثر الفرّاء الرواية بصيغة سمعت فيقول: « سمعت العرب تقول »^(٢) « وسمعت العرب تنشد »^(٣) وغيرها من الصيغ الدالة على السماع، وقد وردت أسماء بعض الرواة في كتابه من أمثال: أبي ثروان العكلي^(٤)، وأبي جراح العقيلي^(٥)، وأبي زياد الكلابي^(٦) وغيرهم.

خامساً:

لقد وقف الفرّاء من القراءات القرآنية موقف المناقش، احتجاجاً وتوجيهاً ونقداً واختياراً وترجيحاً، من حيث موافقة رسم المصحف وأساليب العربية، وأمّا من حيث السند فهو غالباً ما يختار ما أجمع عليه القراء، وإن تعددت القراءات للفرّاء رجع بينها مستعملاً الحجج اللغوية والنحوية، وبهذا جمع الفرّاء في كتابه بين الاعتداد بالسماع وبين استعمال القياس والترجيح والتحليل والاستنباط وهذا يظهر بوضوح في كتاب المعاني عامة، وهذا يوضح القدرة والمكانة العلمية للفرّاء من جهة، ومكانة كتابه معاني القرآن من جهة أخرى، هذا والله أعلم بالصواب.

(١) معاني القرآن (١/٦٢-٩١-٩٩)، (٢/١١-١٧-٥٤)، (٣/٩-٩٠-٢٠٩).

(٢) المصدر السابق (١/١٣٢).

(٣) المصدر السابق (٢/٩٥).

(٤) المصدر السابق (١/٤١-٤١-١٣٥)، (٢/٣٤-٣٧-٣٣٦)، (٣/١٦-٤١-٧٨).

(٥) المصدر السابق (١/١٤٠-٤٢٧)، (٢/٢٣-٣٥-٢٢٢)، (٣/١٤٧).

(٦) المصدر السابق (٣/١٩٧).

ثالثاً: التعريف بمصطلح النواسخ لغة واصطلاحاً:

لغة:

جاء في لسان العرب: « والنسخ إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه، وفي التنزيل: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾^(١) والآية الثانية ناسخة والأولى منسوخة..... والعرب تقول: نسخت الشمس الظلّ وانتسخته أزالته، والمعنى: أذهبت الظلّ وحلت محله..... ونسخت الريح آثار الديار: غيّرتها^(٢) ».

اصطلاحاً:

المراد بالنواسخ في النحو: هي العوامل الفعلية أو الحرفية التي تدخل على الجملة الإسمية، فتغير وتزيل الحكم الإعرابي للمبتدأ والخبر.

وابن هشام من النحويين الذين جمعوا بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للنواسخ حيث قال: النواسخ جمع ناسخ، وهو في اللغة من النسخ بمعنى الإزالة، يُقال: نسخت الشمس الظلّ، إذا أزالته، وفي الاصطلاح: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر^(٣).

(١) سورة البقرة (١٠٦).

(٢) لسان العرب مادة (نسخ) بتصرف.

(٣) شرح قطر الندى وبلّ الصّدى (١٣٣).

الفصل الأول

كان وأخواتها

◆ (كان) وأخواتها بين التمام والنقصان.

١- قال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾^(١).

قال الفرّاء: «ترفع وتنصب»^(٢)، فإن شئت جعلت ﴿تُدِيرُونَهَا﴾ في موضع نصب فيكون لكان مرفوع ومنصوب. وإن شئت جعلت ﴿تُدِيرُونَهَا﴾ في موضع رفع. وذلك أنه جائز في النكرات أن تكون أفعالها تابعة لأسمائها؛ لأنك تقول: إن كان أحد صالح ففلان، ثم تلقي أحداً فتقول: إن كان صالح ففلان، وهو غير موقّت^(٣) فصلح نعتة مكان اسمه؛ إذ كانا جميعاً غير معلومين، ولم يصلح ذلك في المعرفة؛ لأن المعرفة موقّّعة معلومة، وفعلها^(٤) غير موافق للفظها ولا لمعناها^(٥).

٢- قال الفرّاء: «ومما يرفع من النكرات قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾»^(٦) وفي قراءة^(٧) عبدالله وأبيّ «وإن كان ذا عسرة» فهما جائزان؛ إذا نصبت أضمرت في كان اسماً كقول الشاعر:

لله قَوْمِي أَيُّ قَوْمٍ حُرَّةٍ إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعًا^(٨)

(١) سورة البقرة (٢٨٢).

(٢) النصب قراءة عاصم وحده، وقرأ الباقون بالرفع. السبعة (١٩٣).

(٣) يقصد بالموقّت المعرفة.

(٤) الفعل مصطلح كوفي يقابله عند البصريين الصفة أو الخبر.

(٥) معاني القرآن (١/ ١٨٥).

(٦) سورة البقرة (٢٨٠).

(٧) البحر المحيط (٢/ ٣٥٤)، الجامع لأحكام القرآن (٤/ ٤١٨).

(٨) البيت من الطويل وهو لعمر بن شأس ديوانه (٣١)، وبرواية أخرى للبيت لمقاس العائذي في الكتاب

(١/ ٤٧)، وبلا نسبة في المقتضب (٤/ ٩٦). الشاهد: اسم كان ضمير مستتر تقديره (هو) وخبرها

المنصوب (يوماً) كان هنا ناقصة تحتاج إلى اسم وخبر.

وقال الآخر:

أَعْيَيْ هَلَّا تَبْكِيَانِ عِفَاقاً إِذَا كَانَ طَعْنًا بَيْنَهُمْ وَعِنَاقاً^(١)

وإنما احتاجوا إلى ضمير الاسم في « كان » مع المنصوب؛ لأن بنية (كان) على أن يكون لها مرفوع ومنصوب، فوجدوا (كان) يحتمل صاحباً مرفوعاً فأضمره مجهولاً. وقوله: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾^(٢) فقد أظهرت الأسماء فلو قال: فإن كان نساء جاز الرفع والنصب^(٣).

بيان المسألة:

ترد كان ناقصة وتامة وتكون فعلاً ناقصاً يحتاج إلى اسم وخبر لتتم الجملة ويكون الكلام مفيداً، وتكون فعلاً تاماً إذا اكتفت بمرفوعها مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَنَّ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾^(٥) وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَمًا﴾^(٦) والأصل في هذه الأفعال أن تكون تامة والناقصة منقولة عنها، يقول ابن أبي الربيع: «وجميع ما يستعمل تاماً وناقصاً من هذه الأفعال الأصل فيه أن يكون تاماً، والناقصة منقولة منه وجردت إلى الزمان»^(٧).

ويتناول الفرّاء في هذه المسألة نصين قرآنيين، فيهما دلالة واضحة على تفنيد

(١) البيت من الطويل ولم أجده في المراجع والمصادر التي بين يدي، الشاهد: كان ناقصة وطعناً خبرها

المنصوب واسمها ضمير مقدر « هو » أي القتال.

(٢) سورة النساء (١١).

(٣) معاني القرآن (١/١٨٦).

(٤) سورة البقرة (٢٨٠).

(٥) سورة الروم (١٧).

(٦) سورة الفرقان (٦٤).

(٧) البسيط (٢/٧٥٢).

الفرّاء للآراء والتثبت منها بالاستشهاد، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

النص الأول: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾^(١).

يبين الفرّاء في هذه الآية قراءتين القراءة الأولى برفع تجارة، وهي قراءة عامة القرّاء وقد وجهها الفرّاء بتمام « كان » واكتفائها بمرفوعها فـ « تجارة » فاعل مرفوع لـ « كان »، وجملة « تديرونها » في محل رفع صفة ثانية لـ « تجارة »؛ لأن « حاضرة » صفة أولى، ولم يذكر الفرّاء توجيهاً آخر لقراءة الرفع، أما القراءة الثانية بالنصب فهي قراءة عاصم، وقد وجهها الفرّاء على أن (كان) هنا ناقصة تحتاج إلى اسم وخبر فاسمها هنا ضمير مستتر فيها، و(تجارة) تكون خبراً لها منصوباً، و« حاضرة » صفة أولى منصوبة وجملة « تديرونها » صفة ثانية لـ « تجارة المنصوبة » وقد ذكر الأخفش في كتابه معاني القرآن معلقاً على الآية بأن « كان » هنا تامة وتوحي عبارته باستخدامه « قد » تقليل كون « كان » هنا ناقصة فهو يقول: « أي تقع تجارة حاضرة، وقد يكون فيها النصب على ضمير الاسم إلا أن تكون تلك تجارة »^(٢).

ونجد الزجاج يختار قراءة الرفع فهو يقول: « أكثر القرّاء على الرفع « تجارة حاضرة » على معنى: إلا أن تقع تجارة حاضرة، ومن نصب تجارة وهي قراءة عاصم فالمعنى إلا أن تكون المداينة تجارة حاضرة، والرفع أكثر وهي قراءة الناس »^(٣) وتقدير الزجاج هنا جيد، وإن كان لا يعجب الفارسي الذي اعترض عليه قائلاً: « فلا يجوز أن يكون التداين اسم (كان)، لأن حكم الاسم أن يكون الخبر في (المعنى)، والتداين حق في ذمة المستدين، للمُدين المطالبة به، فإذا كان ذلك لم يكن اسم (كان)؛ لأن التداين معنى، والمنتصب يراد به العَيْن، ومن حيث لم يَجُزْ أن يكون التداين اسم (كان) لم يجوز أن يكون الحق اسمها؛ لأن الحق يراد به الدَّينُ فكما لم يَجُزْ أن يكون التداين

(١) سورة البقرة (٢٨٢).

(٢) معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٩٠).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٣١١).

اسمها، كذلك لا يجوز هذا في الحق»^(١).

ويظهر أن ما قاله الفارسي لا يعد رداً على الزجاج؛ لأن اعتراض الفارسي يكمن في أن المدائنة معنى والتجارة عين فهناك اختلاف بينهما كما يرى، وهذا لا يبطل رأي الزجاج؛ لأن التجارة هي مصدر، وبما أنها مصدر فهي تحمل معنى من المعاني وليس مجرد عين من الأعيان، فهي بهذا لا تختلف عن لفظ المدائنة في أن كليهما يحمل معنى.

أما النحاس^(٢) فنجده يورد جميع الآراء التي ذكرها من قبله دون ترجيح أو تقدير مغاير لمن سبقوه في حين إن مكياً بعد أن أورد القراءتين نجده يقدر تقديرًا آخرًا فهو يقدر في حالة النصب اسم «كان» من لفظ الخبر فيقول: «فمن رفع «تجارة» جعل «كان» بمعنى: وقع وحدث، «وتديرونها» نعت للتجارة. وقيل: خبر (كان)، ومن نصب (تجارة) أضمر في (كان) اسمها تقديره: إلا أن تكون التجارة تجارة مدارة بينكم»^(٣).

ومدار الاختلاف بين النحويين في هذه المسألة هو المعنى اللفظي للكلمة، ونجد السمين الحلبي يوضح المسألة بشكل وافٍ فيقول: «وقرأ عاصم هنا (تجارة) بالنصب، وكذلك «حاضرة» لأنها صفتها والباقون قرأوا بالرفع فيهما فالرفع فيه وجهان، أحدهما: أنها التامة أي: إلا أن تحدث أو تقع تجارة، وعلى هذا فتكون «تديرونها» في محل رفع صفة لتجارة أيضاً، وجاء هنا على الفصحح حيث قدم الوصف الصريح على المؤول، والثاني: أن تكون الناقصة واسمها (تجارة) والخبر هو الجملة من قوله (وتديرونها) كأنه قيل: إلا أن تكون تجارة حاضرة مدارة، وسوغ مجيء اسم كان نكرة وصِفُهُ، وهذا مذهب الفرّاء وتابعه آخرون. وأما قراءة عاصم فاسمها

(١) الحجة (٢/٣٢٣) بتصرف.

(٢) إعراب القرآن (١/٣٤٦).

(٣) مشكل إعراب القرآن (٨٢).

مضمّر فيها، فقليل: تقديره إلا أن تكون المعاملة أو المبيعة أو التجارة^(١).

أمّا النص الثاني الذي أورده الفرّاء: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾^(٢) فيتضح لنا أنه ذكر فيه قراءتين:

١- قراءة الرفع التي تجيء فيها (كان) تامة وهي قراءة عامة القرّاء « ذو عسرة » والنكرة « ذو » مرفوعة لها على أنها فاعل.

٢- قراءة النصب « ذا عسرة » تؤيد ورود كان ناقصة؛ فاسمها المرفوع ضمير مستتر فيها وتقديره « هو » أي المدين، و « ذا عسرة » خبرها المنصوب ونلاحظ فيما ذكره الفرّاء أمرين هما:

أولاً: أن الفرّاء هنا حينما جوز القراءة الثانية « ذا عسرة » يخالف رسم المصحف، وكان من المنتظر أن يلتزمه دائماً فهو يُعد عمدة المدرسة الكوفية التي تلتزم برسم المصحف فقد قال: « إتباع المصحف إذا وجدت له وجهاً من كلام العرب، وقراءة القرّاء أحبُّ إليّ من خلافه، وقد كان أبو عمرو يقرأ (إنّ هذين لساحران)^(٣) ولست اجتريء على ذلك، وقرأ (فأصدّق وأكُون)^(٤) فزادوا واوًا في الكتاب ولست أستحب ذلك^(٥) ».

لكن نجده هنا خالف هذا النهج في الالتزام برسم المصحف حينما جوز قراءة النصب، بل وحاول الاحتجاج لصحتها بشواهد من الشعر العربي، وهذه المخالفة

(١) الدر المصون (٢/٦٧٣).

(٢) سورة البقرة (٢٨٠).

(٣) سورة طه (٦٣).

(٤) سورة المنافقون (١٠).

(٥) معاني القرآن (٢/٢٩٣).

وردت في أكثر من موضع من كتابه معاني القرآن^(١).

ونحن نجد أن الأخفش يكتفي بذكر الوجه الأول من القراءة وهو القراءة بالرفع على أن (كان تامة)، ولم يلتفت إلى القراءة الثانية، فهو يقول: « وإن شئت لم تجعل لـ (كان) خبراً مضمراً وجعلت (كان) بمنزلة (وَقَعَ) »^(٢) بينما نجد الزجاج يميز قراءة النصب على أن كان ناقصة، لكنه بعد ذلك يستدرك هذا الرأي ويقول: « ولكن لا يخالف المصحف »^(٣) ويؤيد قراءة الرفع دون تعليل في حين نجد بعض المعربين يعلل قراءة الرفع استناداً للمعنى، وليس لرسم المصحف؛ فالنحاس يعلل لهذه القراءة بقوله: « لأنه يكون عاماً لجميع الناس »^(٤).

ويوضح مكي هذا المعنى بجلاء أكثر فيقول: « كان تامة ولا تحتاج إلى خبر تقديره « وإن وقع ذو عسرة » وهو شائع في كل الناس، ولو نصبت (ذا) على خبر « كان » لصار مخصوصاً في قوم بـ (أعيانهم)؛ فلهذه العلة أجمع القراء المشهورون على رفع (ذو) »^(٥) لكن ابن عطية^(٦) يعلق على معنى العموم ويرى أنه غير لازم، ويرى أن قراءة النصب تختص بدين الربا، وقراءة الرفع عامة في جميع من عليه دين ربا وغيره، لكن الأنباري^(٧) يرجح رأي مكي في اختيار القراءة الدالة على العموم وهي قراءة الرفع، وتبعه أبو حيان فقال: « من نصب ذا عسرة يختص بأهل الربا ومن رفع فهو عام في جميع من عليه دين؛ لأنه وإن كان السياق كذا فالحكم ليس خاصاً بهم »^(٨)

(١) معاني القرآن (١/ ٨٧-٩٦).

(٢) معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٨٩).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٣٠٦).

(٤) إعراب القرآن (١/ ٣٤٢).

(٥) مشكل إعراب القرآن (٨٢).

(٦) المحرر الوجيز (٢/ ٤٩٤).

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ١٨١).

(٨) البحر المحيط (٢/ ٣٥٤) بتصرف.

وتبعه تلميذه السمين الحلبي الذي وافق الجمهور على ترجيح قراءة العامة وتخريجهم القراءة المشهورة بناءً على المعنى، فيرجح أن تكون (كان) تامة، وأكثر ما تكون كذلك إذا كان مرفوعاً نكرة نحو: (قد كان من مطر)، فيقول معلقاً على الآية: (في (كان) هذه وجهان: أحدهما: -وهو الأظهر- أنها تامة بمعنى (حَدَّثَ) (وُجِدَ) أي: وإن حَدَّثَ ذو عسرة فتكتفي بفاعلها كسائر الأفعال..... والثاني: أنها الناقصة والخبر محذوف قال أبو البقاء: تقديره: (وإن كان ذو عسرة لكم عليه حقٌّ أو نحو ذلك) وهذا مذهب بعض الكوفيين في الآية»^(١).

وبالتالي فإن قراءة الرفع هي الراجحة عند العلماء والقراء لعموم المعنى المراد، وهو أنه عام لكل صاحب دين لا يحل لمسلم له دين على أخيه يعلم منه عسرة أن يطالبه بدينه حتى ييسره الله عليه، ونحن نجد أن الفراء لم يتعرض إلى جانب المعنى، وإنما جوز قراءة النصب المخالفة لرسم المصحف واحتج لها بالشعر العربي.

ثانياً: نلاحظ أن الفراء لا يكتفي في شرحه للآيات بوجه إعراب واحد وإنما يبحث عن وجوه إعرابية أخرى جائزة في كلام العرب ويعقب عليها بقوله: «وهو جائز في العربية، وإن كان مخالفاً للكتاب»^(٢) لكننا نجد في هذه الآية يذكر وجهين فقط من الإعراب مع أن هناك وجهاً إعرابياً ذكره غيره، كما ذكر الطبري وهو كون «كان» ناقصة و «ذو» اسمها وخبر كان محذوف والتقدير عنده: «وإن كان ممن تقبضون منه من غرمائكم ذو عسرة» يعني معسراً برؤوس أموالكم التي كانت لكم عليهم قبل الإرباء، (فأنظروهم إلى ميسرتهم) وقوله «ذو عسرة» مرفوع بكان فالخبر متروك وإنما صلح ترك خبرها من أجل أن النكرات تضمّر لها العرب أخبارها، ولو وجهت كان في هذا الموضع إلى أنها بمعنى الفعل المكتفي بنفسه التام، لكان وجهاً صحيحاً.....، أمّا قراءة أبي بن كعب «وإن كان ذا عسرة» بمعنى: «وإن كان الغريم ذا

(١) الدر المصون (٢/٦٤٣).

(٢) معاني القرآن (١/٩٦).

عسرة فنظرة إلى ميسرة» وذلك وإن كان جائزاً في العربية فغير جائز القراءة به عندنا لخلافه خطوط مصاحف المسلمين»^(١).

ولعل السبب الذي جعل الفرّاء يترك هذا التقدير بحذف خبر (كان) الذي قدره الطبري؛ لأن كثيراً من النحاة لا يميزون حذف خبر (كان) قال أبو حيان: «وحذف خبر (كان)، لا يجوز عنده أصحابنا لا اقتصاراً واختصاراً لعل ذكرها في النحو»^(٢) ولم يوضح أبو حيان هذه العلة التي أشار إليها وإنما وضحها تلميذه السمين الحلبي بقوله: «والعلة التي أشار إليها الشيخ هي أن الخبر تأكد طلبه من وجهين أحدهما: كونه خبراً عن مخبر عنه، والثاني كونه معمولاً للفعل قبله فلما تأكدت مطلوبيته امتنع حذفه»^(٣).

والفرّاء مع أنه من الكوفيين الذين أجازوا حذف خبر كان نجده لا يذكر هذا التوجيه الإعرابي في الآية، لأنه لا يؤيده على مذهب أتباعه؛ لأنه يأخذ أحياناً بآراء البصريين؛ لأنها استقامت عنده فهو أقرب الكوفيين إلى البصريين، كما أن الأخفش أقرب البصريين إلى الكوفيين، وقد اكتفى الفرّاء هنا بذكر الوجه الإعرابي الراجح والذي ذهب إليه الجمهور، هذا والله أعلم بالصواب.

(١) جامع البيان (٣/ ١١٠) بتصرف.

(٢) البحر المحيط (٢/ ٣٥٤).

(٣) الدر المصون (٢/ ٦٤٤).

◆ القول في (كان) مع جملة الاستثناء:

قال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً﴾^(١).

قال الفرّاء: «وإن شئت (تكون) وفي الميتة وجهان الرفع والنصب. ولا يصلح الرفع في القراءة؛ لأن الدم منصوب بالرد على الميتة وفيه ألف تمنع من جواز الرفع ويجوز «أن تكون» للتأنيث (الميتة)، ثم ترد ما بعدها عليها، ومن رفع «الميتة» جعل (يكون) فعلاً لها، اكتفى بـ (يكون) بلا فعل وكذلك (يكون) في كل الاستثناء لا تحتاج إلى فعل؛ ألا ترى أنك تقول: ذهب الناس إلا أن يكون أخاك وأخوك. وإنما استغنت كان ويكون عن الفعل كما استغنى ما بعد إلا عن فعل يكون للاسم. فلما قيل: قام الناس إلا زيداً وإلا زيدٌ فنصب بلا فعل ورفع بلا فعل صلحت كان التامة.

ومن نصب قال: من عادة (كان) عند العرب مرفوع ومنصوب، فأضمروا في كان اسماً مجهولاً وصيروا الذي بعده فعلاً لذلك المجهول، وذلك جائز في كان وليس ولم يزل وأظن وأخواتها»^(٢).

بيان المسألة:

يجوز الفرّاء في (ميتة) وجهين الرفع والنصب. الرفع على أن كان تامة تكتفي بمرفوعها وهو (ميتة) ولا تحتاج إلى خبر والوجه الآخر وهو نصب (ميتة). وتوجيه ذلك أن كان ناقصة تحتاج إلى اسم وخبر اسمها مضمرة فيها وخبرها ميتة منصوب، ثم يعلق الفرّاء على توجيه الرفع بأمرين هما:

أولاً: أنه لا يجوز القراءة به في القرآن، وعلل لذلك بأن «دماً» منصوبة بالرد أي العطف على (ميتة) المنصوبة على أنها خبر لـ (كان) الناقصة، وأنه لا يصح احتمال الرفع، في «دماً» لوجود الألف التي تتعارض مع الرفع، وهنا نجد أن الفرّاء يرد

(١) سورة الأنعام (١٤٥).

(٢) معاني القرآن (١/ ٣٦٠-٣٦١).

قراءة متواترة وردت في الآية ويحكم عليه بقوله: « لا يصلح الرفع في القراءة » مع أنه من مدرسة الكوفة التي تعد عماد علم القراءات في القرآن الكريم وبالرجوع إلى كتب القراءات نجد أن في الآية قراءة بالرفع «ميتة» وهي قراءة ابن عامر قال ابن مجاهد: «وقرأ ابن عامر وحده » إلا أن تكون بالتاء و« ميتة » رفعاً^(١).

ونجد أيضاً صاحب الإتحاف يقول: « وقرأ ابن عامر وأبو جعفر بالتأنيث والرفع على أنها تامة بمعنى توجد ميتة »^(٢) بل إن بعض كتب القراءات^(٣) ذكرت هذه القراءة متواترة في حين إن الفرّاء ردها بل ردها أيضاً بعض المعريين للقرآن الكريم أمثال الطبري الذي لم يكتفِ بردها فقط بل خطأها حيث يقول: « فأما قراءة (ميتة) بالرفع فإنه وإن كان في العربية غير خطأ فإنه في القراءة في هذا الموضع غير صواب؛ لأن الله يقول: «أو دمماً مسفوحاً» فلا خلاف بين الجميع في قراءة الدم بالنصب، وكذلك هو في مصاحف المسلمين (وهو عطف على الميتة)؛ فإذا كان ذلك كذلك فمعلوم أن الميتة لو كانت مرفوعة لكان الدم وقوله: أو فسقاً مرفوعين ولكنها منصوبة فيعطف بهما عليها بالنصب »^(٤). وكلام الطبري مستفاد من الفرّاء -بلاشك- وقال أبو البقاء: « ويقرأ برفع « الميتة » على أن (تكون) تامة، إلا أنه ضعيف لأن المعطوف منصوب (أو فسقاً) عطف على لحم الخنزير »^(٥).

وبالمقابل نجد أن بعض كتب إعراب القرآن تؤيد قراءة الرفع وتوجه علة النصب في « دمماً » توجيهاً نحوياً وهو أن يجعلها عطفاً على موضع « إلا أن تكون » أي إنها مستثنى منصوب ، ومن هؤلاء أبو جعفر النحاس فهو يقول: « وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع «إلا أن تكون ميتة» بالرفع « أو دمماً » بالنصب وبعض النحويين

(١) السبعة (٢٧٢).

(٢) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (٣٧/٢).

(٣) الكشف (٤٥٦/١)، النشر في القراءات العشر (٢٦٦/٢).

(٤) جامع البيان (٧٢/٨).

(٥) التبيان (٣٦٢/١).

يقول هو لحن، لأنه عطف منصوباً على مرفوع وسبيل المعطوف سبيل المعطوف عليه والقراءة جائزة وقد صحت عن إمام على أن يكون أو (دماً) معطوفاً على أن؛ لأن أن في موضع نصب وهي اسم والتقدير: «إلا أن كون مَيِّتَةً أو دماً مسفوحاً»^(١).

وقد رد هذا الرأي مكي بقوله: «وقرأ أبو جعفر إلا أن (تكون) بـ(التاء)، (ميتة) بالرفع، جعل (كان) بمعنى: وَقَعَ وَحَدَّثَ. و(أن) في موضع نصب على الاستثناء المنقطع، وكان يلزم أبا جعفر أن يقرأ: (أو دم) بالرفع، وكذلك ما بعده لكنه عطفه على (أن) ولم يعطفه على (ميتة)، ومن نصب (ميتة) عطف (أو دماً) وما بعده عليها»^(٢).

وقد أيد أبو حيان قراءة الرفع التي أوردها النحاس ووجهها بقوله: «وعلى قراءة ابن عامر، وهي قراءة أبي جعفر فيما ذكر مكي يكون قوله: «أو دماً» معطوف على موضع (أن يكون)»^(٣) وتابعه في ذلك تلميذه السمين الحلبي بعد أن انتقد تضعيف أبي البقاء العكبري للقراءة فيقول: «قلت: كيف يضعف قراءة متواترة؟ وأما قوله: «لأن المعطوف منصوب» فذلك غير لازم؛ لأن النصب على قراءة من رفع «ميتة» يكون نسقاً على محل «أن تكون» الواقعة مستثناةً وتقديره: إلا أن يكون ميتةً وإلا دماً مسفوحاً وإلا لحم خنزير»^(٤).

وعلى هذا لا يجوز رد القراءة المتواترة كما فعل الفرّاء وغيره من المعربين حتى يتم التوافق مع قواعد النحو؛ لأن القراءة سنة متبعة ولأن القراءات يُحتج بها على النحو، وليس النحو يُحتج به على القراءات، بل إن النحو لم يوجد إلا لخدمة القرآن وقراءاته وليس لتخطئتها وردها وتضعيفها.

(١) إعراب القرآن (٢/١٠٣).

(٢) مشكل إعراب القرآن (١٨١).

(٣) البحر المحيط (٤/٢٤٢).

(٤) الدر المصون (٥/١٩٧).

٢- أما الوجه الثاني الذي وجهه الفرّاء في قراءة الرفع أنه جوزها في غير القرآن أي في العربية وقال: إن من رفع جعل (تكون) تامة (وميتة) فاعل لها ولا تحتاج إلى خبر، ثم بعد ذلك يعمم الفرّاء قاعدة نحوية وهي أن (تكون) في كل أساليب الاستثناء تامة لا تحتاج إلى خبر، وقاس ذلك بالمنصوب والمرفوع بعد (إلا) بأنه نُصب بلا فعل وُرفِع بلا فعل؛ ولهذا عندما تقع يكون بعد إلا فالغالب أنها تكون تامة تكتفي بالمرفوع ولا تحتاج إلى خبر وبعد أن يحكم الفرّاء على عدم جواز قراءة الرفع يؤيد قراءة النصب، وهي قراءة السبعة غير ابن عامر على أن كان ناقصة واسمها ضمير مستتر فيها وخبرها (ميتة) منصوب وجعل هذا من عادة العرب في كان استخدامها ناقصة.

وقد ذكر الفرّاء آيات كثيرة لورود كان تامة وناقصة في كتابه، ولم يزد في حكمه عليها على ما ذكره في هذه الآيات التي وردت معنا وهو جواز الوجهين بدون تفصيلات كثيرة في المسألة، وللإستزادة من هذا يرجع إلى كتابه^(١).

وبالرجوع إلى هذه القضية في كتب النحو نجد أن حديثهم عن كان التامة والناقصة موافق لما تحدث عنه مؤلفو كتب إعراب القرآن ومعانيه، فأما إمام النحاة سيبويه فقد سمّى هذا الباب في كتابه « هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد »^(٢).

وأراد سيبويه هنا باسم الفاعل والمفعول الاسم والخبر، ولكنه لم يذكر مصطلح النقصان لهذه الأفعال، وإنما أشار إليه وعرف عنه بذكره احتياج هذه الأفعال إلى الخبر حيث يقول: « وذلك قولك: كان يكون وصار وما دام وليس وما كان ونحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر تقول: كان عبدالله أخاك فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة

(١) معاني القرآن (١/ ٤٥- ١٨٦- ٢٣٧- ٢٦٩- ٣٦١- ٣٦٢- ٤٥٧)، (٢/ ٣٢٢- ٣٦٨- ٤٠٣).

(٢) الكتاب (١/ ٤٥).

وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى»^(١).

فهذه الأفعال تعمل عمل الفعل فترفع وتنصب كما يرفع الفعل وينصب، وتحدث من بعد ذلك على كان التامة واستعمالها مكتفية بالمرفوع فيقول: «وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول قد كان عبدالله أي قد خلق عبدالله، وقد كان الأمر أي وقع الأمر»^(٢).

فقد تحدث عنها مكتفية بالمرفوع ثم وضح اختلاف المعنى فيها فهي تارة بمعنى خلق وتارة بمعنى وقع، وتحدث عن بعض أخوات كان واستعمالها تامة مثل دام بمعنى ثبت عندما تقول: (دام فلان) أي ثبت، وأيضاً ذكر أن أصبح وأمسى تأتي بمعنى استيقظوا وناموا ولكنه استثنى من أخوات كان (ليس) فذكر أنها لا تأتي تامة، ويعلل ذلك لأنها جامدة لا تتصرف فهي لا تكون إلا ناقصة، يقول: «فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك لأنها وضعت موضعاً واحداً ومن ثم لم تتصرف تصرف الفعل الآخر»^(٣).

ولم يختلف المبرد في تسمية هذا الباب عن تسمية سيبويه فهو يسميه «هذا باب الفعل المتعدي إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه شيء واحد»^(٤).

وبداً بالحديث عن كان الناقصة بقوله: «وهذه أفعال صحيحة كضرب إذا كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد؛ وذلك أنك إذا قلت: كان عبدالله أخاك. فالأخ هو عبدالله في المعنى وإنما مجاز هذه الأفعال، ومجاز الأفعال التي تقع للعلم والشك، وباب (إنّ) مجاز الابتداء والخبر»^(٥)، وبعد أن سرد لكان أمثلة على النقصان

(١) الكتاب (٤٥/١).

(٢) المصدر السابق (٤٦/١).

(٣) المصدر السابق (٤٦/١).

(٤) المقتضب (٨٦/٤).

(٥) المصدر السابق (٨٦/٤).

بدأ الحديث عن كان التامة وعرض أمثلة لها قال: «ول (كان) موضع آخر لا يحتاج فيه إلى الخبر وذلك قولك: أنا أعرفه مذ كان زيد، أي: مذ خُلق وتقول: قد كان الأمر أي: وقع»^(١) وكتب النحو لا تختلف عما ذكر سابقاً.

وهناك قضية أخرى متبقية تتصل بعمل كان وهو أن الجمهور جوزوا رفع الاسمين بعد كان. وتوجيه ذلك عندهم أن في كان ضمير الشأن اسمها، والجملة من المبتدأ أو الخبر في موضع نصب خبراً لكان قال السيوطي: «وجوز الجمهور رفع الاسمين وأنكره الفرّاء ورد بالسماع قال:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ^(٢)
وقال: «وليس منها شفاء الداء مبذول»^(٣).

ثم اختلفوا في توجيه ذلك فالجمهور على أن في (كان) ضمير الشأن اسمها، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر ونُقل عن الكسائي: أن كان ملغاة لا عمل لها»^(٤).

أمّا شروط عمل هذه الأفعال الناسخة، تامة وناقصة فهي مبسوسة في كتب النحو، ولم يتعرض لها الفرّاء والمعرّبون إلا بالقدر الذي يخدم النص القرآني كما اتضح مما ذكرناه آنفاً.

(١) المقتضب (٩٥/٤).

(٢) البيت من الطويل للعجير السلوي في الكتاب (٧١/١)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (١١٧/١)، الشاهد فيه جواز رفع الاسمين بعد كان وهي «الناس» و «صنفان» على مذهب الجمهور.

(٣) عجز بيت من البسيط صدره هِيَ الشِّفَاءُ لِذَايِ لَوْ ظَفِرَتْ بِهَا
وهو لهشام أخو ذي الرمة الكتاب (١٤٧/١) وبلا نسبة في المقتضب (١٠١/٤).

الشاهد: جواز رفع الاسمين بعد «ليس» وهي «شفاء» و «مبذول» على مذهب الجمهور.

(٤) الهمع (٣٥٣-٣٥٤/١).

وخلاصة القول في هذه المسألة: إن (كان) ترد تامة وقد جاء ذلك في التنزيل الحكيم كما في الآيات المذكورة؛ وتامها أنها تكتفي بمرفوعها ولا تحتاج إلى الخبر، وترد ناقصة فتكون عاملة في الجزأين على خلاف بين النحويين في ذلك، والله تعالى أعلم بالصواب.



◈ كان اسمها وخبرها :

• أ (تقديم الخبر على الاسم إذا كانا معرفتين .

١- قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(١).

قال الفرّاء: « نصبت القول بـ (كان)، وجعلت (أن) في موضع الرفع. ومثله في القرآن كثير. والوجه أن تجعل (أن) في موضع الرفع، ولو رُفِعَ القول وأشباهه وجُعِلَ النصب في (أن) كان صواباً »^(٢).

٢- قال تعالى: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بِأُسْنًا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾^(٣).

قال الفرّاء: « الدعوى في موضع نصب لـ (كان) ومرفوع كان قوله «إلا أن قالوا» فأن في موضع رفع، وهو الوجه في أكثر القرآن أن تكون (أن) إذا كان معها فعل أن تجعل مرفوعة والفعل منصوباً مثل قوله ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ﴾^(٤) و ﴿وَمَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٥) ولو جعلت الدعوى مرفوعة لـ (أن) في موضع نصب كان صواباً، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا﴾^(٦) وهي في إحدى القراءتين: ليس البر بأن تولوا »^(٧).

(١) سورة آل عمران (١٤٧) وقد قرأ الحسن البصري (ما كان قولهم) بالرفع. الالتحاف (١/ ٤٩٠).

(٢) معاني القرآن (١/ ٢٣٧).

(٣) سورة الأعراف (٥).

(٤) سورة الحشر (١٧) وقد قرأ: (فكان عاقبتهم) بالرفع الحسن وسليمان بن أرقم. مختصر الشواذ (١٥٥).

(٥) سورة الجاثية (٢٥) وقد قرأ (ما كان حجّتهم) بالرفع الحسن وأبو حيوة، وابن أبي إسحاق وعمرو بن عبيد، وزيد بن علي وعبيد بن عمير، ورويت عن ابن عامر وعاصم. مختصر الشواذ (١٣٨).

(٦) سورة البقرة (١٧٧).

(٧) معاني القرآن (١/ ٣٧٢).

بيان المسألة :

يبين الفراء في هذه الآية قاعدة نحوية وهو أنه إذا اجتمع في مدخولي كان -اسمها وخبرها- اسم ظاهر واسم مؤول جعل المؤول اسماً لكان والظاهر خبراً عنها، ووصف هذا بأنه هو الوجه في القرآن أي الراجح والكثير فيكون (القول ودعوى وعاقبة وحجة) أخباراً منصوبة على أنها أخبار مقدمة لـ (كان) والمصادر المؤولة بعدها « أن قالوا » و « أنهما في النار » في موضع رفع على أنها أسماء مؤخرة لـ (كان) لكن الفراء بعد ذلك يُجَوِّزُ عكس ذلك بأن يكون الاسم الظاهر هو اسم لـ « كان » مرفوع، والمصدر المؤول في محل نصب خبر (كان)، والوجهان فصيحان، ولكن الوجه الثاني أقرب لمراعاة الترتيب بين اسم كان وخبرها إذا استوى الجزآن في التعريف، ونجد أن الزجاج يرجح الرأي الذي ذكره الفراء فيقول:

« وموضع (أن) الأحسن أن يكون رفعاً وأن تكون الدعوى في موضع نصب كما قال جل ثناؤه: ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(١)، ويجوز أن يكون في موضع نصب ويكون الدعوى في موضع رفع^(٢) وهذا مستفاد من الفراء -بلا شك- فكثيراً ما يأخذ الزجاج منه ولا ينسب إليه، وكثيراً ما ينكر عليه الوجه ثم يأتي به ويختاره أو يُجَوِّزه.

في حين نجد أن النحاس^(٣) لم يذكر إلا الوجه الأول من القراءة فقط ولم يلتفت إلى الوجه الثاني، وذكر بعض المعربين من أمثال: مكي^(٤) والعكبري^(٥) الوجهين دون ترجيح بينهما ولا بيان للقاعدة النحوية كما فعل الفراء، في حين نجد أن السمين

(١) سورة الجاثية (٢٥).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٢/٢٥٨) وينظر أيضاً (٤/٣٣٠) في موضع آية سورة الجاثية (٢٥).

(٣) إعراب القرآن (٢/١١٥).

(٤) مشكل إعراب القرآن (١٨٥).

(٥) التبيان في إعراب القرآن (١/٣٦٩).

الحلبي فصل المسألة ووجهها فهو يقول في الوجه الأول:

« جوزوا في «دعواهم» وجهين أحدهما أن يكون اسماً لـ «كان»، و «إلا أن قالوا» خبرها وفيه خدش من حيث إن غير الأعراف جعل اسماً والأعراف جعل خبراً. والثاني: أن يكون (دعواهم) خبراً مقدماً و «إلا أن قالوا» اسماً مؤخراً»^(١).

فهو يرى في هذا الوجه نقصاً وخللاً وذلك لعلتين هما:

أولاً: الفصيح في اللغة أنه إذا اجتمع اسمان أحدهما أعراف من الآخر فالأحسن أن يكون الأعراف اسماً لـ (كان)، والآخر خبراً لها والمصدر المؤول «أن قالوا» يشبه الضمير والضمير هو أعراف المعارف، ولهذا كان في هذا الوجه ضعف؛ لأنه خالف الفصيح في أنه جعل الأعراف خبراً وحقه أن يكون اسماً.

الثاني: ذكر السمين وجهاً آخر يرد هذا الوجه وهو تذكير الفعل «كان» فيه قرينة قوية تدل على إسناد الفعل إلى «أن قالوا» على أنه اسم لـ «كان» ولو كان الفعل مسنداً إلى الدعوى لـ (كان) الصواب تأنيث الفعل ونقول: «كانت» لتأنيث الفاعل (الدعوى) وليس في ذلك حجة قوية؛ لأن دعوى تأنيثها ليس حقيقياً، ولأنه يُراد بها المصدر، لكن الراجح هو الوجه الثاني فهو ما عليه الجمهور، وهو أن المصدر المؤول «إلا أن قالوا» في محل رفع اسم مؤخر «ودعواهم» خبر مقدم.

وهذا ما قال به شيخ النحاة سيبويه: «وإذا كانا معرفة فأنت بالخيار: أيهما ما جعلته فاعلاً رفعتَه ونصبت الآخر، كما فعلت ذلك في (ضَرَبَ)، وذلك قولك: كان أخوك زيداً، وكان زيدٌ صاحبك، وكان هذا زيد، وكان المتكلم أخاك..... وتقول: ما كان أخاك إلا زيداً، كقولك: ما ضرب أخاك إلا زيداً ومثل ذلك قوله ﷺ: ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٢) ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ﴾^(٣)..... وإن شئت رفعت الأول

(١) الدر المصون (٢٥٣/٥) بتصرف.

(٢) سورة الجاثية (٢٥).

(٣) سورة الأعراف (٨٢).

كما تقول: ما ضرب أخوك إلا زيداً. وقد قرأ بعض القرّاء ما ذكرنا بالرفع»^(١).
وقد تحدث سائر النحاة في كتبهم عن هذه القضية ومنهم المبرد^(٢) وابن
السراج^(٣) وابن عصفور^(٤) وغيرهم، وقد أيد السيوطي ذلك ورجح هذه القراءة
بقوله:

«.... إن كان أحدهما «أن» وأنّ المفتوحتين، فإن الاختيار جعلها الاسم والآخر
الخبر ولهذا قرأ أكثر القرّاء ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٥) بنصب
(جواب) لشبههما بالمضمر من حيث إنّهما لا يوصفان، كما لا يوصف، فَعُومِلَا مُعَامَلَتَهُ
إذا اجتمع مع معرفة غيره، فإن الاختيار جعله الاسم لأنه أعرف»^(٦).

وخلاصة القول أن الفرّاء وبعض النحاة يرون أنه إذا اجتمع اسم صريح واسم
مؤول بعد (كان) فالصريح يكون خبراً لها والمؤول اسماً لها باعتبار أنه مشبه بالمضمر،
والمضمر من أعرف المعارف فيكون الأعرف اسماً لكان والآخر خبراً، والله أعلم
بالصواب.

(١) الكتاب (١/٤٩-٥٠) بتصرف.

(٢) المقتضب (٤/٨٩).

(٣) الأصول في النحو (١/٨٣).

(٤) المقرب (١/٩٧).

(٥) سورة النمل (٥٦).

(٦) الهمع (١/٣٧٦).

• (ب) مجيء خبر (كان) نكرة أو شبه جملة.

١- قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾^(١).

قال الفراء: «يثقل^(٢) ويخفف، وإذا كان فعل النكرة بعدها أتبعها في كان وأخواتها فتقول «لم يكن لعبد الله أحدٌ نظيرٌ» فإذا قدمت «النظير» نصبوه، ولم يختلفوا فيه فقالوا: «لم يكن لعبد الله نظيراً أحدٌ»؛ وذلك أنه إذا كان بعدها فقد أتبع الاسم في رفعه فإذا تقدم فلم يكن قبله شيء يتبعه رجع إلى فعل كان فنصب^(٣)».

٢- قال الفراء: «وإذا قرنت بالنكرة في كان صفة فقلت: «إن كان بينهم شر فلا تقرّبهم» رفعت وإن بدأت بـ «الشر» وأخرت الصفة كان الوجه الرفع فقلت: إن كان شر بينهم فلا تقرّبهم ويجوز النصب^(٤)».

بيان المسألة:

يذكر الفراء في الآية وجهين إعرابين:

الوجه الأول: وقد صرح الفراء بذكره وهو أن «كفواً» خبر «يكن» مقدم «وأحد» اسمها المؤخر والظرف (له) متعلق بالخبر أي: ولم يكن أحدٌ كفواً له، وبهذا قال أغلب المعربين للقرآن. قال الأخفش: «(أحدٌ) هو الاسم و«كفواً» هو «الخبر»^(٥) ولم يذكر وجهاً غيره في الآية، وقد تقدم الظرف هنا لعله معنوية ذكرها الزمخشري بقوله: «الكلام العربي الفصيح أن يُؤخّر الظرف الذي هو لغو غير مستقر ولا يُقدم، وقد نص سيبويه في كتابه على ذلك، فما باله مُقدماً في أفصح كلام وأعربه؟ قلت: هذا

(١) سورة الإخلاص (٤).

(٢) التخفيف هو إسكان الفاء من «كفواً» وهي قراءة حمزة ويعقوب وخلف والتثقيل هو ضم الفاء منها وهي قراءة عامة القراء. السبعة (٧٠١)، النشر (٢/٢١٥).

(٣) معاني القرآن (٣/٢٩٩).

(٤) المصدر السابق (١/٣٦٣).

(٥) معاني القرآن (٢/٧٤٦).

الكلام إنما سيق لنفي المكافأة عن ذات الباري سبحانه، وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الظرف فكان لذلك أهم شيء وأعناه وأحقه بالتقديم وأحرأه^(١).

الوجه الثاني:

لم يصرح الفراء بذكره وإنما نستخلصه من الأمثلة التي ذكرها في النص، وهو أن الظرف « له » خبر مقدم لـ « يكن » و « أحد » اسمها و « كفواً » نصبت على أنها حال مثل قوله: « لم يكن لعبد الله نظيراً أحد » وهو لم يذكر لنا علة هذا النصب، وذكرها النحاس بقوله: « وفي نصب (كفو) قول آخر ما علمت أن أحداً من النحويين ذكره، وهو أن يكون منصوباً على أنه نعت نكرة متقدم فنصب على الحال كما تقول جاءني مسرعاً رجل، ولكن ذكر الفراء أنه يُقال: ما كان ثمَّ أحدٌ نظيراً لزيد، فإن قدمت قلت: ما كان ثمَّ نظيراً لزيد أحدٌ ولم يذكر العلة التي أوجبت هذا^(٢).

وقد قال بهذا الرأي مكِّي^(٣) وأبو البركات الأنباري^(٤) وأبو البقاء العكبري^(٥)

وغيرهم.

ومما يؤيد هذا الرأي للفراء نصه الثاني فقد بين أنه إذا دخلت (كان) على نكرة وظرف أو جار ومجرور كانت النكرة اسمها والظرف هو الخبر فنقول: إن كان بينهم شرٌّ فلا تقرّبهم على أن شر هو اسم كان مؤخر والظرف « بينهم » في محل نصب خبر كان مقدم كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾^(٦) وأجاز الفراء في المثال وجهاً آخر أن تكون النكرة « شر » هي الخبر المنصوب، ويضمّر في كان اسم لها

(١) الكشف (٤/٦٢٢).

(٢) إعراب القرآن (٥/٣١٢) بتصرف.

(٣) مشكل إعراب القرآن (٥٦٩).

(٤) البيان (٢/٥٤٧).

(٥) التبيان (٢/٧٩٣).

(٦) سورة الإخلاص (٤).

ويكون الظرف متعلقاً بحال؛ لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال. وقد أجاز سيبويه أن يكون الظرف المقدم خبراً قال: «وتقول: ما كان فيها أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ مثلك فيها، وليس أحدٌ فيها خيراً منك إذا جعلت (فيها) مستقراً ولم تجعله على قولك: فيها زيدٌ قائم، أجريت الصفة على الاسم فإن جعلته على قولك: (فيها زيدٌ قائم) نصبت فتقول: «ما كان فيها أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ خيراً منك فيها إلا أنك إذا أردت الإلغاء فكلما أخرت الذي تلغيه كان أحسن، وإذا أردت أن يكون مستقراً تكتفي به فكلما قدمته كان أحسن؛ لأنه إذا كان عاملاً في شيء قدمته، كما تقدم أظنُّ وأحسب، وإذا ألغيت أخرته كما تؤخرهما؛ لأنها ليسا يعملان شيئاً والتقديم هاهنا والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير فمن ذلك قوله **وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ**»^(١) وأهل الجفاء من العرب يقولون: (ولم يكن كُفُوًا له أحد)، كأنهم آخروها حيث كانت غير مستقرة، وقال الشاعر:

لَتَقْرَبَنَّ قَرَبًا جُلْدِيًّا مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا^(٢) «(١)».

وقد خطأ المبرد^(٣) سيبويه في هذا الرأي وزعم أنه لا يجوز أن يكون الظرف المتقدم خبراً للفعل الناسخ، واحتج بآية الإخلاص فلم يأت فيها الظرف «له» خبراً مع تقديمه وإلا لما نصب «كفوًا» على أنه خبر (يكن)، وقد رد مكي^(٤) قول المبرد بأنه لا يشترط في نصب «كفوًا» أن تكون خبراً لـ «يكن» وإنما يجوز نصبها حالاً من النكرة وهي (أحد)، فلما تقدم نعتها عليها نصبت على الحال فيكون «له» خبراً متقدماً

(١) سورة الإخلاص (٤).

(٢) بيت من الرجز قائله ابن ميادة. ديوانه (١٥٨)، لسان العرب مادة (جَلَدَ). الشاهد: تقديم «فيه» على (فصيل) وجعله لغوًا مع التقديم، وسوغ ذلك أنك لو حذفْتَ انقلب المعنى إلى معنى آخر وهو الأبد فلما لم تتم الفائدة إلا به حسن تقديمه لمضارعة الخبر في الفائدة.

(٣) الكتاب (١/٥٥-٥٦) بتصرف.

(٤) المقتضب (٩٠/٤).

(٥) مشكل إعراب القرآن (٥٦٩).

كما ذهب سيبويه، وأشار السمين الحلبي^(١) إلى أن سيبويه لم يوجب أن يكون الظرف خبراً إذا تقدم، وإنما أجاز هذا الوجه، وأجاز أيضاً إلغاء الظرف وجعله فضلة.

وبالتالي فإنه يجوز في الظرف المتقدم أن يكون خبراً، ونصب «كفواً» على الحالية ويجوز أيضاً أن يكون متعلقاً بالخبر «كفواً» وظاهر كلام الفرّاء أنه أجاز الوجهين وأجازه كثير من المعربين موافقين لرأي سيبويه، وذهب المبرد إلى المنع، وقد أُجيب عنه فيما ذكره، ولا بد من الإشارة إلى أنه قد قرئ في الشواذ^(٢) بتقديم الاسم وتأخير الخبر على الأصل من غير الجار والمجرور (له)، (ولم يكن أحدٌ كفواً)، والله أعلم بالصواب.

(١) الدرر المصون (١١/١٥٢).

(٢) مختصر الشواذ (١٨٣).

• (ج) مجيء اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة.

قال تعالى: ﴿يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا﴾^(١).

يقول الفرّاء: «يُقال: إنها عين تسمى الكافور وقد تكون (كان مزاجها كالكافور) لطيب ريحه، فلا تكون حينئذ اسماً، والعرب تجعل النصب في أي هذين الحرفين أحبوا قال حسان:

كَأَنَّ خَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(٢)

وهو آيين في المعنى: أن تجعل الفعل في المزاج وإن كان معرفة، وكلُّ صواب تقول: كان سيدهم أبوك وكان سيدهم أباك، والوجه أن تقول: كان سيدهم أبوك؛ لأن الأب اسم ثابت والسيد صفة من الصفات»^(٣).

بيان المسألة:

إذا اجتمع بعد كان معرفة ونكرة فالأصل فيها أن تكون المعرفة اسماً والنكرة خبراً، ويجوز خلاف ذلك للضرورة، ويجوز الفرّاء في هذه الآية الوجهين:

الأول: أن تكون المعرفة «مزاجها» اسماً لـ «كان» والنكرة «كافوراً» خبرها المنصوب وهذا هو أصل الكلام وبه وردت القراءة ولم ترد بغيره.

الثاني: أجاز الفرّاء في كلام العرب أن تكون المعرفة «مزاجها» خبراً لـ «كان»

(١) سورة الإنسان (٥).

(٢) البيت من الوافر من ديوان الشاعر (١٤)، ويروى البيت (كَأَنَّ سَيِّئَةً) انظر: الكتاب (١/ ٤٩)، لسان العرب مادة (سبأ).

الشاهد جواز مجيء النكرة اسماً لـ (يكون) وهي «عسلٌ وماءٌ» ومجيء خبرها معرفة وهو مزاجها لضرورة الشعر.

(٣) معاني القرآن (٣/ ٢١٥).

والنكرة « كافور » اسماً لها، ولم ترد القراءة بهذا الوجه في القرآن، والفرّاء يقوي هذا التوجيه بقوله: « وهو أبين في المعنى أن تجعل الفعل في المزاج وإن كان معرفة وكل صواب » فهو يميز خلاف ما أجمع عليه الفرّاء لورود السماع به عن العرب، ولا يكتفي بهذا بل يجعل هذا الوجه أوضح وأجلى في المعنى.

ويلاحظ أن ما مثّل به الفرّاء في آخر كلامه يختلف عما أراده من جعل الخبر معرفة، والاسم نكرة على نحو ما جاء في بيت حسان بن ثابت رضي الله عنه، فقد مثل بقوله: فكان سيدهم أبوك، وكان سيدهم أباك، كلا الجزئين معرفة بالإضافة، وحينئذٍ بأيهما بدأت كان صواباً، وإن كان من حيث المعنى أن يُقدم الاسم الثابت على الصفة أولى فيقال: كان أبوك سيدهم، ومن هنا رجعت المسألة إلى المبحث السابق، وعلى أية حال فلا توجد القراءة بـ « كان مزاجها كافور » لمراعاة الفاصلة في الآيات المجاورة لها، فتكون حجة قوية للفرّاء.

ونجد أن أغلب المعربين ^(١) للقرآن الكريم لم يتعرضوا لذكر التوجيه الإعرابي في الآية وإنما اكتفوا بذكر المعنى اللغوي لها وكأن إهمال ذكرهم لإعراب هذه الآية إجماع واتفاق منهم على أن الوجه فيها أن المعرفة (مزاجها) اسم لـ (كان) والنكرة « كافوراً » خبر لها ولا استقرار هذا الأمر عندهم وعند النحويين أصبح غنياً عن التعريف والذكر.

وقد أورد سيبويه ^(٢) في كتابه هذا الشاهد الشعري على وقوع اسم (يكون) نكرة محضة وخبرها معرفة وجوّزه في الشعر للضرورة، وذكر ابن يعيش ^(٣) أن الزمخشري

(١) معاني القرآن وإعرابه (٥/ ٢٠١)، إعراب القرآن (٥/ ٩٧)، مشكل إعراب القرآن (٥٢٢)، التبيان (٧٦٦/٢).

(٢) الكتاب (١/ ٤٩).

(٣) شرح المفصل (٤/ ٣٤٠).

جعله من القلب الذي يُشجع عليه أمنُ اللبس لضرورة الشعر بخلاف ابن مالك^(١) فإنه يجوز في اختيار الكلام بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة، ودل على ذلك برواية وردت في البيت برفع (مزاجها عسل) على أن اسم (يكون) ضمير الشأن العائد على سلافة وجملة (مزاجها عسل) في موضع نصب خبر كان.

أما الرضي فقد جَوّز الإخبار بالمعرفة عن النكرة في باب النواسخ ولم يجوز في باب المبتدأ والخبر لعله ذكرها بقوله: « وقد يخبر في هذا الباب، وفي باب «إن» بمعرفة عن نكرة، ولم يجز ذلك في المبتدأ والخبر للالتباس لاتفاق إعراب الجزأين هناك واختلافهما هنا »^(٢).

ويقول في موضع آخر: « وإنما جرأهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر: عدم اللبس في بابي «كان» و«إن» لاختلاف إعراب الجزأين »^(٣).

فنجد أن ابن مالك والرضي وافقا الفرّاء في هذا الرأي في حين منعه جمهور النحويين، ولم يجوزوه إلا في أضيق الحدود وخصوه بضرورة الشعر ومنعوه ثراً. يقول سيويه « ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة. ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسانٌ حليماً أو كان رجلٌ منطلقاً، كنت تُلبس؛ لأنه لا يُستَنكر أن يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس، وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة ضرب، وأنه قد يُعلم إذا ذكرت زيدا وجعلته خبراً أنه صاحبُ الصفة على ضعف من الكلام »^(٤)، وتبعه في ذلك المبرد لكنه يذكر تعليلاً آخر فيقول: « اعلم أنه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يُجعل اسم «كان» المعرفة؛ لأن المعنى على ذلك؛ لأنه

(١) شرح التسهيل (١/٣٥٦).

(٢) شرح الرضي (٤/٢٠٦).

(٣) المصدر السابق (٤/٢٠٧).

(٤) الكتاب (١/٤٨).

بمنزلة الابتداء والخبر..... واعلم أن الشعراء يضطرون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة، وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد^(١). وهذا هو رأي ابن السراج^(٢) وابن عصفور^(٣)، ونجد أن ابن هشام جعله في موضع من كتابه^(٤) ضرورة كسابقه وفي موضع آخر من كتابه يجعله من فنون الكلام فيقول: «من فنون كلامهم القلب وأكثر وقوعه في الشعر»^(٥). وقد مثل له بيت حسان بن ثابت رضي الله عنه.

ف نجد أن النحويين قد جوزوا مجيء اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة في ضرورة الشعر وعلى ضعف في الكلام؛ وعلة هذا الجواز الضعيف عندهم أن كان وأخواتها أفعال بمنزلة «ضرب» فكما جاز أن يأتي فاعل (ضرب) نكرة والمفعول معرفة جاز ذلك في (كان) فاسمها المرفوع مشبه بالفاعل، وخبرها المنصوب مشبه بالمفعول. وأرى أن مذهب النحويين أولى وأرجح من مذهب الفرّاء وابن مالك والرضي؛ وذلك لقلّة ورود هذا في الشعر وانعدامه في النثر فهو ضرورة شعرية وليس فيه مندوحة لمن شاء، والله أعلم بالصواب.

(١) المقتضب (٤/ ٨٨-٩١) بتصرف.

(٢) الأصول (١/ ٦٧).

(٣) المقرب (١/ ٩٧).

(٤) مغني اللبيب (٢/ ٥٠٥).

(٥) المصدر السابق (٢/ ٧٧٥).

• (د) مجيء خبر (كان) جملة فعلية فعلها ماضٍ.

يقول الفرّاء: «سمع الكسائي بعضهم يقول: فأصبحت نظرت إلى ذات التنانير^(١) فإذا رأيت فَعَل^(٢) بعد كان ففيها (قد) مضمرة، إلا أن يكون مع كان جحد فلا تُضمَر فيها (قد) مع جحد^(٣)؛ لأنها تؤكد والجحد لا يؤكد؛ ألا ترى أنك تقول: ما ذهبت ولا يجوز ما قد ذهبت^(٤)».

بيان المسألة:

يُجيز الفرّاء في هذا النص مجيء خبر (كان) فعلاً ماضياً بشرط اقترانه بـ «قد» ظاهرة أو مضمرة، وتبعه في ذلك الكوفيون، قال السيوطي: «وشرط الكوفيون في ذلك: اقترانه بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة. وحجتهم أن كان وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها ألا ترى أن المفهوم من: زيد قام ومن: كان زيد قائماً شيء واحد. واشترط (قد) لأنها تقرب الماضي من الحال^(٥)».

ويؤيد الفرّاء رأيه ورأي أتباعه في موضع آخر من كتابه عند حديثه عن امتناع اقتران (قد) بأفعال المقاربة فيقول: «فلا يجوز عسى قد قام ولا عسى قام، ولا كاد قد قام ولا كاد قام؛ لأن ما بعدهما لا يكون ماضياً فإن جئت بـ يكون مع عسى وكاد صلح ذلك فقلت: عسى أن يكون قد ذهب كما قال الله: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي سَتَعْجِلُونَ﴾^(٦)»^(٧).

(١) يقصد بها ناقته أو موقع بعينه وقيل هو عقبة بحذاء زباله. لسان العرب مادة (ننر).

(٢) يقصد بفَعَل الفعل الماضي فهو على وزن (فَعَلَ).

(٣) الجحد مصطلح كوفي يقابله النفي عند البصريين.

(٤) معاني القرآن (١/ ٢٨٢).

(٥) الهمع (١/ ٣٦١).

(٦) سورة النمل (٧٢).

(٧) معاني القرآن (١/ ٢٤-٢٥).

فهو أجاز دخول (قد) بعد أفعال المقاربة لدخول الفعل الناسخ «يكون» .
ويشترط الفرّاء لدخول (قد) على الفعل الماضي بعد (كان) ألا تسبق بجحد أي
نفي؛ لأنها لو سبقت لم يصح تقدير «قد» معها لأنها تفيد معنى التوكيد، والنفي لا
يؤكد فلا يجوز أن تقول: (ما قد ذهبت)، فمن مفهوم كلام الفرّاء أنه خص «كان»
بهذا الحكم من بين أخواتها ولم يشترطه في غيرها.
والمتفق عليه عند^(١) النحويين أن (صار ودام وزال) وأخواتها لا يكون خبرها
ماضيّاً مطلقاً فلا يجوز: صار زيد علّم لأن هذه الأفعال تفيد معنى المداومة على
الفعل، والإخبار بالماضي يفيد معنى الانقطاع فهما يتنافيان في هذا.
أما باقي أخوات (كان) فقد اختلف في جواز دخولها على الفعل الماضي على
مذهبين:

الأول: جواز دخول هذه الأفعال على الفعل الماضي مطلقاً بلا قيد ولا شرط
وعليه البصريون، وقد استشهدوا لذلك بنصوص من القرآن والشعر والنثر.
فمن القرآن وردت آيات عدة في هذا المعنى منها قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ قِيمُصُّهُ
قَدْ﴾^(٢) وقوله: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾^(٣) وقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ﴾^(٤) وقوله: ﴿أَوَلَمْ
تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ﴾^(٥).

ومن الشعر قول الشاعر:

ثُمَّ أَضْحَوْا لِعِبِّ الدَّهْرِ بِهِمْ وَكَذَاكَ الدَّهْرُ حَالاً بَعْدَ حَالٍ^(٦)

(١) الهمع (١/ ٣٦٠-٣٦١).

(٢) سورة يوسف (٢٦).

(٣) سورة المائدة (١١٦).

(٤) سورة الأنفال (٤١).

(٥) سورة إبراهيم (٤٤).

(٦) البيت من الرمل وهو لعدي بن زيد، ديوانه (٨٣)، الدرر اللوامع (٢/ ٥٥).

الشاهد فيه: جواز مجيء الفعل الماضي «لعب» بعد الفعل الناسخ (أضحى) على مذهب الجمهور.

وقول الشاعر:

فَأَمْسَى مُقْفَرًا لَا حَيٍّ فِيهِ وَقَدْ كَانُوا فَأَمْسَى الْحَيُّ سَارُوا^(١)

ومن النثر قول الكسائي: «أصبحت نظرت إلى ذات التنانير»^(٢). وقد أيد ابن مالك مذهب البصريين، وأبطل مذهب غيرهم بقوله: «وأشرت بقولي: (والبواقي على رأي) إلى ما ذهب إليه بعض النحويين من أن كان وأصبح وأمسى وأضحى وظلّ وبات لا تدخل على ما خبره فعل ماضٍ، فلا يُقال على هذا الرأي: كان زيدٌ فعل، ولا أصبح عمرو قرأ، وهذا الرأي باطل إذ ليس لصاحبه حجة مع الاستعمال لخلافه»^(٣).

الثاني: جواز ذلك بشرط اشترطه الكوفيون والفرّاء وهو اقتران الفعل الماضي بـ «قد» ظاهرة أو مقدرة.

ف نجد نرى أن مذهب البصريين هو الراجح والأقرب إلى الصواب من مذهب الكوفيين والفرّاء لسببين:

١- كثرة وروده في القرآن الكريم وفي كلام العرب شعراً ونثراً والسماع من أقوى الأدلة النحوية في إثبات القاعدة.

٢- أن هذه الكثرة في السماع توجب القياس والإطراد في القاعدة ولا تحتمل التأويل والتقدير كما عند الكوفيين والفرّاء هذا والله أعلم بالصواب.

(١) البيت من الوافر لم أهد لقائله. الهمع (١/ ٣٦١)، الدرر اللوامع (٢/ ٥٥).

الشاهد: جواز مجيء الفعل الماضي (ساروا) بعد الفعل الناسخ «أمسى» على مذهب الجمهور.

(٢) لسان العرب مادة (تثر).

(٣) شرح التسهيل (١/ ٣٤٤).

◆ تقديم خبر ليس على الاسم :

١- قال تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ﴾^(١).

قال الفرّاء: « إن شئت رفعت (البرّ) وجعلت (أن تولوا) في موضع نصب، وإن شئت نصبته وجعلت (أن تولوا) في موضع رفع كما قال: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ﴾^(٢) في كثير من القرآن، وفي إحدى القراءتين (ليس البرُّ بأن) فلذلك اخترنا الرفع في (البرّ) والمعنى في قوله (ليس البرُّ بأن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب) أي ليس البرُّ كله في توجهكم إلى الصلاة واختلاف القبلتين (ولكن البر من آمن بالله) ثم وصف ما وصف إلى آخر الآية^(٣).

بيان المسألة :

الأصل أن يلي الأفعال الناسخة الاسم ثم الخبر، ولكن قد يتقدم الخبر على الاسم ويلى الفعل الناسخ مباشرة، وقد تحدث الفرّاء عن هذه المسألة من خلال تقدم خبر ليس على اسمها من خلال القراءة المتواترة الواردة في الآية، ويفصل الفرّاء المسألة تفصيلاً دقيقاً فنجد أنه يذكر لنا ثلاث قراءات وردت في هذه الآية ويبين لنا اسم ليس وخبرها في كل قراءة لكنه لم ينسب هذه القراءات إلى أصحابها وهي على النحو الآتي:

(١) القراءة الأولى:

قرأ^(٤) الجمهور برفع « البرُّ » على أنه اسم (ليس) و (أن تولوا) في تأويل مصدر

(١) سورة البقرة (١٧٧).

(٢) سورة الحشر (١٧).

(٣) معاني القرآن (١/١٠٣-١٠٤).

(٤) السبعة (١٧٦).

في محل نصب خبرها والتقدير « ليس البرُّ توليتكم »، ورجحت هذه القراءة؛ لأن الأصل أن يتقدم اسم (ليس) على خبرها فيلي الفعل مرفوعه قبل منصوبه، والأصل عند الفرّاء هو الرفع والجواز فرع لأنه يذهب لوجوب الرفع في القراءة لخبر الفعل الناسخ.

(٢) القراءة الثانية:

قرأ^(١) الكوفيون وحمزة وحفص عن عاصم بنصب « البر » على أنه خبر (ليس) مقدم، و « أن تولوا » في تأويل مصدر في محل رفع اسم « ليس » المؤخر.

ورُجحت هذه القراءة عند بعض النحويين لأن المصدر المؤول من (أن) وصلتها عندهم أعرف من المحلى بالالف واللام؛ لأنه يشبه الضمير من حيث إنه لا يُوصَف ولا يُوصَفُ به، والأعرف ينبغي أن يجعل الاسم وغير الأعرف يكون الخبر.

وقد أجاز الفرّاء هذا التقديم وأقره ومثل له بآية أخرى قوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ﴾^(٢)، فقد تقدم خبر كان «عاقبة» على اسمها المصدر المؤول «أنهما في النار» فلا مانع عنده من تقدم خبر الفعل الناسخ على اسمه في ليس وفي سائر أخواتها.

(٣) القراءة الثالثة:

قرأ^(١) أبي وابن مسعود « ليس البرُّ بأن تولوا » بزيادة الباء وعلى هذه القراءة يتحتم الرفع في « البرُّ » اسماً لـ « ليس » لأن (الباء) لا تدخل إلا على الخبر فقط، ولا يصح دخولها على الاسم.

والفرّاء بعد ذكر القراءات في الآية نجده يرجح قراءة الجمهور مستنداً في رأيه

(١) السبعة (١٧٦).

(٢) سورة الحشر (١٧).

(٣) مختصر الشواذ (١٨).

إلى وجوب الرفع في القراءة الثالثة فهو يقول بعد ذكرها « فلذلك اخترنا الرفع في البر ».

وقد تابع الفرّاء في ذلك مؤلفو^(١) كتب إعراب القرآن ومعانيه، ومنهم الزجاج حيث يقول: « لك في البر وجهان: لك أن تقرأ « ليس البر أن تولوا » و « ليس البر أن تولوا » فمن نصب جعل (أن) مع صلتها الاسم فيكون المعنى: ليس توليتكم وجوهكم البر كله، ومن رفع البر فالمعنى: ليس البر كله توليتكم، فيكون البر اسم (ليس) وتكون (أن تولوا) الخبر^(٢).

ونجد أن جمهور النحويين قد أجازوا تقديم خبر (ليس) على اسمها، فقد نصّ المبرد على ذلك في معرض حديثه عن (ما) قائلاً: « فأمّا قول الشاعر:

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صَحَاحًا وَلَا مُسْتَنْكَرًا أَنْ نُعَقِّرَ^(٣)

فإن هذا البيت إنما جاء في (ليس)، و (ليس) تقديم الخبر وتأخيرها فيها سواء، ولكننا نشرحه على ما يصلح مثله في (ما) وما يمتنع: إنما كان في ذكر الخيل فقال: فليس بمعروف لنا أن نردّها، أي فليس بمعروف لنا ردّها. ف (ردّها) اسم (ليس)، و (بمعروف لنا) الخبر^(٤).

وقد أجاز ابن هشام^(٥) تقديم الخبر على الاسم في باب (كان) وأخواتها قياساً على جواز تقديم المفعول على الفاعل، واستشهد على جواز ذلك في (ليس) بقراءة حمزة

(١) معاني القرآن وإعرابه (٢١٣/١)، إعراب القرآن (٢٧٩/١)، مشكل إعراب القرآن (٦٢)، البيان (١٣٨-١٣٩)، التبيان (١١١/١).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٢١٣/١).

(٣) البيت من الطويل للنابغة الجعدي، الكتاب (٦٤/١)، خزنة الأدب (١٨١/٧).

الشاهد: قدم خبر (ليس) وهو (بمعروف) على اسمها (ردّها).

(٤) المقتضب (١٩٤/٤).

(٥) شرح قطر الندى وبل الصدى (١٣٦-١٣٧).

وحفص: (ليس البرّ)، وقد نقل ابن هشام منع هذا التقديم عن ابن درستويه وقد رده ابن هشام بناءً على القراءة المتواترة الواردة في الآية، وأيضاً لورود السماع عن العرب خلافاً لما قاله، يقول الشاعر:

سَلِي إِنَّ جَهْلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالَمٌ وَجَهْلٌ^(١)

وبالتالي:

نرى أن الراجح هو مذهب البصريين والفرّاء في جواز تقديم خبر الفعل الناسخ (ليس) على اسمه، ومذهب ابن درستويه مردود ومحجوج بالقراءة المتواترة في هذه الآية، وبالسماع الوارد عن العرب، ونلاحظ أن الفرّاء في هذه المسألة قد وافق البصريين وخالف قومه فيما ذهبوا إليه، وهذه حجة أخرى يقوى بها مذهب البصريين ويكون أولى بالقبول. هذا والله أعلم بالصواب.

(١) البيت من الطويل للسموأل، خزانة الأدب (١٠ / ٣٣١)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (١ / ١١٢).

الشاهد: قدم خبر ليس وهو «سواء» على اسمها وهو «عالم» وهذا جائز.

تقديم خبر (كان) عليها :

قال الفرّاء: « ومن قال إذا كان غدوةً فأتنا لم يجوز له أن يقول: إذا غدوةً كان فأتنا كذلك الاسم المجهول لا يتقدّمه منصوبه »^(١).

بيان المسألة :

من الواضح أننا لا نجد عند الفرّاء حديثاً مفصلاً مستوفياً حول تقدم خبر كان عليها، وإنما هو كلام موجز مقتضب فهو يرى أن اسم كان إذا كان ضميراً مجهولاً فإنه لا يجوز أن يتقدم الخبر عليها فلا يجوز أن تقول: إذا غدوةً كان فأتنا، واختصار الحديث في هذه القضية لم يقتصر على الفرّاء وحده بل امتد إلى أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم فهم لم يفصلوا فيها القول، والذي نجده يشير إلى هذا الأمر ابن جني في (المحتسب) حينما عرض لقوله تعالى: ﴿وَبَطِلْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٢) وهي قراءة الجمهور «باطلٌ» بالرفع ولكنها قرئت^(٣) أيضاً بالنصب «وباطلاً» ويعلق على هذه القراءة بقوله: «ففي هذه القراءة دلالة على جواز تقديم خبر كان عليها، كقولك: قائماً كان زيد، وواقفاً كلن جعفر ووجه الدلالة من ذلك أنه إنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل، وباطلاً منصوب بـ (يعملون)، والموضع إذ لـ (يعملون)؛ لوقوع معموله متقدماً عليه، فكأنه قال: ويعملون باطلاً كانوا»^(٤) ولكن النحاس^(٥) ومكياً خرّجا هذه القراءة بناءً على أن (باطلاً) معمول للفعل «يعملون» يقول مكى في هذا: «وفي حرف أبي وابن مسعود «وباطلاً» بالنصب، جعلاً «ما» زائدة، ونصباً «باطلاً» بـ «يعملون» مثل ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾^(٦) و ﴿قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾^(٧)»^(٨).

(١) معاني القرآن (١/٣٦٣).

(٢) سورة هود (١٦).

(٣) هي قراءة لأبيّ وعبد الله ابن مسعود. مختصر الشواذ (٦٤)، مشكل إعراب القرآن (٢٣٧).

(٤) المحتسب (١/٤٤٣).

(٥) إعراب القرآن (٢/٢٧٥).

(٦) سورة الأعراف (٣).

(٧) سورة الحاقة (٤١).

(٨) مشكل إعراب القرآن (٢٣٧).

وهذا التخريج الذي ذكره هو ما ذكره العربون^(١) للقرآن في هذه القراءة في حين نجد أن السمين الحلبي، بعد أن ذكر الأوجه الإعرابية الجائزة في الآية، قال معلقاً على قراءة النصب: « وفيه تقديم معمول خبر كان على « كان » وهي مسألة خلاف والصحيح جوازها »^(٢) ونجد أيضاً إشارة عند العكبري حول قضية تقدم خبر كان عليها في قوله تعالى: ﴿فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾^(٣) فهو يقول: « (كيف) خبر (كان) و(عاقبة) اسمها »^(٤) هذا ما ذكره العربون للقرآن في هذه القضية.

أمّا النحويون فقد أجازوا تقديم خبر (كان) عليها، فقد مثل سيبويه بأمثلة تدل على جواز هذا التقديم قياساً على الفعل (صَرَبَ) فقال: « وتقول: من كان أخاك، ومن كان أخوك، كما تقول: مَنْ ضرب أباك إذا جعلت (مَنْ) الفاعل، ومن ضرب أبوك إذا جعلت الأب الفاعل، وكذلك أيهم كان أخاك وأيهم كان أخوك »^(٥).

وقد مثل المبرّد^(٦) لجواز هذا التقديم بمثال سيبويه السابق دون تفصيل للمسألة، وقد فصلها ابن عصفور عند حديثه عن أفعال هذا الباب بقوله: « وهي بالنظر إلى تقديم أخبارها عليها، قسمان: قسم لا يجوز تقديم خبره عليه وهو (مادام) و(ما زال) وأخواتها ما دامت منفية بـ (ما)، أو بـ (لا) في جواب القسم، وقسم يجوز تقديم خبره عليه وهو ما بقي من الأفعال، ما لم يعرض له عارض يوجب تقديم الخبر أو تأخيره عنه، وهي العوارض التي أوجبت تقديم المفعول على العامل أو تأخيره عنه »^(٧).

وقد تحدث ابن هشام عن أحوال الخبر مع هذه الأفعال، وأجاز تقديم خبر (كان) عليها، واستدل على ذلك بجواز تقديم معمول الخبر على (كان) حيث قال:

(١) المحرر الوجيز (٧/٢٥٦)، البيان (٢/٩).

(٢) الدر المصون (٦/٢٩٨).

(٣) سورة آل عمران (١٣٧).

(٤) التبيان (١/٢٠٩).

(٥) الكتاب (١/٥٠).

(٦) المقتضب (٤/٨٩).

(٧) المقرب (١/٩٥).

«والثالث: التقديم على الفعل واسمه، كقولك: (علماً كان زيدٌ) والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿أَهْؤُلَاءِ إِنَّا كُنَّا نَعْبُدُونَ﴾^(١) فإياكم: مفعول يعبدون، وقد تقدم على كان، وتقدّم المعمول يؤذِنُ بجواز تقدم العامل»^(٢).

وكذلك نجد أن الفرّاء والمعرّبين للقرآن الكريم لم يفصلوا القول في جواز تقديم خبر (كان) عليها، بل إن الفرّاء لم يصرح بذلك وإنما يفهم من منعه لتقديم خبر (كان) عليها إذا كان اسمها ضميراً أنه يجوز فيها عدا ذلك تقديم الخبر على (كان)، وهو لم يتعرض لآية سورة (آل عمران) التي أجاز فيها مكّي تقديم الخبر على (كان)، ولا لآية سورة (هود) التي أجاز فيها المعربون تقدم معمول الخبر على (كان)، في حين نجد النحويين قد مثّلوا لهذه المسألة وفصلوا القول في جواز تقديم الخبر على (كان) أو وجوبه، هذا والله أعلم بالصواب.



(١) سورة سبأ (٤٠).

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى (١٣٨).

◆ توسط ضمير الفصل بين اسم (كان) وخبرها :

١- قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ هَذِهِ حَقًّا مِّنْ عِنْدِكَ﴾^(١).

قال الفرّاء: « في « الحق » النصب والرفع، إن جعلت (هو) اسماً رفعت الحق بهو وإن جعلتها عماداً^(٢) بمنزلة الصلة نصبت الحق، وكذلك فافعل في أخوات (كان)، و(أظن) وأخواتها، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾^(٣) تنصب الحق؛ لأن (رأيت) من أخوات ظننت، وكل موضع صلحت فيه يفعل أو فعل مكان الفعل^(٤) المنصوب ففيه العماد ونصب الفعل، وفيه رفعه بهو على أن تجعلها اسماً ولا بدّ من الألف واللام إذا وجدت إليهما السبيل^(٥) ».

٢- قال تعالى: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾^(٦).

قال الفرّاء: « يقول: هي أكثر، ومعناه لا تغدروا بقوم لقلتهم وكثرتكم أو قلتم وكثرتهم، وقد غررتموهم بالأيان فسكنوا إليها، وموضع « أربي » نصب. وإن شئت رفعت كما تقول: « ما أظن رجلاً يكون هو أفضل منك وأفضل منك » النصب على العماد والرفع على أن تجعل (هو) اسماً، ومثله قول الله ﷻ ﴿يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾^(٧) نصب ولو كان رفعاً كان صواباً^(٨) ».

(١) سورة الأنفال (٣٢).

(٢) العماد هو مصطلح كوفي يقابله ضمير الفصل عند البصريين.

(٣) سورة سبأ (٦).

(٤) يريد الخبر.

(٥) معاني القرآن (١/٤٠٩).

(٦) سورة النحل (٩٢).

(٧) سورة المزمل (٢٠).

(٨) معاني القرآن (٢/١١٣) ولم يذكر الفرّاء هذا في موضع سورة المزمل (٣/٢٠٠).

بيان المسألة:

يتحدث الفرّاء عن ضمير الفصل ويسميه عماداً ويرى أن هذا الضمير (هو) يتوسط بين اسم كان وخبرها كما في الآية الأولى فيجوز في الآية وجهان:

الأولى: نصب «الحق» على أنه خبر لـ «كان» واسم الإشارة في محل نصب اسمها و«هو» يُعرب ضمير فصل ليس له موقع إعرابي، وهذه قراءة عامة للفرّاء.

الثاني: يجوز رفع «الحق» على أن ضمير الفصل «هو» مرفوع بالابتداء والحق خبره المرفوع والجملة بأكملها في محل نصب خبر الكون، وقد قرئ بهذا في الشواذ^(١).

ووجه الرفع^(٢) في نحو هذا لغة تميم، وقد جوزه أبو إسحاق الزجاج، ونقله ابن عطية والقرطبي والشوكاني معزّوً لصاحبه. ونسبه أبو حيان والسمين إلى الزجاج وابن عطية جميعاً، وإن كان الأخير ناقلاً كما تقدم، وقد ذكره الأخفش والطبري والنحاس على أنه لغة تميم مع نظائر له من آيتي الزخرف ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾^(٣) وآية المزمل ﴿يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾^(٤).

ويرجح الفرّاء الرفع على النصب في موضع آخر من كتابه بقوله: «يجوز النصب في الأسماء الموضوعات للمعرفة إلا أن الرفع في الأسماء أكثر تقول: كان عبدالله هو أخوك أكثر من كان عبدالله أخاك، وكان أبو محمد هو زيد، كلام العرب الرفض. وإنما أثروا الرفع في الأسماء؛ لأن الألف واللام أُحْدِثَا عِمَاداً لما هي فيه. كما أُحْدِثَتْ (هو) عماداً للاسم الذي قبلها»^(٥)، فهو يرى أن كون «هو» ضميراً مرفوعاً بالابتداء وما بعده خبره المرفوع والجملة خبر لـ (كان) أكثر وأصوب من إلغاء ضمير الفصل،

(١) مختصر الشواذ (٥٤).

(٢) انظر: تفصيل هذا التوجيه في الأحكام النحوية في القراءات القرآنية (٢/ ٦٨١-٦٨٢).

(٣) سورة الزخرف (٧٦).

(٤) سورة المزمل (٢٠).

(٥) معاني القرآن (٢/ ٣٥٢) بتصرف.

وجعل ما بعد كان اسمها وما بعد «هو» خبرها وضمير الفصل ذكر لفظاً فقط ولا محل له من الإعراب، والحقيقة أن ما ورد في القرآن الكريم مما هو معرب بالحروف خلاف ما قال به الفرّاء إذ إن خبر كان بعد ضمير الفصل مما ورد معرباً بالحروف أتى منصوباً نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾^(١)، ف (الظالمين) جاءت بعد ضمير الفصل منصوبة خبراً لـ (كان)، وليست مرفوعة خبراً لضمير الفصل (هم).

لكنّ هذا الترجيح الذي ذكره الفرّاء ليس مردّه إلى تقديره واجتهاده النحوي، وإنّما مردّه إلى لغات العرب، - كما وَصَّحْنَا - فبنوا تميم يرفعون، وأهل الحجاز ينصبون، والقرآن نزل في مجمله بلغة أهل الحجاز، لكن ليس معنى هذا: أن ما سوى تلك اللغة من لغات العرب لا تجوز في العربية، فالعربية أوسع مما جاء في القرآن، وقد ذكرنا أنّه قد قرئ بالرفع في الشواذ والشواذ حجة في اللغة.

وأما الأخفش^(٢) وإن كان يختار ويرجح النصب في هذا الاسم الواقع بعد ضمير الفصل الذي سماه صلة وحكم عليه بالزيادة في الكلام كزيادة (ما)، لكنّه بعد هذا الاختيار وضح أن الرفع جائز في مثل هذا، وأن هذا لغة تميم، في حين نرى أن الزجاج^(٣) بعد أن ذكر أن الوجه في القراءة هو النصب، بدأ يعلل مجيء هذا الضمير من الناحية المعنوية فهو يرى أنه زائد مؤكد بمنزلة «ما» وله قيمة دلالية فلو أن الجملة كانت بغير ضمير الفصل «إن كان هذا الحق» لكان محتملاً أن تلبس كلمة الحق بأنها بدل من اسم الإشارة، أما مع وجود ضمير الفصل فقد ارتفع هذا اللبس، والزجاج، وإن كان يجوز قراءة الرفع في هذا الأسلوب كما جوزه النحويون، لكنه يستدرك ذلك بقوله: «ولا أعلم أحداً قرأ بها، ولا اختلاف بين النحويين في إجازتها، ولكنّ القراءة

(١) سورة الزخرف (٧٦).

(٢) معاني القرآن (٢/٥٤٣-٥٤٤).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٢/٣٣٣).

سُنَّةٌ لَا يُقْرَأُ فِيهَا إِلَّا بِقِرَاءَةٍ مَرْوِيَةٍ»^(١).

وقد قرأ^(٢) بذلك الأعمش وابن أبي عبلّة، وزيد بن علي والمطوعي، وأوردها العكبري^(٣) من غير إسناد وأشار إليها الفرّاء فيما مضى من كلامه.

وقد نقل النحاس^(٤) في هذه الآية رأي سيبويه بإيجاز شديد، فقد اكتفى بالإشارة إلى أن الضمير «هو» عند سيبويه يسمى فاصلة ولم يبين معنى ذلك ولم يصرح بترجيح هذا الرأي أو رده، بينما نجد مكياً قد ذكر قراءة النصب وبين المقصود بضمير الفصل لكنه لم يتعرض لقراءة الرفع ولم يورد عنها شيئاً لعله لا يقر بها كما فعل الزجاج أما سائر كتب إعراب^(٥) القرآن فقد اكتفت بإيراد القراءتين وبيان المشهور منهما.

ومع أن الفرّاء اشترط في نصه الأول ضرورة مجيء الاسم بعد ضمير الفصل معرفة بقوله «ولا بد من الألف واللام إذا وجدت إليهما السبيل» لكنه يخالف هذا الشرط في النص الثاني الذي ذكره، فقد أجاز مجيء الاسم نكرة بعد ضمير الفصل وهو قوله «أربى» والتقدير عنده في هذه الآية أن «أمة» اسماً لـ «كان» و«هي» عماد أي ضمير فصل و«أربى» خبر تكون منصوب، والبصريون لا يجيزون ذلك لأجل تنكير الاسم فلو كان الاسم معرفة لجاز ذلك؛ عندهم ولكنه خلاف ذلك لهذا ردّ النحاس رأي الفرّاء وخطأه قال: «وهذا خطأ عند الخليل وسيبويه - رحمهما الله - ولا يجوز ولا يشبه «تجدوه عند الله هو خيراً» لأن الهاء في تجدوه معرفة وأمة نكرة، ولا يجوز عندهما كان أحدهما جالساً، وقال الخليل: لا تكون (هو) زائدة إلا مع المعرفة، وعنده

(١) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٣٣٣).

(٢) الأحكام النحوية في القراءات القرآنية (٢/ ٦٨١-٦٨٢).

(٣) التبيان (٢/ ٤٠٧).

(٤) إعراب القرآن (٢/ ١٨٥).

(٥) المحرر الوجيز (٦/ ٢٨٠)، البيان (١/ ٣٨٦)، التبيان (٢/ ٤٠٧).

أن كونها مع المعرفة زائدة عَجَبٌ، فكيف تُزاد مع النكرة»^(١).

فالصحيح عند النحاس أن يكون «أربى» في موضع رفع لأنه خبر المبتدأ «هي» والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر تكون، وهذا هو رأي أغلب المعربين للقرآن حيث يتفقون مع سيويه في ذلك ويفصلون رأي البصريين والكوفيين في ضمير الفصل من خلال هذه الآية مع إجازة بعض الوجوه الإعرابية الأخرى ومنهم^(٢) من يجوز أن تكون جملة «هي أربى» في موضع رفع صفة لأمة.

وقد أجاز الفرّاء الرفع في آية المزمّل (هو خيرٌ) وجعله صواباً، لكنّه لم يصرح بالقراءة به، وجوز أبو إسحاق الزجاج^(٣) أيضاً نحو هذا، وَوَقَّفه على غير القرآن واستجاد عليه النصب، ولكنّ القراءة^(٤) بالرفع وردت في الشواذ، فقد قرأ أبو السّمّال وابن السّميفع: (هو خيرٌ وأعظمُ أجراً) على الابتداء والخبر، وهو لغة بني تميم.

وقد اختلف النحاة في تسمية هذا الضمير هل هو فصل أم عماد أو دعامة، اختلفوا أيضاً في اسميته أو حرفيته، ومن ثم هل له موضع من الإعراب أم لا؟ وفي هذا عدة آراء هي:

١- ذهب البصريون إلى أنه اسم لا موضع له من الإعراب؛ لأنه دخل للفصل كما دخلت الكاف في اسم الإشارة نحو «أولئك-وذلك»، لأن الغرض والغاية منه الإعلام من أول وهلة بكون الخبر هو الخبر وليس بصفة.

٢- قال السيوطي: «ذهب أكثر النحاة إلى أنه حرف وصححه ابن عصفور وجعله بمنزلة الكاف في الإشارة»^(٥) فلا موضع له من الإعراب.

(١) إعراب القرآن (٢/٤٠٧).

(٢) البيان (٢/٨٣).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٥/١٩٠).

(٤) مختصر الشواذ (١٦٤)، البحر المحيط (٨/٣٥٩).

(٥) الهمع (١/٢٢٨).

٣- يرى الكسائي أن محل ضمير الفصل محل ما بعده، أما الفرّاء فإنه يرى أن محله محل ما قبله، وقد ذكر أبو حيان^(١) هذين الرأيين دون الإشارة إلى الكسائي والفرّاء، وقد أشار إليهما السيوطي ونسب إليهما هذين الرأيين فهو يقول: « وقال الكسائي: محله محل ما بعده، وقال الفرّاء: كمحل ما قبله ففي زيد هو القائم محله رفع عندهما، وفي ظننت زيدا هو القائم محله نصب عندهما، وفي إن زيدا هو القائم العكس^(٢) ».

٤- من النحاة من أجرى ضمير الفصل مجرى « نفسه » في التوكيد وهو رأي يحقق قيمة دلالية إضافية إلى كونه متسقاً مع المعنى؛ إلا أن القاعدة ترفض هذا الرأي وتقرر رأي نحاة البصرة، يقول الرضي: « الفصل يفيد التأكيد لأن معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم لكنه ليس تأكيداً لأنه يجيء بعد الظاهر والضمير ولا يؤكد به الظاهر فلا يُقال مررت بزيد هو نفسه^(٣) »، وقد أورد الأنباري^(٤) هذا الخلاف بين النحويين وناصر رأي البصريين ورد رأي الكوفيين فيه.

ويبدو أن رأي الفرّاء في إعراب ضمير الفصل رأي وجيه؛ لأنه يعتمد على المعنى ولتوضيح ذلك فلو قلت: (خالد قائد) فهي جملة مكونة من مبتدأ معرفة وخبر نكرة وهذا هو الأصل، ولو أردنا أن نعطي خالداً هذه الميزة من التعظيم لقلنا «خالد القائد» فيتنبه السامع لما يريد المتكلم فلا يضر في ذلك اجتماع معرفتين، لأنه معلوم أن الخبر محط الفائدة تقدم أو تأخر، وإذا جئنا بهذا الضمير الذي نرى أنه يأخذ إعرابه مما قبله - كما يرى الفرّاء - فإن الجملة تحمل درجة عالية من التوكيد وهذا ما يطلبه السياق، وقد أيد أحد الباحثين المعاصرين رأي الفرّاء وقال: « ولعمري فقد أصاب الفرّاء فيما ذهب إليه فمحله كمحل ما قبله بل هو ما قبله بعينه تكرر ذكره لما تكرر العرب له اللفظ وهو التوكيد^(٥) ».

وهذا هو خلاصة ما ذكره الفرّاء والمعرّبون في توسط ضمير الفصل بين اسم كان وخبرها، وآراء النحويين في إعرابه هذا الضمير.

(١) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان (٢٩٠).

(٢) الهمع (١/٢٢٨).

(٣) شرح الرضي (٢/٤٥٧).

(٤) الإنصاف (٢/٧٠٦).

(٥) د/ خليل عمارة، آراء في ضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث (٧٤).

﴿ دخول (الواو) على خبر النواسخ: ﴾

قال الفرّاء: « إن كان الذي وقع على النكرة ناقصاً فلا يكون إلا بطرح الواو ومن ذلك، ما أظن درهماً إلا كافيك، ولا يجوز إلا وهو كافيك؛ لأن الظن يحتاج إلى شيئين، فلا تعترض بالواو فيصير الظن كالمكتفي من الأفعال باسم واحد.

وكذلك أخوات ظننت وكان وأشباهاها وإن وأخواتها إذا جاء الفعل بعد « إلا » لم يكن فيه الواو فخطأ أن تقول: إن رجلاً وهو قائم، أو أظن رجلاً وهو قائم، أما كان رجل إلا وهو قائم.

ويجوز في ليس خاصة أن تقول: ليس أحد إلا وهو هكذا؛ لأن الكلام قد يُتوهم تمامه بليس وبحرف نكرة، ألا ترى أنك تقول: ليس أحد، وما من أحدٍ فجاز ذلك فيها ولم يجز في أظن، ألا ترى أنك لا تقول: ما أظن أحداً.

وإذا أدخلت في « كان » جحداً صلح ما بعد (إلا) بالواو وبغير الواو، وإذا أدخلت الاستفهام وأنت تنوي به الجحد صلح فيها بعد (إلا) الواو وطرح الواو كقولك: وهل كان أحد إلا وله حرص على الدنيا، وإلا له حرص على الدنيا.

فأما (أصبح وأمسى) ورأيت فإن الواو فيهن أسهل لأنهن تَوَامُّ « يعني تامات » في حال، وكان وليس وأظن بنين على النقص^(١).

(١) معاني القرآن (٢/ ٨٣-٨٤) بتصرف.

بيان المسألة:

يتحدث الفرّاء في هذا النص عن مسألة تخص ثلاثة أبواب من أبواب النواسخ وهي (كان) وأخواتها، و (إنّ) وأخواتها، و (ظنّ) وأخواتها، وهذه المسألة هي حكم دخول الواو على أخبار هذه النواسخ وقد آثرنا أن نخصصها بالذكر في باب كان وأخواتها دون غيرها من الأبواب لأمرين:

الأول:

أن « كان وأخواتها » هي أم باب النواسخ وعمدته فالحديث عن هذه القضية في هذا الباب يغني عن الحديث في غيره من الأبواب.

الثاني:

أن الفرّاء أجاز دخول الواو على الخبر في موضعين فقط وهما في هذا الباب فعرض المسألة هنا أولى من غيره.

ونجد أن الفرّاء يقرر عدم دخول الواو في أخبار ظن وأخواتها، وكان وأخواتها، وإن وأخواتها، ويمثل لهذا بالعديد من الأمثلة منها أن تقول: ما أظن درهماً إلا كافيك بطرح الواو من الخبر ولا يجوز إلا وهو كافيك بالواو، ويعلل لنا الفرّاء هذا المنع بأن هذه الأفعال والحروف الأصل فيها النقصان لا تكتفي باسم واحد وإنما تحتاج إلى الخبر ليتم المعنى وتحصل الفائدة، ومجيء الواو مع أخبارها يحول دون تمام هذه الأخبار؛ لأن دخول الواو يوحى بانفصال ما بعدها عما قبلها وتصبح هذه الأفعال وكأنها مكتفية بالاسم مستغنية عن الخبر، وهذا لا يصح ولا يستقيم مع ما هي عليه؛ لذا امتنع دخول الواو على أخبارها، ولكن الفرّاء يستثني من هذه القضية موضعين يجوز فيهما دخول الواو على الخبر:

الأول:

يجوز دخول الواو على خبر « ليس » فنقول: ليس أحد إلا وهو هكذا، والعلة في هذا الجواز أن « ليس » تفيد معنى النفي فيتوهم فيها تمام الكلام باسمها واستغنائها عن الخبر فيجوز أن تقول: ليس أحد فيكون كلاماً تاماً، ولا يجوز أن تقول: ما أظن

أحداً لا احتياج «ظن» إلى الخبر وعدم تمام الكلام بدونه، ويؤيد هذا الرأي ما ذهب إليه ابن مالك حيث يقول: «وتختص (ليس) بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة، ويجوز الاقتصار عليه دون قرينة، واقتران خبرها بواو إن كان جملة موجبة بإلا»^(١).

وقد مثل ابن مالك^(٢) لاقتران خبر (ليس) بالواو لكونه جملة موجبة بإلا بقول

الشاعر:

لَيْسَ شَيْءٌ إِلَّا فِيهِ إِذَا مَا قَابَلْتُهُ عَيْنُ الْبَصِيرِ اعْتَبَارُ^(٣)

وقد أنكر الجمهور^(٤) ذلك، وأولوه على حذف خبر (ليس) للضرورة الشعرية، أو على زيادة (الواو) الواقعة في الخبر.

الثاني:

يجوز دخول الواو على خبر «كان» إذا سبقت بنفي وكان الخبر جملة بعد (إلا)، أو أن يسبقها استفهام استنكاري الغرض منه النفي، فيجوز أن نقول: هل كان أحد إلا وله حرص على الدنيا - بالواو - ويجوز إلا له حرص على الدنيا بطرح الواو، وكلاهما جائز عند الفرّاء.

ويؤيد ابن مالك^(٥) هذا الرأي، وقد مثل على اقتران خبر (كان) المنفية بالواو

بقول الشاعر:

مَا كَانَ مِنْ بَشَرٍ إِلَّا وَمِيتُهُ مَحْتُمَةٌ لَكِنَّ الْأَجَالَ تَخْتَلِفُ^(٦)

(١) شرح التسهيل (١/٣٥٨).

(٢) المصدر السابق (١/٣٥٩).

(٣) البيت من الخفيف لم أهدد لقائله. الهمع (١/٣٧١)، الدرر اللوامع (٢/٦٧).

الشاهد: جواز دخول (الواو) على خبر (ليس) الواقع جملة.

(٤) الهمع (٣٧١).

(٥) شرح التسهيل (١/٣٥٩).

(٦) البيت من البسيط لم أهدد لقائله، الهمع (١/٣٧١)، الدرر اللوامع (٢/٦٨).

وقد أنكره الجمهور^(١) أيضاً وأولوه على حذف الخبر ضرورة، أو على زيادة (الواو).

وبهذا نجد أن الجمهور يمنعون البتة دخول الواو على أخبار النواسخ؛ لئلا تفصل بينها وبين أخبارها ويؤولون ما جاء خلاف ذلك، أما الفرّاء وابن مالك فهم يجيزون ذلك فقط في (ليس) (وكان المنفية).

وأميل إلى هذا الرأي لورود السماع به، فالسماع من أقوى الأدلة التي تثبت بها القواعد النحوية؛ ولأن هذا الجواز لم يطلقوه بلا قيد، وإنّما خصوه في مواضع محددة وبشروط معينة، فرأيهم وجيه مؤيد بالشواهد ولا يحتاج إلى تأويل، هذا والله أعلم بالصواب.



◆ حذف (كان) وبقاء عملها :

قال تعالى: ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ ﴾^(١).

يقول الفرّاء: « فإنك أضمرت « كان » بعد « لكن » فنصبت بها، ولو رفعته على أن تضمّر (هو) ولكن هو رسول الله كان صواباً، ومثله ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى مِن دُونِ اللَّهِ وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾^(٢) و « تصديق »، ومثله ﴿ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾^(٣) و « تصديق »^(٤).

بيان المسألة :

يرى الفرّاء في هذه الآية جواز إضمار (كان) بعد « لكن » المخففة فيُنصب (رسول وتصديق) على أنها أخبار لـ (كان) المحذوفة، ويجوز أيضاً أن ترفعها على أنها أخبار لمبتدأ محذوف تقديره (هو).

وقد أورد الفرّاء وجهي النصب والرفع في آية الأحزاب في موضع متقدم من كتابه^(٥) كأنهما قراءتان معروفتان، غير أنه لم ينبه على ذلك، ثم جاء بعد ذلك في موضعها في سورة الأحزاب ، فجوّز وجه الرفع وذكر أنه قرأ به.

ونجد أن سائر كتب إعراب القرآن نصّوا على ما نص عليه الفرّاء من الوجهين

(١) سورة الأحزاب (٤٠) وقُرى بالرفع وهي قراءة إبراهيم ابن أبي عبلّة وزيد بن علي. مختصر الشواذ (١٢١)، البحر المحيط (٢٢٨/٧).

(٢) سورة يونس (٣٧)، وقراءة الرفع لعيسى بن عمر البصري. مختصر الشواذ (٦٢).

(٣) سورة يوسف (١١١)، قراءة الرفع لعيسى بن عمر البصري. مختصر الشواذ (٧٠).

(٤) معاني القرآن (٤٦٥/١).

(٥) المصدر السابق (١٧٠-١٧١).

كالأخفش^(١) والزجاج^(٢) والنحاس^(٣) ومكي^(٤) والأنباري^(٥). أمّا العكبري^(٦) فاكتمى بذكر وجه واحد وهو النصب بكان المضمرة ولم يذكر وجه الرفع على إضمار مبتدأ وهناك تخريجات أخرى للآية ذكرها ابن عطية^(٧) والسمين الحلبي^(٨) فقد ذكرا في توجيه النصب تخريجين آخرين هما:

١- النصب عطفًا على «أبا» على اعتبار أن لكن حرف عطف وهذا الرأي فيه نظر حيث أن (لكن) هنا ليست عاطفة لأجل مجيئها بعد (الواو) فلا يتوالى حرفا عطف معاً.

٢- النصب بناءً على قراءة أبي عمرو في الشواذ^(٩) بتشديد (لكن) أي إنها عاملة فيما بعدها على أن (رسول الله) اسمها وخبرها محذوف للدلالة عليه أي: ولكن رسول الله هو أي محمد، والراجع في الآية تقدير إضمار (كان) كما يرى الفرّاء وغالبية المعربين بلا خلاف، لكن الخلاف في بعض الآيات التي قدر فيها الفرّاء تقديراً لم نجد أحداً من المعربين قدره بل إن تقديره فيه من تحميل النص ما لا يحتمله، يقول صاحب كتاب النحو وكتب التفسير: «أما صور الحذف التطبيقية فهي كثيرة منتشرة في المعاني منها: كان الناسخة التي يبدو على تقديره إياها في بعض الآيات نوع من التكلف غير الضروري، وهو أقرب أن يكون تفسيراً للمعنى ولولا نصه على إضمارها ما ظنه

(١) معاني القرآن (٢/ ٦٦٠).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٤/ ١٧٤).

(٣) إعراب القرآن (٣/ ٣١٧).

(٤) مشكل إعراب القرآن (٣٨٤).

(٥) البيان (٢/ ٢٧٠).

(٦) التبيان (٢/ ٦٥٨).

(٧) المحرر الوجيز (١٢/ ٧٦).

(٨) الدر المصون (٩/ ١٢٨).

(٩) مختصر الشواذ (١٢١).

أحد»^(١).

ومن أمثلة هذا التقدير في قوله تعالى: ﴿فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾^(٢).

يقول الفرّاء: « جاء في التفسير فلم يكن لهم ناصر حين أهلكناهم، فهذا وجه، وقد يجوز إضمار كان وإن كنت قد نصبت الناصر بالتبرئة، ويكون: أهلكناهم فلا ناصر لهم الآن من عذاب الله »^(٣).

ويقول أيضاً في آية أخرى في قوله تعالى: ﴿فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ هَلْ مِنْ مَّحِيصٍ﴾^(٤) يقول الفرّاء: « خرقوا البلاد فساروا فيها، فهل كان لهم من الموت من محيص؟ أضمرت كان هاهنا كما قال ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجْنَاكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾^(٥) والمعنى: فلم يكن لهم ناصر عند إهلاكهم »^(٦).

فالفرّاء في هاتين الآيتين يقدر إضمار (كان) مع أن السياق لا يحتاج إلى هذا التقدير ولم يقدره غيره من المعربين، ويعلق د/ إبراهيم ربيعة على تقدير كان في الآيتين بقوله: « ومن الواضح أن الذي دعا الفرّاء إلى تقديرها في الآيتين هو (المعنى) لأنه فيهما على الماضي الفاءت، وليس هناك قاعدة إعرابية تدعوه إلى هذا التقدير، وقد أشعر هو بهذا إذ قال: (وإن كنت قد نصبت الناصر بلا التبرئة) »^(٧).

أمّا كتب النحو فقد نص النحويون فيها على مواضع حذف (كان) قياساً، واعتمدوا في ذلك على ركيزة ثابتة وهي استقراء كلام العرب، واستنباط القواعد

(١) د/ إبراهيم عبد الله ربيعة (١/ ٢٥٠).

(٢) سورة محمد (١٣).

(٣) معاني القرآن (٣/ ٥٩).

(٤) سورة ق (٣٦).

(٥) سورة محمد (١٣).

(٦) معاني القرآن (٣/ ٧٩).

(٧) النحو وكتب التفسير (١/ ٢٥١).

والأحكام منه يقول سيبويه: « واعلم أنّه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يُحذف فيه الفعل، ولكنك تُضمّر بعدما أضمّرت فيه العربُ من الحروف والمواضع، وتُظهر ما أظهروا، وتجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام، ومّا هو في الكلام على ما أجروه..... فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسر»^(١).

وهذه المواضع التي ذكرها النحويون لحذف (كان) قياساً هي: بعد (إن) و (لو) الشرطيتين، وبعد (لن)، وبعد (أمّا)، وبعد واو المعية، بينما نجد أن الآيات التي ذكرها الفرّاء ليست من هذه المواضع المذكورة، فقد انفرد الفرّاء في تقدير حذف (كان) في هذه الآيات، ولا غرو في ذلك فالفرّاء من أئمة المذهب الكوفي المتوسعين في القياس والتخريج، هذا والله أعلم بالصواب.

◆ حذف واو (أكون) دون الجزم:

قال تعالى: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(١).

قال الفرّاء: «يُقال: كيف جزم (وأكن) وهي مردودة على فعل منصوب؟

فالجواب في ذلك: أن -الفاء- لو لم تكن في (فأصدق) كانت مجزومة، فلما رددت^(٢) (وأكن) رُدت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه الفاء، ومن أثبت الواو ردّه على الفعل الظاهر فنصبه، وهي في قراءة^(٣) عبدالله (وأكون من الصالحين).

وقد يجوز نصبها في قراءتنا، وإن لم تكن فيها الواو؛ لأن العرب قد تسقط الواو في بعض الهجاء كما أسقطوا الألف من سليمان وأشباهه، ورأيت في بعض مصاحف عبدالله: (فقولا) فقلا بغير واو^(٤).

بيان المسألة:

يبدأ الفرّاء هذه المسألة بتساؤل وجيه يوصلنا إلى المعنى المراد من قوله بيسر وسهولة؛ فهو يقول كيف جاءت الآية على جزم الفعل (أكن) وهو معطوف على فعل منصوب؟

إن بحثنا في سبب النصب في الفعل (أصدق) نجده أنه واقع في جواب جملة طلبية تفيد معنى التمني في قوله: «لولا أخرتني» فكان حق الفعل المعطوف عليه أن يكون منصوباً مثله.

(١) سورة المنافقين (١٠).

(٢) الرد مصطلح كوفي يقابله مصطلح العطف عند البصريين.

(٣) وهي قراءة أبي عمرو، والحسن، وابن جبير، وأبي رجاء، وابن أبي اسحاق، ومالك بن دينار، والأعمش، وابن محيصن، وعبد الله بن الحسن العنبري، وقرئ فيها أيضاً بالرفع (وأكون) على الاستئناف وهي قراءة عبيد بن عمير. البحر المحيط (٨/ ٢٧١).

(٤) معاني القرآن (٣/ ١٦٠).

ثم ذكر الفرّاء السبب الذي من أجله جُزم الفعل وهو أنه عطف على موضع (فأصدق) على تأويل سقوط الفاء؛ لأنه على معنى الشرط، والتقدير: إن أخرتني أصدق وأكن من الصالحين، فجزم الفعل (أصدق) تقديرًا في جواب الشرط وعطف الفعل (أكن) مجزومًا على الموضع وحذفت الواو لالتقاء الساكنين، هذا في القراءة المشهورة في الآية.

وقد اختلف العربون للقرآن في تقدير الجزم، فجعلها بعضهم عطفًا على الموضع قال النحاس: «عطف على موضع الفاء لا على ما بعد الفاء»^(١).

وجاء في البيان علة العطف على الموضع حيث قال: «(وأكن) بالجزم، جزمه على موضع (فأصدق)؛ لأن موضعه الجزم على جواب التمني، وقوى الحمل على الموضع عدم ظهور الإعراب فيه، فلما لم يظهر جاز أن يجري مجرى المطرح»^(٢) وذهب بعضهم إلى أن الجزم عطفًا على المحل قال الزمخشري «عطفًا على محل (فأصدق) كأنه قيل: إن أخرتني أصدق وأكن»^(٣).

وحكى سيويه^(٤) عن الخليل غير هذا القول فهو يرى أن الفعل (أكن) جُزم على توهم الشرط الذي يدل عليه التمني وليس على المحل؛ لأن الشرط ليس بظاهر وإنما يعطف على المحل حيث يظهر معنى الشرط ويتضح في السياق، كقوله تعالى: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ هَادٍ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾^(٥).

فمن جزم الفعل «يذرهم» عطفه على موضع (فلا هادي له)؛ لأن الجملة المنفية جواب للشرط فهي في محل جزم فعطف على محلها، أما الآية فالعطف عنده على

(١) إعراب القرآن (٤/٤٣٦).

(٢) البيان (٢/٤٤١).

(٣) الكشف (٤/٤١٢).

(٤) الكتاب (٣/١٠١).

(٥) سورة الأعراف (١٨٦).

التوهم وليس على الموضع، وقد فرق أبو حيان بين الاثنين بقوله: « والفرق بين العطف على الموضع، والعطف على التوهم أن العامل في العطف على الموضع موجود دون مؤثره، والعامل في العطف على التوهم مفقود وأثره موجود »^(١)، وذكر تلميذه السمين الحلبي أمثلة على الموضعين فقال: « ومثال الأول (هذا ضاربٌ زيدٌ وعمرًا) فهذا من العطف على الموضع فالعامل وهو (ضاربٌ) موجود، وأثره وهو النصب مفقود، ومثال الثاني: ما نحن فيه، فإنَّ العامل للجزم مفقود وأثره موجود »^(٢).

والعطف على التوهم الذي ذكره سيويه هو مشهور عند النحويين وله أمثله في كتب النحويين من كلام العرب وشعرهم؛ لكن القول بالعطف على التوهم في القرآن فيه سوء تأدب مع آياته، قال السمين الحلبي: « ولكني لا أحب هذا اللفظ مستعملًا في القرآن فلا يُقال: جُزم على التوهم لقبحه لفظًا »^(٣) هذا بالنسبة لقراءة الجزم.

أمّا القراءة الثانية التي ذكرها الفرّاء، وهي قراءة عبد الله وبعض القرّاء، فهي بنصب (وأكون) عطفًا على الفعل المنصوب (أصدق) الواقع بعد الفاء، ونجد أن هذه القراءة في ظاهرها مخالفة لسواد المصحف ورسمه لثبوت الواو فيها.

ويبدو أن الفرّاء لا يرتضي هذه المخالفة، فيجوز النصب في الفعل (أكون) مع حذف (الواو) ويرجع هذا إلى لغة العرب أنها تحذف بعض حروف الهجاء تخفيفًا كحذف الألف من سليمان، ويؤيد الفرّاء هذا بوجود نظير له في مصحف عبد الله.

وقراءة النصب هذه فيها للعلماء آراء كثيرة، قال الباقلاني: (وقد قال قوم من أهل العلم أن القراءة بإثبات الواو (وأكون) لا تخالف المصحف؛ لأن الواو إنَّما حذفت من الكتاب اختصاراً .

(١) البحر المحيط (٨/ ٢٧١).

(٢) الدر المصون (١٠/ ٣٤٥).

(٣) المصدر السابق (١٠/ ٣٤٥).

وذكروا أنّ في بعض المصاحف (فَقَلَّ لَهُ قَوْلًا لَيْنًا) (بغير واو)، وهو لا يكون إلا على أن تُلْفَظ بالواو، وإن حُذفت من الكتاب على وجه الاختصار.

وأثبتوا الواو في كل موضع فيه (يكون)؛ لأنه لا يجوز أن تُقرأ إلا بالنصب، وأتت في هذا الموضع بحذف الواو لأجل جواز قراءته منصوباً ومجزوماً، فأثبت الكتاب على الوجه الأخصر^(١).

ويبدو أن كاتب المصحف قد أسقط الواو في بعض النسخ كما تسقط حروف المد واللين، ورُوي أيضاً أن الواو مثبتة في هذا الموضع في المصحف الإمام، يقول صاحب التحاف: «روى أبو عبيد عن مصحف عثمان رضي الله عنه و(أكن) بحذوف الواو، وقال الحلواني: أحمد عن خالد قال: رأيت في مصحف الإمام عثمان (وأكون) بالواو، ورأيته ممتلئاً دماً.

قال الجعبري: «وقد تعارض نقل هذين العدلين فلا بد من جامع، فيحتمل أن النافي رآه بعد دثور ما بعد الكاف فيبقى بعدها حرف هو النون، وتكون الواو دثرت، والله أعلم^(٢).

ويظهر أن في هذا ضرب من الاجتزاء والاكتفاء، وقد نص الفرّاء ~ على أنه لغة عن العرب، وجاء نظير له في المصاحف العامة والخاصة، والفرّاء ثقة فيما ينقل عن العرب، هذا والله بالصواب.

(١) نكت الانتصار لنقل القرآن (١٣٢-١٣٣) بتصرف.

(٢) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (٥٤١/٢).

❖ عمل (ظَلَّ):

١- قال تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾^(١).

قال الفرّاء: «ولو كان (ظَلَّ وجهه مسوداً) لكان صواباً تجعل الظلول للرجل ويكون الوجه ومسوداً في موضع نصب كما قال: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾^(٢) والظلول إذا قلت: (مسوداً) للوجه»^(٣).

٢- قال تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾^(٤).

قال الفرّاء: «الفعل للوجه، فلذلك نصبت الفعل، ولو جعلت (ظَلَّ) للرجل رفعت الوجه والمسود فقلت: ظل وجهه مسوداً وهو كظيم»^(٥).

بيان المسألة:

يبين الفرّاء حكم عمل (ظَلَّ) من أخوات (كان) بأنّها تعمل عملها فترفع الأول اسماً لها (وَجْهَهُ)، وتنصب الثاني خبراً لها (مسوداً)، وهذا التوجيه للآية هو الراجح؛ لأنه المشهور والمتبادر إلى الذهن ولا يحتاج إلى تأويل؛ لكن الفرّاء أجاز وجهاً إعرابياً آخر وهو أن يُقدر اسم (ظَلَّ) ضميراً مستتراً، وتكون الجملة (وَجْهَهُ مسوداً) مبتدأ وخبر في موضع نصب خبر (ظَلَّ)، وهذا الوجه جوزه سيبويه ومكي بن أبي طالب والعكبري والألوسي^(٦)، وعزاه النحاس إلى سيبويه والفرّاء جميعاً^(٧).

(١) سورة النحل (٥٨).

(٢) سورة الزمر (٦٠).

(٣) معاني القرآن (١٠٦/٢).

(٤) سورة الزخرف (١٧).

(٥) معاني القرآن (٢٨/٣).

(٦) الكتاب (٣٩٢-٣٩٣) وإن كان سيبويه ~ لم يعينه في الآية، مشكل إعراب القرآن (٢٨٣)،

التيان (٥١٠/٢)، روح المعاني (١٦٨/١٤)، الأحكام النحوية في القراءات القرآنية (٨٥٦/٢).

(٧) إعراب القرآن (٣٩٩/٢)، الأحكام النحوية في القراءات القرآنية (٨٥٦/٢).

وقد نبه الألو سي ~ على أنّه لم يُقرأ بذلك في هذا الموضع^(١)، ولكن القراءة الشاذة قد وردت به، فقد قرأ إبراهيم ابن أبي عبلّة (ظَلَّ وجهه مسودّ) بالرفع فيهما^(٢). وقد أعاد الفرّاء ذكر هذا التقدير الإعرابي في الآية نفسها من سورة الزخرف، وقد جوزته النحاس ومكي بن أبي طالب كلاهما ولم ينسباه إلى أحد^(٣).

وذكر هذه القراءة الزمخشري والقرطبي من غير عزو^(٤) وأورد القراءة بوجه الرفع دون نسبة أبو البقاء العكبري^(٥).

وقد أجاز بعض المعربين^(٦) وجهاً إعرابياً آخر لم يذكره الفرّاء وهو أن يُرفع (وجهه) على أنها بدل من الضمير المستتر في (ظل) المرفوع اسماً لها بدل بعض من كل ومسوداً خبر ظل المنصوب والتقدير: ظل أحدّهم وجهه مسوداً، ولم يتحدث الفرّاء عن معنى هذا الفعل الناسخ وقد ذكر السمين^(٧) الحلبي أنه يجوز فيها معنيان: الأول: أن تكون على بابها من كونها تدل على اتصاف المبتدأ بالخبر نهراً.

الثاني: أن تكون بمعنى صار.

وسياق الآية ومعناها يتفق أكثر مع كونها بمعنى (صار)؛ لأن المعنى تغير وجهه من الغم حتى صار مسوداً، و(ظل) ترد كثيراً بمعنى صار كما ذكر النحويون خلافاً لمن ادعى غير ذلك.

قال السيوطي: « وزعم لُكْذَة الأصبهاني، والمهاباذي شرح اللمع: أن ظلَّ لا

(١) روح المعاني (١٤/١٦٨).

(٢) الأحكام النحوية في القراء القرآنية (٢/٨٥٧).

(٣) إعراب القرآن (٤/١٠٢)، مشكل إعراب القرآن (٤٣٠).

(٤) الكشف (٤/١٨٥)، الجامع لأحكام القرآن (١٩/١٨).

(٥) التبيان (٢/٧٢٠).

(٦) مشكل إعراب القرآن (٤٣٠)، البيان (٢/٣٥٢)، التبيان (٢/٧٠٢).

(٧) الدر المصون (٧/٢٤٤).

تأتي بمعنى: صار بل لا يستعمل إلا في فعل النهار، وقال بعضهم: هو مشتق من الظلّ، فلا يستعمل إلا في الوقت الذي للشمس فيه ظلٌّ وهو ما بين طلوعها وغروبها»^(١).

وتحدث الفراء هنا عن ورود (ظل) ناقصة ولم يشر إلى ورودها تامة مكتفية بمرفوعها، ولعل السبب في هذا أنها لم ترد في القرآن إلا ناقصة، وقد مثل النحويون لورودها تامة كقولنا: (ظلّ اليوم) أي دام ظله، قال ابن مالك: «وتتم ظلّ بأن يُراد بها معنى: دام أو طال»^(٢).

وهكذا نجد أن الفراء والمعرّين للقرآن والنحويين لم يفيضوا في الحديث عن (ظل) واكتفوا بالإشارة إلى عملها ومعناها، ولعل السبب في هذا قلة ورودها في القرآن واستخدامها في الكلام فلم يكثر فيها الخلاف كما في (كان وباقي أخواتها)، هذا والله أعلم بالصواب.

(١) الهمع (١/٣٦٤).

(٢) شرح التسهيل (١/٣٤٢).

◆ (ليس) بين الفعلية والحرفية :

- ١- قال الفرّاء: « كان وليس وأظن بُنِينَ على النقص »^(١).
- ٢- قال الفرّاء: « وحسُن في (ليس) أن تقول: ليس بقائم أخوك؛ لأن (ليس) فعل يقبل المضمَر كقولك: لست ولسنا »^(٢).
- ٣- قال الفرّاء: « ربما اجترأت العرب على تغيير بعض اللغة إذا كان الفعل لا يناله قد قالوا: لُسْتُم يريدون لَسْتُم ثم يقولون: لَيْسَ وَلَيْسُوا سواء؛ لأنه فعل لا يتصرف ليس له يفعل »^(٣).

بيان المسألة :

يتحدث الفرّاء عن الفعل الناسخ (ليس) في هذه النصوص الثلاثة، وينصب حديثه في أربعة محاور سنذكرها ونذكر رأي النحويين فيها وما اتفقوا فيه وما اختلفوا، وهذه المحاور كالآتي:

الأول: أن « ليس » فعل ناسخ لا يكون إلا ناقصاً لعدم اكتفائه بالمرفوع؛ لأن فائدته لا تتم به فقط بل تفتقر إلى المنصوب ولا ترد « ليس » تامة مكتفية بمرفوعها البتة؛ لأنها بنيت في أصل وضعها على النقص، وهذا الأمر الذي ذكره الفرّاء متفق عليه بين النحويين ولا خلاف فيه.

الثاني: أن « ليس » فعل والدليل على فعليتها اتصالها بضمائر الرفع « لست » و« لَسْنَا » وهذه الضمائر لا تتصل إلا بالأفعال، وذهب بعض النحويين إلى أنها حرف، وقولهم هذا مردود لما ذكرنا من اتصالها بضمائر الرفع يقول ابن هشام: « وزعم ابن

(١) معاني القرآن (٢/ ٨٤).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٤٣).

(٣) المصدر السابق (٣/ ٦٢).

السراج أنّه حرف بمنزلة (ما) وتابعه الفارسي في الحليّات، وابن الشقير وجماعة والصواب الأول (أنها فعل) بدليل لستُ ولستُما ولستُنَّ وليسا وليسُوا ولستُ ولسنَّ^(١).

وقد ذهب^(٢) الكوفيون والبغداديون أنها حرف عطف واستدلوا بقول الشاعر:
 أَيْنَ الْمَقَرُّ وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ وَلَيْسَ الْغَالِبُ^(٣)
 وخرج النحويون هذا بأن الغالب اسمها وخبر «ليس» محذوف، ونجد أن
 الفارسي ومن ذهب إلى القول بحرفية (ليس) قد استدلوا على ذلك بدليلين هما:
 الدليل الأول: أن ليس أشبهت الحرف من وجهين:

الوجه الأول: أنها تدل على معنى يدل عليه الحرف؛ وذلك لأنها تدل على النفي الذي تدل عليه (ما) وغيرها من حروف النفي.

الوجه الثاني: أنها جامدة لا تتصرف كما أن الحرف جامد لا يتصرف.

الدليل الثاني: أن «ليس» خالفت سنن الأفعال عامة حيث إن الأفعال بوجه عام مشتقة من المصدر للدلالة على الحدث دائماً والزمان بحسب الصيغ المختلفة، أما (ليس) فلا تدل على الحدث أصلاً وهي تدل على نفي الحدث في الزمن الحاضر إلا إذا وجدت قرينة تصرفها إلى الماضي كقولنا: «ليس خلق الله مثله» أو قرينة تصرفها إلى المستقبل مثل قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(٤).

ونجد أن فيما ذكره الفرّاء رداً عليهم حيث إن اتصال «ليس» بتاء التأنيث

(١) مغني اللبيب (١/٣٢٥).

(٢) الهمع (١/٣٦٧).

(٣) البيت من الرجز قائله نفيل بن حبيب. مغني اللبيب (١/٣٢٧)، الهمع (١/٣٦٧).

الشاهد: أن ليس حرف عطف والغالب مرفوع عطفاً على ما قبله.

(٤) سورة هود (٨).

الساكنة وبضماائر الرفع المتصلة من أقوى الأدلة على فعليتها؛ لأن هذه العلامات خاصة بالأفعال دون غيرها. قال الرضي: «والأولى الحكم بفعليته، لدلالة اتصال الضماائر به عليها، وهي لا تتصل بغير صريح الفعل إلا نادراً»^(١).

أما قولهم: إنها غير دالة على الحدث فهذا هو الراجع والصحيح عند الجمهور^(٢)، ولعلّ هذا ليس بأصل الوضع فيها ولكنه طارئ عليها وعارض عليها بسبب دلالتها على النفي والعبرة بأصل الوضع في اللغة ولا ضير فيما يطرأ عليها. وبالتالي نرى رجحان رأي الفرّاء والجمهور القائل بفعلية (ليس) وأن مذهب مَنْ قال بحرفيتها مردود بالحجة والبرهان.

الثالث:

تحدث الفرّاء عن البنية التصريفية للفعل (ليس) بأنّه ليست ليستم بفتح اللام، وهي على وزن فَعِل بكسر العين، وخُفّف الكسر بتسكين العين لثقله على الياء وهذا هو المشهور فيها، ففي (ليس) عدة لغات مسموعة عن العرب وهي:

(أ) لَيْسَ — لَيْسَ (فَعِل).

(ب) لَيْسَتْ — أَصْلُهَا لَيْسَ (فَعِل) اتصلت بها تاء الفاعل (لَيْسَتْ) ونقلت حركة العين إلى الفاء، فالتقى ساكنان فحذف ما سبق وهو (الياء)، فأصبحت (لَيْسَتْ).

(ج) لُسْتُ أَصْلُهَا (لَيْسَ) (فَعِل) فاتصلت بها تاء الفاعل، فحصل فيها ما حصل في سابقتها من إعلال بالحذف فأصبحت (لُسْتُ) لكن اللغة الأولى التي ذكرها الفرّاء هي اللغة المشهورة التي جاء بها القرآن وهي لغة قريش قال السيوطي: «وأما (ليس) فمذهب الجمهور أن وزنها (فَعِل) بالكسر خفف ولزم التخفيف لثقل الكسرة على الياء، واستدل لذلك بأنها لو كانت بالفتح لصارت إلى «لاس» بالقلب كباع، أو

(١) شرح الرضي (٤/١٩٩).

(٢) شرح التسهيل (١/٣٣٨).

بالضم لقليل فيها: لُست بضم اللام ولا يقال إلا لُستُ بفتحها. وقال أبو حيان: إنه قد سمع فيها: لُستُ بالضم، فدّل على أنها بنيت مرة على فَعِل ومرة على (فَعُل)، وحكى الفراء^(١) أن بعضهم قال: لُستُ بكسر اللام^(٢).

الرابع:

تحدث الفراء عن جمود ليس وأنها فعل جامد لا يتصرف لا يأتي منه المضارع والأمر بل يلزم صورة الماضي، وعبر الفراء عن ذلك بقوله: « ليس له يفعل » أي لا يأتي منه المضارع، وقد أجمع النحويون على عدم تصرف (ليس) وجمودها بلا خلاف بينهم، قال الرضي: « وسيبويه والأكثر على أنه فعل غير مُتَصَرِّف »^(٣).

وبالتالي نكون قد بينا أقوال النحويين المختلفة في (ليس)، هذا والله أعلم بالصواب.

(١) ولم أجد هذا النقل عند الفراء في معانيه.

(٢) الهمع (١/٣٦٦).

(٣) شرح الرضي (٤/١٩٩).

❖ ما يعمل عمل (كان) بشرط تقدم نفي أو شبهه :

١- قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتْنِهِ لَا أُبْرَحُ﴾^(١).

قال الفرّاء: « يريد: لا أزال حتى أبلغ، لم يرد: لا أبرح مكاني وقوله ﴿فَلَنْ أُبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾^(٢) غير معنى (أزال)، هذه إقامة وقوله: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَكِيفِينَ﴾^(٣) لن نزال عليه عاكفين ومثلها ما فتئت وما فتأت - لغة - ولا أفتأ أذكرك وقوله: ﴿تَأَلَّه تَفْتَوًا تَذَكَّرُ يُوسُفُ﴾^(٤) معناه: لا تزال تذكر يوسف، ولا يكون تزال وأفتأ وأبرح إذا كانت في معناهما إلا بجحد ظاهر أو مضمر فأما الظاهر فقد تراه في القـــــرآن ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِيفِينَ﴾^(٥) ﴿وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٦) ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَتُهُمْ﴾^(٧) وكذلك « لَا أُبْرَحُ » والمضمر فيه الجحد قول الله (تَفْتَأُ) ومعناه: لا تفتأ، لا تزال تذكر يوسف، ومثله قول الشاعر:

فَلَا وَابِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةٌ عَلَى قَوْمِهَا مَا فَتَّلَ الزُّنْدَ قَادِحُ^(٨)

(١) سورة الكهف (٦٠).

(٢) سورة يوسف (٨٠).

(٣) سورة طه (٩١).

(٤) سورة يوسف (٨٥).

(٥) سورة هود (١١٨).

(٦) سورة الرعد (٣١)، سورة الحج (٥٥).

(٧) سورة الأنبياء (١٥).

(٨) البيت من الطويل، لم أهدت لقائله، شرح الرضي (٤/ ١٩٦)، رواية البيت كما في الهمع: (لَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةٌ). الهمع (١/ ٣٥٥).

الشاهد: أعمل الشاعر (زال) عمل كان مع أنه ليس معها حرف نفي لأن الحرف مقدر قبلها أي (لا زالت) وهذا الحذف والتقدير جائز وراى في القرآن.

وكذلك قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي^(١)»^(٢)

٢- قال تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾^(٣).

قال الفرّاء: «وقد يكون الانفكاك على جهة يزال، ويكون على الانفكاك الذي تعرفه، فإن كانت على جهة يزال فلا بد لها من فعل، وأن يكون معها جحد، فتقول: ما انفكت أذكرك، تريد: ما زلت أذكرك، فإذا كانت على غير معنى: يزال قلت: قد انفكت منك، وانفك الشيء من الشيء، فيكون بلا جحد وبلا فعل، وقد قال ذو الرمة:

قَلَائِصُ لَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْحَسَفِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا^(٤)

فلم يدخل فيها إلا «إِلَّا» وهو ينوي بها التمام وخلاف: يزال؛ لأنك «لا تقول: ما زلت إلا قائماً»^(٥).

بيان المسألة:

يتحدث الفرّاء في هذين النصين عن أربعة أفعال ناسخة من أخوات (كان)

(١) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس ديوانه (٣٢)، أوضح المسالك (١/٢٠٧).

الشاهد: إعمال أبرح مضارع برح عمل كان مع أن حرف النفي في اللفظ محذوف لكنه مقدر أي: لا أبرح قاعداً.

(٢) معاني القرآن (٢/١٥٣-١٥٤).

(٣) سورة البينة (١).

(٤) البيت من الطويل ديوان الشاعر (٨٦)، شرح الرضي (٤/١٩٧).

الشاهد: دخول أداة الاستثناء (إِلَّا) مع انفك لأنها تامة وليست بمعنى يزال لأن ما زال وأخواتها لا تتصل بأداة الاستثناء.

(٥) معاني القرآن (٣/٢٨١).

وهي الأفعال التي يشترط لعملها أن يسبقها نفي أو شبهه وهذه الأفعال هي « ما زال، ما برح، ما فتيء، ما انفك » وقد ذكر الفراء في النصين السابقين عدة آيات قرآنية وشواهد شعرية نستطيع أن نستخلص منها ومن حديثه عدة أحكام يراها هو وغيره من المعربين في هذه الآيات ونجعلها في محاور عدة مدعمة بآراء النحويين فيها وهي:

الأول: يشترط لعمل هذه الأفعال أن يتقدمها نفي بإحدى أدواته وهي: « ما- لا- لن » وقد مثل الفراء لجميع هذه الحروف بالآيات القرآنية التي ذكرها في نصه، وذكرها أيضاً أغلب المعربين للقرآن في كتبهم، وأضاف النحويون^(١) النفي بالفعل مثل: ليس ينفك، والنفي بالاسم نحو: غير منفك، وقد مثلوا لهذا بشواهد من الشعر العربي لعدم ورودها في القرآن وقد أجازوا أن يتقدم على هذه الأفعال شبه النفي وهو النهي والدعاء، وكادوا يجمعون في كتبهم على الشواهد الشعرية التي استشهدوا بها، ففي النهي استشهدوا بقول الشاعر:

صَاحَ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ فَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ^(٢)

وفي الدعاء استشهدوا بقول الشاعر:

وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَعَائِكَ الْقَطْرُ^(٣)

(١) شرح التسهيل (١/ ٣٣٤)، شرح الأشموني (١/ ١٠٩).

(٢) البيت من الخفيف ولم أهتمد لقائله، أوضح المسالك (١/ ٢٠٩)، شرح ابن عقيل (١/ ٢٤٧).

الشاهد: حيث أعمل « لا تزال » عمل كان لكونها مسبوقه بـ (نهي).

(٣) البيت من الطويل صدره: أَلَا يَا اسْلُوبِي يَا دَارْمِي عَلَى الْبَلَى

وقائله ذو الرمة. ديوانه (١٠٣)، أوضح المسالك (١/ ٢١٠)، شرح ابن عقيل (١/ ٢٤٧).

الشاهد: حيث أعمل (لا زال) عمل كان لكونها مسبوقه بـ « لا » الدعائية، ويظهر أنه ليس في هذا

البيت شاهد على أن الدعاء عوض عن النفي، فالنفي موجود أصل (لا زال) وإنما أفاد الفعل (لا زال)

الدعاء، وشتان ما بين الأمرين.

الثاني:

يتضح من الكلام السابق أن هذه الأفعال الأربعة هي في أصلها دالة على النفي فدخل عليها النفي وشبهه، فتحول التركيب في معناه من النفي إلى الإثبات فقولنا مثلاً: « ما زال زيد قائماً »، فليس المعنى نفي القيام عنه بل إثبات استمرار القيام له فلا يجوز في الكلام: ما يزال زيد إلا قائماً وقد استشهد الفرّاء في نصه الثاني بشاهد يدل على عدم دخول « إلا » على هذه الأفعال إلا إذا أريد بها التمام، وذكر العربون^(١) مثل ما ذكر الفرّاء، وأضاف النحاس بقوله معلقاً على البيت المذكور: « وزعم الأصمعي أن ذا الرمة أخطأ في هذا قال أبو جعفر: تأول الأصمعي (ما تنفك) ما تزال والصواب ما قال: المازني قال: أخطأ الأصمعي وما تنفك كلام تام ثم قال: إلا مُنَاخَةً على الاستثناء المنقطع (حتى تأتيهم البينة) »^(٢).

ويعلل لنا الرضي سبب هذا المنع الذي ذكره العربون فيقول: « ولكون ما زال وأخواتها بمعنى الإيجاب من حيث المعنى، لا تتصل أداة الاستثناء بخبرها؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب إلا في الفضلات، كما مرّ في بابه، وخبر المبتدأ ليس بفضلة فلا يجوز: ما زال زيد إلا عالماً، لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات إلا العلم »^(٣) وإلى هذا الرأي ذهب النحويون باتفاق بينهم.

الثالث:

يشترط الفرّاء لنقصان هذه الأفعال دخول حرف نفي عليها وهو نوعان:
الأول: ظاهر مذكور كما في الآيات المذكورة حيث دخل على (زال) حرفا النفي

(١) إعراب القرآن (٥/ ٢٧٢)، مشكل إعراب القرآن (٥٥٦)، البيان (٢/ ٥٢٥)، البحر المحيط (٨/ ٤٩٥)، الدر المصون (١١/ ٦٧).
(٢) إعراب القرآن (٥/ ٢٧٢).
(٣) شرح الرضي (٤/ ١٩٧).

(ما و لا) ، وأما (برح) فقد دخل عليها حرفا النفي (لا ولن) ، ولم تدخل (ما) عليها في الآيات القرآنية.

الثاني: مضمّر مقدر كما في آية يوسف ﴿تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾^(١) أي لا تفتأ والمعنى لا تزال.

وكذلك في الشواهد الشعرية التي ذكرها الفرّاء حذف الحرف النافي قبل (زال) و(برح) وهذا الحذف جائز بعد القسم لأن حذف حرف النفي في جواب القسم؛ ثابت في غير هذه الأفعال نحو: والله أقوم أي لا أقوم فالحذف مع هذه الأفعال أقرب وأولى؛ لأن ملازمة النفي لها في الاستعمال يكون قرينة قوية تدل عليه عند حذفه.

ويرى النحويون أن هذا الحذف مع القسم قياسي وما سواه شاذ، يقول ابن عقيل: «ولا يحذف النافي معها قياساً إلا بعد القسم كآية الكريمة وقد شذَّ الحذف بدون القسم كقول الشاعر:

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقاً مُجِيداً^(٢)

أي: لا أبرح منتطقاً مجيداً أي: صاحب نطقٍ وجواداً ما أدام الله قومي^(٣).

وقد وضع النحويون شرطين سوى القسم لجواز حذف حرف النفي هي:

١- أن يكون هذا الحرف « لا » دون سائر أخواته.

٢- أن يكون الفعل المنفي به مضارعاً فقط.

وهذا ينطبق على ما ذكره الفرّاء في الآية والنصوص الشعرية.

(١) سورة يوسف (٨٥).

(٢) البيت من الوافر قائله خدّاش بن زهير. المقرب (٩٤ / ١)، شرح الأشموني (١ / ١١٠).

الشاهد: حذف حرف النفي «لا» من الفعل الناسخ (برح) دون أن يسبق بقسم وهذا شاذ عند النحويين.

(٣) شرح ابن عقيل (١ / ٢٤٥).

الرابع:

إذا تأملنا الآيات التي ذكرها الفراء نجد أن اسم هذه الأفعال متقدم على خبرها، وليس معنى ذلك أن تقدم الخبر على الاسم غير جائز بل أجازة بعض المعربين^(١) في قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ فيجوز جعل «تلك» في موضع نصب خبراً مقدماً و«دعواهم» في موضع رفع اسم ما زال مؤخراً، أما توسط الخبر بين أداة النفي والفعل الناقص فأجازه^(٢) بعض النحويين ومنعه^(٣) بعضهم الآخر، وكذلك يمتنع تقدم الخبر على أداة النفي مع الفعل عند البصريين والفراء وأجازه بعض الكوفيين^(٤)، ولم يتحدث الفراء والمعربون عن هذه المواضع لعدم ورود أمثلتها في القرآن الكريم.

وتحدث الفراء في النصين عن أربعة محاور أخرى تخص كل فعل من هذه الأفعال على النحو الآتي:

١- برح:

أتى الفعل «برح» في ثلاثة مواضع في القرآن، وذكر الفراء هذه الآيات وبين أنه جاء ناقصاً بمعنى (ما زال) في آيتين الأولى: ﴿لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَكِفِينَ﴾^(٥) اسمها ضمير مستتر وعاكفين خبرها المنصوب، والثانية: قوله تعالى: ﴿لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾^(٦) وفيها قولان:

الأول: أنها ناقصة واسمها الضمير والخبر إما الجملة بعده (حتى أبلغ) أو يكون الخبر محذوفاً مقدر يدل عليه الكلام والتقدير: لا أبرح أسير وهذا رأي الفراء.

(١) إعراب القرآن (٣/٦٦)، التبيان (٢/٥٧٦)، البحر المحيط (٦/٢٧٩)، الدر المنصون (٨/١٣٧).

(٢) الهمع (١/٣٧٣).

(٣) شرح الرضي (٤/١٩٥).

(٤) شرح المفصل (٤/٣٦٨).

(٥) سورة طه (٩١).

(٦) سورة الكهف (٦٠).

الثاني: قال بعض المعربين: ^(١) إنها تامة والمفعول به محذوف أي لا أفارق السير حتى أبلغ.

أما الآية الثالثة: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ﴾ ^(٢) فبرح فيها تامة بمعنى (أفارق) أي لا أفارق ولا أترك المكان حتى أبلغ لإحتياج المعنى لتضمين (برح) معنى أفارق وعلى هذا فالأرض مفعول به، ولا يجوز أن تكون ناقصة؛ لأنه لا ينعقد من اسمها الضمير وخبرها الأرض المنصوب على الظرفية مبتدأ وخبر؛ لأن الفعل لا يصل إليه إلا بحرف (في) لو قلت: زيد الأرض لم يجز ^(٣).

٢- زال:

نجد الفرّاء يمثل لورودها بلفظ الماضي بآية واحدة وهي ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَتُهُمْ﴾ ^(٤) أما باقي الآيات فقد وردت بلفظ المضارع وهو «يزال» وليس يزول كما يخطئ بعضهم، وقد جاء في لسان العرب: «قال ابن كيسان: ليس يُراد بما زال ولا يَزَال الفعل من زال يُزول إذا انصرف من حال إلى حال وزَالَ من مكانه، ولكنه يراد بهما ملازمة الشيء والحال الدائمة» ^(٥).

٣- فتىء:

ذكر لنا الفرّاء اللغات الواردة فيها فيجوز ما فتىء وما فتأت لغة لبعض العرب، ويجوز أيضاً لا أفتأ أذكرك، وقد جاء في اللسان: «روي عن أبي زيد قال: تميم تقول: أَفْتَأْتُ وقيس وغيرهم يقولون: فَتَيْتُ، تقول: ما أَفْتَأْتُ أذكره إِفْتَاءً وذلك إذا كنت لا

(١) التبيان (٢/ ٥٤٢).

(٢) سورة يوسف (٨٠).

(٣) البحر المحيط (٥/ ٣٣١).

(٤) سورة الأنبياء (١٥).

(٥) لسان العرب لابن منظور مادة (زيل).

تزال تذكره، وما فَتَتْ أَذْكَرَهُ أَفْتًا^(١).

٤- انفك:

جعلها النحويون ضمن هذه الأفعال الناقصة المنفية، لكنها لم ترد في القرآن بهذه الصيغة ولم ترد إلا في آية واحدة في سورة البينة بلفظ « منفكين » وهذه الصيغة، غير (ما انفك) الناقصة التي نتحدث عنها، وإنما ذكر الفرّاء والمعرّبون هذه الآية وأجازوا فيها وجهين:

١- وهو المشهور أن تكون (منفكين) بمعنى (متفرقين) فتكون تامة.

٢- القول بأنها ناقصة بمعنى « بارحين » تحتاج إلى اسم وخبر.

ونجد أن القول الأول هو الراجح؛ لأن القول بنقصانها يحتاج إلى وجود نفي قبلها وإلى اسم وخبر، ولا يوجد في سياق الآية شيء من ذلك، وقال النحاس معلقاً على القول الأول: « المعنى لم يكن الكفار متفرقين إلا من بعد أن جاءهم الرسول؛ لأنهم فارقوا ما عندهم من صفة النبي ﷺ فكفروا بعد البيان، وهذا القول في العربية أولى؛ لأن منفكين لو كان بمعنى زائلين لاحتاج إلى خبر ولكن يكون من انفك الشيء من الشيء أي فارقه^(٢) » فهو رجع القول بتمامها استناداً إلى المعنى وإلى المبنى معاً.

وبهذا نكون قد بينا القول في هذه الأفعال الأربعة (برح وزال وفتى وانفك) كما ذكرها الفرّاء في نصه وكما أوردها المعربون وقعد لها النحويون، هذا والله أعلم بالصواب.

(١) لسان العرب لابن منظور مادة (فتأ).

(٢) إعراب القرآن (٥/ ٢٧٢).

❖ ما يجري مجرى (كان) من أسماء الإشارة:

قال تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾^(١).

قال الفرّاء: «وقد قرأت الفرّاء بالنصب «قول الحق» وهو كثير يريدون به حقاً، وإن نصبت القول وهو في النية من نعت عيسى كان صواباً، كأنك قلت: هذا عبدالله أخاه بعينه، والعرب تنصب الاسم المعرفة في هذا وذلك وأخواتها فيقولون: هذا عبدالله الأسد عادياً، كما يقولون أسداً عادياً»^(٢).

بيان المسألة:

وردت في هذه الآية القرآنية قراءتان قراءة الجمهور^(٣) وهي قراءة الرفع على أن (قول الحق) خبر للمبتدأ «ذلك» على أن عيسى بدل أو عطف بيان ويجوز أن يكون (قول الحق) خبراً لمضمّر والتقدير هو قول الحق.

أمّا قراءة النصب^(٤) عند بعض القراء «قول الحق» فقد وجهها المعربون عدة توجيهات مختلفة، ذكرها السمين الحلبي مجملة وجعلها على أربع توجيهات حيث يقول: «يجوز أن يكون مصدراً مؤكداً لمضمون الجملة أي أقول قول الحق... ويجوز أن يكون منصوباً على المدح أي أريد بالحق الباري تعالى... وقيل هو منصوب باضممار أعني وقيل هو منصوب على الحال من (عيسى)»^(٥).

هذا ما ذكره المعربون، لكن الفرّاء هنا انفرد بذكر توجيه إعرابي آخر بناءً على مصطلح كوفي يُسمى (التقريب) ومفاده أن (هذا) و(ذلك) تعامل معاملة (كان)

(١) سورة مريم (٣٤).

(٢) معاني القرآن (١٦٨/٢).

(٣) السبعة (٤٠٩)، النشر (٣١٨/٢)، البحر المحيط (١٧٨/٦).

(٤) قراءة النصب هي قراءة ابن عامر وعاصم ويعقوب. النشر (٣١٨/٢).

(٥) الدر المصون (٥٩٨/٧) بتصرف.

وأخواتها فيكون لها اسمٌ مرفوع وخبر منصوب، فهو يرى هنا أن (ذلك) عَمَلٌ عَمَلٌ (كان) وأن «عيسى» اسمٌ لـ (ذلك) و(قول الحق) خبرٌها المنصوب، وقد فصل الفراء القول في مصطلح التقريب في أكثر من موضع في كتابه مع التمثيل فيقول: «وأما معنى التقريب فهذا أول ما أخبركم عنه، فلم يجدوا بدءاً أن يرفعوا هذا (بالأسد) وخبره منتظر، فلما شغل الأسد بمرافعة (هذا) نصب فعله^(١) الذي كان يرافعه لخلوته. ومثله «والله غفور رحيم» فإذا أدخلت عليه (كان) ارتفع بها والخبر منتظر يتم به الكلام فنصبته لخلوته^(٢)» ويقول في موضع آخر: «والتقريب لا بد فيه من فعل لنقصانه، وأحبوا أن يفرقوا بذلك بين معنى التقريب وبين معنى الاسم الصحيح^(٣)». فواضح مما سبق أنه يقصد أن اسم الإشارة يكون تقريباً مشبهاً بـ (كان) وأخواتها في العمل، ويُنَّ أن هذا يكون في حالتين هما:

- ١- عندما يكون الاسم الذي بعد اسم الإشارة اسم جنس معرفة غير خاص بواحد بعينه مثل الأسد في قوله «ما كان من السباع غير مخوف فهذا الأسد مخوفاً».
- ٢- عندما يكون الاسم بعد اسم الإشارة واحداً لا نظير له في الكلام فيقول: «أما نصبهم فعل الواحد الذي لا نظير له مثل قولك: هذه الشمس ضياءً للعباد، وهذا القمر نوراً، فإن القمر واحد لا نظير له فكان أيضاً عن قولك (هذا) مستغنياً، ألا ترى أنك إذا قلت: «طلع القمر»، لم يذهب الوهم إلى غائب فتحتاج أن تقول «هذا» لحضوره، فارتفع بهذا ولم يكن نعتاً، ونصبت خبره للحاجة إليه^(٤)».

أما سبب تسمية مصطلح التقريب بهذا الاسم؛ فيعللها الفراء بعدم الحاجة إلى اسم الإشارة في التركيب الوارد فيه فيقول: «إنما نصبت الفعل لأن (هذا) ليست

(١) الفراء يستعمل لفظ (الفعل) بمعنى الحدث أي الخبر كثيراً.

(٢) معاني القرآن (١/ ١٢).

(٣) المصدر السابق (١/ ٢٣٢).

(٤) المصدر السابق (١/ ١٣).

بصفة للأسد وإنما دخلت تقريباً وكان الخبر بطرح هذا أجود»^(١) هذا هو مصطلح التقريب كما ذكره الفرّاء في كتابه المعاني.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هل مصطلح (التقريب) مصطلح كوفي خالص أم أن له أصولاً بصرية؟

نجد أن العلماء انقسموا حيال هذه القضية إلى فريقين:

فريق يرى أنه مصطلح كوفي خالص وينفي نسبته إلى البصريين، يقول ثعلب: «وقال سيبويه: هذا زيدٌ منطلقاً فأراد أن يخبر عن هذا بالانطلاق ولا يخبر عن زيدٍ ولكنه ذكر زيداً ليُعلمَ لِمَن الفعل قال أبو العباس: وهذا لا يكون إلا تقريباً وهو لا يعرف التقريب، والتقريب مثل «كان» إلا أنه لا يقدّم (فعلمه كما يُقدّم) في (كان)؛ لأنه ردُّ كلام فلا يكون قبله شيء»^(٢).

وأيضاً من الذين يناصرون أن هذا المصطلح مصطلح كوفي السيوطي يقول: «وذهب الكوفيون إلى أن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب كان من أخوات (كان) في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب نحو: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادمًا، وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة»^(٣).

وقبل أن ننظر إلى تقويم هذا المصطلح ونسبته نريد أن نشير إلى أن مذهب الكوفيين^(٤) في إعراب الاسم المنصوب بعد «كان» وأخواتها أن يكون النصب على الحال أو لشبهه بالحال، وما دامت أسماء الإشارة تعمل عمل كان عندهم فالإعراب إذن لا يختلف عما ذكره في كان وأخواتها، وبالتالي يكون القائلون بالنصب على الخبرية هم البصريين لا الكوفيين، ومذهب سيبويه^(٥) في نصب الاسم في قولنا «هذا

(١) معاني القرآن (١٢/١).

(٢) مجالس ثعلب (٥٣/١).

(٣) الهمع (٣٥٩/١).

(٤) المصدر السابق (٣٥٣/١).

(٥) الكتاب (٧٨/٢).

عبدالله منطلقاً» على أن يكون حالاً؛ لذا فوجه النصب عند سيبويه يختلف عن وجهه عند الكوفيين.

أمّا نسبة هذا المصطلح فقد اختلف المحدثون فيها فمنهم^(١) من جعله إحدى الإضافات الكوفية إلى النحو العربي، ومنهم^(٢) من ذهب إلى أنه مصطلح جديد لا يعرفه البصريون كما فعل ثعلب من القدماء يظهر لنا أن هذا الرأي الذي يرى أن سيبويه لا يعرف (التقريب) أو أن التقريب مصطلح جديد لا يعرفه البصريون رأي مبالغ فيه لأنه ورد في كلام سيبويه ما يفيد معرفته بهذا المصطلح فهو يقول: «وإنما صار المبهمة بمنزلة المضاف لأن المبهمة تقرّب به شيئاً أو تُباعده أو تُشيرُ إليه»^(٣).

فسيبويه يبين دلالة اللفظ المعنوية دون النحوية، فالتقريب عنده ضد التباعد ولا عمل له من الناحية الإعرابية، ونجد أن المصطلح المقابل للتقريب عند البصريين هو (الحال) يقول أبو حيان في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾^(٤): «وانتصب شيخاً على الحال عند البصريين وخبر التقريب عند الكوفيين»^(٥)، والحال في نحو هذا عند البصريين العامل فيها اسم الإشارة تجاوزاً، وإلاّ فالإشارة عامل معنوي؛ لأن أسماء الإشارة -عندهم- لا تعمل بألفاظها وإنما بمعانيها.

وخلاصة المسألة نستطيع أن نقول إن مصطلح التقريب مصطلح نحوي ظهر ونضج عند الكوفيين من أمثال الفرّاء وثعلب، هذا والله أعلم بالصواب.

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو (٣٢٠).

(٢) أبو زكريا الفرّاء ومنهجها في النحو واللغة (٤٥٤).

(٣) الكتاب (١٢/٢) والمقصود بالأسماء المبهمة عند سيبويه أسماء الإشارة.

(٤) سورة هود (٧٢).

(٥) البحر المحيط (٢٤٤/٥).

❖ ما يجري مجرى (كان) من أساليب أخرى:

قال تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَفِقِينَ فِتْنَةٍ﴾^(١).

قال الفرّاء: « فنصب (فتنين) بالفعل تقول: مالك قائماً كما قال الله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا بِكَ مُهَاطِينَ﴾^(٢) فلا تبال أكان المنصوب معرفة أو نكرة، يجوز في الكلام أن تقول: مالك الناظر في أمرنا؛ لأنه كالفعل الذي ينصب بكان وأظن وما أشبههما، وكل موضع صلحت فيه فعل ويفعل من المنصوب جاز نصب المعرفة منه والنكرة، كما تنصب (كان) و(أظنُّ)، لأنهن نواقص في المعنى وإن ظننت أنهن تامات ومثل مالٍ ما باللك وما شأنك، والعمل في هذه الأحرف بما ذكرت لك سهل كثير^(٣) ».

بيان المسألة:

هنا يعطينا الفرّاء رأياً نحويّاً جديداً حيث جعل « مالك وما باللك وما شأنك » إذا دخلت على جملة وانتصب ما بعدها عوملت معاملة كان وأخواتها وكان المنصوب لها خبراً لها تماماً كخبر « كان » فتكون « فتنين » خبراً لـ (مالككم) منصوباً، ولم يفرق الفرّاء بين أن يكون هذا المنصوب معرفة أو نكرة فالأمر سواء عنده ومثّل لـ مالك وما باللك وما شأنك وجمع بينهما في هذا العمل وهو نصب الخبر كما في كان وأخواتها، لكن الفرّاء نهى أن يقاس بعض الألفاظ الأخرى عليها فلا تقل: ما أمرك القائم ولا ما خطبك القائم قياساً عليهن، والعلة عنده أنه كثر استخدام مالك وما باللك وما شأنك في كلام العرب، أما هذه الألفاظ الأخرى فهي قليلة يقول: « فلا يقاس الذي لم يستعمل على ما قد استعمل؛ ألا ترى أنهم قالوا: أيش عندك؟ ولا يجوز القياس على

(١) سورة النساء (٨٨).

(٢) سورة المعارج (٣٦).

(٣) معاني القرآن (١/ ٢٨١).

هذه في شيء من الكلام»^(١).

ونلاحظ أن الفرّاء على الرغم مما قاله عن مجيء الخبر لنحو هذه الصيغ ومعاملتها معاملة كان إلا أنه أعرب (فتّين) في الآية « حالاً » لأنه قال « نصب فتّين بالفعل » وهو يقصد متعلق الجار والمجرور المقدر فتكون « فتّين » حالاً فهو يخالف القاعدة التي ذكرها ولكنه يعود إليها في موضع آخر في قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ ﴾^(٢) فهو يرى أن الجملة (نقاتل) في موضع نصب خبر لـ « مال » ويرى أن هذا الوجه في الكلام يقول: « فهذا وجه الكلام في قولك مالك؟ وما بالك وما شأنك؟ أن تنصب فعلها إذا كان اسماً، وترفعه إذا كان فعلاً أوله الباء أو التاء أو النون أو الألف »^(٣)، هذا هو رأي الفرّاء في هذه المسألة.

أمّا كتب إعراب القرآن نجد أنهم يعربون الاسم المنصوب بعد هذه الألفاظ على أنه حال، قال النحاس ناقلاً رأي الأخفش: « وقال الأخفش « فتّين » على الحال كما يقال: مالك قائماً، وقال الكوفيون هو خبر مالكم كخبر كان وظننت أجازوا إدخال الألف واللام فيه »^(٤).

فسائر المعربين^(٥) يعربون فتّين على أنها (حال)، ونجد أن السمين الحلبي قد خرج مذهب الكوفيين على تخريج آخر، فهو يرى أن هذه الألفاظ المنصوبة منصوبة على إضمار «كان» وليس بإعمال مالكم وما بالك وما شأنك عمل كان حيث يقول: «والثاني - وهو مذهب الكوفيين - أنه نصب على خبر «كان» المضمرة والتقدير مالكم

(١) معاني القرآن (١/ ٢٨١).

(٢) سورة البقرة (٢٤٦).

(٣) معاني القرآن (١/ ١٦٣).

(٤) إعراب القرآن، (١/ ٤٧٨).

(٥) مشكل إعراب القرآن (١٢٧)، المحرر الوجيز (٤/ ١٦٠)، البيان (١/ ٢٦٢).

في المنافقين كنتم فئتين وأجازوا مالك الشاتم أي مالك كنت الشاتم»^(١) لكن السمين الحلبي يتصرّح لرأي البصريين والعلة في ذلك أن هذا التركيب مع هذه الألفاظ، مالك وما بالك وما شأنك، ألّزم مجيء ما بعده نكرة والحال نكرة يقول: « لا يجوز نصبه على خبر « كان » المقدرة بل على الحال لالتزام تنكيره »^(٢).

وخلاصة القول: أن هذا الرأي النحوي الذي ينص على إعمال مالك وما بالك وما شأنك عمل كان وأخواتها هو من وضع الفرّاء والكوفيين، ولم يرد عن النحاة من أجاز ذلك، بل جميعهم يجمعون على نصب ما بعد هذه الألفاظ على أنه حال ولا يرون ما يراه الفرّاء وأصحابه، هذا والله أعلم بالصواب.



(١) الدر المصون (٤/٦٠).

(٢) المصدر السابق (١/٦٤).

◆ استعمال (قعد) فعلاً ناسخاً :

قال تعالى: ﴿لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾^(١).

قال الفرّاء: «يقال إذا تلي عليهم القرآن لم يقعدوا على حالهم الأولى كأنهم لم يسمعه فذلك الخرور، وسمعت العرب تقول: قَعَدَ يشتمني، وأقبل يشتمني، وأنشدني بعض العرب^(٢):

لا يُقْنِعُ الجارية الخِضابُ ولا الوشاحان ولا الجلبابُ
مِنْ دُونِ أَنْ تَلْتَقِيَ الأَرْكابُ ويقْعُدُ الهنُّ لَهُ لُعَابُ

قال الفرّاء يُقال لموضع المذاكير رَكَب، ويقعد كقولك: يَصِيرُ»^(٣).

بيان المسألة:

إن المتأمل في وجوه التقارب بين ألفاظ العربية من حيث المعنى يجد العرب تستعمل أحد المترادفين استعمال الآخر، وتجعل له ما لمرادفه من الأحكام الخاصة به في الاستعمال وذلك في نواحٍ عدة من استعمالات العرب.

ونجد أن الفرّاء هنا يسير على هذه القاعدة فهو يجعل «قعد» بمعنى صار وهذا مطرّد في الاستعمال عنده فـ «يقعد» على مذهب الفرّاء فعل ناقص بمعنى (يصير) ويعامل معاملة الأفعال الناسخة في عملها، ففي الأبيات المذكورة نجد أن (الهنو) اسم للفعل الناسخ (قعد) وجملة «له لعاب» من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر «يقعد» على مذهبه، ووافق الفرّاء من المتأخرين الزمخشري حيث يقول في قوله تعالى:

(١) سورة الفرقان (٧٣).

(٢) البيتان من الرجز ولم أهتمد لقائلها. لسان العرب مادة (ركب).

الشاهد: معاملة الفعل (قعد) معاملة الفعل الناسخ «يصير» لأنه في معناه.

(٣) معاني القرآن (٢/ ٢٧٤).

﴿فَقَعْدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾^(١) «أي فتصير ملوماً عند الله»^(٢).

أما سائر النحويين فيجعلون (قعد) فعلاً تاماً وليس ناقصاً ويجعلون (ملوماً) حال من الضمير فيه.

وقد نسب ابن مالك القول بقياس الفعل (قعد) على الفعل (صار) إلى الكسائي والفرّاء، ولكنه جعل ذلك من القليل النادر فقال: «ونذر إلحاق قعد بصار في قولهم: أرهف شفرته حتى قعدت كأنّها حربّة»^(٣).

وأجاز الرضي هذا الاستعمال في قول الأعرابي السابق ولم يطرده في غيره فقال: «وأما (قعد) فلا يطرد، إن قلنا بالطرد فإنّها يطرد في مثل هذا الموضع الذي استعمل فيه أولاً - يعني قول الأعرابي - فلا يُقال: قعد كاتباً بمعنى: صار. بل يُقال: قعد كأنّه سلطان، لكونه مثل: قعدت كأنّها حربّة»^(٤).

وبالتالي نجد أن معاملة الفعل (قعد) معاملة الفعل (صار) هو رأي خاص بالكوفيين، وجعله عامة النحويين غير مطرد؛ لأنّ شواهد قليلة، ولا يُقاس على هذا القليل النادر، والله أعلم بالصواب.

(١) سورة الإسراء (٢٩).

(٢) الكشف (٤٨٨/٢).

(٣) شرح التسهيل (٣٤٧/١).

(٤) شرح الرضي (١٨٨/٤).

الفصل الثاني

الأحرف النافية العاملة عمل ليس

(ما - لا - لات - إن)

◆ (ما) الحجازية العاملة عمل (ليس) :

قال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(١).

قال الفراء: « نصبت (بشراً) لأن الباء قد استعملت فيه، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك، ألا ترى أن كل ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا، وقوله ﴿مَا هَئِذَا أُمَّهَاتِهِمْ﴾^(٢) وأما أهل نجد فيتكلمون بـ « الباء » وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربية، أنشدني بعضهم^(٣):

لَشَتَّانَ مَا أَنُوي وَيَنُوي بَنُو أَبِي جَمِيعاً فَمَا هَذَانِ مُسْتَوِيَانِ
تَمَتَّنَا إِلَى الْمَوْتِ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى وَكُلُّ فَتَى وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ
وَأُنْشِدُونِي^(٤):

رَكَابُ حُسَيْلٍ آخِرَ الصَّيْفِ بُدَّنٌ وَنَاقَةُ عَمْرٍو مَا يُحِلُّ لَهَا رَحْلٌ
وَيَزْعُمُ حِسْلٌ أَنَّهُ فَرَعٌ قَوْمِهِ وَمَا أَنْتَ فَرَعٌ يَا حُسَيْلٌ وَلَا أَصْلٌ
وقال الفرزدق:

(١) سورة يوسف (٣١).

(٢) سورة المجادلة (٢).

(٣) البيتان من الطويل والقائل الفرزدق وهما غير موجودين في ديوانه. أوضح المسالك (١/ ٢٠٠).

الشاهد: رفع (مستويان) عندما سقطت الباء التي تأتي في خبر « ما » الحجازية والرفع لغة تميم عند سيبويه، وعند الكسائي والفراء لغة أهل نجد.

(٤) البيتان من الطويل، ولم أهد لقائلها. معاني القرآن للفراء (٣/ ١٣٩)، الإنصاف (٢/ ٦٩٤).

الشاهد: رفع الخبر « فرعٌ » عندما سقطت « الباء » التي تأتي في خبر « ما الحجازية » والرفع على لغة تميم أو لغة نجد.

أَمَّا نَحْنُ رَأَوْ دَارَهَا بَعْدَ هَذِهِ يَدَ الدَّهْرِ إِلَّا أَنْ يَمُرَّ بِهَا سَفَرٌ^(١)»^(٢)

٢- قال تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمّهَاتُهُمْ﴾^(٣).

قال الفرّاء: «الأمهات في موضع نصب لما أُلقيت منها الباء نصبت، كما قال في سورة يوسف ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٤) إِنَّمَا كَانَتْ فِي كَلَامِ أَهْلِ الْحِجَازِ: مَا هَذَا بِيَشْرٍ، فَلَمَّا أُلقيت الباء ترك فيها أثر سقوط الباء، وهي في قراءة عبد الله «ما هن بأمهاتهن» وأهل نجد إذا ألقوا الباء رفعوا فقالوا: «ما هذا بشرٌ»، «ما هن أمهاتهن»^(٥).

بيان المسألة:

يرى الفرّاء مما سبق أن نصب «بشراً والأمهات» على نزع الخافض على لغة أهل الحجاز وليس الناصب له (ما) إذ الأصل عنده ما هذا بيشر، وما هن بأمهاتهن فلما حذفوا (الباء) انتصب على نزع الخافض، وهذا على مذهب الكوفيين وحجتهم في ذلك ذكرها صاحب الإنصاف فقال: «.... ذلك لأن القياس في (ما) ألا تكون عاملة البتة؛ لأن الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً، كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها، وإذا كان غير مختص فوجب

(١) البيت من الطويل ديوان الفرزدق (١/٢٥٣).

الشاهد: رفع الخبر «راءو» عندما اسقطت الباء.

(٢) معاني القرآن (٢/٤٢-٤٣).

(٣) سورة المجادلة (٢) وقراءة (ماهن أمهاتهن)، بالرفع هي رواية المفضل عن عاصم، وقراءة أبي معمر والسلمي. انظر: السبعة (٦٢٨)، البحر المحيط (٨/٢٣١)، الدرر المصون (١٠/٢٦٢)، وأوردها ابن الأنباري والعكبري من غير إسناد. انظر: البيان (٢/٤٢٦)، التبيان (٢/٧٤٢)، وقرئ عبد الله بن مسعود ~ (ما هن بأمهاتهن) بالباء على الأصل كما نص عليه الفرّاء. مختصر الشواذ (١٥٤)، البحر المحيط (٨/٢٣١).

(٤) سورة يوسف (٣١)، وقد قرئ برفع على لغة تميم (ما هذا بشرٌ) عبد الله بن مسعود والأعمش ولا توجد القراءة بالباء (ما هذا بيشر). انظر: البحر المحيط (٥/٣٠٤)، الدرر المصون (٦/٤٨٩)، الأحكام النحوية في القراءات القرآنية (٢/٧٩٨).

(٥) معاني القرآن (٣/١٣٩).

ألا يعمل.... ولهذا كانت (ما) مهملة غير معملة في لغة بني تميم وهو القياس، وإنما أعملها أهل الحجاز لأنهم شبهوها بـ « ليس »؛ من جهة المعنى وهو شبه ضعيف فلم يَقَوَّ على العمل في الخبر كما عملت (ليس)؛ لأن ليس فعل و « ما » حرف والحرف أضعف من الفعل فبطل أن يكون منصوباً بـ (ما) ووجب أن يكون منصوباً بحذف حرف الخفض^(١).

وجميع ما ذكره الفرّاء من نصوص شعرية يرى أن الخبر بعد « ما » رُفِعَ عندما سقطت الباء منه، والراجح أن الخبر نُصِبَ مع « ما »؛ لكونها تضمنت معنى « ليس » فلما أشربت معناها عملت عملها، هذا مذهب أهل الحجاز إذ معنى قوله تعالى: « ما هذا بشراً » ليس هذا بشراً و « ما هنّ أمهاتهم » أي: لسنّ أمهاتهم، فهي تدل على النفي والذي أكد بقوله: « إن أمهاتهم ».

وأغلب المعربين للقرآن والمفسرين^(٢) له يوجهون نصب « بشراً » على إعمال « ما » عمل « ليس » على لغة الحجاز على اعتبار أنها الأصل كما نقل ابن عطية، ويقابلها لغة بني تميم الذين لا يعملون (ما) نجدهم يقرؤون « ما هذا بشراً » بالرفع، ويزعم الزخشي^(٣) أن هذه القراءة على السليقة وهي قراءة ابن مسعود وقد نفى ابن عطية^(٤) القراءة بها وكلامه غير صحيح لأنه يعارض قراءة متواترة.

وقراءة النصب (بشراً) هي قراءة الجمهور وهي اللغة الجيدة، وقد ذكر الفرّاء أن الرفع أقوى الوجهين في العربية^(٥) وقد غلّطه الزجاج في هذا الرأي بقوله: « زعم

(١) الإنصاف (١/١٦٥) بتصرف.

(٢) معاني القرآن (٣/٨٧)، المحرر الوجيز (٧/٤٩٩)، البحر المحيط (٥/٣٠٤)، الدر المنصون (٦/٤٨٨).

(٣) الكشف (٢/٣٤٣).

(٤) المحرر الوجيز (٧/٤٩٩).

(٥) معاني القرآن (٢/٤٢).

بعضهم أن الرفع في قولك (ما هذا بشرًا) أقوى الوجهين، وهذا غلط؛ لأن كتاب الله ولغة رسول الله ﷺ أقوى الأشياء وأقوى اللغات»^(١).

وعبارة الفرّاء (أقوى الوجهين) هي توافق عبارة سيبويه^(٢) في جعل لغة بني تميم في إهمال (ما) مقتضى القياس، فالفرّاء لا يريد أن ينتصر لقراءة الرفع في لغة بني تميم على قراءة الإعمال في لغة أهل الحجاز، وإنّما يريد أن يبين أن القياس هو ما عليه لغة بني تميم؛ لأن (ما) غير مختصة فلا تستحق العمل.

ونجد أغلب النحويين^(٣) يذكرون اللغات في إعمال (ما) النافية ويفصلون رأي كل من الحجازيين والتميميّين ورأي المدرستين البصرية والكوفية، وبعضهم يذكر المذاهب ويريد بها اللغات، وخلاصة هذه الأقوال أن للعرب في «ما» النافية الداخلة على الجملة الاسمية مذهبين أو لغتين:

الأول: مذهب أهل الحجاز وتهمّة إلحاقها في العمل بـ (ليس) حيث ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهذه اللغة أفصح وبها ورد القرآن الكريم ومنها هذه الآية ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٤) وهذا أيضاً مذهب المدرسة البصرية وقد اشترط الحجازيون لإعمالها عدة شروط وهي:

- ١- ألا يزداد بعدها (إن) فإن زيدت بطل عملها.
- ٢- ألا ينتقض النفي بإلا.
- ٣- ألا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور.
- ٤- ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور.

(١) معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٨٧).

(٢) الكتاب (١/ ٥٧).

(٣) شرح التسهيل (١/ ٣٦٩)، شرح المفصل (١/ ٢٦٨)، مغني اللبيب (١/ ٣٣٥).

(٤) سورة يوسف (٣١).

٥- ألا تتكرر « ما » فإن تكررت بطل عملها.

٦- ألا يبدل من خبرها موجب فإن أبدل بطل عملها.

الثاني: مذهب بني تميم إهمالها وهو مقتضى القياس عند سيبويه لأنها غير مختصة يقول: « وأما بنو تميم فيُجَرُّونها مُجَرِّى أَمَّا وَهَلْ أَيْ: لَا يُعْمَلُونَهَا فِي شَيْءٍ وَهُوَ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفَعْلٍ وَلَيْسَ « ما » كـ « لَيْسَ » وَلَا يَكُونُ فِيهَا اضْمَارٌ »^(١).

الثالث: جعل بعض النحويين مذهباً ثالثاً هو ما ذكره الفرّاء في رأيه من أن أهل نجد يجرون الخبر بعد « ما » بالباء كثيراً، ويسقطون الباء ويرفعون الخبر بعدها على نزع الخافض، وضعّف ابن مالك^(٢) هذا الرأي بأن دخول الباء على الخبر بعد « ما » في لغة بني تميم معروف لكنه أقل منه في لغة نجد فمذهبها واحد.

أمّا المدرسة الكوفية فمذهبهم إهمال (ما)، وهؤلاء يتفقون مع بني تميم فالرفوع بعدها باقٍ على ما كان عليه قبل دخولها، والمنصوب نُصِبَ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ^(٣)، ونجدهم أحياناً يعملونها على الرغم من انتقاص بعض شروط الحجازيين في إعمالها في مواضع عدة.

وبالتالي نجد أنّ لغة بني تميم بإهمال (ما) هي أَقْسَى في العربية، أمّا لغة أهل الحجاز وهي إعمال (ما) عمل (ليس) هي الأفصح وبها ورد القرآن الكريم، والله أعلم بالصواب.

(١) الكتاب (٥٧/١).

(٢) شرح التسهيل (٣٦٩/١).

(٣) الهمع (٣٨٩/١).

◆ تقديم خبر (ما) على اسمها :

قال الفرّاء: « وإذا قدمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه فقلت: ما سامعٌ هذا وما قائم أخوك، وذلك أن الباء لم تستعمل ها هنا ولم تدخل؛ ألا ترى أنه قبيح أن تقول: ما بقائم أخوك؛ لأنها إنما تقع في المنفي إذا سَبَقَ الاسم، فلمّا لم يكن في (ما) ضمير الاسم قبح دخول الباء، وحسُنَ ذلك في (ليس) أن تقول: ليس بقائم أخوك؛ لأنّ (ليس) فعل يقبل المضمر كقولك: لست ولسنا ولم يمكن ذلك في (ما)»^(١).

بيان المسألة :

يرى الفرّاء وجوب تأخير خبر (ما) العاملة عمل (ليس)، أمّا إذا تقدم الخبر على الاسم بطل عمل (ما) هنا، ورُفِعَ الاسم والخبر على أنهما مبتدأ وخبر، وأراد أن يعلل الفرّاء لهذا، بأنه لا يصح دخول الباء على الخبر المتقدم بعد (ما) فلا تقول: ما بقائم أخوك، وإنما حسن هذا بعد ليس فتقول: ليس بقائم أخوك، وهذا الرأي الذي ذكره الفرّاء هو مذهب الجمهور^(٢) أنه لو تقدم خبرها على اسمها يُلغى عمل (ما)، والعلة أنها ليست بفعل مثل « ليس » ولم تقو قوتها، ومن ثم لم تتصرف تصرفها، ومجمل كلام النحاة في تقديم خبر ما على اسمها ينحصر في ثلاثة مذاهب هي:

المذهب الأول:

مذهب الجمهور منع تقديم خبر (ما) على اسمها مطلقاً، سواء أكان الخبر مفرداً نحو «ما قائم زيد»، أم كان الخبر ظرفاً نحو «ما عندك زيد»، أو جاراً ومجروراً نحو «ما في الدار زيد».

(١) معاني القرآن (٢/ ٤٣).

(٢) أوضح المسالك (١/ ٢٤٦)، شرح ابن عقيل (١/ ٢٨١)، الهمع (١/ ٣٩٢).

المذهب الثاني:

يرى أن تقديم الخبر لا يبطل العمل مطلقاً، وقد نُقل هذا الرأي عن الفراء^(١) في الهمع بعد ذكر شرط تأخير الخبر: « وجوز الفراء نصبه مطلقاً نحو: ما قائماً إلا زيد، وحكى الجرمي: أن ذلك لُغِيَّةٌ سُمِعَ (ما مسيئاً من أعتب) »^(٢).

واستدل هذا الفريق بقول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ^(٣)

وبيت الفرزدق في هذا شاهد عند النحويين على أن (إِذْ) في الموضعين للتعليل.

واستشهد به سيبويه على نصب (مثلهم) خبراً مقدماً لـ (ما) الحجازية و (بشر) اسمها مؤخر، وإِنَّمَا رَدَّ الْمَبْرَدُ تَوْجِيهَ سَبِيوِيهِ هَذَا وَحَمَلَ النَّصْبَ عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّ الْفَرَزْدَقَ مِنْ تَمِيمٍ. وَلَيْسَ مِنْ لُغَتِهِ أَنْ يُعْمَلَ (ما) عَمَلِ (ليس) كالحجازيين، وَإِذَا كَانَ بَنُو تَمِيمٍ يَرْفَعُونَ الْخَبَرَ مُؤَخَّرًا بَعْدَ (ما) النَّافِيَةِ فَكَيْفَ يَنْصُبُونَهُ مُقَدِّمًا؟

وطائفة من أئمة النحويين من لدن سيبويه إلى ابن خروف على إعمالها فيه وهو كذلك. وقد جَوَّزَهُ الْفَرَاءُ مُطْلَقًا، وَحَكَاهُ الْجَرْمِيُّ لُغِيَّةً عَنِ الْعَرَبِ، وَجَوَّزَهُ الْأَخْفَشُ مَعَ (إِلَّا)، وَأَخَذَ بِهِ ابْنُ خُرُوفٍ، وَلَمْ يُوْجِهِ النَّصْبَ هَاهُنَا عَلَى غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ جَمْهُورُ الْبَصَرِيِّينَ لَا يَرَوْنَ أَنْ تَعْمَلَ (ما) الْحَجَازِيَّةُ إِذَا تَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَلَى الْاسْمِ. وَيَقْوِي ذَلِكَ أَنَّ الْبَيْتَ وَارِدٌ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، فَالشَّاعِرُ مُضْطَرٌّ لِلتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ^(٤).

(١) وهذا الرأي غير موجود للفراء في كتاب معاني القرآن.

(٢) الهمع (١/٣٩٢).

(٣) البيت من البسيط ديوان الفرزدق (١/١٨٥)، المقرب (١/١٠٢)، شرح الأشموني (١/١٢٢).

الشاهد: إعمال (ما) مع تقدم خبرها (مثلهم) على الاسم (بشر) على مذهب بعض النحويين.

(٤) انظر: ذلك في بحث (واو الثمانية) في القرآن الكريم الحقيقة والوهم د/ علي النوري (٩٠).

المذهب الثالث:

وهذا المذهب يقوم على التفصيل بين ما إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً فلا يبطل العمل، وبين إذا لم يكن الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً فيبطل العمل، ووجه هذا أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ (٤٧).

وأيد هذا المذهب ابن عصفور^(١) وقد ذكر الرضي تخريج الكوفيين لبيت الفرزدق في نصب (مثلهم) على هذا المذهب فقال: « وجوّز الكوفيون انتصابه على الظرف أي: في مثل حالهم، وفي مثل مكانهم من الرفع »^(٢).

وبهذا نرى أن الفراء جمع بين مذهبين، الأول: الذي يمنع إعمال (ما) مع تقديم خبرها على اسمها، والثاني: الذي يجيز إعمالها مطلقاً مع تقدم الخبر على اسمها، ولا نجد هذا في كتابه المعاني ولا غرابة في هذا، لأن كثيراً من النحويين لم ينقلوا عن المعاني نقلاً مباشراً لما نجده من بعض الاختلاف بين ما في كتب النحو وبين ما في المعاني من آراء للفراء، ويدل على هذه الحقيقة قول البغدادي: « وإنما سقنا كلامه (كلام الفراء) في الموضوعين برمته للتبرك وليعلم طُرُزُ تفسيره فإنه لقدّمه قلماً يطلع عليه أحد »^(٣)، والله أعلم بالصواب.

(١) سورة الحاقة (٤٧).

(٢) المقرب (١/١٠٢).

(٣) شرح الرضي (٢/١٨٨).

(٤) خزانة الأدب (٢/١٢٥).

◆ (لات) العاملة عمل (ليس) :

قال تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(١).

يقول الفرّاء: « ليس بحين فرار.... ومن العرب من يضيف (لات) فيخفض أنشدوني:

.... لات ساعة مُنَدَمٌ^(٢)

ولا أحفظ صدره والكلام أن ينصب بها؛ لأنها في معنى « لَيْسَ »، أنشدني المفضل:

تَذَكَّرَ حُبَّ لَيْلَى لَاتَ حِينًا وَأَضْحَى الشَّيْبُ قَدْ قَطَعَ الْقَرِينَا^(٣)

فهذا نصب. وأنشدني بعضهم:

طَلَبُوا صُبًّا لَمَحْنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ^(٤)

فخفض (أوان) فهذا خفض، قال الفرّاء: أقف على (لات) بالتاء والكسائي يقف بالهاء^(٥).

(١) سورة ص (٣).

(٢) صدر بيت من الكامل وعجزه: وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخَيْمٌ. وأول الشطر: نَدَمَ الْبُعَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مُنَدَمٍ. وهو لمحمد بن عيسى أو للمهلهل بن مالك الكناني. شرح ابن عقيل (١/٢٩٥)، شرح الأشموني (١/١٢٦). الشاهد: جواز مجيء (لات) حرف جر فخفضت ما بعدها.

(٣) البيت من الوافر، وقائله عمرو بن شأس. الهمع (١/٤٠٣)، الدرر اللوامع (٢/١٢١). الشاهد: إعمال (لات) عمل ليس فنصبت الخبر « حيناً ».

(٤) البيت من الخفيف وقائله أبو زيد الطائي. الإنصاف (١/١٠٩)، شرح الأشموني (١/١٢٦). الشاهد: استعمال (لات) حرف جر فخفضت ما بعدها.

(٥) معاني القرآن (٢/٣٩٧-٣٩٨) بتصرف.

بيان المسألة :

تعمل (لات) عمل (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر، وهذا مذهب الجمهور^(١) فيها؛ إلاّ أنّها اختصت من بين جميع أخواتها بحذف اسمها وبقاء خبرها، وأنّها لا تعمل إلاّ في الحين وما رادفه من الألفاظ كالساعة، لكن الفرّاء لم يقيد عملها بالحين وما رادفه، قال البغدادى « ظُنَّ من كلامه أنه ليس فيه تقييد معمول (لات) بزمان ولا بغيره »^(٢).

وقد أجاز الفرّاء استعمال (لات) حرفاً جارّاً يخفض ما بعده، واستشهد على هذا بشاهد من الشعر العربي، وذهب إلى جواز الجر بها أبو عمرو، قال أبو علي الفارسي : « قال أبو عمرو: (لات) جعلت حرف جر »^(٣)، والفرّاء وإن كان نقل لنا هذا الرأي إلاّ أنّه يرى أن الكثير هو مجيئها عاملة عمل (ليس)، وهذا ظاهر من قوله المتقدم (والكلام أن يُنصب بها).

ولا خلاف بين المعربين^(٤) للقرآن والمفسرين له في عمل (لات) في هذه الآية عمل «ليس» حيث رفعت الاسم محذوفاً وتقديره: « الحين » ونصبت الخبر وهو «حين» وهذه هي قراءة الجمهور أما على رأي الفرّاء وهو الجر بـ « لات » على أنّها حرف جر، فقد قرأ^(٥) عيسى بن عمر «ولات حين مناص» بجر «الحين» وهي قراءة مشكلة جداً، بل إن رأي الفرّاء هذا قد اعترض عليه كثير من النحويين، وحتى تظهر

(١) شرح التسهيل (١/ ٣٧٥)، شرح ابن عقيل (١/ ٢٩٤).

(٢) خزائن الأدب (٤/ ١٩٩).

(٣) المسائل المنثورة (١٠٧).

(٤) معاني القرآن للأخفش (٢/ ٦٧٠)، معاني القرآن وإعرابه (٤/ ٢٤٠)، مشكل إعراب القرآن (٤١١)،

البحر المحيط (٧/ ٣٦٥)، الدر المصون (٩/ ٥٢٠-٥٢٣).

(٥) البحر المحيط (٧/ ٣٦٧).

المسألة بجلاء يمكن أن نجمل قول النحويين^(١) في إعمال (لات) على أربعة أقوال:
القول الأول:

وهو مذهب سيويه والجمهور أنها تعمل عمل ليس ولكن في لفظ (الحين) خاصة، والتزموا فيها ألا يذكر الجزءان معاً بل لا بد من حذف أحدهما والأكثر حذف الاسم، وقد يكون المحذوف الخبر، قال سيويه: «وأما أهل الحجاز فيشبهونها^(٢) بـ (ليس) إذ كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها «لات» في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة، لا تكون «لات» إلا مع الحين تُضمّر فيها مرفوعاً، وتَنْصِبُ الحين؛ لأنه مفعول به^(٣)».

وفي موضع آخر من الكتاب يقول: «وكما أن «لات» إذا لم تعملها في الأحيان لم تعملها فيما سواها فهي معها بمنزلة (لَيْسَ) فإذا جاوزتها فليس لها عملٌ...»^(٤).

القول الثاني:

أنها لا تعمل شيئاً فإن وليها مرفوع فمبتدأ حُذِفَ خبره، أو منصوب فمفعول به لفعل محذوف، وقد عُرِي^(٥) هذا القول للأخفش، والتقدير على هذا الرأي يكون في حالة الرفع (ولات حين مناص كائن لهم) وفي حالة النصب (لا أرى حين مناص).

القول الثالث:

أنها تعمل عمل (إن) وهي للنفي العام فت نصب الاسم وترفع الخبر، وهو أيضاً

(١) مغني اللبيب (٢٨١)، الهمع (١/٤٠٠).

(٢) يقصد «ما» النافية.

(٣) الكتاب (١/٥٧).

(٤) المصدر السابق (٢/٣٧٥).

(٥) الهمع (١/٤٠٢).

قول آخر منسوب ^(١) إلى الأخفش.

القول الرابع:

وهو ما قال به الفرّاء أنها حرف جر تخفض أسماء الزمان، وإلى هذا ذهب قطرب والجرمي، وقد ردّ هذا الرأي الرضي، وعلّق على البيت الذي استشهد به الفرّاء بقوله: «وَأَمَّا لَاتِ أَوَانٍ بِكسر النون، فعند الكوفيين (لات) حرف جر، كما ذكر السيرافي عنهم، وليس بشيء، إذ لو كان لجرّ (غير أون)، واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر، ولم يُسمع آلات حين مناص بجرّ (حين) إلا شاذّاً، وأيضاً لو كان جارّاً لكان لا بدّ له من فعل أو معناه يتعلق به؛ و(أوان) عند السيرافي والمبرد مبني لكونه مضافاً في الأصل إلى جملة» ^(٢) وقد اعترض أيضاً ابن هشام على هذا الرأي فقال: «قُرئ (ولات حين مناص) بخفض الحين فزعم الفرّاء أن (لات) تستعمل حرفاً جارّاً لأسماء الزمان خاصة كما أن (مذ ومنذ) كذلك وأنشد:

طَلَبُوا صُمًّا لَمْحَنَا وَلَاتِ أَوَانٍ

وأجيب عن البيت بجوابين:

أحدهما: أنه على إضمار «مِنْ» الاستغرافية، ونظيره في بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله:

أَلَا رَجُلٌ لِي جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحِصَّةٍ تَيِّتُ ^(٣)

فيمن رواه بجر «رَجُلٍ».

(١) الهمع (١/٤٠٢).

(٢) شرح الرضي (٢/١٩٨).

(٣) البيت من الوافر، وقائله عمرو بن قعاس. الكتاب (٢/٣٠٨)، شرح المفصل (٢/٩٣)، شرح الأشموني (١/١٥٤).

الشاهد: جواز حذف حرف الجر وبقاء عمله فجر (رجل) على تقدير حرف الجر (من) الاستغرافية.

الثاني: أن الأصل « ولات أو أن صلح » ثم بنى المضاف لقطعه عن الإضافة، وكان بناؤه على الكسر لشبهه بـ « نزال » وزناً، أو لأنه قدر بناؤه على السكون، ثم كسر على أصل التقاء الساكنين كـ « أمس وجير » وثوّن للضرورة ^(١).

والرّد الأول لابن هشام على الفرّاء فيه نظر، وهو أن « من » الاستغرافية لا تُقدر بعد « لا » التي بمعنى « ليس »، وإنّما تقدر بعد « لا » النافية للجنس العاملة عمل « إن »؛ فقولهم: لا رجل في الدار جواب لقولهم: هل من رجل في الدار.

وأرى أن القول بإعمال (لات) حرف جر هو قول يرويه الفرّاء عن العرب، ونحن نعلم أن القرآن الكريم قد نزل على سبعة أحرف، والمقصود بها لغات العرب، وقد وردت القراءة بـ (لات حين) بالجر، فحتى وإن كانت شاذة فهي يُحتج بها؛ لأنها تمثل لغة من لغات العرب، ومعرفة القرآن الكريم بجوانبه المختلفة لغة و صرفاً ونحواً وبلاغة لا تتم إلا بالرجوع إلى كلام العرب، حتى أنّ القراءات القرآنية الشاذة أقوى في الاستدلال بها على كلام العرب من الشعر العربي.

هذا مجمل القول فيما يتعلق بإعمال (لات) ورأي الفرّاء والنحاة في هذا.

وتبقى قضية أخرى تعرض لها الفرّاء - بإيجاز - في (لات) وهي كيفية الوقف على التاء، ووضح أنه يقف عليها بالتاء، أمّا الكسائي فيقف عليها بالهاء، ونجد أن هناك مذهبين للوقوف على لات هما:

المذهب الأول:

الوقف على (لات) بالتاء، وهو المشهور عند العرب وجماهير القراء السبعة أتباعاً لرسم المصحف، قال النحاس: «... والوقوف عليها عند سيبويه والفرّاء ^(٢)،

(١) مغني اللبيب (١/ ٢٨٣).

(٢) معاني القرآن (٢/ ٣٩٨).

وهو قول أبي الحسن بن كيسان وأبي إسحاق^(١)، و(لات) بالتاء ثم تبديء (حين مناص)، قال أبو الحسن بن كيسان: والقول كما قال سيبويه؛ لأنه شبهها بـ « ليس » فكما تقول: ليست تقول: (لات) «^(٢)».

المذهب الثاني:

وهو الوقف عليها بالهاء « وَلَاهُ »، وهو مذهب الكسائي كما ذكر الفرّاء، وهو أيضاً مذهب المبرد، يقول النحاس: « والوقوف عليها عند الكسائي بالهاء « وَلَاهُ » وهو قول محمد بن يزيد كما حكى لنا عنه علي بن سليمان، وحكي عنه أن الحجة في ذلك أنها « لا » دخلت عليها الهاء لتأنيث الكلمة كما يقال: ثَمَّةٌ وَرَبَّةٌ «^(٣)».

هذا خلاصة ما ذكره الفرّاء والنحويون في إعمال (لات) وأن الراجح فيها إعمالها إعمال (ليس)، وجواز استعمالها حرف جر كما وردت في القراءة الشاذة، أما الراجح فيها في الوقف عليها عند سيبويه والفرّاء هو الوقف عليها بالتاء (لات)، وأجاز الكسائي الوقف عليها بالهاء (لاه)، والله أعلم بالصواب.

(١) معاني القرآن وإعرابه (٤/ ٢٤٠).

(٢) إعراب القرآن (٣/ ٤٥١).

(٣) المصدر السابق (٣/ ٤٥١).

◆ (لا) العاملة عمل (ليس) :

قال الفرّاء: « فإن قلت: فإنّي أراه لا يمكن في (لا) وقد أدخلت العرب الباء في الفعل التي تليها^(١) فقالوا:

* لا بِالْحُصُورِ وَلَا فِيهَا بِسِوَارٍ *^(٢)

قلت: إن (لا) أشبه بليس من (ما) ألا ترى أنك تقول: عبدالله لا قائم ولا قاعد، كما تقول عبدالله ليس قاعداً ولا قائماً، ولا يجوز عبدالله ما قائم ولا قاعد فافترقتا هاهنا، ولو حملت الباء على (ما) إذا وليها الفعل تتوهم فيها ما توهمت في (لا) لكان وجهاً أنشدتني امرأة من غني:

أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حَرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَيْقُ^(٣)

وَلَمْ يَقَوْ النَّصَبَ لِقَلَّةِ هَذَا^(٤).

بيان المسألة :

يتحدث الفرّاء هنا عن مشابهة (لا) لـ (ليس) في العمل، ويجعلها أقرب شبهاً بـ (ليس) من (ما)، وهذا على خلاف ما ذهب إليه النحاة^(٥) من أن (ما) أقرب شبهاً بـ (ليس)؛ لأنهم يرون أن (لا) أضعف من (ما) في العمل، لكونها لمطلق النفي، و (ما) للنفي الخاص بـ (ليس)، و (ما) تشابه (ليس) في أمرين ذكرهما صاحب الإنصاف

(١) أنث الاسم الموصول (التي) لأنه أراد بالفعل الكلمة.

(٢) عجز بيت من البسيط للأخطل وصدر البيت: مَنْ شَارِبٌ مُرْبِحٌ بِالْكَأْسِ نَادَمَنِي

ديوان الشاعر (١٤٢)، لسان العرب مادة (حصر). الشاهد: دخول الباء على خبر (لا) المقدم.

(٣) البيت من الوافر ولم أهد لقائلته وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/ ٢٠٠)، المقرب (١/ ٢٠٥)، مغني اللبيب (١/ ٣١). الشاهد: دخول الباء على خبر (ما) المقدم.

(٤) معاني القرآن (٢/ ٤٣-٤٤).

(٥) الأصول في النحو (١/ ٩٧).

بقوله: « أن (ما) أشبهت (ليس)؛ فوجب أن تعمل عمل (ليس)، وعمل (ليس) الرفع والنصب، ووجه الشبه بينها وبين (ليس) من وجهين:

أحدهما: أنها تدخل على المبتدأ والخبر، كما أن (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر.

والثاني: أنها تنفي ما في الحال، كما أن (ليس) تنفي ما في الحال، ويقوى الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر (ليس)»^(١).

ولهذا فإن قول الفرّاء بأن (لا) أقرب شبهاً بـ (ليس) فيه نظر، وقد خالفه ابن هشام وذكر ثلاث جهات تخالف فيها (لا) (ليس) بقوله: « و (لا) هذه تخالف (ليس) من ثلاث جهات:

إحداها: أن عملها قليل، حتى ادّعى أنه ليس بموجود.

الثانية: أن ذكر خبرها قليل، حتى إن الزجاج لم يظفر به، فادّعى أنها تعمل في الاسم خاصة وأن خبرها مرفوع ويرده قوله:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا^(٢)
وأما قوله:

نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ فَبَوَّئْتَ حِصْنًا بِالْكُمَةِ حَصِينًا^(٣)

فلا دليل فيه كما توهم بعضهم، لاحتمال أن يكون الخبر محذوفاً، و(غير) استثناء.

(١) الإنصاف (١/١٦٦).

(٢) البيت من الطويل، ولم أهد لقائله. أوضح المسالك (١/٢٥٢)، شرح ابن عقيل (١/٢٨٩)، شرح الأشموني (١/١٢٤).

الشاهد: إعمال (لا) عمل (ليس) في (لا شيء باقياً - ولا وزر واقياً) فرفعت الأول اسم لها، ونصب الثاني خبر لها.

(٣) البيت من الطويل لم أهد لقائله. شرح ابن عقيل (١/٢٨٩).

الشاهد: حيث أعمل (لا) عمل (ليس) فرفع بها (صاحب) ونصب (غير) وهما نكرتان.

الثالثة: أنها لا تعمل إلا في النكرات، خلافاً لابن جني وابن الشجري، وعلى ظاهرة قولهما قول النابغة:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا^(١)

وعليه بنت المتنبّي قوله:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصاً مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوباً وَلَا الْمَالُ بَاقِيَا^(٢)»^(٣).

وتحدث الفرّاء أيضاً عن جواز دخول (الباء) على خبر (لا) المتقدم، وقاسا في ذلك على (ما)، قد جاءت القراءة بالباء مع (ما) على الأصل الذي نص عليه الفرّاء، فقد قرأ^(٤) عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في قوله: تعالى ﴿مَّا هُتِ أُمَّهَاتِهِمْ﴾^(٥) بالباء (ما هُنَّ بأمهاتهم).

هذا هو رأي الفرّاء في إعمال (لا) عمل (ليس)، وللنحاة عدة مذاهب وآراء^(٦) في إعمال (لا) عمل ليس هي:

الأول:

وهو المشهور أنها تعمل عمل «ما» إلحاقاً بـ «ليس» ولكن هذا العمل قليل، وهذا مذهب الجمهور والفرّاء.

(١) البيت من الطويل وهو للنابغة الجعدي. شرح ابن عقيل (١/ ٢٩٠)، شرح الأشموني (١/ ١٢٥).

الشاهد: إعمال (لا) النافية عمل (ليس) مع أن اسمها معرفة وهو (أنا) وهذا شاذ.

(٢) البيت من الطويل للمتنبّي ديوانه (٤٣٩).

الشاهد: إعمال (لا) عمل (ليس) مع أن اسمها معرفة وهو (الحمد-المال) وهذا شاذ.

(٣) مغني اللبيب (١/ ٢٦٤).

(٤) مختصر الشواذ (١٥٤)، البحر المحيط (٨/ ٢٣١).

(٥) سورة المجادلة (٢).

(٦) الهمع (١/ ٣٩٧).

الثاني:

أنها لا تعمل أصلاً ويرتفع ما بعدها على أنها مبتدأ وخبر، وذهب إلى هذا أبو الحسن الأخفش.

الثالث:

أنها أجريت مجرى (ليس) في رفع الاسم فقط ولا تعمل في الخبر شيئاً بل إن الخبر لا يكون مذكوراً بعدها أبداً، وذهب إلى هذا الزجاج.

وأرى أن القول الأول للجمهور والفرّاء هو الرأي الراجح الذي يقتضيه القياس، وسائر المذاهب الأخرى لا يعول عليها، فقد ورد السماع عن العرب في أكثر من شاهد يدل على إعمال (لا) عمل (ليس) ولا شك أن السماع من أقوى الأدلة التي يستند إليها في وضع القواعد النحوية والله أعلم بالصواب.

◆ (إن) النافية العاملة عمل (ليس) :

قال تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(١).

قال الفرّاء: «قرأها»^(٢) العوام «لما» وخففها^(٣) بعضهم، الكسائي كان يخففها، ولا نعرف جهة الثقل، ونرى أنها لغة في هذيل، يجعلون (إلا) مع (إن) المخففة (لما) ولا يجاوزون ذلك. كأنه قال: (ما كل نفس إلا عليها حافظ)، ومن خفف قال: إنما هي لام جواب؛ لـ (إن) و (ما) التي بعدها صلة كقوله: ﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ مَيِّتَهُمْ﴾^(٤) يقول: فلا يكون في (ما) وهي صلة تشديد^(٥).

بيان المسألة:

ذكر الفرّاء في الآية قراءتين: بتشديد «لما» وبتخفيفها، وتوجيهها كالآتي:

١- القراءة الأولى:

بتشديد «لما» وعلى هذه القراءة يكون الشاهد في الآية على إعمال (إن) عمل ليس فتكون (إن) نافية و «لما» بمعنى (إلا) و (كل) مبتدأ و (حافظ) خبر و (عليها) جار ومجرور متعلق بالخبر والتقدير ما كل نفس إلا عليها حافظ، ويؤيد هذا التوجيه أن لغة هذيل عند تخفيف (إن) جعل «إلا» بمعنى (لما).

فقد حكى سيبويه من كلام العرب قولهم: «أقسمتُ عليكِ إلاّ فعلتَ، ولما فعلتَ»^(٦) وقد أيدَ الزجاج هذه القراءة بقوله: وَقُرِئَتْ (لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) بالتشديد،

(١) سورة الطارق (٤).

(٢) قرأ ابن عامر وعاصم وحمة بتشديد «لما».

(٣) قرأ الكسائي وأبو عمرو ونافع بتخفيف «لما». السبعة (٦٧٨).

(٤) سورة النساء (١٥٥)، سورة المائدة (١٣).

(٥) معاني القرآن (٣/ ٢٥٤-٢٥٥).

(٦) الكتاب (٣/ ١٠٥).

والمعنى معنى (إِلَّا) استُعملت (لَمَّا) في موضع (إِلَّا) في موضعين: أحدهما: هذا، والآخر: في باب القسم، يُقال: سألتك لَمَّا فَعَلْتَ بمعنى: إِلَّا فَعَلْتَ^(١).

وقد نص أبو حيان^(٢) على نسبة هذه اللغة إلى قبيلة هذيل من قبائل العرب.

القراءة الثانية:

بتخفيف (لَمَّا) فلا شاهد فيها على (إِنْ) النافية؛ لأن (إِنْ) هنا هي المخففة من (إِنْ) المكسورة المشددة، و«كل» مبتدأ واللام في «لَمَّا» هي الداخلة للفرق بين (إِنْ) النافية و(إِنْ) المخففة و(مَا) زائدة و«حافظ» خبر المبتدأ، و«عليها» متعلق به والتقدير: (إِنْ كل نفس لعلها حافظ)، ويؤيد هذا التوجيه أن (مَا) تأتي صلة في مواضع عدة، واستشهد الفرّاء لذلك وهي عندئذ لا تكون مشددة بل مخففة كما في هذه القراءة، ونريد أن نشير في هذه المسألة إلى عدة أمور:

أولاً:

لا يعني الفرّاء - في القراءة الأولى بقوله (إِنْ) المخففة تلك المنقولة من (إِنْ) المشددة بعد تخفيفها، وإنما يعني بها النافية العاملة عمل ليس، ويؤيد هذا من وجهين:

الوجه الأول:

نحن نعلم أنه يكثر استعمال (إِنْ) النافية إذا تلتها «إِلَّا» في السياق يقول الرماني: «كل (إِنْ) بعدها «إِلَّا» فهي نفي»^(٣) حتى إن بعض النحويين قد اشترطه فيها يقول السيوطي: «وذهب بعضهم إلى أنّها إذا دخلت على الاسم فلا بد أن يكون بعدها (إِلَّا)»^(٤) وأمثلة هذا في القرآن كثيرة منها: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّيْتٌ﴾^(٥)، ﴿إِنْ أَلْحَمُّ

(١) معاني القرآن وإعرابه (٥/ ٢٣٩).

(٢) البحر المحيط (٨/ ٤٤٩).

(٣) معاني الحروف (٧٥).

(٤) الهمع (١/ ٣٩٥). وهذا القول فيه نظر لأنه وردت (إِنْ) النافية بدون دخول إلّا بعدها مثل قوله تعالى:

﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَنِ بِهَذَا﴾ يونس (٦٨).

(٥) سورة المائدة (١١٠).

إِلَّا لِلَّهِ ﴿١﴾، ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾ ﴿٢﴾، ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ ﴿٣﴾.

وبما أننا نجد أن الفراء قد قدر لنا «لما» بمعنى (إلا) في قراءة التشديد، وأثبت هذا في لغة هذيل تأكيد عندنا - بلا شك - أنه أراد الحديث عن (إن) النافية وليست المخففة من الثقيلة، ويؤكد أبو جعفر النحاس هذا بقوله: «والقراءة الأولى (يقصد تخفيف لما) بيّنة في العربية تكون (ما) زائدة و(إن) مخففة من الثقيلة هذا مذهب سيويه وهو جواب القسم، والقراءة الثانية تكون (لما) بمعنى (إلا) عليها. حكى سيويه: أقسمتُ عليك لما فعلت بمعنى: ألا فعلت» ﴿٤﴾.

الوجه الثاني:

الفراء هنا يوافق قومه الكوفيين فيما ذهبوا إليه في (إن) المكسورة المشددة، فهم يرون أنها لا تخفف، وأنها إذا خففت تحتم كونها (إن) النافية واللام الواقعة في الخبر بمعنى «إلا» فلعل الفراء عندما قال «إن المخففة» قصد بهذا (إن) النافية على مذهب أصحابه، قال ابن مالك: «ومذهب الكوفيين أن (إن) المشار إليها لا عمل لها، ولا هي مخففة (إن)، بل هي النافية، واللام بعدها بمعنى إلا ويجعلون النصب في ﴿وَإِنَّ كَلًّا﴾ ﴿٥﴾ بفعل يفسره ليوفينهم، وبه قال الفراء» ﴿٦﴾.

ثانياً:

(إن) النافية تعمل عمل «ليس» فتدخل على الجملة الاسمية، وترفع الأول اسماً لها وتنصب الثاني خبراً لها؛ لكن هذا لا ينطبق على الواقع النحوي للآيات فيؤكد الفراء والمعربون للقرآن أن جميع الآيات الواردة في القرآن الكريم، والتي أتت فيها

(١) سورة الأنعام (٥٧).

(٢) سورة الأعراف (١٨٨).

(٣) سورة يس (٤٧).

(٤) إعراب القرآن (١٩٨/٥).

(٥) سورة هود (١١١).

(٦) شرح التسهيل (٣٤-٣٥/٢).

(إن) نافية ودخلت على الجملة الاسمية كانت (إن) مهملة في التركيب غير عاملة عمل (ليس) بل أتى ما بعدها مرفوعاً على أنها مبتدأ وخبر، ويظهر هذا بوضوح في الآية التي عرض لها الفرّاء والآيات التي ذكرناها قبل قليل، ويظهر أيضاً في تقدير الفرّاء للقول الذي سمعه الكسائي عن العرب حيث قال: « وقال الكسائي: سمعت بعض العرب يقول: إن قائم يريد: إن أنا قائم، فترك الهمز وأدغم، فهي نظير ل(لكن) »^(١). فهو يقدر رفع الاسم (أنا قائم) بعد (إن) النافية على أنها مبتدأ وخبر، دليلاً على إهماله لها في العمل.

ثالثاً:

يذكر أغلب المعربين^(١) - خلا الفرّاء - أن (إن) النافية لم ترد عاملة عمل « ليس » في القرآن إلا في آية واحدة وعلى قراءة واحدة مخصوصة، وهذه الآية هي في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ ﴾^(٢) فقد قرأها^(٣) - التابعي الجليل - سعيد بن جبير رضي الله عنه بتخفيف (إن) على أنها نافية ونصب (عباداً) خبراً لها. قال ابن جني معلقاً على هذه القراءة: « ينبغي - والله أعلم - أن تكون (إن) هذه بمنزلة « ما » فكأنه قال: ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم، فأعمل (إن) إعمال « ما » وفيه ضعف؛ لأن (إن) هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به فتجري مجرى (ليس) في العمل، ويكون المعنى: إن هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنما هي حجارة أو خشب فهم أقل منكم؛ لأنكم أنتم عقلاء ومخاطبون، فكيف تعبدون ما هو دونكم؟ »^(٤).

(١) معاني القرآن (٢/ ١٤٥).

(٢) إعراب القرآن (٢/ ١٦٨)، مشكل إعراب القرآن (٢٠٣)، المحرر الوجيز (٦/ ١٧٩)، البيان

(١/ ٣٨١)، التبيان (١/ ٣٩٨)، البحر المحيط (٤/ ٤٤٠)، الدر المصون (٥/ ٥٣٩).

(٣) سورة الأعراف (١٩٤).

(٤) المحتسب (١/ ٣٨٤)، مختصر الشواذ (٥٣).

(٥) المحتسب (١/ ٣٨٤).

واعترض النحاس على هذه القراءة وردها بثلاثة أوجه حيث يقول: « وهذه القراءة لا ينبغي أن يُقرأ بها من ثلاث جهات؛ إحداها: أنها مخالفة للسواد، والثانية: أن سيبويه يختار الرفع في خبر (إن) إذا كانت بمعنى (ما) فيقول: إن زيداً منطلقاً؛ لأن عمل (ما) ضعيف، و «إن» بمعناها فهي أضعف منها، والجهة الثالثة: أن الكسائي زعم أن (إن) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما) إلا أن يكون بعدها إيجاب كما قال عنه: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ (١) (٢).

وقد ردّ أبو حيان اعتراض النحاس بقوله: «وكلام النحاس هذا هو الذي لا ينبغي، لأنّها قراءة مروية عن تابعي جليل ولها وجه في العربية، وأما الثلاث جهات التي ذكرها، فلا يقدح شيء منها في هذه القراءة. أما كونها مخالفة للسواد، فهو خلاف يسير جداً لا يضر، ولعله كتب المنصوب على لغة ربيعة في الوقف على المنون المنصوب بغير (ألف)، فلا تكون فيها مخالفة للسواد، وأما ما حكى عن سيبويه، فقد اختلف الفهم في كلام سيبويه في (إن). وأمّا ما حكاه عن الكسائي، فالنقل عن الكسائي أنه حكى إعمالها وليس بعدها إيجاب » (١).

ولا نعلم لماذا لم يتعرض الفراء لهذه الآية وللقراءة الواردة فيها؟ ولعله يرفضها لمخالفة رسم المصحف، ولمخالفة رأيه في عدم إعمال (إن) النافية عمل (ليس).
رابعاً:

اختلف النحويون في إعمال (إن) النافية عمل (ليس)، قال السيوطي: « (إن) النافية أيضاً من الحروف التي لا تختص، فكان القياس ألا تعمل فلذلك منع إعمالها الفراء، وأكثر البصرية، والمغاربة، وعُزي إلى سيبويه، وأجاز إعمالها الكسائي، وأكثر الكوفيين، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، وابن مالك، وصححه أبو حيان؛

(١) سورة الملك (٢٠).

(٢) إعراب القرآن (٢/١٦٨).

(٣) البحر المحيط (٤/٤٤٠).

لمشاركتها لـ (ما) في النفي، وكونها لنفي الحال، وللسماع^(١).

والخلاصة أن الراجح عند النحويين إعمال (إن) النافية عمل (ليس) لسببين:

١- لأنه وردت القراءة المروية عن تابعي جليل رضي الله عنه، والتي تميز إعمال (إن) النافية عمل (ليس)، ولا داع لردها حتى وإن كانت القراءة شاذة، فهي محتج بها في النحو.

٢- إن إعمال (إن) النافية لغة ثابتة عن العرب ووردت في كلامهم نثراً كقولهم^(٢): «إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ»، وحكي عن أهل العالية: «إِنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلَا ضَارَّكَ»، ووردت أيضاً شعراً كقول الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ^(٣)

وقولهم:

إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بَانْقِصَاءَ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُبَغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا^(٤)

ومذهب البصريين والفراء في منع إعمال (إن) ينافي كل ما ذكر من السماع، بل ويرد قراءة مروية عن التابعي جليل وهذا لا يصح، والله أعلم بالصواب.



(١) الهمع (١/٣٩٤).

(٢) المصدر السابق (١/٣٩٤).

(٣) البيت من المنسرح أنشده الكسائي ولم ينسبه. المقرب (١/١٠٥)، أوضح المسالك (١/٢٥٧)، شرح الأشموني (١/١٢٦).

الشاهد: إعمال (إن) النافية عمل ليس برفع الاسم (هو) ونصب الخبر (مستولياً).

(٤) البيت من الطويل لم أهد لقائله. شرح ابن عقيل (١/٢٩٣)، شرح الأشموني (١/١٢٦).

الشاهد: إعمال (إن) النافية عمل ليس برفع الاسم (المرء) ونصب الخبر «ميتاً».

الفصل الثالث

أفعال المقاربة

◆ [كاد ومعناها]:

قال تعالى: ﴿وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾^(١).

قال الفرّاء: «فهو يسيغه والعرب قد تجعل (لايكاد) فيما قد فعل وفيما لم يفعل، فأما ما قد فعل فهو بين هنا من ذلك؛ لأن الله ﷻ يقول لما جعله لهم طعاماً ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ﴾^(٢) طَعَامُ الْأَثِيمِ^(٣) كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ^(٤)». ^(٥) فهذا أيضاً عذاب في بطونهم يُسيغونه، وأما ما دخلت فيه «كاد» ولم يفعل فقولك في الكلام: ما أتته ولا كدت وقول الله ﷻ في النور: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُهُ لَمْ يَكْدِرْهَا﴾^(٦). فهذا عندنا - والله أعلم - أنه لا يراها، وقد قال ذلك بعض الفقهاء؛ لأنها لا تُرى فيما دون هذا من الظلمات، وكيف بظلمات قد وصفت بأشد الوصف»^(٧).

بيان المسألة:

هنا يبين الفرّاء أن كاد إذا تقدم عليها النفي احتمل التقدم في معناها أمرين هما:

١- أن يكون المعنى موجباً مثبتاً كما في هذه الآية ﴿وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾ فالمعنى هنا: الإثبات أي: أنه يسيغه؛ لأن الله ﷻ قد أقر في آية أخرى أن هذا الطعام يغلي في بطونهم كالمهل، فهذا دليل على أنهم استساغوه وابتلعوه وإلا لما دخل إلى بطونهم وغلا فيها، وهذه قرينة على أن كاد إذا سبقت بنفي يراد بها الإثبات.

٢- أن يكون المعنى منفيّاً كما في الآية الثانية ﴿لَمْ يَكْدِرْهَا﴾ فالمعنى: (أنه لا يراها) والقرينة على هذا أن هذه الرؤية ممتنعة؛ لأنها في ظلمات بعضها فوق بعض،

(١) سورة إبراهيم: (١٧).

(٢) سورة الدخان (٤٣-٤٥).

(٣) سورة النور (٤٠).

(٤) معاني القرآن (٢/ ٧١-٧٢).

وقوله: ﴿لَمْ يَكْدِرْهَا﴾^(١) أبلغ من قوله «لم يراها» فهي وإن دلت على معناها لكنها تفيد معنى المبالغة في عدم الرؤية، قال الزمخشري: «لم يكدرها مبالغة في لم يراها أي: لم يقرب أن يراها فضلاً عن أن يراها»^(٢). وقد تعددت المذاهب حول معاني كاد، كالآتي:

الأول: أن (كاد) إثباتها نفي ونفيها إثبات. قال الرضي: «قال: بعضهم في كاد: إن نفيه إثبات وإثباته نفي، بخلاف سائر الأفعال»^(٣) ونقل هذا الرأي السيوطي^(٤) والأشموني^(٥)، وقد جعل هذا المعنى لـ «كاد» لغزاً تناقله النحاة وهو قول الشاعر:

أَنْحَوِيْ هَذَا الْعَصْرَ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمٍ وَثْمُودٍ
إِذَا اسْتَعْمَلْتُ فِي صُورَةِ الْجَحْدِ أَثْبَتْتُ وَإِنْ أَثْبَتْتُ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودٍ^(٦)

وقد استدل أصحاب هذا الفريق على مذهبهم بقوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٧) والمعنى قد ذبحوها، و﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾^(٨) والمعنى: (لم يضيء).

الثاني: ذهب الفرّاء إلى أن معنى النفي بـ (كاد) يدل على وقوع الفعل بعدها ببطء، فقال في كتابه: «وقال بعضهم: إنّما هو مثل ضربه الله فهو يراها ولكنه لا يراها إلا بطيئاً كما تقول: ما كدت أبلغُ إليك وأنت قد بلغت وهو وجه العربية»^(٩).

(١) الكشف (٣/ ١٨٧).

(٢) شرح الرضي (٤/ ٢٢٣).

(٣) الهمع (١/ ٤٢٣).

(٤) شرح الأشموني (١/ ١٣٤).

(٥) البيتان من الطويل للمعري وليس في ديوانه، وهما في الهمع (١/ ٤٢٣)، شرح الأشموني (١/ ١٣٤).
الشاهد: الدلالة على معنى (كاد) وأنها إذا وليها نفي دلت على الثبوت والعكس إذا وليها مثبت دلت على النفي.

(٦) سورة البقرة: (٧١).

(٧) سورة النور: (٣٥).

(٨) معاني القرآن (٢/ ٢٥٥).

وأيد هذا الرأي ابن عطية بقوله: « وقوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ عبارة عن تثبطهم في ذبحها، وقلة مبادرتهم إلى أمر الله »^(١).

الثالث: وهو الراجح بين النحاة أن « كاد » كسائر الأفعال نفيها نفي وإثباتها إثبات وأيد هذا الرأي ابن مالك^(٢)، قال السيوطي: « والتحقيق أنها كسائر الأفعال نفيها نفي وإثباتها إثبات إلا أن معناها: المقاربة لا وقوع الفعل، فنفيها نفي لمقاربة الفعل، ويلزم منه نفي الفعل ضرورة أن من لم يقارب الفعل لم يقع منه الفعل وإثباتها إثبات، لمقاربة الفعل ولا يلزم من مقاربته الفعل وقوعه »^(٣).

وقال الأشموني: « حكم » كاد « حكم سائر الأفعال وأن معناها منفي إذا صحبها حرف نفي، وثابت إذا لم يصحبها »^(٤).

الرابع: أن (كاد) إذا وقعت بعد نفي احتمل في معناها وجهان الإثبات أو النفي، وبهذا قال الفرّاء آنفاً.

وأخر قضية نتناولها في معنى (كاد) أن المشهور فيها بين العلماء أنها لمعنى مقاربة الفعل، لكن الفرّاء ينقل لنا رأياً آخر أنها قد تكون لمعنى اليقين قياساً على ظن يقول: «ومن العرب من يدخل كاد ويكاد في اليقين فيجعلها بمنزلة الظن إذا دخل فيها هو يقين كقوله: ﴿وَطَنُوا مَا لَهُمْ مِّنْ حَيَصٍ﴾^(٥) في كثير من الكلام»^(٦).

هذه خلاصة القول في معنى (كاد) كما يراها الفرّاء والمعربون والله أعلم بالصواب.

(١) المحرر الوجيز (١/ ٣٥٠).

(٢) شرح التسهيل (١/ ٣٩٩).

(٣) الهمع (١/ ٤٢٣).

(٤) شرح الأشموني (١/ ١٣٤).

(٥) سورة فصلت: (٤٨).

(٦) معاني القرآن (٢/ ٢٥٥).

◆ عمل كاد :

قال تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ﴾^(١).

قال الفراء: « وكاد تزيغ » مَنْ قال: « كاد يزيغ » جعل في (كاد يزيغ) اسماً مثل الذي في قوله: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ﴾^(٢)، وجعل (يزيغ) به ارتفعت القلوب مذكراً؛ كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا﴾^(٣) و﴿لَا يَحِلُّ لَكَ الْنِسَاءُ مِنْ بَعْدِ﴾^(٤).

وَمَنْ قال (تزيغ جعل فعل القلوب مؤنثاً؛ كما قال: ﴿نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا﴾^(٥) وهو وجه الكلام، ولم يقل (يطمئن) وكل فعل كان لجماع مذكر ومؤنث، فإن شئت أنثت فعله إذا قدمته، وإن شئت ذكرته^(٦).

بيان المسألة :

يذكر الفراء قراءتين^(٧) وردت في الآية:

١- الأولى قراءة الجمهور (كاد تزيغ) بتأنيث الفعل، وجعل الفراء هذه القراءة هي الوجه في الكلام والراجح فيه.

٢- قراءة حمزة وحفص عن عاصم (كاد يزيغ) بتذكير الفعل.

وتحدث الفراء عن عمل كاد في هذه الآية، فبين أن اسمها ضمير الشأن وقلوب

(١) سورة التوبة: (١١٧).

(٢) سورة الحجرات: (١١).

(٣) سورة الحج: (٣٧).

(٤) سورة الأحزاب: (٥٢).

(٥) سورة المائدة: (١١٣).

(٦) معاني القرآن (١/ ٤٥٤).

(٧) السبعة (٣١٩)، الحجة (١٧٨)، البحر المحيط (٥/ ١١١).

مرفوع بـ « يزيغ » والجملة في محل نصب خبر لها.

واكتفى الفرّاء بذكر وجه إعرابي واحد يقول فيه بنقصان (كاد) في حين ذكر لنا الأخفش وجهاً آخر فهو يقول: « وقال بعضهم (تزيغ) جعل في (كاد) و (كادت) اسماً مضمرّاً ورفع القلوب على (تزيغ)، وإن شئت رفعتها على (كاد) وجعلت (تزيغ) حالاً، وإن شئت جعلته مشبهاً بـ « كان » فأضمرت في (كاد) اسماً وجعلت (تزيغ) قلوباً في موضع الخبر »^(١).

فهو يرى أن (كاد) يجوز أن تكون تامة رفعت (قلوب) فاعلاً لها واكتفت به، وجملة (تزيغ) في محل نصب حال لـ « قلوب ».

وهنا وجه آخر ذكر في الآية غير الوجهين السابقين، وهو رفع (قلوب) اسماً لـ (كاد) مؤخراً ويكون الفعل « يزيغ » خبراً لـ « كاد » مقدماً وقد ذكر هذا ابن عطية^(٢) والأنباري^(٣) والعكبري^(٤).

ويظهر أن الوجه الأول الذي ذكره الفرّاء هو الوجه الراجح في إعراب هذه الآية يقول الأنباري « والوجه الأول أوجه الأوجه »^(٥) ويقول أبو حيان « فتعين أن يكون في (كاد) ضمير الشأن وارتفاع (قلوب) بـ « يزيغ »؛ لامتناع أن يكون (قلوب) اسم كاد « وتزيغ » في موضع الخبر؛ لأن النية به التأخير، ولا يجوز: من بعد (كاد) قلوب (يزيغ) بالياء »^(٦) وقد قرأ حمزة وحفص بالياء أما باقي السبعة قرأوها بالتاء

(١) معاني القرآن (٢/ ٥٦٢).

(٢) المحرر الوجيز (٧/ ٧٠).

(٣) البيان (١/ ٤٠٦).

(٤) التبيان (٢/ ٤٣١).

(٥) البيان (١/ ٤٠٦).

(٦) البحر المحيط (٥/ ١١١).

(تزيغ) وقد جمع السمين الحلبي في كتابه^(١) جميع هذه الآراء وأوردها مفصلة بأسماء أصحابها وحججهم.

هذا ما ذكره الفرّاء والمعربون في عمل (كاد)، وقد ذكر النحويون^(٢) في كتبهم كيفية عمل (كاد) وشروط عملها ونلخص كلامهم في عدة أمور:

(١) كاد فعل جامد لا يتصرف ملازم للفظ الماضي، ويُجمع أيضاً فيها لفظ المضارع قال تعالى: ﴿يَكَاذُ زَيْتًا يُضْيِئُ﴾^(٣) وقد سُمع منها المصدر: كاد كيداً وكيدودة، وحكى عن ابن مالك^(٤) اسم الفاعل من كاد وهو كائد. قال الشاعر:

أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنِّي يَقِيناً لَمَرْهَنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدٌ^(٥)
وردّ ذلك الأشموني^(٦) وذكر أن الرواية الصحيحة للبيت كابد اسم فاعل من المكابدة.

(٢) أن كاد تعمل عمل كان فترفع المبتدأ اسماً لها، ويكون الخبر جملة فعلية في محل نصب خبراً لها، وقد روي خبرها مفرداً منصوباً قليلاً ومنه قول تأبّط شرّاً:
فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِبًا^(٧).

(١) الدر المصون (٦/١٣٣).

(٢) شرح المفصل (٤/٣٧٧)، شرح التسهيل (١/٣٩١)، أوضح المسالك (١/٢٨٠)، شرح ابن عقيل (١/٣٠٠)، الهمع (١/٤١٢).

(٣) سورة النور: (٣٥).

(٤) أوضح المسالك (١/٢٨١).

(٥) البيت من الطويل لكثير عزة، ديوانه (٣٢٠)، شرح ابن عقيل (١/٣١٢)، شرح الأشموني (١/١٣١).
الشاهد فيه: استعمل الشاعر اسم الفاعل من «كاد» فهو كائد وقد روي البيت (ما أنا كابد) من المكابدة؛ وعليه فلا شاهد في البيت.

(٦) شرح الأشموني (١/١٣١).

(٧) صدر بيت من الطويل وعجزه: وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفَرُّ. شرح المفصل (٤/٣٨٤)، شرح ابن

(٣) لا يتقدم الخبر في هذا الباب على كاد ويجوز أن يتوسط بين الفعل والاسم إذا لم يقترن بـ « أن » اتفاقاً، وإن اقترن بـ « أن » ففيه قولان: الجواز وقيل: المنع.

(٤) يتعين في الخبر أن يعود منه ضمير إلى الاسم، فلا يرفع اسماً ظاهراً لا أجنبياً ولا سببياً.

(٥) يجوز حذف خبر كاد إذا عُلِمَ من الكلام، ومنه قول الرسول ﷺ: (من تأني أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد) (١).

(٦) حق اسم كاد أن يكون معرفة أو مقارناً لها كما في باب كان.

هذه خلاصة ما ورد في كتب النحو فيما يتعلق بـ (كاد) ومعموليها، أحكامهما النحوية، والله أعلم بالصواب.



= عقيل (١/ ٣٠٠)، شرح الأشموني (١/ ١٢٨).

الشاهد: ورود خبر (كاد) اسماً مفرداً وذلك نادر.

(١) الحديث رواه عقبة بن عامر، وهو في مجمع الزوائد للهيتمي (٨/ ١٩).

◆ خبر (كاد) جملة فعلية فعلها مضارع:

قال الفرّاء: « وإذا كان الأوّل لم يَمْضِ لم يجز الثاني بـ « قَدْ » ولا بغير (قد) مثل قولك: كاد قام ولا أراد قام؛ لأن الإرادة شيء يكون ولا يكون الفعل، ولذلك كان محالاً قولك: عسى قام؛ لأن عسى وإن كان لفظها على (فَعَلَ) فإنها لمستقبل، فلا يجوز عسى قد قام، ولا عسى قام؛ ولا كاد قد قام ولا كاد قام لأن ما بعدهما لا يكون ماضياً، فإن جئت بـ (يكون) مع عسى وكاد صلح ذلك فقلت: عسى أن يكون قد ذهب، كما قال تعالى: ﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ (٧٢) (١) .

بيان المسألة:

هنا يقيس الفرّاء الفعل « كاد » على الفعل « عسى » ويحمّله عليه في أمرين هما:

(١) أنه لا يليها الفعل الماضي بل لا بد أن يكون بعدها الفعل مضارعاً؛ لأنها تدل على معنى المقاربة فيناسبها معنى الاستقبال، فلا يصح مجيء الفعل بعدها ماضياً لهذا السبب، سواء كان مقروناً بـ « قد » أو مجرداً منها، فلا تقول: كاد قام ولا كاد قد قام قياساً على (عسى) التي يمتنع مجيء الفعل بعدها في الماضي لاستحالة هذا لدلالاتها؛ على معنى الاستقبال أيضاً، فلا تقول عسى قام، ولا عسى قد قام.

(٢) جواز اقتران خبر « كاد » بـ (أنّ) قياساً على (عسى)، وقد جمع الفرّاء بينهما في هذا الأمر واكتفى بذكر مثال على اقتران خبر عسى بـ « أن ».

وقد نصّ النحويون^(١) في خبر كاد على وروده مضارعاً غير مقرون بـ (أنّ)

(١) سورة النمل: (٧٢).

(٢) معاني القرآن (١/ ٢٤).

(٣) المقتضب (٣/ ٧٥)، شرح المفصل (٤/ ٣٧٩)، شرح التسهيل (١/ ٣٩١)، أوضح المسالك (١/ ٢٧٧)،

شرح ابن عقيل (١/ ٣٠٤).

والقليل اقترانه بأن، بل إن بعضهم جعله قاصراً على الشعر يقول سيبويه^(١): «وكدت أن أفعل لا يجوز إلا في شعر» وفي موضع آخر من كتابه يقول: «وقد جاء في الشعر كَادَ أن يفعل، شبهوه بعسى قال رؤبة:

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا^(٢)»^(٣).

ويرى ابن عقيل^(٤) أن قول سيبويه ومن تبعه من الأندلسيين من أن اقتران خبر «كاد» بـ«أن» ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر غير صحيح؛ لأنه ورد أيضاً في النثر منه قولهم: «كاد قلبي أن يطير» وغيرها من النصوص النثرية، والذي حمل الفراء وسيبويه على قياس كاد على عسى هو تقاربهما في المعنى وقد وضح هذا ابن يعيش بقوله: «فحملوا كل واحد من الفعلين «كاد وعسى» على الآخر لتقارب معنييهما، وطريق الحمل والمقاربة أن «عسى» معناها الاستقبال، وقد يكون بعض المستقبل أقرب إلى الحال من بعض فإذا قال: (عسى زيد) فكأنه قَرَّبَ حتى أشبه قرب (كاد)، وإذا أدخلوا «أن» في خبر «كاد» فكأنه بَعَدَ عن الحال حتى أشبه (عسى)»^(٥) فالفراء في مقدمة المعربين الذين قرّروا على هذا الرأي وهو حمل (كاد) على عسى في اقتران الخبر بـ«أن» وقد تبعه أيضاً النحاس حين نقل رأي سيبويه قائلاً: «وأجاز سيبويه: كاد أن يفعل تشبيهاً بـ(عسى)»^(٦).

(١) الكتاب (١٢/٣).

(٢) عجز بيت من الرجز صدره: رَسُمُ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أَنْمَحَا.

المقتضب (٧٥/٣)، الإنصاف (٥٦٦/٢)، شرح المفصل (٣٨٠/٤).

الشاهد: دخول «أن» على خبر (كاد) ضرورة، والوجه سقوطها، وإنما دخلت تشبيهاً لها بـ«عسى».

(٣) الكتاب (١٦٠/٣).

(٤) شرح ابن عقيل (٣٠٤/١).

(٥) شرح المفصل (٣٨٠/٤).

(٦) إعراب القرآن (٢٣٧/١).

لكن الآيات الواردة في القرآن الكريم^(١)، من استعمال صيغة (كاد- يكاد- أكاد)، كان خبرها جميعاً جملة فعلية فعلها مضارع مرفوع، وأمثله كثيرة ومنها قوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَرَهُمْ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آئِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾^(٣) ولم يرد أبداً منصوباً بـ (أن)، لهذا لم يكثر جُلُّ المعربين في الحديث عن هذه المسألة، والله أعلم بالصواب.



(١) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (٧٨٩).

(٢) سورة البقرة (٢٠).

(٣) سورة طه (١٥).

♦ طفق ومعناها :

قال تعالى: ﴿وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ﴾^(١).

قال الفرّاء: « هو في العربية: أقبلاً يَخْصِفَانِ وجعلاً يَخْصِفَانِ وقيل هاهنا: جعلاً يُلصقان عليهما ورق التين وهو يتهافت عنهما »^(٢).

قال تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾^(٣).

قال الفرّاء: « فطفق يريد أقبل يمسح: يضرب سوقها وأعناقها فالمسح القطع »^(٤).

بيان المسألة :

(طفق) من أفعال المقاربة وهي من الأفعال الدالة على معنى الشروع في الفعل، ونجد أن الفرّاء هنا قد تعرض لهذا الفعل من ناحية المعنى، ولم يتعرض له في العمل النحوي ووضح أن معناه: هو معنى جعل وأقبل، هذا هو منطوق كلامه، ويمكن أن نلاحظ من مفهوم كلامه أمراً نحوياً، فهو عندما يقول في الآية الثانية: والمعنى: « فأقبل يمسحها مسحاً »، كأنه ينكر مجيء خبر طفق مفرداً « مسحاً » بل يقدر هنا فعلاً مضارعاً تماماً مثل « كاد »؛ لأن الفعل طفق لا يليه إلا المضارع، وفي كتب إعراب القرآن نجد أن جميع المعريين ومنهم الأخفش^(٥) والنحاس^(٦) قد اكتفوا بذكر المعنى

(١) سورة طه (١٢١).

(٢) معاني القرآن (٢/ ١٩٤).

(٣) سورة ص (٣٣).

(٤) معاني القرآن (٢/ ٤٠٥).

(٥) معاني القرآن (٢/ ٦٧٠).

(٦) إعراب القرآن (٣/ ٤٦٣).

والتقدير النحوي الذي ذكره الفرّاء، في حين أن العكبري^(١) ذكر تقديرًا آخر وهو أن (مسحاً) مصدر منصوب على أنه حال، ونَقَدَ السمين الحلبي هذا الرأي؛ لأن (طفق) تحتاج إلى خبر يكون فعلاً مضارعاً فـ « مسحاً » الصحيح فيها أنها مفعول مطلق منصوب بفعل مقدر والتقدير: يمسح مسحاً والجملة واقعة خبر (طفق).

يقول: « مسحاً » منصوب بفعل مقدر وهو خبر « طفق » أي فطفق يمسح مسحاً؛ لأن خبر هذه الأفعال لا يكون إلا مضارعاً في الأمر العام، وقال أبو البقاء وبه بدأ « مصدر في موضع الحال » وهذا ليس بشيء؛ لأن (طفق) لا بد لها من خبر^(٢).

وقد تحدث النحاة عن الفعل (طفق) حديثاً موجزاً تناولوا فيه عدة أمور هي:

(١) معناه أنه يدل على معنى الشروع في الفعل، قال الأشموني: « وبقيّة أفعال الباب للدلالة على الشروع في الخبر وهي: أنشأ، وطَفِقَ، وأَخَذَ، وجَعَلَ، وعَلِقَ »^(٣).

(٢) أنه فعل جامد لا يتصرف يلزم الزمن الماضي، وقد سُيِّجَ فيه المضارع، قال ابن مالك في أفعال المقاربة: « ولازمت أفعال هذا الباب لفظ المضي إلا كاد وأوشك، فإنهما اختصا باستعمال مضارعيهما..... وذكر الجوهري: يَطْفُق ولم أره لغيره والله أعلم »^(٤).

(٣) التزام الفعل: (طَفِقَ) بمجيء خبره فعلاً مضارعاً واجب التجرد من (أن)؛ لأنها تدل على الشروع والأخذ في الفعل فخيرها يكون بمعنى الحال، و(أن) تفيد معنى الاستقبال، والمعنيان يتنافيان فلهذا وجب تجرده من (أن) قال ابن يعيش: « ولا يكون الخبر فيها إلا فعلاً محضاً، ولا يحسن دخول (أن) عليه؛ لأنهم أخرجوا الفعل فيه مُخَرَّجَ اسم الفاعل، ولم يذهبوا به مذهب المصدر..... يُقال: (طَفِقَ يفعل كذا)

(١) التبيان (٢/ ٦٨٠).

(٢) الدر المصون (٩/ ٣٧٧).

(٣) شرح الأشموني (١/ ١٢٨).

(٤) شرح التسهيل (١/ ٤٠٠-٤٠١) بتصرف.

بمعنى: أخذ في فعله «^(١)».

(٤) يجوز حذف خبر «طفق» إذا علم ومنه قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾^(٢) أي يمسح مسحاً وحذف الخبر هنا لدلالة المصدر، فما ورد فيه الخبر اسماً مفرداً يكون دلالة على الفعل المحذوف. قال ابن مالك: «فحذف الخبر وهو يمسح، وترك مصدره دليلاً عليه»^(٣).

هذه هي خلاصة ما ذكره النحاة في كتبهم، فهم أيضاً لم يطيلوا في الحديث عن الفعل «طفق» كما فعل العربون للقرآن الكريم، ولعل السبب في هذا أن الفعل (طفق) ليس شائعاً في الاستعمال اللغوي وفي النص القرآني معاً، والله أعلم بالصواب.

(١) شرح المفصل (٤/ ٣٨٧) بتصرف.

(٢) سورة ص (٣٣).

(٣) شرح التسهيل (١/ ٣٩٥).

◆ جمود (عسى ، وكاد) واتفاقهما في أن يكون خبرهما جملة فعلية

فعلها مضارع:

(١) قال الفرّاء: « كان محالاً قولك: عسى قام؛ لأن عسى وإن كان لفظها على فَعَلَ فإنها لمستقبل، فلا يجوز عسى قد قام، ولا عسى قام، ولا كاد قد قام، ولا كاد قام؛ لأن ما بعدهما لا يكون ماضياً، فإن جئت بـ (يكون) مع (عسى) و(كاد) صلح ذلك فقلت: عسى أن يكون قد ذهب كما قال تعالى: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ (٧٢) (١) .

(٢) قال الفرّاء: « وإنما جاز توحيدهما (١)؛ لأنها ليستا بفعل يُلْتَمَسُ معناه، وإنما أدخلوهما لتدلاً على المدح والذم؛ ألا ترى أن لفظهما لفظ فَعَلَ وليس معناه كذلك، وأنه لا يقال: منهما يبأس الرجل زيد، ولا ينعم الرجل أخوك؛ فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل، ونظيرهما ﴿عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ﴾ (١) وفي قراءة (١) عبدالله «عَسَوْا أن يكونوا خيراً منهم» ألا ترى أنك لا تقول: هو يَعْسَى كما لم تقل: يَبْأَسُ (١) .

بيان المسألة:

يبين الفرّاء في النص الأول فعلية « عسى » فهي فعل لفظه على الماضي (فَعَلَ) لكنها تدل على معنى المستقبل؛ لأنها تفيد معنى الترجي، وهذا يكون فيما يأتي ولا يكون فيما مضى، ويذكر أمراً آخر في عسى - ذكره في « كاد » أنه لا يليها الفعل الماضي للسبب الذي ذكرناه آنفاً، وبالمثال الذي ذكره الفرّاء (عسى أن يكون قد ذهب)،

(١) سورة النمل (٧٢).

(٢) معاني القرآن (١/ ٢٤).

(٣) يقصد (نعم) و(بئس) فهو هنا يقيس (عسى) عليها في الجمود.

(٤) سورة الحجرات (١١).

(٥) هي قراءة أبي وعبد الله مختصر الشواذ (١٤٤)، البحر المحيط (٨/ ١١٢).

(٦) معاني القرآن (٢/ ١٤١).

وبالآية القرآنية يشير إلى أن الفعل (عسى) يليه الفعل المضارع المقرون بـ « أن »، وجميع ما ورد في القرآن الكريم ينص على اقتران (عسى)، بـ « أن » فهي لم تتجرد منها في جميع الآيات الواردة فيها وإن تجردت منها في الشعر العربي فهذا قليل، والمعربون للقرآن الكريم متفقون على فعلية (عسى) وقد نقل عنهم هذا الاتفاق السمين الحلبي قال « والأصح أنها فعلٌ لا حرفٌ لاتصال الضمائر البارزة المرفوعة بها ووزنها » (فعل) بفتح العين «^(١)».

أما النحاة فنرى أن لهم عدة مذاهب في « عسى » ذكروها مبثوثة بحججها وشواهدها في كتبهم، ونستطيع أن نخلص من أقوالهم إلى ثلاثة آراء ذكرها ابن هشام^(٢) وهي:

الأول:

أن عسى فعل في كل حال، سواء اتصل بها ضمير رفع أم ضمير نصب أم لم يتصل بها واحد منهما، والدليل على فعليتها هو قبول علامة الأفعال الماضية كتاء الفاعل كقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾^(٣). وهذا قول نحاة البصرة، ورجحه المتأخرون.

الثاني:

أن « عسى » حرف في جميع الأحوال سواء اتصل بها ضمير الرفع أم لم يتصل، وحجتهم في ذلك أن (عسى) حرف يفيد معنى الترجي فاستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى (لعل)، وبأنها لا تتصرف كما أن لعل كذلك لا تتصرف، ولما كانت لعل حرفاً بالإجماع وجب أن تكون عسى حرفاً مثلها لقوة التشابه بينهما، وهذا مذهب جمهرة من الكوفيين، ومنهم ثعلب وتبعهم ابن السراج.

(١) الدر المصون (٢/٣٨٨).

(٢) مغني اللبيب (١/١٦٢).

(٣) سورة محمد عليه الصلاة والسلام: (٢٢).

الثالث:

أن « عسى » حرف إذا اتصل بها ضمير نصب، وفعل فيما عدا ذلك فهو لاء
اشتراطوا لإعمال « عسى » حرفاً لعمل لعل شرطاً، وهو أن يكون اسمها ضميراً في
موضع نصب بمنزلة في « لعل » وهذا مذهب شيخ النحاة سيويه يقول: « وأما
قولهم: عساك فالكاف منصوبة. قال الراجز وهو رؤبة:

يا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ^(١)

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك « ني » قال
عمران بن حطّان:

ولي نفس أقول لها إذا ما تَنَازَعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي^(٢)

فلو كانت الكاف مجرورة لقال عساي، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعل في هذا
الموضع^(٣) ومن هذا النص يتضح أن مذهب سيويه أن « عسى » إذا اتصلت بضمير
نصب تكون حرفاً لشبهها بـ « لعل ».

هذه خلاصة الآراء المتعلقة بـ « عسى » في فعليتها وحرفيتها.

ويشير الفرّاء في النص الثاني إلى جمود الفعل « عسى » أي أنه لا يتصرف ويلزم
صورة واحدة وهي لفظ الماضي، وهو في هذا يعقد تنظيراً بينها وبين الفعلين الجامدين

(١) عجز بيت من الرجز صدره: تَقُولُ بِنَيْتِي: قَدْ أَنَى أَنَاكَ، وهو المقتضب (٧١ / ٣)، الإنصاف (٢٢٢ / ١)،
شرح المفصل (٣٨١ / ٤).

الشاهد: « عساك » حيث جعل عسى مثل « لعل » في نصبها للاسم وهو الكاف لأنها في معناها.

(٢) والبيت من الوافر، المقتضب (٧٢ / ٣)، شرح المفصل (٣٨٢ / ٤).

الشاهد فيه « عساني » حيث « عسى » فيه حرف بمعنى « لعل » تقديره عساني أرجع إليها.

(٣) الكتاب (٣٧٤-٣٧٥).

نعم وبئس فيقول: «ألا ترى أنك لا تقول هو يَعْسَى كما لم تقل: (يَبْأَس)»^(١) وهو في موضع آخر من كتابه يقيسها على فعل جامد آخر وهو (ليس) ليؤكد حقيقة جمود «عسى» فيقول: «يقولون: لَيْسَ وليُسُوا سواء؛ لأنه فعل لا يتصرف ليس له يفعل، وكذلك (عسى) ليس له يفعل»^(٢).

وهكذا كل مَنْ قال بفعلية عسى قال بجمودها، سواء كان من المعربين للقرآن أو من النحاة، فيما عدا ما نقل عن بعضهم غير هذا، قال السيوطي: «حكى عبدالقاهر الجرجاني المضارع واسم الفاعل من عسى»^(٣)، وقال ابن عقيل: «حكى صاحب الإنصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من «عسى» وقالوا: عَسَى يَعْسِي فهو عاسي»^(٤). وعلى هذه الحكاية من عالين جليلين هما عبد القاهر الجرجاني وأبو البركات ابن الأنباري يصح أن يقال: إن (عَسَى) أكثر تصرفاً من (ليس).

هذه خلاصة ما يتعلق بالفعل «عسى» من حيث المعنى والفعلية والجمود كما ورد عند الفرّاء والمعرّبين وسائر النحاة والله أعلم بالصواب.

(١) معاني القرآن (٢/١٤٢).

(٢) المصدر السابق (٣/٦٢).

(٣) الهمع (١/٤١٤).

(٤) شرح ابن عقيل (١/٣١٣).

◈ حركة السين في الفعل (عسى) عند إسناده إلى الضمائر :

قال تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾^(١).

قال الفرّاء^(٢): « قرأها العوام بنصب السين وقرأها نافع المدني: فهل عَسَيْتُمْ (بكسر السين) ولو كانت كذلك لقال: عَسَى [في موضع عسى] ولعلها لغة نادرة، وربما اجترأت العرب على تغيير بعض اللغة إذا كان الفعل لا يناله قد، قالوا: لُسْتُمْ يريدون: لُسْتُمْ ثم يقولون: لَيْسَ وليُسُوا سواء؛ لأنه فعل لا يتصرف ليس له يفعل، وكذلك عسى ليس له يفعل فلعله اجترى عليه كما اجترى على لُسْتُمْ ».

بيان المسألة :

ورد في هذه الآية قراءتان^(٣) قراءة الجماعة بفتح السين، وقراءة نافع بكسر السين، لكننا نجد الفرّاء يرتضي قراءة الجمهور ويحكم على قراءة نافع بالكسر بأنها لغة نادرة من لغات القبائل، بل يضع افتراضاً آخر هو أن العرب ربما اجترأت على تغيير بعض ألفاظ اللغة ولا سيما إذا كانت هذه الألفاظ أفعالاً جامدة فيحدث فيها تغيير في البنية التصريفية للكلمة، كما حصل هنا في كسر سين (عسى)، ثم يعقد الفرّاء مقارنة في هذا الأمر بين الفعل عسى والفعل « ليس » الجامد فقد قيل: « لَيْسَ وَلَيْسُوا وَلُسْتُمْ وَلُسْتُمْ » تماماً كما قيل: « عَسَى وَعَسِيَّ بفتح وكسر » وذكر العلة الجامعة لهذه المقارنة القياسية أن كليهما فعلاّن جامدان غير قابلين للتصرف اجترئ عليهما في الصياغة والتصريف، وهنا يظهر لنا إبداع الفرّاء في تعليل الأحكام النحوية والقراءات القرآنية.

(١) سورة محمد عليه الصلاة والسلام: (٢٢).

(٢) معاني القرآن (٣/ ٦٢).

(٣) الإتحاف (٢/ ٤٧٧).

ونجد أن المعربين^(١) ذكروا القراءتين ورجحوا قراءة الفتح لكنهم لم يعللوا هذا الاختلاف كما فعل الفرّاء، يقول النحاس: في قراءة الفتح: « هذه القراءة التي عليها الجماعة قال أبو إسحاق: ولو جاز عَسَيْتُمْ لجاز عَسِي رَبُّكُمْ فهي عنده لا تجوز البتة »^(٢) وحكم ابن عطية^(٣) على قراءة الفتح بأنها أفصح ولم يذكر أحدهم علة لقراءة الكسر، أما النحاة فنجد أن ابن مالك قد ذكر هذه اللغات في ألفيته^(٤) قائلاً:

والفتح والكسر أَجْزُ في السين مِنْ نحو «عسيت» وانتَقَا^(٥) الفتح زُكِنَ

ويستخلص النحويون قاعدة نحوية من هذا البيت مفادها أن الفعل «عسى» إذا اتصل به ضمير رفع إمّا متكلم نحو «عَسَيْتُ» أو مخاطب نحو «عَسَيْتَ» وعَسَيْتِ وعَسَيْتُمَا وعَسَيْتُمْ « جاز كسر السين وفتحها والفتح أشهر وأكثر، وقد عُلِمَ اختياره عند العرب، أما الكسر فهي لغة للعرب لكنها نادرة، يقول السيوطي: « وكسر السين من عسى لغة حكي ابن الأعرابي: عَسِيّ فهو عَسٍ »^(٦). هذا إذا اتصل الفعل عسى بضمير رفع، أما إذا اتصل بضمير نصب فليس فيه إلا لغة الفتح هذا خلاصة المسألة في ضبط سين (عسى)، والله أعلم بالصواب .

(١) معاني القرآن وإعرابه (٥/ ١٢)، إعراب القرآن (٤/ ١٨٧)، المحرر الوجيز (١٣/ ٤٠٧).

(٢) إعراب القرآن (٤/ ١٨٧).

(٣) المحرر الوجيز (١٣/ ٤٠٧).

(٤) شرح ابن عقيل (١/ ٣١٥)، شرح الأشموني (١/ ١٣٤).

(٥) انتقا مصدر انتقى الشيء أي اختاره وزكن: علم، أي اختيار الفتح عُلِمَ عند الجمهور.

(٦) الهمع (١/ ٤١٥).

الفصل الرابع

الحروف المشبهة بالأفعال

(إنّ) وأخواتها

❖ عمل (إن) وأخواتها:

قال تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾ (١١٨).

قال الفراء: «أن فيها في موضع نصب؛ لأن (إن) وليت ولعل (إذا ولين صفة نصبت ما بعدها فأن من ذلك)» (١).

قال الفراء: «وكان نصب (إن) نصباً ضعيفاً، وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره» (١).

قال الفراء: «وإنما رفعت العرب النعوت إذا جاءت بعد الأفاعيل (١) في (إن) لأنهم رأوا الفعل مرفوعاً فتوهموا أن صاحبه (١) مرفوع في المعنى لأنهم لم يجدوا في تصريح المنصوب اسماً منصوباً وفعله مرفوع فرفعوا النعت» (١).

بيان المسألة:

يتحدث الفراء في هذه النصوص عن عمل إن وأخواتها وخص بالذكر منهما (إن) -ليت- لعل).

ووضح أنها عملت النصب في الاسم ولم يذكر عملها في الخبر لأنها عنده وعند الكوفيين لا تعمل في الخبر بل هو باقي على رفعه قبل دخولها، وعلل ذلك في النص الثاني بأن عمل (إن) ضعيف يقع على الاسم ولا يقع على الخبر، وأشار في النص

(١) سورة طه: (١١٨).

(٢) معاني القرآن (٢/ ١٩٤).

(٣) المصدر السابق (١/ ٣١٠-٣١١).

(٤) المراد بالفعل والأفاعيل خبر إن وهو مصطلح كوفي يستخدمه الفراء دائماً.

(٥) المراد بصاحب الفعل اسم إن.

(٦) معاني القرآن (١/ ٤٧١).

الثالث إلى أن خبر « إن » وُجد مرفوعاً فتوهم النحاة رفع الاسم في المعنى؛ لأنه لا يوجد - على حد قوله - اسم منصوب وخبره مرفوع لأنه لا يرى عمل (إن) في الاسم نصباً وفي الخبر رفعاً، وحجته هو وأصحابه ذكرها صاحب الإنصاف^(١) بأن الأصل في هذه الحروف ألا تنصب الاسم وإنما نصبته؛ لأنها أشبهت الفعل فلما كان عملها لمشابهة الفعل كانت فرعاً عليه والفرع أحط رتبة من الأصل؛ لأنه أضعف منه في العمل فينبغي ألا يعمل في الخبر وإنما هو باق على رفعه قبل دخولها وهذا رأي فيه نظر فأما ما زعموه من انحطاط رتبته عن الفعل، وأنها أضعف منه وأنها فرع عليه فلا خلاف فيه؛ لذلك وجب تأخير مرفوعها وتقديم منصوبها لانحطاط رتبته عن الفعل؛ لأن الأصل في الفعل أن يتقدم المرفوع على المنصوب وتقديم المنصوب على المرفوع فرع فألزم الفرع في العمل لأن وأخواتها.

وأما قولهم بأن الخبر باق على رفعه قبل دخولها؛ لأنه مرفوع عندهم بالمبتدأ لأنها يترافعان فدخل هذه الحروف أزال حكم الترفع، لأن الاسم قد انتصب بها فكيف يرتفع الخبر بغير عامل الرفع؟! بل أين معنى الترفع وقد انتصب أحدهما؟! يقول الأنباري « والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع؛ فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز، فوجب أن تعمل في الخبر الرفع كما عملت في الاسم النصب على ما بينا، والله أعلم »^(٢).

وقد قاسها سيبويه في العمل على كان وأخواتها بقوله: « وزعم الخليل أنّها عَمِلَتْ عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت: (كانَ أَخَاكَ زَيْدًا) إلا أنه ليس لك أن تقول: كأن أخوك عبد الله، لأنها لا تَصَرَّفُ تَصَرَّفُ الأفعال، ولا يضم فيها المرفوع كما يضم في (كان) فمن ثمّ فرقوا بينهما »^(٣).

(١) الإنصاف (١/١٧٦).

(٢) المصدر السابق (١/١٨٥).

(٣) الكتاب (٢/١٣١).

ويرى ابن مالك^(١) أن (إن وأخواتها) حروف، والأصل في الحرف أن يعمل الجر إذا اختص بما يدخل عليه من الأسماء ولم يكن كالجزم منه ولا شبيهاً بغير المختص وإنما خرجت الحروف النواسخ عن هذه القاعدة لأنها أشبهت كان وأخواتها من جهة طلبها للمبتدأ والخبر، واختصاصها بهما والاستغناء بهما، لكنها أقل رتبة في العمل من كان وأخواتها؛ لهذا عملت عكس عملها ويقول في ألفيته^(٢):

لِإِنَّ أَنْ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلَّ كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ
كَإِنْ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفَّءٌ وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضَعْفٍ

فهو يعني أن هذه الأدوات لها من العمل في المبتدأ والخبر عكس ما ثبت لـ«كان» التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر؛ فعكس هذا هو نصب المبتدأ ورفع الخبر ثابت لأن وأخواتها، فإن وأخواتها لما ساوت كان وأخواتها في العمل وأرادوا أن ينهوا على فرعية العمل فيها عكسوا عملها، فجعلوا النصب في الاسم والرفع في الخبر ليكون معها كمفعول قُدم وفاعل أخر من جهة، وتظهر الفرعية من جهة أخرى أيضاً، وذلك في إبطال العمل عند تقديم الخبر ودخول إلا عليها ونحو ذلك.

وبالتالي نرى أن مذهب الكوفيين إعمال إن وأخواتها النصب في الاسم فقط غير وجيه، لأنه يخالف ما استقر من أصول في أنه لا يوجد من عوامل الأسماء ما يعمل نصباً دون رفع ألبتة فمذهب البصريين في هذه المسألة هو الراجح لاستقامته مع الأصول؛ لأن النصوص العربية عامة جاءت تؤيده، وقد ذهب إلى هذا الرأي أغلب المعربين للقرآن الكريم وأيدوا إعمال إن وأخواتها النصب في الاسم والرفع في الخبر، وهذا الإجماع أقرب، والله أعلم بالصواب.

(١) شرح التسهيل (٨/٢).

(٢) شرح ابن عقيل (٣١٧/١).

❖ عمل (إن) المخففة من الثقيلة:

(١) قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لِيُوفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (١١١).

قال الفرّاء: «قرأت القراء بتشديد (لما) وتخفيفها وتشديد (إن) وتخفيفها فمن قال: (وإن كلاً لما) جعل (ما) اسماً للناس كما قال: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾» (١) ثم جعل اللام التي فيها جواباً لـ (إن)، وجعل اللام التي في (لِيُوفِيَنَّهُمْ) لا مآ دخلت على نية يمين فيها، فيما بين ما وصلتها؛ كما تقول: هذا من ليذهب وعندي ما لغيره خير منه، ومثله ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَن لِّيُطِئَنَّ﴾ (٢).

وأما من شدد «لما» فإنه والله أعلم أراد: لمن ما ليوفينهم فلما اجتمعت ثلاث ميّات حذف واحدة فبقيت اثنتان فأدغمت في صاحبتهما؛ كما قال الشاعر:

وإني لِمَا أُصدر الأمر وجهه إذا هو أعيأ بالسبيل مصادره (٣)

ثم يُخَفَّفُ.... وأما الذين خففوا «إن» فإنهم نصبوا كلاً بـ «لِيُوفِيَنَّهُمْ» وقالوا: كأننا قلنا: وإن ليوفينهم كلاً وهو وجه لا أشتهيه؛ لأن اللام إنما يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله، فلو رُفِعَتْ كُلٌّ لصلح ذلك كما يصلح أن تقول: إن زيد لقائم ولا يصلح أن تقول: إن زيدا لأضرب؛ لأن تأويلها كقولك: ما زيدا إلا أضرب فهذا خطأ في إلا وفي اللام» (٤).

(١) سورة هود (١١١).

(٢) سورة النساء (٣).

(٣) سورة النساء (٧٢).

(٤) البيت من الطويل ولم أجده في المصادر والمراجع التي بين يدي.

الشاهد: اجتمعت في (لما) ثلاث ميّات فحذفت إحداها تخفيفاً.

(٥) معاني القرآن (٢/ ٢٨-٣٠) بتصرف.

بيان المسألة :

وردت في الآية عدة قراءات ^(١) فقد قرأ نافع وابن كثير وأبو بكر عن عاصم (وإن) بالتخفيف، والباقون بالتشديد وأما (لما) فقرأها مشددة ابن عامر وعاصم وحمزة، والباقون قرؤوا بالتخفيف ويتلخص من هذا: أن نافعاً وابن كثير قرأ: « وإن » و « لما » مخففتين وأن أبا بكر عن عاصم خفف (إن) وثقل (لما) وابن عامر وحمزة وحفصاً شددوا (إن) و (لما) معاً وأن أبا عمر والكسائي شددا (إن)، وخففا، لما، وفي الآية قراءة شاذة أخرى، وقد جوزها أبو إسحاق الزجاج ^(٢) في اللغة وهي (لما) بالتشديد والتنوين، مصدر (لَمْ يَلَمْ) بمعنى: جَمَعَ يَجْمَعُ جَمْعاً ؛ كالتي في قوله تعالى: ﴿وَتَأْكُلُونَ التَّرَاثَ أَكْلاً لَمًّا﴾ ^(٣) وقد قرأ ^(٤) بذلك الزهري وسليمان ابن الأرقم (أبو معاذ البصري) واليزيدي، وأوردها الشوكاني ^(٥) بغير إسناد.

وقد علق الفراء على ثلاث قراءات منها:

١) قراءة تشديد إن وتخفيف لما « وإن كُلاًّ لما » وتوجيهها أن « إن » هنا عملت النصب في (كلاًّ) وجعل (ما) موصولة بمعنى الذي واقعة على العاقل ومثل لهذا بالآية في سورة النساء وجعل اللام التي فيها داخلية على جواب (إن) وخبرها واللام التي في (ليوفينهم) واقعة في جواب قسم مقدر والتقدير وإن كلاًّ للذين والله ليوفينهم. فالموصول وصلته في محل رفع خبر (إن).

٢) قراءة تشديد إن وتشديد (لما) ووجهه إعمال إن المشددة أيضاً ونصب كلاًّ اسماً لها ولكن الخلاف في (لما) فيرى الفراء أنها و (لكن ما) يقول اجتمعت فيها ثلاث

(١) السبعة (٣٣٩)، الكشف (٥٣٦ / ١)، النشر (٢٩١ / ٢)، الإتحاف (١٣٥ / ٢).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٦٧ / ٣).

(٣) سورة الفجر (١٩).

(٤) معاني القرآن للفراء (٣٠ / ٢)، إعراب القرآن (٣٠٥ / ٢)، الأحكام النحوية (٧٧٦ / ٢).

(٥) فتح القدير (٦٨٠ / ٢).

ميمات على أساس أن نون (من) تقلب ميماً ثم تُحذف إحداها تخفيفاً، واستشهد بالشاهد الشعري على تخفيفها، وقد حكى الزجاج هذا القول عن بعضهم ورده حيث يقول: « زعم بعض النحويين أن معناه (لَمَنْ مَا) ثم انقلبت النون ميماً فاجتمعت ثلاث ميمات فحذفت إحداها وهي الوسطى فبقيت (لَمَّا)، وهذا القول ليس بشيء لأنَّ (مَنْ) لا يجوز حذف شيء منها لأنها اسم على حرفين »^(١).

وقد أثبت الفارسي خطأ هذا القول بحجة قوية حيث قال: « على أن في هذه السورة ميمات اجتمعت في الإدغام أكثر مما كانت تجتمع في (لَمَنْ مَا) ولم يحذف منها شيء وذلك في قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ أُمُورٍ مِّمَّنْ مَعَكَ﴾^(٢) فإذا لم يُحذف شيء من هذا فأن لا يحذف من غيره أجدر »^(٣).

فقد اجتمع في هذه الآية ثمان ميمات خمس ميمات ملفوظ بها وثلاث منقلبة إحداها عن تنوين واثنان عن نون، ولم يحذف منها شيء، فعدم الحذف لتوالي ثلاث ميمات في (لَمَنْ مَا) أجدر وأولى بخلاف ما ذهب إليه الفرّاء، والله أعلم بالصواب.

٣) قراءة تخفيف (إِنْ) وتخفيف (لَمَّا) وهي موضع الشاهد في هذه المسألة: فقد رأى الفرّاء أن (إِنْ) هنا تكون مهملة غير عاملة لتخفيفها وأن « كلاً » نُصبت بالفعل ليوفينهم فالفرّاء يوجه هذا التوجيه وهو لا يرتضيه، لأنه لا يصح أن يعمل العامل فيما قبله فلا يجوز: زيداً لأضربه لتقدم المعمول على العامل فارتضى الفرّاء وجهاً آخر للقراءة وهو الرفع في (كل) فقال: « فلو رفعت (كل) لصلح ذلك »^(٤)، وقد قرأ^(٥) عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (وَإِنْ كُلٌّ بِالرِّفْعِ، وَقَرَأَ: (إِلَّا لِيُوفِيَنَّهُمْ).

وهذا على أصل لغة قومه هذيل وقد سبق أن ذكرنا أن لَمَّا بمعنى (إِلَّا) في لغة

(١) معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٦٦).

(٢) سورة هود: (٤٨).

(٣) الحجة (٤/ ٣٨٧).

(٤) معاني القرآن (٢/ ٣٠).

(٥) مختصر الشواذ (٦٦).

هذيل، وفي قراءة^(١) أبي^(٢) : (وإنَّ كُلَّ بفتح الكاف وتخفيف اللام والرفع، وقرأ: لَمَّا ليوفِّيَنَّهُم).

والسبب في هذا التردد في رأي الفرّاء أنه لا يرى إعمال إن المخففة فيكون «كلاً» اسمها و (ما) خبرها واللام واقعة في الخبر هي الفارقة بين إن المخففة من الثقيلة وبين النافية، ورأي الفرّاء بعدم إعمال (إن) المخففة فيه نظر، وقد ورد السماع عن العرب بجواز هذا الإعمال وذكر النحاس، تجويز سيبويه والخليل لهذا العمل فيقول: «القراءة الأولى» أبينها ينصب «كلاً» ب «إن» اللام للتوكيد و (ما) صلة والخبر في (ليوفِّيَنَّهُم)، والتقدير: وإنَّ كلاً ليوفِّيَنَّهُم، وقراءة نافع على هذا التقدير إلا أنه خَفَّفَ (إن) وأعملها عمل الثقيلة، وقد ذكر هذا الخليل وسيبويه، وهو عندهما كما يُحذف من الفعل ويُعمل كما قال:

كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى نَاضِرٍ السَّلَمِ^(٣)

وأنكر الكسائي أن تخفف (إن) وتعمل وقال: ما أدري على أي شيء قرأ « وإنَّ كلاً». وقال الفرّاء: « نصب (كلاً) بقوله: ليوفِّيَهُمْ، وهذا من كثير الغلط الذي لا يجوز عند أحد: زيدا لأضربه^(٤)، وليس هذا غلطاً - كما زعم النحاس - وإنما هو على أصل مذهب الكوفيين في الاشتغال؛ لأنهم يُجوزون أن يعمل الفعل في الاسم الظاهر المتقدم، وفي ضميره في نفس الآن.

(١) مختصر الشواذ (٦٦).

(٢) عجز بيت من الطويل لم أهد لقائله صدره: وَيَوْمًا تُؤَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ، الكتاب (١٣٤ / ٢)، الإنصاف (٢٠٢ / ١)، المقرب (١١١ / ١).

الشاهد: كأن ظبية رفع « ظبية » على أنها خبر كأن واسمها محذوف تقديره كأنها فأعملها وهي مخففة عمل الثقيلة، ويجوز نصب الظبية ب (كأن) تشبيهاً بالفعل إذا حُذف وعمل، ويكون الخبر محذوف لعلم السامع به والتقدير: كأن ظبية تعطو هذه المرأة، ويجوز جر الظبية على تقدير: كظبية و(أن) زائدة وقد روي البيت بالأوجه الثلاثة وروى أيضاً: وَارِقٍ بدل نَاضِرٍ.

(٣) إعراب القرآن (٣٠٥ / ٢).

وقد ذكر سيبويه في كتابه أقوال العرب التي تميز إعمال (إن) المخففة عمل الثقيلة فهو يقول: « واعلم أنهم يقولون: إن زيدٌ لَذَاهِبٌ، وإن عمروٌ لخيرٌ منك، لما خَفَّفَهَا جَعَلَهَا بمنزلة (لكن) حين خَفَّفَهَا، وألزمها اللام لئلا تلتبس بإن التي هي بمنزلة (ما) التي تَنْفِي بها، قال تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾^(١)، ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾^(٢) وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إن عمراً لمنطلقاً. وأهل المدينة يقرءون (وإن كُلاًّ لما ليوفينهم ربك أعمالهم) يخففون وينصبون كما قالوا:

كَأَنَّ ثَدْيِيهِ حُقَّان^(٣)

وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حُذِفَ من نفسه شيءٌ لم يُغَيَّرْ عمله كما لم يُغَيَّرْ عمل لم يَكُ وَلَمْ أَبْلُ حين حُذِفَ، وأمّا أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا، كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضَمُّوا إليها (ما) «^(٤)».

يمكن تلخيص هذا الخلاف في مذهبين:

الأول: مذهب البصريين إعمال (إن) المخففة في الاسم النصب وفي الخبر الرفع كالثقيلة لثبوت ذلك في القراءة السبعية فهي قراءة نافع وأهل المدينة، وثبوتها أيضاً في لسان العرب وحكاية سيبويه لذلك، وفي هذا دليل على صحة الإعمال.

الثاني: مذهب الكوفيين والفرّاء أنها مهملة لا تعمل شيئاً، والعلة التي ذكروها

(١) سورة الأعراف: (١٠٢).

(٢) سورة الشعراء: (١٨٦).

(٣) هذا عجز بيت من الهزج لم أهتد لقائله، صدره: وَوَجْهٌ، مُشْرِقُ النَّحْرِ، الأصول (١/٢٤٦)، الإنصاف (١/١٩٧)، شرح المفصل (٨/٨٢)، شرح التسهيل (٢/٤٥).

الشاهد: خففت (كأن) في البيت وعملت فنصبت (ثدييه) اسماً لها ورفعت (حقان) خبراً لها.

(٤) الكتاب (٢/١٣٩-١٤٠) بتصرف.

أن إعمال المشددة كان لمشايتها للفعل في اللفظ في وضعها على ثلاثة أحرف، وفي البناء على الفتح أيضاً، فلما خففت زال شبهها بالفعل فوجب أن يبطل عملها.

وقد اختلف في اللام في خبرها إذا أهملت إلى عدة أقوال^(١): قيل: إنها لام الابتداء لزمّت الخبر لتفرّق بين (إن) المخففة وبين (إن) النافية بمعنى (ما) وقيل: إنها اللام الفارقة جاءت للفرق بين النفي والإثبات، واستدلوا على ذلك بأنها لو كانت لام الابتداء لبقّي لها اختصاصها فلم تدخل إلا على المبتدأ أو الخبر لكنها تدخل على المفعول به.

وقد بسط أبو البركات الأنباري^(٢) والعكبري^(٣) القول في مسألة إعمال (إن) المخففة وذكر أدلة الإعمال عند البصريين وحجة الإهمال عند الكوفيين والفرّاء وانتهى بهما القول إلى جواز إعمال (إن) المخففة من الثقيلة لورود قراءة متواترة بها ولا يجوز ردها، وأيضاً لورود ذلك في كلام العرب شعراً ونثراً وهذا ما نراه أقرب إلى الصواب، والله أعلم به.

(١) الهمع (١/٤٥١)

(٢) الإنصاف (١/١٩٥-٢٠٨).

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين (٣٤٧-٣٥٢).

❖ عمل (أن) المخففة من الثقيلة:

قال الفرّاء: « وقد خففت العرب النون من (أن) الناصبة ثم أنفذوا لها نصبها، وهي أشد من ذا^(١) قال الشاعر:

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي فِرَاقُكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ
فَمَا رُدَّ تَزْوِيجٌ عَلَيْهِ شَهَادَةٌ وَمَا رُدَّ مِنْ بَعْدِ الْحَرَارِ عَتِيقُ^(٢)

وقال الآخر:

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمَرْمَلُونَ إِذَا غَبَرَ أَفُقٌّ وَهَبَّتْ شِمَالاً
بِأَنَّكَ الرَّيِّعُ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَقَدْ مَأْهُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا^(٣) »^(٤)

بيان المسألة:

يتحدث الفرّاء هنا عن إعمال « أن المفتوحة المخففة من الثقيلة واستشهد على ذلك بسماع العرب مثبتاً لأمرين:

(١) يعني أن تخفيف النون في (أن) أشد من تخفيف النون في (فبم تبشرون) في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا بَشَّرُونَ﴾ [سورة الحجر: ٥٤] فقرأها نافع بتخفيف النون مع كسرها حيث جعلها مفعولاً به والنية على تثقيلها. انظر: الالتحاف (١/ ١٧٧).

(٢) البيتان من الطويل لم أهتد لقائلها. الإنصاف (١/ ٢٠٥)، شرح المفصل (٤/ ٥٤٥)، شرح ابن عقيل (١/ ٣٥١).

الشاهد: (أَنَّكَ)، حيث أعمل (أن) وهي مخففة على غير مذهب الكوفيين موافقاً للبصريين وجاء باسمها ضميراً بارزاً، وهذا شاذ عند الأكثرين.

(٣) البيتان من المتقارب وهو لجنوب أخت عمرو ذي الكلب شاعرة جاهلية الإنصاف (١/ ٢٠٦)، شرح التسهيل (٢/ ٤٠)، أوضح المسالك (١/ ٣٢١).

الشاهد: (أَنَّكَ) حيث أعمل أن المخففة واسمها ضمير بارز، وهذا على الشذوذ عند أكثر من أعمل أن.

(٤) معاني القرآن (٢/ ٩٠).

أولهما: تخفيف (أن) المفتوحة وإعمالها فيما بعدها.

ثانيهما: مجيء اسمها ضميراً ظاهراً، وهذا شاذ عند أكثر النحاة الذين أجازوا إعمالها فهم اشتروا إعمالها في الضمير المحذوف، وأجاز بعضهم خلاف ذلك.

يقول ابن يعيش معلقاً على البيت الذي أورده الفرّاء: «الشاهد فيه إعمال (أن) المخففة في الظاهر؛ لأن الكاف في موضع نصب، وقد حكى بعض أهل اللغة (أظنُّ أنكَ قائمٌ، وأحسبُ أنه ذاهبٌ)»^(١).

أما العربون^(٢) للقرآن الكريم فتحدثوا عن هذه المسألة من خلال قوله تعالى: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣).

فهم يتفقون مع البصريين في إعمال (أن) المفتوحة المخففة ويرون اسمها هنا ضمير الشأن جاء محذوفاً وخبرها الجملة الاسمية (الحمد لله) وهم في هذا يستشهدون برأي سيبويه أو المبرد من البصريين يقول النحاس بعد أن ذكر الوجه الإعرابي في الآية: «مذهب الخليل وسيبويه^(٤) أن «أن» هذه مخففة من الثقيلة، والمعنى: أنه الحمد لله، قال محمد بن يزيد: «^(٥) ويجوز أن الحمد لله يُعملُها خفيفةً عملها ثقيلةً، والرفع أقيس؛ لأنها إنما أشبهت الفعل باللفظ لا بالمعنى، فإذا نُقِضَتْ عن الفعل لم تعمل عمله، ومن نَصَبَ شَبَّهَهَا بالفعل إذا حُذِفَ منه»^(٦) وجميع المعربين ذكروا ما ذكره النحاس، وقد نُقل^(٧) عن الجرجاني أن «أن» في الآية السابقة زائدة

(١) شرح المفصل (٤/٥٥٢).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٣/٧)، المحرر الوجيز (٧/١١٢)، التبيان (٢/٤٣٤)، البحر المحيط (٥/١٣٢)، الدر المصون (٦/١٥٦).

(٣) سورة يونس (١٠).

(٤) الكتاب (٣/١٦٣).

(٥) المقتضب (٢/٣٦١).

(٦) إعراب القرآن (٢/٢٤٦).

(٧) البحر المحيط (٥/١٣٢)، الدر المصون (٦/١٥٦).

والتقدير وآخر دعواهم الحمد لله وضعف هذا الرأي لمخالفته لنص سيبويه والنحويين وأيضاً لأن هذا الموضع ليس من محال زيادة (أن).

ولم يتعرض الفراء لهذه المسألة عن طريق الآية القرآنية ولكن قياساً على مسألة أخرى، وهي حذف نون الوقاية عند اجتماعها مع نون النسوة.

أما النحويون فنجدهم قد اختلفوا في عمل (أن) المفتوحة المخففة من الثقيلة، حيث يرى البصريون إعمالها وحجتهم ذكرها الأشموني بقوله: « أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة..... ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص، ومن جهة وصليتها بمعمولها، ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص، فضعفت بالتخفيف، وبطل عملها، بخلاف المفتوحة »^(١).

لكن البصريين اختلفوا في اسمها هل هو ضمير شأن أم غير ذلك، وفي جواز كونه ظاهراً أو مضمراً؛ فسيبويه يجوز إعمالها في ضمير الشأن وغيره، ولم يحكم على ذلك بضرورة ولا بضعف، ومن إجازته لإعمالها في ضمير الشأن ما جاء في بيت الأعشى:

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلمُوا أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَتَعَلُّ^(٢).

قال سيبويه: « فهذا يريد معنى الهاء ولا تخفف « أن » إلا عليه، كما قال: قد علمت أن لا يقول ذاك أي: أنه لا يقول وقال عَلَيْكَ: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾^(٣) »^(٤) وقد أجاز أيضاً إعمال « أن » المخففة في غير ضمير الشأن، ويظهر ذلك في

(١) شرح الأشموني (١/١٤٦).

(٢) البيت من البسيط، الديوان (٥٩)، الكتاب (٧٤/٣)، الإنصاف (١/١٩٩).

الشاهد: تخفيف (أن) المفتوحة وإعمالها في ضمير الشأن.

(٣) سورة طه (٨٩).

(٤) الكتاب (٣/٧٤).

قوله تعالى: ﴿أَنْ يَتَّخِذَهُمْ ۖ قَدْ صَدَّقَتِ الرُّيَا﴾^(١) فنجده يقول معلقاً على هذه الآية: «كأنه قال جل وعز: ناديناك أنك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم»^(٢).

أما ابن مالك فقد أوجب إضمار اسمها يقول في ذلك: «وتخفف «أن» فلا تلغى كما تلغى (إن) المخففة إلا أن اسمها لا يلفظ إلا في الضرورة»^(٣) وقد سبقه إلى هذا الرأي ابن الحاجب^(٤) فقد ألزم كون اسم «أن» المخففة ضمير شأن مستتراً وجعل ما دون ذلك ضرورة، لكن الجمهور^(٥) من النحاة لم يشترطوا فيه أن يكون ضمير شأن محذوفاً؛ لأنهم رأوا أن ضمير الشأن خارج عن القياس فلا يحمل الكلام عليه ما وجد له وجه آخر؛ لهذا نجد سيبويه قدر في الآية السابقة: أنك يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا.

أما الكوفيون فذهبوا إلى إهمال أن المفتوحة المخففة من الثقيلة فهي عندهم؛ كما قال صاحب الهمع: «لا تعمل شيئاً لا في ظاهر ولا في مضمّر، وتكون حرفاً مصدرياً مهماً كسائر الحروف المصدرية»^(٦)، وحجتهم في إهمالها أنها كانت تعمل وهي مشددة لشبهها بالفعل الماضي من حيث إنها ثلاثية ومن حيث بناؤها على الفتح، ومنهم من أهملها اعتماداً على أنها من عوامل الأفعال فلا تعمل في الأسماء.

أما أبو زكريا الفرّاء وإن كان من الكوفيين، لكننا نجد في هذه المسألة يخالف أصحابه ويوافق البصريين في جواز الإعمال استناداً إلى سماعه الشاهد من العرب وأجاز مجيء اسمها ضمير شأن مذكوراً، والمعلوم أن عملها في الضمير المذكور عند أكثر النحاة شاذ فقد اشترطوا في اسمها أن يكون مضمراً محذوفاً، سواء كان للشأن أم لا.

(١) سورة الصافات (١٠٤-١٠٥).

(٢) الكتاب (١٦٣/٣).

(٣) شرح التسهيل (٤٠/٢).

(٤) شرح الرضي (٣٦٨/٤).

(٥) شرح التسهيل (٤١/٢).

(٦) الهمع (٤٥٣/١).

أما خبر (أن) المفتوحة المخففة من الثقيلة فقد اشترط أغلب النحاة^(١) ألا يكون مفرداً بل يجب أن يكون جملة فإن كانت اسمية فلاّنه جيء بعد (أن) باسم وخبر كما جيء بهما بعد المثقلة العاملة، أمّا إذا كانت فعلية فعلها جامد فهو كالاسم غير محتاج إلى فصل، أمّا إذا كانت فعلية فعلها دعاء فهو شبيه بالجامد في عدم التصرف.

وإن كانت جملة الخبر فعلية فعلها غير جامد ولادعاء فتحتاج إلى فاصل يفصل بينها وبين « أن »، ويكون الفصل بـ « قد »، وبحرف التنفيس، أو بـ « لو » أو بنفي بـ « لا، لن، لم »؛ لكننا نجد في الشواهد التي أوردها الفرّاء خلاف ذلك ففي البيت الأول جاء الخبر جملة فعلية فعلها متصرف وهو « سألتني »، وفي الشاهد الثاني جاء الخبر مفرداً « أنك الربيع » ولعل السبب في هذا أن اسم (أن) المخففة هنا جاء ضميراً ظاهراً - كما يميز الفرّاء - وهذا شاذ عند أغلب النحاة، والشاذ لا يقاس عليه؛ فخلاصة المسألة في إعمال (أن) المفتوحة المخففة مذهبان:

١- البصريون على إعمالها في المضمّر المحذوف، وتبعهم الفرّاء، لكنه يميز إعمالها في المضمّر الظاهر.

٢- الكوفيون على إعمالها فهي لا تعمل عندهم لا في مضمّر ظاهر ولا محذوف. هذا والله أعلم بالصواب.

◆ القول في مجيء اسم (إن) مرفوعاً:

قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾^(١).

قال الفرّاء: « وقوله: إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ قد اختلف فيه القراء فقال بعضهم: هو لحن ولكننا نمضي عليه لئلا نخالف الكتاب ».

ثم قال: « حدثني أبو معاوية الضرير عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه عن عائشة أنها سئلت عن قوله: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ فقالت: يابن أخي هذا كان خطأ من الكاتب، وقرأ أبو عمرو « إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ » واحتج أنه بلغه عن بعض أصحاب محمد ﷺ أنه قال: إن في المصحف لحنًا وستقيمه العرب.

قال الفرّاء: ولست أشتغي على أن أخالف الكتاب وقرأ بعضهم (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) خفيفة وفي قراءة عبدالله (وَأَسْرُوا النجوى أن هذان ساحران) وفي قراءة أبي « إِنَّ ذَانِ إِلَّا سَاحِرَانِ » فقراءتنا بتشديد (إِنَّ) وبالألف على جهتين:

إحدهما: على لغة بني الحارث بن كعب يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف، وأنشدني رجل من الأسدي عنهم (يريد بني الحارث).
فأطرق إطرارق الشجاع ولو يرى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّ^(٢).

قال: وما رأيت أفصح من هذا الأسدي، وحكى هذا الرجل عنهم: هذا خطُّ يَدَا أَخِي بَعِينِهِ وَذَلِكَ - وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا - أَقْيَسُ لِأَنَّ الْعَرَبَ قَالُوا: مُسْلِمُونَ فَجَعَلُوا الْوَاوَ تَابِعَةً لِلضَّمَّةِ لِأَنَّ « الْوَاوَ لَا تَعَرَبُ » ثُمَّ قَالُوا: رَأَيْتُ الْمُسْلِمِينَ فَجَعَلُوا الْيَاءَ تَابِعَةً

(١) سورة طه (٦٣).

(٢) البيت من الطويل وقائله المتلمس. شرح المفصل (٢/٣٥٥).

الشاهد: مجيء المثني بالألف مع أنه سبق بحرف جر على لغة بني الحارث بن كعب الذين يلزمون المثني الألف رفعًا ونصبًا وجرًا.

لكسرة الميم. فلما رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها، وثبت مفتوحاً تركوا الألف تتبعه فقالوا: رجلان في كل حال. وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في كلا الرجلين في الرفع والنصب والخفض وهما اثنان، إلا بني كنانة فإنهم يقولون: رأيت كِلَى الرجلين ومررت بكِلَى الرجلين وهي قبيحة قليلة، مَضَوْا على القياس.

والوجه الآخر أن تقول: وجدت الألف « من هذا دعامة وليست بلام فعل، فلما ثبتت زدتُ عليها نوناً ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول على كل حال؛ كما قالت العرب (الذي) ثم زادوا نوناً تدلّ على الجماع فقالوا: الذين في رفعهم ونصبهم وخفضهم كما تركوا (هذان) في رفعه ونصبه وخفضه. وكنانة يقولون (اللذون) »^(١).

بيان المسألة:

اختلف القراء^(٢) في قراءة هذه الآية، والسبب في هذا يرجع إلى أن جميع الآيات القرآنية اتفقت على مجيء اسم إن منصوباً وخبرها مرفوعاً إلا في هذه الآية التي وردت فيها القراءة السبعية المتواترة برفع اسم (إن) خلافاً للقاعدة العامة، وهذا هو الذي حمل مؤلفي كتب إعراب القرآن ومعانيه والنحويين على حد سواء عن الاهتمام بهذه الآية والبحث والتقصي عن علة هذا الشذوذ في القاعدة والتفتيش لها عن وجه نحوي مقبول، وكان الفرّاء في مقدمة هؤلاء فقد رفض الفرّاء ما نقل عن بعضهم أن قراءة «إن هذان» لحن وشدد على عدم مخالفة الكتاب وهذا هو منهجه في المعاني -

(١) معاني القرآن (٢/ ١٨٣-١٨٤) بتصرف.

(٢) قرأ نافع وابن عامر وحمة والكسائي «إن هذان»، بتشديد نون «إن» وتخفيف نون هذان وقرأ ابن كثير «إن هذان» بتخفيف نون «إن» وتشديد نون (هذان) واختلف النقل عن عاصم فروى أبو بكر عنه (إن هذان) مثل قراءة حمزة، وروى حفص عن عاصم (إن هذان) بتخفيف (إن) وتخفيف (هذان) وقرأ أبو عمرو وحده (إن هذين) بتشديد إن وبالياء قياساً على القاعدة. انظر: السبعة (٤١٩)، النشر (٢/ ٣٢١)، الحجة (٢٤٢)، الكشف (٢/ ٩٩)، البحر المحيط (٦/ ٢٣٨).

وخرَج الآية على تخريجين هما من أفضل التخريجات التي وردت في الآية، ونقلها عنه كثيرٌ ممن جاءوا بعده، خصوصاً الوجه الأول منه الذي يرى أن هذه القراءة على لغة بني الحارث بن كعب الذين يجعلون المثني بالألف رفعاً ونصباً وجرّاً، وقد حكى هذه اللغة الأئمة الكبار في الرواية كأبي الخطاب وأبي زيد الأنصاري والكسائي، يقول أبو زيد: «ولغة بني الحارث بن كعب قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها أَلِفاً»^(١) فهم يجعلون المثني كالمقصور فيثبتون فيه أَلِفاً في جميع أحواله ويقدرّون إعرابه بالحرركات، وقد نال هذا الوجه في التخريج قبول العلماء ورأوه أفضل الوجوه فهو يغني عن كثير من التأويلات التي وضعها النحويون لتخريج هذه القراءة يقول أبو جعفر النحاس: «القول الثاني من أحسن ما حملت عليه الآية إذ كانت هذه اللغة معروفة، فقد حكاها من يُرتَضَى علمه وصدقُه وأمانته، منهم أبو زيد الأنصاري وهو الذي يقول: إذا قال سيبويه: حدثني من أثق به فإنما يعنيني، وأبو الخطاب الأخفش وهو رئيس من رؤساء أهل اللغة روى عنه سيبويه وغيره»^(٢)، والوجه الثاني: أن تكون الألف في (هذ) دعامة أي ثابتة لا تتغير في الرفع والنصب والجر وإنما تضاف النون للتثنية، وشبهها بالاسم الموصول (الذي) في ثبوت الياء فيه في الرفع وزيادة النون عند الجمع.

واتفق العربون للقرآن الكريم مع الفراء في رد قراءة أبي عمرو «إنّ هذين لساحران» لمخالفتها للمصحف وذكروا الوجه الأول الذي ذكره الفراء وارتضوه لكنهم أضافوا عليه بعض التخريجات الأخرى فالأخفش^(٣) ذهب إلى أن «إنّ» مخففة من الثقيلة وقال هي لغة قوم يرفعون ويدخلون اللام ليفرقوا بينها وبين التي تكون في معنى «ما»، أما الزجاج^(٤) فهو يرى أن اسم (إنّ) هنا هو ضمير الشأن، والمعنى: إنه

(١) النوادر (٥٨).

(٢) إعراب القرآن (٤٦/٣).

(٣) معاني القرآن (٦٢٩/٢).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٢٩٥/٣).

هذان لساحران، وينقل الزجاج عن بعضهم القول: بأن معنى: (إنّ) معنى (نعم)،
 والتقدير: نعم هذان لساحران، وتبعه في ذلك الرأي النحاس^(١)، واستشهدا من
 الشعر العربي بما يدل على مجيء (إنّ) بمعنى: (نعم) وهو قول ابن قيس الرقيات:
 بَكَرَ الْعَوَاذِلُ فِي الْمَشِيبِ يَلْمَنَنِي وَالْوُثْهُنُ
 وَيَقْلُنْ شَيْبٌ قَدْ عَالَكَ وَقَدْ كَبِرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ^(٢)

لكن الأخفش والزجاج والنحاس وغالبية المعربين للقرآن خرجوا هذه الآية
 على أنها لغة بني الحارث بن كعب.

وبتتبع آراء النحاة وجد أن أكثرهم يخرجون الآية الكريمة على هذه اللغة،
 ويصفها ابن يعيش بقوله: «هي لغة فاشية» وأمّا عن الآية الكريمة فيقول: «وأما
 قراءة الجماعة: (إنّ هذان لساحران) فأمثل الأقوال فيها أن تكون على لغة بني الحارث
 في جعلهم المثني بالألف على كلّ حال»^(٣).

وبالتالي فإننا نجد من خلال نص الفرّاء -الذي أوردناه على طوله- قدرة وإبداع
 الفرّاء في التعليل والتنظير والقياس؛ فقد استطاع صاحبنا، بعقليته النحوية الفذة
 وبسعة معرفته بالرواية للغات العرب، أن يخرج لنا هذه الآية أفضل تخرّيج نقله بعده
 المعربون للقرآن والنحويون وارتضوه لهذه الآية حتى تستقيم مع القاعدة العامة
 والمطرودة في نصب اسم إن هذا، والله أعلم بالصواب.

(١) إعراب القرآن (٤٦/٣).

(٢) البيت من الرجز، ديوان الشاعر (٦٦)، شرح المفصل (٣٥٨/٢).

الشاهد: مجيء (إنّ) بمعنى نعم في لغة العرب (وهذان) مبتدأ (والساحران) خبره وقد رد هذا البيت بأن
 الهاء هنا اسم إنّ والخبر محذوف فهم من المعنى والتقدير: إنه كذلك.

(٣) شرح المفصل (٣٥٧/٢).

❖ كسر همزة (إن):

قال تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾^(١).

قال الفرّاء: المعنى الاستئناف ولم يقولوا هم ذاك، فيكون حكاية، فأما قوله ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ﴾^(٢).

فإنها كسرت لأنها جاءت بعد القول وما كان بعد القول من (إن) فهو مكسور على الحكاية في قال ويقولون وما صُرّف من القول^(٣).

قال تعالى: ﴿فَأَلْقُوا إِلَيْهِمُ الْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ﴾^(٤).

قال الفرّاء: «فكسرت لأنها من صلة القول، ومن فتحها لو لم تكن فيها لام في قوله: ﴿لَكَاذِبُونَ﴾ جعلها تفسيراً للقول: أَلْقُوا إِلَيْهِمْ أَنْكُمْ كَاذِبُونَ فيكون نصباً لو لم يكن فيها لام كما تقول: أَلْقَيْتَ إِلَيْكَ أَنْكَ كَاذِبٌ، ولا يجوز إلا الكسر عند دخول اللام فتقول: أَلْقَيْتَ إِلَيْكَ إِنَّكَ لَكَاذِبٌ»^(٥).

بيان المسألة:

يذكر الفرّاء في هذه الآيات مواضع كسر همزة (إن) فالأول كسرها عند إرادة معنى الاستئناف أو الابتداء فلا يصح فتحها، ويذكر لنا الفرّاء في موضع آخر من كتابه كيفية وقوع (إن) مستأنفة حين يقول: «ما رأيت منهم رجلاً إلا إنه ليُحْسِنُ وإلا إنه يحسن، ويُعرّف أنها مستأنفة أن تضع (هو) في موضعها فتصلح، وذلك قولك: ما

(١) سورة يونس: (٦٥).

(٢) سورة النساء: (١٥٧).

(٣) معاني القرآن (١/ ٤٧١).

(٤) سورة النحل: (٨٦).

(٥) معاني القرآن (٢/ ١١٣).

رأيت منهم رجلاً إلا وهو يفعل ذلك فدلّت (هو) على استئناف (إنّ) «^(١)» .

ويؤكد الفرّاء هذا في آيات عدة في كتابه مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ﴾^(٢) ، يقول في همزة (إنّ): « مكسورة لأنها مستأنفة »^(٣) .

ويرادف معنى الاستئناف عنده الابتداء يقول في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٤): « كسر ألفها أحب إليّ من فتحها؛ لأن في قراءة^(٥) عبدالله: « وإن الله لمع المؤمنين » فحسّن هذا كسرهما بالابتداء »^(٦) .

والموضع الثاني الذي ذكره الفرّاء لكسر همزة (إن) في آية سورة النساء الواردة في النص الأول هو وقوعها بعد القول بكل تصاريفه لأنه دال على الحكاية أمّا إذا وضع مكان القول ما يدل على معناه تفتح همزة (أن) لأنه غير دال على الحكاية، ويعلل الفرّاء لهذا بقوله: « فإذا وضعت مكان القول شيئاً في معناه مما قد يحدث خفضاً أو رفعاً أو نصباً فتحت (أن) فقلت: ناديت أنك قائم، ودعوت، وصحت، وهتفت. وذلك أنك تقول: ناديت زيداً، ودعوت زيداً، وناديت بزيد (وهتفت بزيد) فتجد هذه الحروف تنفرد^(٧) بزيد وحده، والقول لا يصلح فيه أن تقول: قلت زيداً ولا قلت بزيد فنفدت الحكاية في القول ولم تنفذ في النداء؛ لاكتفائه بالأسماء »^(٨) .

(١) معاني القرآن (١/ ٤٤٢).

(٢) سورة يونس (٤).

(٣) معاني القرآن (١/ ٤٥٧).

(٤) سورة الأنفال (١٩).

(٥) قرأ نافع وابن عامر وحفص بالفتح والباقون بالكسر، السبعة (٣٠٥)، البحر المحيط (٤/ ٤٧٣).

(٦) معاني القرآن (١/ ٤٠٧).

(٧) يقصد بهذا أن هذه الأفعال لا تحتاج إلى شيء وراءها بل تكتفي بالأسماء ليطم معناه بخلاف القول فلا تقول: قلت زيداً وتسكت فالمعنى لن يتم بهذا.

(٨) معاني القرآن (١/ ١٨٠).

ويجيز الفراء في آية النحل في النص الثاني مجيء (أن) مفتوحة الهمزة ومكسورة بعد القول، فالفراء يرى أنه إذا وقعت (إن) بعد القول، وفي خبرها اللام كُسِرَتْ كما في الآية، أما إذا وقعت (إن) بعد القول وأشباهه ولم يكن في خبرها اللام فُتَحَتْ همزتها كقولهم: أَلْقَيْتَ إِلَيْكَ أَنْكَ كاذب.

وبالإضافة إلى هذين الموضعين - الاستئناف وصلة القول - ذكر لنا الفراء قاعدة عامة لكسر الهمزة فهو يقول في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾^(١): «ويجوز في (أن) الآخرة أن تكسر ألفها لأن سقوطها يجوز، ألا ترى أنك لو قلت «اعلموا أن ما غنمتم من شيء فلله خمسة» تصلح، فإذا صلح سقوطها صلح كسرها»^(٢) ونجد المعربين^(٣) للقرآن الكريم قد اكتفوا بالإشارة إلى هذين الموضعين في كتبهم في آيات عدة كما فعل الفراء ولم يتعرضوا إلى المواضع الأخرى التي ذكرها النحويون. وقد جمع هذه المواضع أئمة من النحويين منهم ابن مالك^(٤) وابن هشام^(٥) وابن عقيل^(٦) والأشموني^(٧) وغيرهم وهي كالآتي:

١- أن تقع صلة نحو: ﴿وَأَيُّنَهُ مِنَ الْكُؤُزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُؤُ﴾^(٨).

٢- أن تقع حالاً نحو: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ

(١) سورة الأنفال: (٤١).

(٢) معاني القرآن (١/٤١١).

(٣) معاني القرآن للأخفش (١/٢٨٤-٢٨٥)، معاني القرآن وإعرابه (٣/٧)، إعراب القرآن (٢/١٨٧-٢٤٤)، مشكل إعراب القرآن (٢٠٨)، البيان (٢/١٢٦)، التبيان (٢/٤٠٨).

(٤) شرح التسهيل (٢/١٨).

(٥) أوضح المسالك (١/٢٩٣).

(٦) شرح ابن عقيل (١/٣٢٤).

(٧) شرح الأشموني (١/١٣٧).

(٨) سورة القصص (٧٦).

لَكَرِهُونَ ﴿٥﴾ (١).

٣- أن تقع قبل لام معلقة نحو: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ (١).

٤- إذا وقعت جواب قسم نحو: (والله إن زيدا قائم).

٥- أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق عنها باللام نحو: « علمت إن زيدا لقائم ».

٦- إذا وقعت في بداية الكلام نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (١).

وبهذا نجد أن الفرّاء والمعرّبين للقرآن قد أجمّلوا القول في مواضع كسر همزة (إن) وقصروها على الاستئناف والابتداء وصلة القول، وأضاف النحويون مواضع أخرى ومثلوا لها من القرآن الكريم ومن كلام العرب هذا، والله أعلم بالصواب.

(١) سورة الأنفال (٥).

(٢) سورة المنافقون (١).

(٣) سورة القدر (١).

◆ فتح همزة (أَنَّ):

- (١) قال تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحَارِبِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيحْيَى﴾^(١).
- قال الفرّاء: «تقرأ^(٢) بالكسر، والنصب فيها أجود في العربية؛ فمن فتح (أَنَّ) أوقع النداء عليها كأنه قال: نادوه بذلك أن الله يبشرك، ومن كسر قال: النداء في مذهب القول والقول حكاية فأكسر إن بمعنى الحكاية وفي قراءة عبدالله^(٣) «فناداه الملائكة وهو قائم يصلي في المحارب يا زكريا إن الله يبشرك».
- فإذا أوقع النداء على منادى ظاهر مثل (يا زكريا) وأشباهه كسرت (إن) لأن الحكاية تخلص، إذا كان ما فيه (يا) ينادى بها، لا يخلص إليها رفع ولا نصب؛ ألا ترى أنك تقول: «يا زيد إنك قائم، ولا يجوز يا زيد أنك قائم»^(٤).
- (٢) قال تعالى: ﴿وَأَنْتَ لِلْكَافِرِينَ عَذَابُ النَّارِ﴾^(٥).
- قال الفرّاء: «فنصب (أَنَّ) من جهتين أما إحداهما: وذلك بأن للكافرين عذاب النار فألقيت الباء فنصبت، والنصب الآخر أن تضمّر فعلاً: اعلّموا أن للكافرين عذاب النار، وإن شئت جعلت أن في موضع رفع تريد: (ذلكم فذوقوه) ذلكم (أَنَّ) للكافرين عذاب النار»^(٦).

(١) سورة آل عمران: (٣٩).

(٢) قرأ بها حمزة وابن عامر. السبعة (٢٠٥)، الكشف (١/٣٤٣).

(٣) البحر المحيط (٢/٤٦٥)، الدر المصون (٣/١٥٢).

(٤) معاني القرآن (١/٢١٠).

(٥) سورة الأنفال: (١٤).

(٦) معاني القرآن (١/٤٠٥) بتصرف.

(٣) قال تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَتُّؤَلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾ (٦٦).

قال الفراء: «وَأَنَّ مفتوحة على أن ترد^(١) على الأمر فتكون في موضع نصب بوقوع القضاء عليها. وتكون نصباً آخر بسقوط الخافض منها أي قضينا ذلك الأمر بهذا»^(٢).

قال تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي﴾ (١).

قال الفراء: «فإنك فتحت (أَنَّ) لأنها مفسرة لـ (ما) و (ما) قد وقع عليها القول فنصبها وموضعها نصب، ومثله في الكلام قد قلت لك كلاماً حسناً: أَنَّ أباك شريف وَأَنَّك عاقل، فتحت (أَنَّ) لأنها فسرت الكلام والكلام منصوب»^(٣).

بيان المسألة:

يتحدث الفراء عن فتح همزة (أَنَّ) في هذه الآيات ففي الآية الأولى يذكر القراءات الواردة في الآية ويختار منها قراءة الجمهور بفتح الهمزة لأنها في موضع نصب بالفعل نادى بعد حذف حرف الجر لأن التقدير: نادته بأن الله.

أمّا قراءة الكسر، وهي قراءة الكوفيين فعلى إجراء النداء مجرى القول لأن همزة (إِنَّ) مكسورة دائماً بعد القول وتصاريفه، أمّا في قراءة عبدالله فيتعين فيها الكسر ولا يجوز الفتح لأن قوله (يا زكريا) هو مفعول النداء فيكون الفعل (نادى) قد استوفى مفعوليه وهما: الضمير في (فنادته) وما نودي به زكريا.

(١) سورة الحجر: (٦٦).

(٢) الرد مصطلح كوفي بمعنى البدل عند البصريين.

(٣) معاني القرآن (٢/ ٩٠).

(٤) سورة المائدة: (١١٧).

(٥) معاني القرآن (١/ ٤٧٢).

ويلاحظ اتفاق المعربين^(١) مع الفرّاء فيما ذكره من توجيه نحوي لهذه القراءات الواردة في الآية مما يدل على موافقة الفرّاء للإجماع وخاصة في القراءات وتوجيهها اعتماداً على عدة تأويلات مما يؤكد براعته اللغوية، ويؤكد لنا الفرّاء في الآية الثانية والثالثة وجوب فتح همزة (أن) إذا كانت في موضع نصب مع اختلاف في توجيه هذا النصب فهو يذكر لنا عدة تأويلات إمّا النصب على نزع الخافض والتقدير: ذلك بأن للكافرين، أو النصب على تقدير فعل مضمر (اعلموا)، وفي الآية الثالثة ينصبه على البدلية وإعمال فعل القضاء فيه، أو النصب على نزع الخافض.

وأيضاً يبين لنا الفرّاء موضعاً آخر من مواضع فتح همزة (أن) إذا كانت في موضع رفع كما قدر ذلك في الآية الثانية بالرفع على الخبرية والتقدير (ذلكم فذوقوه ذلكم أن الله).

ويعلل الفرّاء فتح همزة (أن) في الآية الرابعة بوقوع (أن) تفسيرية لـ(ما) الواقعة معمولاً للقول، ولم يذكر العربون هذا التأويل في كتبهم، وإنما أجمعوا على فتح همزة (أن) إذا وقعت مع معموليها موضع رفع أو نصب أو خفض واستشهدوا بالآيات الواردة على هذا السياق في مواضع كثيرة من كتبهم، واتفق النحويون مع المعربين في هذا فذكروا مواضع فتح الهمزة ومثلوا لها وأمثلةتهم تنحصر في وقوع المصدر من إن واسمها وخبرها في موضع نصب أو رفع أو جر، والأمثلة مبثوثة في كتبهم^(٢) مؤيدة بالشواهد القرآنية والنصوص العربية شعراً ونثراً.

وقد جمع السيوطي^(٣) مواضع أخرى في فتح همزة (أن) ذكرها النحويون

(١) معاني القرآن للأخفش (١/ ٤٠٥)، معاني القرآن وإعرابه (١/ ٣٤١)، إعراب القرآن (١/ ٣٧٣)، البيان

(١/ ٢٠٢)، التبيان (١/ ١٨٧)، البحر المحيط (٢/ ٤٦٥)، الدر المصون (٣/ ١٥٢).

(٢) شرح التسهيل (٢/ ٢٠)، أوضح المسالك (١/ ٢٩٥)، شرح ابن عقيل (١/ ٣٢١)، شرح الأشموني (١/ ١٣٧).

(٣) الهمع (١/ ٤٤٠).

المتأخرون وهي تتعلق في ظاهرها بالناحية اللفظية بعد لولا، ولو، وما الظرفية، وبعد حتى، وبعد أما، وبعد لا جرم لكن نستطيع أن نردها إلى ما ذكره السابقون من وقوع المصدر موقع الرفع أو النصب أو الجر .

وبهذا نجد أن الفرّاء وتابعه العربون للقرآن قد أجملوا القول في مواضع فتح همزة « أن » وقصروها على وقوع المصدر في موضع الرفع أو النصب أو الجر، أما النحاة فقد فصلوا هذا الإجمال بذكر المواقع الإعرابية المختلفة والمواقع اللفظية المتعلقة بها والتي تعود في حقيقتها إلى الجانب الإعرابي رفعاً ونصباً وجرّاً هذا، والله أعلم بالصواب.



◇ جواز الكسر والفتح في همزة (إن) :

قال تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٥٤).^(١)

قال الفرّاء: « تكسر الألف^(١) من « أن » والتي بعدها من جوابها على الاثناف، وهي قراءة القرّاء، وإن شئت فتحت الألف من (أن) تريد: كتب ربكم على نفسه أنه من عمل. ولك في (أن) التي بعد الفاء الكسر والفتح، فأما من^(٢) فتح فإنه يقول: إنما يحتاج الكتاب إلى (أن) مرة واحدة، ولكن الخبر هو موضعها، فلما دخلت في ابتداء الكلام أعيدت إلى موضعها كما قال: ﴿أَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ﴾ (٣٥).^(٣) فلما كان موقع أن: أيعدكم أنكم مخرجون إذا متم دخلت في أول الكلام وآخره ومثله: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ﴾^(٤) بالفتح، ولك أن تكسر « إن » التي بعد الفاء في هؤلاء الحروف على الاستئناف، ألا ترى أنك قد تراه حسناً أن تقول: « كتب أنه من تولاّه فهو يضلّه » بالفتح وكذلك « وأصلح فهو غفور رحيم » لو كان لكان صواباً فإذا حُسِّن دخول (هو) حسن الكسر^(٥) .

بيان المسألة :

اختلف القرّاء في هذه الآية على قراءات متعددة تدل بوضوح على جواز كسر

(١) سورة الأنعام: (٥٤).

(٢) القراءة بكسر الأولى والثانية هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحزمة والكسائي. السبعة (٢٥٨).

(٣) القراءة بفتح الأولى والثانية قراءة ابن عامر وعاصم ويعقوب. السبعة (٢٥٨).

(٤) سورة المؤمنون: (٣٥).

(٥) سورة الحج: (٤).

(٦) معاني القرآن (١/ ٣٣٦) بتصرف.

همزة (إن) وفتحها مع اختلاف في التأويل وقد أورد الفرّاء هذه القراءات^(١) دون نسبتها إلى أصحابها وخرجها تخريجاً نحويّاً وافياً على النحو الآتي:

القراءة الأولى:

الكسر في الأولى والثانية استئنافاً لتوضيح الجملة السابقة لها.

القراءة الثانية:

الفتح في الأولى لأنها في موضع نصب فهي بدل من معمول الفعل (كتب) وهو «الرحمة» والتقدير: كتب على نفسه أنه من عمل.

الكسر في الثانية على الاستئناف لأنه يصح كسر همزة «إن» بعد فاء الجزاء، ويحسن دخول الضمير «هو» موضعها فيحسن أن تقول: «وأصلح فهو غفور رحيم».

القراءة الثالثة:

الفتح في الأولى كما ذكرنا بالنصب على البدلية.

الفتح في الثانية:

واختلف العربون فيها ويفهم من كلام الفرّاء: «إنما يحتاج الكتاب إلى (أن) مرة واحدة، لكن الخبر هو موضعها فلما دخلت في ابتداء الكلام أعيدت إلى موضعها»^(٢). فهو خرج ذلك على أنها منصوبة على البدلية من «أن» الأولى الواقعة بدلاً من معمول «كتب» ويؤيد هذا المفهوم الآيات التي استشهد بها الدالة على معنى البدلية.

وهذا الرأي الذي ذكره الفرّاء يتفق مع ما ذهب إليه سيبويه حيث يقول معلقاً

(١) هناك قراءة أخرى وردت في الآية ولم يذكرها الفرّاء وهي قراءة عبد الرحمن بن هرمز الأعرج المدني التابعي الجليلي، وهذه القراءة بكسر الأولى وفتح الثانية لكن القراءة بها غير متواترة فربما لهذا السبب لم يذكرها الفرّاء في كتابه وقد وردت في كتب المتأخرين، معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٢٠٤)، الدرر المصون (٤/ ٦٥٠).

(٢) معاني القرآن (١/ ٣٣٦).

على هذه الآية: « هذا باب تكون فيه « أن » بدلاً من شيء ليس بالآخر ومما جاء مبدلاً من هذا الباب: ﴿ أَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ ﴾^(١).

فكانه على: أَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ مخرجون إذا مِتُّمْ وذلك أريد بها، ولكنه إنما قُدِّمَتْ (أَنَّ) الأولى لِيُعْلَمَ بعد أي شيء الإخراج، ومثل ذلك قولهم: زَعَمَ أَنَّهُ إذا أتاكَ أَنَّهُ سَيَفْعَلُ، وقد علمت أَنَّهُ إذا فَعَلَ أَنَّهُ سَيَمْضِي.

ولا يستقيم أن تَبْتَدِئَ « إِنَّ » هاهنا كما تَبْتَدِئُ الأسماء أو الفعل، إذا قلت: قد علمت زيداً أبوه خيرٌ منك، وقد رأيتُ زيداً يقولُ أبوه ذاك؛ لأن « إِنَّ » لا تُبْتَدِئُ في كل موضع، وهذا من تلك المواضع.

وزعم الخليل: أن مثل ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَتَوْا لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾^(٢) ولو قال: « فَإِنَّ » كانت عربية جيدة^(٣).

وكسر همزة (إِنَّ) في آية التوبة، قد جَوَّزه الخليل وسيبويه في العربية، وقد جاءت القراءة^(٤) الشاذة بذلك، فقد قرأ الحسن البصري، وابن أبي عبله، والحسن بن عمران (فإن له نار جهنم) بكسر الهمزة وروي أيضاً القراءة عن أبي عمرو.

وأوردها الزجاج والعكبري والشوكاني والألوسي من غير إسناد^(٥). ولو كان النحويون يعلمون هذه الأوجه في الواردة في القراءات لاحتجوا بها، ولما اكتفوا بتجويز الوجه في اللغة وحسب.

(١) سورة المؤمنون (٣٥).

(٢) سورة التوبة (٦٣).

(٣) الكتاب (٣/ ١٣٢-١٣٣) بتصرف.

(٤) المحرر الوجيز (٦/ ٥٥٢-٥٥٣)، البحر المحيط (٥/ ٦٦)، الدرر المصون (٦/ ٧٩)، الأحكام النحوية (٢/ ٧١٣).

(٥) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٣٧٠)، والبيان (٢/ ٤٢٤)، فتح القدير (٢/ ٤٨٥)، روح المعاني (١٠/ ١٢٩)، الأحكام النحوية (٢/ ٧١٣).

وقد أشار النحاس إلى رأي سيبويه والخليل الموافق لرأي الفرّاء في الآية (٥٤) من سورة الأنعام بقوله: «من قرأ» أنه... فإنه «ففتحها جميعاً جعل الأولى بدلاً من الرحمة أو على إضمار مبتدأ أي هي كذا والثانية مكررة عند سيبويه، وقال الأخفش^(١): «أن الثانية في موضع رفع بالابتداء أي فالمغفرة له وهذا خطأ عند سيبويه وسيبويه لا يجوز عنده أن يُبتدأ بـ «أن» ولكن قال بعض النحويين يجوز أن تكون «أن» الثانية في موضع رفع على إضمار مبتدأ أي فالذي له أن الله غفور رحيم»^(٢) ويصرح بهذا الرأي في موضع آخر من كتابه في الآية (٦٤) من سورة التوبة: ﴿يَحْذَرُ الْمُنْفِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَزِرُوا وَإِنَّ اللَّهَ لَخَرِجٌ مِمَّا تَحْذَرُونَ﴾^(٣) بقوله: «مذهب الخليل وسيبويه أن «أن» الثانية مبدلة من الأولى وزعم أبو العباس أن هذا القول مردود، وأن الصحيح ما قاله الجرمي: «أن» الثانية مكررة للتوكيد»^(٤).

وجاء هذا مفصلاً وموجهاً في كتب إعراب القرآن بعبارات مختلفة منها^(٥):

- أن همزة «أن» الثانية مفتوحة لأنها وقعت مؤكدة للأولى أو مكررة لأن المعنى: كتب ربكم أنه «غفور رحيم» فلما طال الكلام أعيد ذكر «أن»^(٦).

- أن «أن» الثانية بدل من الأولى أو تكرير في موضع نصب رداً على الأولى^(٧).

- وبعضهم يقول بأنه عطف الثانية على الأولى وكررها^(٨).

(١) معاني القرآن (٢/ ٤٩٠).

(٢) إعراب القرآن (٢/ ٦٩) بتصرف.

(٣) سورة التوبة (٦٤).

(٤) إعراب القرآن (٢/ ٢٢٤).

(٥) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٢٠٤)، مشكل إعراب القرآن (١٦٥)، البيان (١/ ٣٢٢)، التبيان (١/ ٣٣٥-

٣٣٦)، البحر المحيط (٤/ ١٤٤).

(٦) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٢٠٤).

(٧) مشكل إعراب القرآن (١٦٥)، البيان (١/ ٣٢٢).

(٨) البحر المحيط (٤/ ١٤٤).

وعند النظر في عباراتهم السابقة نجد أن الاختلاف بينهم وبين عبارة الفرّاء وسيبويه نتج من أمرين:

- ١ - أن مفهوم التكرير عندهم متقارب في المعنى، وهو يعني الرجوع إلى الأول.
- ٢ - أنهم اختلفوا في المصطلح النحوي فبعضهم جعله من باب التوكيد وآخر يجعله من باب البدل وثالث يراه من باب العطف.

ولم يرجح أغلب المعريين وجهاً على آخر في القراءات السابقة التي وردت ما عدا العكبري^(١) فإنه يرى أن الوجه الصحيح عنده: أن تكون « أن » خبر مبتدأ محذوف، أي فشأنه أنه غفور له، أو يكون المحذوف ظرفاً، أي فعلية أنه فتكون (أن) إمّا مبتدأ وإمّا فاعلاً.

وقد اختار القرطبي^(٢) فتح همزة «فأنه» على أن « أن » وما بعدها خبر مبتدأ محذوف وتقديره: فأمره أن الله غفور رحيم، أي فأمره غفران الله له. والظاهر أن أقرب الأقوال في توجيه الفتح أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف لأمر عدة:

- ١ - أن هذا التقدير موافق لمعنى الآية وبعيد عن التكلف.
- ٢ - أن البدل لا يدخل فيه حرف عطف، و(أن) الثانية هنا اقترنت بحرف عطف فامتنع أن تكون بدلاً.
- ٣ - تقدير البدلية يؤدي إلى خلو المبتدأ والشرط « مَنْ » من الخبر وجواب الشرط.

ووافق النحويون^(٣) المعريين في جواز كسر همزة (أن) وفتحها في هذه الآية

(١) التبيان (١/ ٣٣٥-٣٣٦).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (٨/ ٣٩٤).

(٣) شرح التسهيل (٢/ ٢٣)، أوضح المسالك (١/ ٢٩٦)، شرح ابن عقيل (١/ ٣٣١).

فالفتح عندهم على أنها في تأويل مصدر مرفوع لأنه مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر محذوف المبتدأ والتقدير: فمغفرة الله ورحمته حاصلة لذلك التائب.

أما الكسر « فإنه » على أنها موضع الجملة فما بعد فاء الجزاء مستأنف على معنى: فهو غفور رحيم.

وبهذا نجد أن الفرّاء ذكر في كتابه مواضع جواز كسر همزة (إنّ) وجواز فتحها في بعض الآيات باعتبار تقديرها فإن قدرها جملة استئنافية أو قدر فيها معنى القول أجاز كسرهما، وإن قدرها بمصدر في محل نصب أو رفع أو خفض أجاز فتحها، وهكذا سائر المعربين للقرآن نهجوا نهجه في هذه المسألة. والله أعلم بالصواب.



◆ حذف خبر (إن):

قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾^(١).

قال الفراء: «أين جواب إن؟ فإن شئت جعلته ﴿أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾^(٢)، وإن شئت كان في قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَكِنْتُ عَزِيْزٌ﴾^(٣) لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ ﴿فَيَكُونُ جوابه معلوماً فيترك، وكأنه أعرب الوجهين وأشبهه بما جاء في القرآن﴾^(٤).

بيان المسألة:

يرى الفراء في خبر (إن) في الآية السابقة وجهين:

أولاً: أن يكون الخبر ﴿أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ﴾.

قد ذكر هذا الوجه أبو حيان واستبعده فهو يقول: «قد سئل بلال بن أبي بردة عن ذلك -عن خبر إن- فقال: لم أجده نفاذاً فقال له أبو عمرو بن العلاء: إنه منك لقريب (أولئك ينادون)، قال الحوفي: «ويرد على هذا القول كثرة الفصل، وأنه ذكر هناك من تكون الإشارة إليهم وهو قوله ﴿وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقُرْهُو عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ﴾^(٥)»^(٦).

فهو رد هذا الوجه لكثرة الفواصل بين (إن) وخبرها، وأيضاً لأن اسم الإشارة يعود إلى أقرب مذكور وقد تقدم من تصح الإشارة إليه.

ثانياً: أن يكون الخبر محذوفاً ويفهم ذلك من قوله: «فيكون جوابه معلوماً»

(١) سورة فصلت (٤١).

(٢) سورة فصلت (٤٤).

(٣) معاني القرآن (١٩/٣).

(٤) سورة فصلت (٤٤).

(٥) البحر المحيط (٤٧٨/٧) بتصرف.

فيترك» والتقدير: إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم قد كفروا بمعجز، ودل على ذلك أنه وصف هذا المعجز بأنه ﴿لَكِنْتُ عَزِيْزٌ ۝٤١﴾ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ ﴿﴾ ولا يستقيم أن تكون هذه الجملة هي الخبر؛ لأنه لا يفهم المعنى المراد من الآية فقد حذف الخبر لوروده في كلام العرب، ويؤيد هذين التوجيهين قول الأخفش: «زعم بعض المفسرين أن خبره ﴿أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ وقد يجوز أن يكون على الأخبار التي في القرآن يُسْتغْنَى بها كما استغنت أشياء عن الخبر إذا طال الكلام وعُرف المعنى نحو قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾^(١)، وما أشبهه. وحدثني شيخ من أهل العلم قال: «سمعت عيسى بن عمر يسأل عمرو بن عبيد ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ أين خبره؟ فقال عمرو: معناه في التفسير ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ كفروا به ﴿وَلَئِنَّهُ لَكِنْتُ عَزِيْزٌ ۝٤١﴾ فقال عيسى: (جاء يا أبا عثمان)»^(٢) وقد أورد النحاس^(٣) عدة أقوال في الخبر في هذه الآية هي:

١- أنه يجوز أن يقدم على (إن) ما يدل على خبرها من قوله ﴿أَفَنَ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ﴾^(٤).

٢- أن الخبر: ﴿أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ﴾.

٢- أن الخبر محذوف معناه أهلكوا.

وإذا تمعنا في الأقوال السابقة نجد أن أقربها للصواب القول باستغناء (إن) عن الخبر لفهم المعنى من السياق لسببين:

١- القول بأن الخبر هو ﴿أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ لا يستقيم معه

(١) سورة الرعد (١٣).

(٢) معاني القرآن (٢/ ٦٨٤-٦٨٥).

(٣) إعراب القرآن (٤/ ٦٤).

(٤) سورة فصلت: (٤٠).

المعنى؛ لأن الكلام قد طال كثيراً، وبدأ كلام جديد فجعلناه خبراً فيه من التكلف الشيء الكثير.

٢- القول بأنه تقدم على (إن) في الكلام ما يفيد معنى الخبر قول فيه نظر؛ لأن (إن) وقعت في بداية كلام جديد لا صلة له بما قبله في الإعراب، فلا يعد ما قبل (إن) خبراً وهو متقدم عليها في السياق، وقد تحدث سيوييه عن حذف خبر (إن) في باب سماه: «هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الحروف الخمسة»^(١) وقد بين فيه جواز حذف الخبر، واستشهد على ذلك بشواهد من النثر والشعر، وقد تحدث ابن جني عن هذه المسألة في كتابه تعليقا على قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَيْنَ نَكِّ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾^(٢) وفي قراءة^(٣) أبي (أئنك أو أنت يوسف)، قال موجهاً لهذه القراءة: «ينبغي أن يكون هذا على حذف خبر (إن) حتى كأنه قال: أئنك لغير يوسف أو أنت يوسف؟ فكأنه قال: بل أنت يوسف، فلما خرج مخرج التوقف قال: أنا يوسف، وقد جاء عنهم حذف خبر (إن) قال الأعشى:

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَى مَهَلًا^(٤)

أراد: إن لنا محلاً وإن لنا مرتحلاً فحذف الخبر، والكوفيون لا يجيزون حذف خبر (إن) إلا إذا كان اسمها نكرة؛ ولهذا وجه حسن عندنا وإن كان أصحابنا يجيزونه مع المعرفة»^(٥).

ونرى أن حذف خبر (إن) جائز غير ممنوع - كما يرى بعض النحويين - سواءً

(١) الكتاب (٢/١٤١).

(٢) سورة يوسف (٩٠).

(٣) المحتسب (٢/٢١)، البحر المحيط (٥/٣٣٧)، الدرر المصون (٦/٥٥١).

(٤) البيت من المنسرح ديوان الشاعر (٢٣٣)، المقتضب (٤/١٣٠)، المقرب (١/١٠٩).

الشاهد: جواز حذف خبر (إن) لأنه مفهوم من السياق والتقدير: إن لنا محلاً وإن لنا مرتحلاً.

(٥) المحتسب (٢/٢١).

كان المحذوف نكرةً أو معرفةً؛ لكن بشرط أن يدل السياق على المعنى وقد أجهل السيوطي مذاهب النحويين في كتابه حيث يقول: «يجوز حذف الخبر في هذا الباب للعلم به كغيره، سواء كان الاسم معرفة أم نكرة كررت (إنّ) أم لا، وهذا مذهب سيبويه قال: يقول الرجل: هل لكم أحد؟ إن الناس عليكم، فيقول: إنّ زيداً وإنّ عمراً أي: إنّ لنا، وذهب الكوفيون: إلى أنه لا يجوز إلا إذا كان الاسم نكرة وذهب الفرّاء^(١): إلى أنه لا يجوز في معرفة ولا نكرة إلا إن كان بالتكرير. ورد المذهبان بالسماح»^(٢).

وخلاصة ذلك: نرى أن النحاة يُجمعون على جواز حذف الخبر استغناءً عنه في باب (إن وأخواتها) وأن مَنْ قال خلاف ذلك فهو محجوج بهذه الآية وبالسماح الوارد عن العرب.

أما حذف الاسم فلم يرد له دليل في أفصح نص وهو القرآن الكريم يقول عزيمة: «لم يرد حذف اسم (إنّ) في القرآن في القراءات السبعية ولا العشرية، وإنما جاء في الشواذ»^(٣).

وأما النحويون فقد تحدثوا بإيجاز عن حذف الاسم، قال سيبويه: «وروى الخليل ~ أن ناساً يقولون: إنّ بك زيدٌ مأخوذ فقال: هذا على قوله: إنّ بك زيدٌ مأخوذ»^(٤).

هذه هي خلاصة المسألة في حذف خبر (إنّ) واسمها عند الفرّاء والمعرّبين والنحويين. والله أعلم بالصواب.

(١) كلامه في معاني القرآن يُفهم منه جواز هذا الحذف.

(٢) الهمع (١/٤٣٥) بتصرف.

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم (١/٤٦٣) بتصرف.

(٤) الكتاب (٢/١٣٤).

◆ العطف على اسم (إن) قبل تمام الخبر:

قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰدِقُونَ وَالنَّصَرَىٰ﴾^(١).

قال الفرّاء: « فإن رفع « الصابئين » على أنه عطف على (الذين)، (والذين) حرف على جهة واحدة^(٢) في رفعه ونصبه وخفضه؛ فلمّا كان إعرابه واحداً، وكان نصب (إن) نصباً ضعيفاً - وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره -^(٣) جاز رفع « الصابئين » ، ولا استحباب أن أقول: إنّ عبد الله وزيد قائمان لتبيّن الإعراب في عبد الله. وقد كان الكسائي يجيزه لضعف إنّ وقد أنشدونا هذا البيت رفعاً ونصباً:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّاراً بِهَا لَغَرِيبٌ^(٤)

وقيارٌ: ليس هذا بحجة للكسائي في إجازته (إنّ عمراً وزيد قائمان) لأن قياراً قد عطف على اسم مكّنّى عنه، والمكّنّى لا إعراب له فَسَهَّلَ ذلك فيه كما سَهَّلَ في (الذين) إذا عطف عليه (الصابئون)؛ وهذا أقوى في الجواز من (الصابئون) لأن المكّنّى لا يتبين فيه الرفع في حال، و(الذين) قد يقال: اللذون فيرفع في حال وأنشدني بعضهم:

وإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بَغَاةٌ مَا حِينَا فِي شِقَاقٍ^(٥)

(١) سورة المائدة (٦٩).

(٢) يقصد أنه مبني غير معرب. لا يتغير آخره بتغير موقعه الإعرابي.

(٣) هذا إشارة إلى مذهب الكوفيين الذين يرون أن « إنّ » إنما عملت في الاسم فقط ولم تعمل في الخبر بل هو باقٍ على رفعه.

(٤) البيت من الطويل وقائله: ضابئ بن الحارث البرجمي. الكتاب (١/ ٧٥)، شرح الأشموني (١/ ١٤٤).

الشاهد: عطف (قيار) على اسم (إنّ) قبل تمام خبرها (غريب)، والتقدير (إنما لغريب وقيار بها كذلك).

(٥) البيت من الوافر وهو لبشر بن أبي خازم الأسدي. الإنصاف (١/ ١٩٠)، شرح التسهيل (٢/ ٥١)، شرح الرضي (٤/ ٣٥٢).

وقال الكسائي: أرفع (الصابئون) على إتباعه الاسم «الذين في هادوا» ويجعله من قوله ﴿إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ﴾^(١) لا من اليهودية^(٢) وجاء التفسير بغير ذلك؛ لأنه وَصَفَ الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم، ثم ذكر اليهود والنصارى فقال: من آمن منهم فله كذا، فجعلهم يهوداً ونصارى^(٣).

بيان المسألة:

يُعطف على اسم «إِنَّ» قبل مجيء الخبر فيُنصب المعطوف كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّافَّاتِ وَالْمُرَوَّاتِ مِنْ شَعَابِ اللَّهِ﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٥). إلا أن هناك آية واحدة في القرآن وردت وكان المعطوف فيها مرفوعاً في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾^(٦) فعطف على اسم (إِنَّ) المنصوب اسم مرفوع «الصابئون» فاختلف حكم المعطوف عن المعطوف عليه وذهب الفرّاء إلى القول بأنه جاز الرفع في المعطوف على اسم (إِنَّ) لعلتين:

الأولى: لأن اسمها «الذين» مبني لا يتبين فيه الإعراب، والعلة الثانية: لأن عمل (إِنَّ) عنده ضعيف على مذهب الكوفيين الذين يرون أن (إِنَّ) عاملة في الاسم فقط والخبر باقٍ على رفعه؛ فالفرّاء إذاً لا يميز العطف على اسم (إِنَّ) إذا كان معرباً فلا يصح عنده: (إِنَّ عبد الله وزيد قائمان) لأن الاسم معرب تبين إعرابه، لهذا رد على

= الشاهد: فيه «أنا وأنتم بغاة» حيث وقع الضمير المنفصل الذي محله الرفع وهو «أنتم» بين اسم «إِنَّ» وخبرها مسبوقاً بواو العطف فهو في تقدير جملة أي وأنتم بغاة عطف على جملة «أنا بغاة».

(١) سورة الأعراف: (١٥٦).

(٢) يقصد أن «أن هادوا» بمعنى تابوا ورجعوا إلى الحق، وليس المعنى الذين على دين اليهودية.

(٣) معاني القرآن (١/ ٣١٠-٣١٢) بتصرف.

(٤) سورة البقرة (١٥٨).

(٥) سورة الأنعام (١٦٢).

(٦) سورة المائدة (٦٩).

الكسائي في إجازته (إن عمراً وزيد قائمان)، وجعل الشاهد الشعري الذي أورده الكسائي حجة عليه لا له؛ لأن اسم (إن) في البيت مضمّر من المبنيات التي لا يبين إعرابها بخلاف المثال الذي أجازته.

وقد أورد الفرّاء رأياً آخر للكسائي وهو الرفع عطفاً على الضمير في «هادوا» وقد خَطَّاه الفرّاء في هذا؛ لأن التفسير للآية جاء بخلاف ما ذكر، فالمعنى: الذين آمنوا إيماناً بأفواههم فهو يعني به المنافقين ثم ذكر بعدهم اليهود والنصارى فقال: من آمن منهم فله كذا فجعلهم يهوداً ونصارى.

أمّا الأخفش^(١) فهو يقول بما قال به الكسائي العطف على المضمّر في هادوا. وقد عرض الزجاج لرأي الفرّاء والكسائي وغلطهما فيما ذكرنا فرد عليهما بقوله: «وهذا التفسير إقدام عظيم على كتاب الله وذلك أنهم زعموا أن نصب «إن» ضعيف؛ لأنها إنما تغير الاسم ولا تغير الخبر، وهذا غلط لأن «إن» عملت عملين النصب والرفع، وليس في العربيّة ناصب ليس معه مرفوع؛ لأن كل منصوب مشبه بالمفعول، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلا فيما لم يسم فاعله، وكيف يكون نصب «إن» ضعيفاً وهي تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها نحو قوله ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾^(٢) ونصب (إن) من أقوى المنصوبات^(٣)، فقد رد الزجاج رأي الكسائي والأخفش وخطأهما من وجهين:

الأول: أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع حتى يؤكد بمؤكد.

الثاني: فساد المعنى لأن المعطوف يشترك مع المعطوف عليه في الحكم فيصير المعنى: إن الصابئين - الذين لا دين لهم - قد دخلوا في اليهودية وهذا محال.

(١) معاني القرآن (٢/ ٤٧٤).

(٢) سورة المائدة: (٢٢).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ١٥٥-١٥٦).

فهو يرى ما يراه سيويه والخليل وجميع البصريين في رفع الصابئين؛ لأنه محمول على التأخير ومرفوع بالابتداء يقول سيويه « وأما قوله ﷻ: ﴿وَالصَّبِئُونَ﴾ فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتداءً على قوله ﴿وَالصَّبِئُونَ﴾ بعد مضي الخبر، وقال الشاعر بشر بن أبي خازم:

وإلا فاعلموا أنّا وأنتم بُغاة ما بقينا في شِقَاقٍ^(١)
كأنه قال: بُغاة ما بقينا وأنتم^(٢).

ويتفق أغلب المعريين للقرآن^(٣) والمفسرين له والنحويين مع سيويه في هذا الرأي لأن المعنى عليه يستقيم حيث يكون المعنى: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم والصابئون والنصارى كذلك من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم، فهم لا يميزون العطف على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر، وقد عد الكوفيون الآية السابقة دليلاً نقلياً على جواز العطف على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر حيث عطف على مذهبهم «الصابئين» على (الذين) اسم (إنّ) قبل تمام الخبر وهو قوله: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٤)، واستدلوا بقول العرب الثقات: (إنّك وزيد ذاهبان).

وقد أورد أبو البركات الأنباري هذا الخلاف بين الكوفيين والبصريين وحجج كل فريق، وانتصر لرأي البصريين، ورد حجج الكوفيين في هذه الآية من ثلاثة أوجه. يقول: «أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّبِئُونَ﴾^(٥) فلا

(١) سبق تخريج البيت في صفحة (٢٠٠).

(٢) الكتاب (٢/١٥٥).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٢/١٥٦)، مشكل إعراب القرآن (١/٢٣٢)، الكشف (٢/٢٧٢-٢٧٣)، البيان (١/٢٩٩)، التبيان (١/٤٥٠)، الجامع لأحكام القرآن (٨/٩٥)، البحر المحيط (٣/٥٤١)، روح معاني القرآن (٦/٢٠١)، فتح القدير (٢/٨١).

(٤) سورة المائدة (٦٩).

(٥) سورة المائدة (٦٩).

حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنّا نقول في هذه الآية تقديم وتأخير، والتقدير فيها إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك.

الوجه الثاني: أن تجعل قوله تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ خبراً للصابئين والنصارى، وتضمّر للذين آمنوا والذين هادوا خبراً مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى ألا ترى أنك تقول: (زيد وعمرو قائم) فتجعل قائماً خبراً لعمرو وتضمّر لزيد خبراً آخر مثل الذي أظهرت لعمرو، وإن شئت أيضاً جعلته خبراً لزيد، وأضمّرت لعمرو خبراً آخر.

الوجه الثالث: أن يكون عطفاً على المضمّر المرفوع في هادوا، وهادوا بمعنى تابوا، وهذا الوجه عندي ضعيف؛ لأن العطف على المضمّر المرفوع قبيح وإن كان لازماً للكوفيين؛ لأن العطف على المضمّر المرفوع عندهم ليس بقبيح^(١).

ونجد أن الأنباري عندما عرض لأوجه الإعراب في الآية لم يلتفت إلى المعنى الذي يقتضيه النظم القرآني، ولو أنه ارتضى أن هذه لهجة جاءت من قبيلة عربية نطقت بهذه الطريقة في القراءة لكان أفضل؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المثال الذي ذكره الأنباري من حذف الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه نحو: زيد وعمرو قائم، لا يعطي الفائدة المرجوة من الخبر لأن الأصل أن يذكر الأول ويحذف من الثاني لأن في الأول دليلاً عليه لا العكس، ومع ذلك فإن هذا القول لا ينطبق على الآية القرآنية، لأن الخبر فيها لاسم (إن) وما عطف عليها، فقد حرص الأنباري على متابعة البصريين ودعم حججهم حتى إنه ذهب إلى القول بتخطئة العرب تبعاً لسيبويه، يقول: «وأما ما حكوه عن بعض العرب أنك وزيد ذاهبان فقد ذكر سيبويه

(١) الإنصاف (١/١٨٦-١٩٠) بتصرف.

أنه غلط من بعض العرب وهذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذ استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه»^(١).

وهذا الكلام مردودٌ على سيبويه والأنباري لأننا نعلم أن علماء اللغة قد أقاموا صرح اللغة والنحو على الحيلة والحذر، ولا نظن أنهم مع إجلال قدرهم، ينقلون هذا الخطأ الذي نسبته سيبويه والأنباري إليهم، وإلا لما تكبد الأصمعي والخليل والكسائي المشقة في نقل هذه اللغة وتقعيد قواعد النحو عليها، ومن أوجه الردود على سيبويه ما ذكره ابن مالك: «وهذا غير مرضي منه - رحمه الله - فإن المطبوع على العربية لو جاز غلطه لم يوثق بشيء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع، وسيبويه موافق على هذا ولولا ذلك ما قبل نادراً كلُّدَن غدوة، هذا جحرُ ضبِّ خربٍ»^(٢).

وهكذا اختلفت الآراء^(٣) في هذه الآية تبعاً لاختلافهم في حكم العطف على اسم (إن) قبل تمام الخبر إلى ثلاثة مذاهب:

١ - البصريون وسيبويه يمنعون هذا العطف مطلقاً ويؤولون الآية على التقديم والتأخير.

٢ - الكوفيون يجيزون هذا العطف مطلقاً.

٣ - يرى ابن مالك^(٤) تقدير خبر قبل العطف مدلول عليه بخبر ما بعده كأنه قيل:

(١) الإنصاف (١/١٩١).

(٢) شرح التسهيل (٢/٥٢).

(٣) هناك آراء أخرى ذكروها في رفع «الصابئون» منها: أن «الصابئون» مرفوع على أصله قبل دخول إنَّ على الجملة، وقيل إنما رفع لأنه جاء على لغة بني الحارث بن كعب الذين يجعلون جمع المذكر بالواو على كل حال، وقيل إنَّ «إنَّ» بمعنى نعم، وقيل خبر «إنَّ» مضمّر محذوف دل عليه الثاني فالعطف أتى بعد «إنَّ» بعد تمام الخبر مشكل إعراب القرآن (١٤٩)، البيان (١/٢٩٩)، التبيان (١/٣٠٥).

(٤) شرح التسهيل (٢/٥٠).

إن الذين آمنوا فرحون والذين هادوا والصابئون والنصارى مَنْ آمَنَ بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، ويؤيد هذا عنده أن حذف ما قبل العطف لدلالة ما بعده مقطوع بثبوتة في كلام العرب قبل دخول (إنّ) وذكر شواهد شعرية عن العرب تؤكد هذه المسألة.

٤ - مذهب الفرّاء الذي يميز العطف على الاسم قبل تمام الخبر إذا خفي إعراب الاسم لزوال الكراهية اللفظية، والمنع فيما عدا ذلك. وأرى أن ما قاله الفرّاء صواب؛ لأنه لا يعارض النص اللغوي الوارد في الآيات القرآنية وفي الشعر، ولا يؤدي بنا إلى تغليب العرب ولا يحملنا على وضع تأويلات كثيرة قد تخرج بنا عن المعنى المراد من الآية القرآنية، هذا والله أعلم بالصواب.



◆ التابع بعد اسم (إن) وخبرها :

(١) قال تعالى: ﴿وَكُنَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ...﴾^(١).
 قال الفرّاء: « تنصب النفس بوقوع (أَنَّ) عليها، وأنت في قوله: ﴿وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ﴾ إلى قوله: ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ بالخيار، إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت وقد نصب حمزة ورفع الكسائي^(٢). قال الفرّاء: وحدثني إبراهيم بن محمد ابن أبي يحيى، عن أبان بن أبي عياش، عن أنس أن رسول الله ﷺ قرأ: « والعينُ بالعين » رفعا، قال الفرّاء: فإذا رفعت العين أتبع الكلام العين وإن نصبت فجائز، وقد كان بعضهم ينصب كله، فإذا انتهى إلى (والجروح قصاص) رفع، وكلّ صواب، إلا أن الرفع والنصب في عطوف إنَّ وأنَّ إنما يسهلان إذا كان مع الأسماء أفاعيل^(٣) مثل قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾^(٤) كان النصب سهلا، لأن بعد الساعة خبرها... وكذلك تقول: إنَّ أخاك قائم وزيد رفعت (زيد) بإتباعه الاسم المضمر في قائم فابن على هذا^(٥).

(٢) قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٦) الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ^(٧)». ^(٨)

قال الفرّاء: « (الذين) في موضع رفع؛ لأنه نعت جاء بعد خبر (إنَّ) كما قال: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾^(٩) ».

(١) سورة المائدة (٤٥).

(٢) السبعة (٢٤٤)، الحجة (١٣٠).

(٣) يقصد بالأفاعيل الأخبار التي تأتي بعد المبتدأ أو بعد الأسماء.

(٤) سورة الجاثية (٣٢).

(٥) معاني القرآن (١/ ٣٠٩-٣١٠) بتصرف.

(٦) سورة يونس (٦٢-٦٣).

(٧) سورة ص (٦٤).

وكما قال: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمُ الْغُيُوبِ﴾ (٤٨).

والنصب في كل ذلك جائز على الإتيان للاسم الأول وعلى تكرير «إِنَّ» وإنما رفعت العرب النعوت إذا جاءت بعد الأفاعيل في «إِنَّ» لأنهم رأوا الفعل مرفوعاً، فتوهموا: أن صاحبه مرفوع في المعنى - لأنهم لم يجدوا في تصريف المنصوب اسماً منصوباً وفعله مرفوع - فرفعوا النعت. وكان الكسائي يقول جعلته - يعني النعت - تابعاً للاسم المضمر في الفعل، وهو خطأ وليس بجائز؛ لأن (الظريف) وما أشبهه أسماء ظاهرة، ولا يكون الظاهر نعتاً لمكنى إلا ما كان مثل نفسه وأنفسهم وأجمعين وكلهم؛ لأن هذه إنما تكون أطرافاً لآخر الكلام؛ لا يقال مررت بأجمعين، كما يقال مررت بالظريف» (١).

بيان المسألة:

تحدث الفرّاء في هذين النصين عن حكم التابع بعد اسم «إِنَّ» وخبرها، وهذا التابع ورد على نوعين العطف والنعت، وتحدث الفرّاء في نصه الأول عن المعطوف بعد تمام اسم «إِنَّ» وخبرها في الآية وهو «العين بالعين» وأجاز فيه وجهين: النصب عطفاً على اسم (إِنَّ)، والرفع على أن «العين» عطف على الضمير المرفوع المستتر في الجار الواقع خبراً؛ إذ التقدير: «أن النفس بالنفس هي والعين». وقد استند الفرّاء إلى ما روي عن أنس أن رسول الله ﷺ قد قرأ بالرفع في (العين بالعين)، ثم يبين لنا الفرّاء بمعرفته الواسعة في القراءات الأوجه الجائزة في الآية؛ فبعد أن أوضح لنا أن قراءة النصب هي لحمزة، وقراءة الرفع للكسائي أجاز في قراءة الرفع إتيان ما بعد «العين» لها في الرفع، وأجاز أيضاً النصب، وذكر أن بعض القراء (٢) قرأ بالنصب في الجميع، ورفع في «الجروح قصاص» وكل ذلك عنده صواب.

(١) سورة سبأ: (٤٨).

(٢) معاني القرآن (١/ ٤٧٠-٤٧١).

(٣) قرأ بذلك ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو وأبو جعفر. السبعة (٢٤٤)، الإتحاف (١/ ٥٣٦).

وفي ختام كلام الفرّاء نجده يقعد لنا قاعدة في هذه المسألة، وهي جواز الرفع والنصب في المعطوف بعد تمام اسم (إنّ) وخبرها، وأن هذا الأمر سهل يسير لاستكمال (إنّ) لخبرها، واستشهد على قوله بآيات قرآنية وبأقوال العرب التي تؤيد ما ذهب إليه.

وبالرجوع إلى كتب إعراب القرآن نجدهم قد أجازوا الوجهين النصب والرفع، واختلفوا في توجيه الرفع فهو عند الأخفش^(١) على الابتداء نحو: إن زيدا منطلق وعمرو ذاهب، وإن شئت قلت وعمراً ذاهب نصب ورفع.

أما الزجاج^(٢) فالرفع عنده على وجهين: العطف على موضع الرفع في النفس بالنفس، أو العطف على الضمير في النفس والمعنى: وكتبنا عليهم النفس بالنفس، أي قلنا: لهم النفس بالنفس، والعين معطوفة على الضمير المرفوع «هي»، والوجه الآخر الرفع على الاستئناف، وتبعه في ذلك التوجيه العكبري^(٣) والنحاس^(٤) وغيره من المعربين^(٥) للقرآن الكريم، ولم يختلف حديث عامة النحويين في هذه المسألة عمّا ذكره العربون؛ فقد عقد سبويه في كتابه باباً سماه (هذا باب ما يكون محمولاً على «إنّ» فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ويكون محمولاً على الابتداء)^(٦) نحو إن زيدا ظريف وعمرو، فأجاز في (عمرو) الرفع إمّا على الابتداء وهو الوجه الحسن عنده، وإمّا أن يكون محمولاً على الاسم المضمّر في الخبر وهو الوجه الضعيف عنده، وأجاز كذلك النصب عطفاً على موضع اسم «إنّ».

(١) معاني القرآن (٢/ ٤٧٠).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ١٤٥).

(٣) التبيان (١/ ٢٩٨).

(٤) إعراب القرآن (٢/ ٢٢).

(٥) المحرر الوجيز (٤/ ٤٥٨)، البحر المحيط (٣/ ٥٠٦)، الدر المصون (٤/ ٢٧٣).

(٦) الكتاب (٢/ ١٤٤).

وتبعه في هذا الرأي المبرد بقوله: « وتقول: إن زيدا منطلق وعمراً، وإن شئت: وعمرو، فأما الرفع فمن وجهين، والنصب من وجه واحد، وهو أن تعطفه على الاسم المنصوب وهذا على وجه الكلام ومجرّاه؛ لأنك إذا عطفت شيئاً على شيء كان مثله. وأحد وجهي الرفع - وهو الأجود منهما - أن تحمله على موضع (إن)؛ لأن موضعها الابتداء فإذا قلت: إن زيدا منطلق فمعناه: زيد منطلق.

والوجه الآخر في الرفع إن زيدا منطلق وعمرو: أن يكون محمولاً على المضمر في منطلق وهذا أبعد الوجهين إلا أن تؤكّده فيكون وجهاً جيداً مختاراً نحو: إن زيدا منطلق هو وعمرو »^(١).

فنجد أن المبرد قد فصل لنا المسألة ووضح لنا وجه الجودة والرداءة في كل توجيه إعرابي مذكور فهو ناقد حاذق يبدع في تنفيذ الآراء في التوجيهات الإعرابية التي يعرض لها.

هذا ما يتعلق بالتابع المعطوف بعد تمام اسم (إن) وخبرها الذي تناوله الفرّاء في نصه الأول. أمّا في النص الثاني فتناول الحديث عن التابع النعت، وأجاز فيه ما أجازته في سابقه النصب والرفع؛ وتوجيه النصب عنده على وجهين:

الأول: النعت لاسم (إن) المنصوب.

والثاني: على تقدير تكرار (إن) والمعنى: (إنّ أولياء الله لا خوف عليهم إنّ الذين آمنوا) أما توجيه الرفع فلأنه جاء نعتاً لخبر « إنّ » المرفوع، وقد خطأ الفرّاء شيخه الكسائي في توجيه رفع النعت على أنه تابع للاسم المضمر في الخبر، وحجته في هذا أن الظاهر لا ينعت به المضمر، وقد ردّ النحاس على الفرّاء في تخطّئه للكسائي وقال: «أما قوله: المضمر لا ينعت بالمظهر فصواب ولكن يجوز أن يكون الكسائي أراد أن هذا الذي يكون نعتاً تابع للمضمر كما يقول البصريون «بدل» لأن الكوفيين لا يأتون

(١) المقتضب (١١١/٤-١١٢) بتصرف.

بهذه اللفظة، أعني البدل»^(١).

وقد وردت أوجه أخرى جائزة في الآية لم يذكرها الفرّاء في حين ذكرها العربون^(٢) للقرآن، منها أنّ «الذين» مرفوع على خبر ابتداء مضمّر أي: هم الذين آمنوا، وعلى أنه خبر ثانٍ لـ «إنّ»، أو على الابتداء والخبر الجملة من قوله: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى﴾^(٣)، أو على النعت على موضع «أولياء»؛ لأن موضعه رفع بالابتداء قبل دخول «إنّ»، أو على البدل من الموضع أيضاً، لكن ما ذكره الفرّاء أقرب إلى الصواب من جهتين: لأنه يتوافق مع المعنى من جهة ولأنه لا يحتمل التأويل من جهة، أخرى، وما لا يحتمل التأويل أولى في القبول مما يحتمل.

وما جاء في كتب النحويين لا يختلف عن هذا، فعند سيبويه^(٤) نجده يميز في النعت التالي لاسم «إنّ» وخبرها الرفع والنصب: الرفع على أن يكون بدلاً من المضمّر في الخبر أو على الابتداء، والنصب على إتياعه للاسم الأول المنصوب.

وقد مثل سيبويه لذلك بقوله: «إنّ زيداً منطلق العاقل اللبيب»، فالعاقل اللبيب تُرفع إما على البدلية من الاسم المضمّر في منطلق، وإمّا الرفع على الابتداء والخبر محذوف كأنه يُسأل: من هو؟ فيقال: العاقل اللبيب، أمّا نصبه فعلى أنه بدل من اسم إنّ المنصوب وهو زيداً.

وقد فصل المبرد القول في هذه المسألة حين قال: «وتقول: إنّ زيداً منطلق الظريف، وإنّ زيداً يقوم العاقل، الرفع والنصب فيما بعد الخبر جائزان، فالرفع من وجهين:

أحدهما: أن تجعله بدلاً من المضمّر في الخبر.

(١) إعراب القرآن (٢/ ٢٦٠).

(٢) مشكل إعراب القرآن (٢٣٢)، الدر المنصون (٦/ ٢٣٢).

(٣) سورة يونس (٦٤).

(٤) الكتاب (٢/ ١٤٧).

والوجه الآخر: أن تحمله على قطع وابتداء، والنصب من وجهين:
أحدهما: أن تتبعه زيداً. والآخر: أن تنصبه بفعل مضمّر على جهة المدح^(١).
وعلى قول سيبويه والمبرد سار عامة النحويين^(٢) عند الحديث عن هذه المسألة.
وبهذا نكون قد أجمعنا القول في حكم التابع الآتي بعد تمام اسم (إنّ) وخبرها كما
يرى الفرّاء والمعربون للقرآن وأصحاب كتب النحو، هذا والله أعلم بالصواب.



(١) المقتضب (١١٣/٤).

(٢) المقرب (١١٢/١)، شرح التسهيل (٤٧/٢)، شرح الرضي (٣٥٠/٤).

◆ اتصال (ما) بـ (إنّ) وأخواتها:

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ﴾^(١).

قال الفرّاء: «نُصِبَ لوقوع «حَرَّمَ» عليها. وذلك أن قولك «إنّما» من وجهين:

أحدهما: أن تجعل «إنّما» حرفاً واحداً، ثم تُعْمَلُ الأفعال التي تكون بعدها في الأسماء، فإن كانت رافعة رفعت، وإن كانت ناصبة نصبت؛ فقلت: إنّما دخلت دارك، وإنّما أعجبتني دارك، وإنّما مالي مأكلك، فهذا حرف واحد.

أما الوجه الآخر فأن تجعل «ما» منفصلة من «إنّ» فتكون «ما» على معنى «الذي»، فإذا كانت كذلك وَصَلَتْهَا بما يوصل به «الذي»، ثم يُرْفَعُ الاسم الذي يأتي بعد الصلة؛ كقولك: إنّ ما أخذت مأكلك، إنّ ما ركبت دابّتك تريد: إنّ الذي ركبت دابّتك، وإن الذي أخذت مأكلك فأجرهما على هذا.

وهو في التنزيل في غير موضع، من ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدٌ﴾^(٢)، ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾^(٣) فهذه حرف واحد هي وإنّ؛ لأن «الذي» لا تُحْسَنُ في موضع «ما» وأما التي في مذهب «الذي» فقولها: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدَ سِحْرٍ﴾^(٤) معناه: إنّ الذي صنعوا كيداً ساحراً، ولو قرأ قارئ (إنّما صنعوا كيداً ساحراً) نصباً كان صواباً إذا جعل إنّ وما حرفاً واحداً^(٥).

ثم قال: «ولو رفعت»^(٦) (إنّما حرم عليكم الميتة) كان وجهاً وقد قرأ^(٧) بعضهم

(١) سورة البقرة: (١٧٣).

(٢) سورة النساء: (١٧١).

(٣) سورة هود: (١٢).

(٤) سورة طه: (٦٩).

(٥) معاني القرآن (١/ ١٠٠-١٠١).

(٦) وهي قراءة ابن أبي عبلة البحر المحيط (١/ ٦٦٠).

(٧) هو أبو جعفر في البحر المحيط (١/ ٦٦٠)، وأبو عبد الرحمن السلمي في المحرر الوجيز (٢/ ٦٧).

«إنما حُرِّم عليكم الميتة» ولا يجوز هاهنا إلا رفع (الميتة) و(الدم)؛ لأنك إن جعلت «إنَّما» حرفاً واحداً رفعت الميتة والدم؛ لأنه فعل لم يُسَم فاعله، وإن جعلت «ما» على جهة «الذي» رفعت الميتة والدم؛ لأنه خبر لـ «ما»^(١).

بيان المسألة:

يورد الفرّاء عدة قراءات في هذه الآية يختلف تأويلها تبعاً لاختلاف التخريج النحوي في «إنَّما» وهي كالآتي:

أولاً: القراءة الأولى وهي قراءة الجمهور بنصب «ميتة» بالفعل «حَرَّمَ» لأن «إنَّما» هنا كما يرى الفرّاء حرف واحد لا يعمل فيما بعده وليس له اختصاص بالجملة الاسمية فيدخل على الأفعال التي تعمل فيما بعدها من الأسماء رفعاً ونصباً وجراً.

ولم يحدد لنا الفرّاء نوع «ما» في هذا الأسلوب، وإنَّما اكتفى بالإشارة إلى تركيبها مع «إنَّ» على حرف واحد مهمل لا عمل له.

وقد تحدث عنها سيويه دون تسميتها بقوله: «اعلم أنَّ كلَّ موضع تقع فيه «أنَّ» تقع فيه «أنَّما»، وما ابتدئ بعدها صلة لها كما أنَّ الذي ابتدئ بعد «الَّذي» صلة له. ولا تكون هي عاملة فيما بعدها كما لا يكون «الَّذي» عاملاً فيما بعده.

فأما (إنَّما) فلا تكون اسماً، وإنَّما هي فيما زعم الخليل بمنزلة فعل مُلغى مثل: أشهدُ لزيدٍ خيرٌ منك؛ لأنها لا تعمل فيما بعدها ولا تكون إلَّا مبتدأةً بمنزلة (إذا) لا تعمل في شيء^(٢)، وفي موضع آخر من كتابه يقول: «تصرف الكلام إلى الابتداء كما صرَّفَتْها (ما) إلى الابتداء في قولك: إنَّما»^(٣).

وقد أشار الزجاج إلى أن (ما) تكف (إنَّ) عن العمل حينما عرض للآية السابقة

(١) معاني القرآن (١/١٠٢).

(٢) الكتاب (٣/١٢٩-١٣٠) بتصرف.

(٣) المصدر السابق (٣/١٥٣).

فقال: «النصب في (الميتة) وما عُطِفَ عليها هو القراءة، ونصبه لأنه مفعول به، دخلت «ما» تمنع (إنَّ) من العمل، ويليهما الفعل، ويجوز «إنَّما حرَّم عليكم الميتة» والذي أختاره أن يكون (ما) تمنع «أنَّ» من العمل، ويكون المعنى ما حرَّم عليكم إلا الميتة والدم ولحم الخنزير؛ لأن «إنَّما» تأتي إثباتاً لما يذكر بعدها لما سواه»^(١).

والنحاس يعد من أوائل المعربين للقرآن الذين عبروا عن «ما» بمصطلح (ما) الكافة عن العمل، يقول في قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصَلِّحُونَ﴾^(٢) «ابتداء وخبر و(ما) عند سيبويه كافة لـ «أنَّ» عن العمل»^(٣).

وقد علل العكبري لتسمية (ما) الداخلة على (إنَّ) أو إحدى أخواتها بـ(الكافة) بقوله: «لأنها هيأتها للدخول على الاسم تارة وعلى الفعل تارة أخرى وتفيد في المعنى حصر الخبر كقولنا: إنَّما الله إله واحد. وتفيد في بعض المواضع اختصاص المذكور بالوصف دون غيره مثل: إنَّما زيد كريم، أي ليس فيه من الأوصاف التي تنسب إليه إلا الكرم»^(٤).

ثانياً: القراءة الثانية برفع (الميتة) فيوجهها الفراء على أن(ما) هنا موصولة بمعنى الذي و«حرَّم» صلتها، والفاعل ضمير عائد على لفظ الجلالة والموصول وصلته في محل نصب اسم «إنَّ» و«الميتة» خبرها المرفوع.

وقد أورد الفراء أولاً آيات لا تحتل إلا الوجه الأول في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدٌ﴾^(٥) وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾^(٦)؛ لأن (إنَّما) حرف واحد مهمل ولا يصح

(١) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٢١٠).

(٢) سورة البقرة: (١١).

(٣) إعراب القرآن (١/ ١٨٩).

(٤) التبيان (١/ ٢٧) بتصرف.

(٥) سورة النساء (١٧١).

(٦) سورة هود (١٢).

تقديرها على أنها اسم موصول؛ والسبب لأن الحديث في الآيات جاء عن العاقل، و(ما) وضعت في أصل اللغة على أنها اسم موصول لغير العاقل، ويعلل الفرّاء هذا بقوله: «فإذا رأيت «إنّما» في آخرها اسم من الناس وأشباههم ممّا يقع عليه «منّ» فلا تجعل «ما» فيه على جهة (الذي)؛ لأن العرب لا تكاد تجعل (ما) للناس من ذلك: إنّما ضربت أخاك، ولا تقل: أخوك لأن «ما» لا تكون للناس فإذا كان الاسم بعد «إنّما» وصلتها من غير الناس جاز فيه لك الوجهان؛ فقلت: إنّما سكنت دارك وإن شئت: دارك»^(١)، فجاز في «الميتة» وجهان الرفع والنصب؛ لأنها لغير العاقل.

وقد مثل الفرّاء بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَحِرٌ﴾^(٢)، لجواز مجيء (ما) بمعنى الذي، وجواز مجيئها كافة؛ لأنها لغير العاقل، وقرأ الجمهور برفع (كيد) على أن (ما) اسماً موصولاً والمعنى: إن الذي صنعوا كيداً ساحر، وجوّز الفرّاء القراءة الشاذة بنصب (كيد) على المفعولية لـ (صنعوا) وتكون (ما) كافة وليست اسماً موصولاً كما في حالة الرفع، ف(مَا) هنا كَفَّتْ (إِنَّ) عن العمل، وصارت معاً حرفاً واحداً لا عمل له في النحو وإنّما يفيد الحصر من جهة البلاغة، وقد جاء تجويز الفرّاء لهذا الوجه في موضعين من معانيه^(٣).

وأجاز الزجاج^(٤) هذا الوجه، وأورده مكي بن أبي طالب^(٥) كالمدّعية لنفسه، إذ لم ينسبه لمتقدم.

وقد قرئ بذلك، فقرأ^(٦) مجاهد وحيد الأعرج وزيد بن علي (إنّما صنعوا كيداً

(١) معاني القرآن (١/١٠٢).

(٢) سورة طه (٦٩).

(٣) معاني القرآن (١/١٠١) و(٢/١٨٦) (في موضع السورة نفسها).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٣/٢٩٩).

(٥) مشكل إعراب القرآن (٣١٦).

(٦) البحر المحيط (٦/٢٤٢)، الدر المصون (٨/٧٥).

ساحر)، وأوردها ابن خالوية^(١) بصيغة التمرّض قراءة لبعضهم وإن كانت ضبطت فيه خطأ بالضم.

وذكر النحاس والعكبري هذه القراءة من غير إسناد^(٢).

ووهم القرطبي^(٣) فأسندها قراءة (للباقين) هكذا؛ كأنها قراءة سبعية وهي شاذة.

ثالثاً: قراءة الآية على بناء الفعل للمجهول «حُرم» فيجب فيها رفع الميتة إمّا نائب فاعل باعتبار «إنّما» حرفاً واحداً، وإمّا خبر لأنّ لأن (ما) اسم موصول اسمٌ لها هذا هو رأي الفرّاء في (ما) المتصلة بـ «إنّ» وأخواتها وقد نُقل^(٤) عن أصحابه الكوفيين القول بأن «ما» مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإيهام والجملة بعده مفسرة له ومخبرة عنه، وهذا القول لا صحة له؛ لأن ضمير الشأن يصح الابتداء به ودخوله على النواسخ غير «إنّ» وأخواتها، بخلاف «ما» فإنه لا يجوز فيها ذلك.

والراجع عند النحويين^(٥) إلغاء عمل «إنّ» وأخواتها عند اتصالها بـ (ما) عدا «ليت» فقد أجاز سيبويه^(٦) إعمالها وإهمالها، والفرق بين (ليت) وأخواتها أن (ليت) أشبه بالأفعال منها ولذا اتصلت بهانون الوقاية «ليتني» بخلاف أخواتها وأنها باقية

(١) الحجة (٢٤٤).

(٢) إعراب القرآن (٤٩/٣)، التبيان (٥٦٧/٢).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (١٠٢/١٤)، وانظر: في ذلك كله الأحكام النحوية في القراءات القرآنية. مسودة خطية (١٥٤-١٥١/٣).

(٤) مغني اللبيب (٣٤٠/١).

(٥) الأصول في النحو (٢٣٢/١)، شرح المفصل (٥٢١/٤)، شرح التسهيل (٣٨/٢).

(٦) الكتاب (١٣٧/٢).

الاختصاص بالأسماء فلا تدخل على الأفعال ونُقل^(١) عن الفرّاء أنه جوّز إيلاء الفعل (ليت) لأنها بمعنى (لو) وأنه أوجب الإعمال في (ليت) و(لعل) عند اتصاليهما بـ «ما» ولم نجد في كتابه إشارة إلى هذا.

ونقل لنا ابن مالك جواز الإعمال في «إنّما» عن بعض النحويين يقول: «ذكر ابن برهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب: «إنّما زيداً قائمٌ» فأعمل مع زيادة «ما»، وعزا مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب»^(٢).

وقد أجاز النحويون القياس على «إنّما» في جواز الإعمال والإهمال في بقية أخواتها سماعاً عن العرب، ونرى أن في ذلك تكلفاً، وأغلب النصوص وردت بإهمالها، فلا يجوز القياس على ما سمع عن العرب في إعمال (إنّما) لقلته، هذا والله أعلم بالصواب.

(١) الهمع (١/٤٦٠).

(٢) شرح التسهيل (٢/٣٨).

♦ دخول لام الابتداء على خبر (إنّ) أو على اسمها المؤخر:

١- قال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْطِئَنَّ﴾^(١).

قال الفرّاء: «اللام التي في «من» دخلت لمكان «إنّ» كما تقول: إنّ فيها لأخاك»^(٢).

٢- قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا يُؤْفِقَنَّهُمْ﴾^(٣).

قال الفرّاء: «جعل اللام التي فيها -أي في ما- جواباً لإنّ»^(٤).

٣- قال الفرّاء: «أنشدني الكسائي:

إن الخلافة بعدهم لذميمة وخلائف طُرف لما أَحْقَرُ^(٥)

فجاء باللام وإنّما هي جواب لـ(أنّ) وقد رفع لأن الكلام مبني على تأويل (إنّ)»^(٦).

بيان المسألة:

يتحدث الفرّاء في النص الأول عن دخول اللام على اسم «إنّ» المؤخر «لمن» لأن الخبر مقدم وهو شبه جملة من الجار والمجرور، وأمّا في باقي النصوص فتحدث عن دخول اللام على خبر «إنّ» وجوابها وقد رُفِعَ ما بعد هذه اللام على الخبرية

(١) سورة النساء: (٧٢).

(٢) معاني القرآن (١/ ٢٧٥).

(٣) سورة هود: (١١١).

(٤) معاني القرآن (٢/ ٢٨) بتصرف.

(٥) البيت من الكامل لم أهدد لقائله تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد (٣٥٨).

الشاهد: دخول لام الابتداء على خبر (إنّ) (لذميمة) وبقائه مرفوعاً.

(٦) معاني القرآن (٣/ ٤٥).

ل(إِنَّ) فهي لا تعمل فيما بعدها شيئاً؛ لكن الفرّاء لم يبين لنا حقيقة هذه اللام، سواء الواقعة في الخبر أو في الاسم المؤخر في كتابه معاني القرآن، في حين نجد مؤلفي إعراب القرآن ومعانيه يتحدثون عن هذه اللام الواقعة في خبر «إِنَّ» ويسمون لها الابتدائية أو المرحلة أي أنها زحلت عن موضعها في الابتداء للخبر، أمّا إذا دخلت هذه اللام على الاسم المؤخر جعلوها للتوكيد. يقول الأخفش في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ الْجِبَارَةِ لِمَا يُنْفَجِرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لِمَا يَشَقُّ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ﴾^(١) «فهذه اللام لام التوكيد وهي منصوبة تقع على الاسم الذي تقع عليه (إِنَّ) إذا كان بينها وبين (إِنَّ) حشو نحو هذا، وهو مثل: (إِنَّ في الدار لزيداً) وتقع أيضاً في خبر (إِنَّ) وتصرف (إِنَّ) إلى الابتداء»^(٢).

وقد أشار الزجاج إلى أن هذه اللام للتوكيد سواء دخلت على الاسم المؤخر أو الخبر؛ فعلى الأول يقول في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُؤْنَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ﴾^(٣) «هذه اللام تؤكد الكلام زيادة على توكيد «إِنَّ» لأن «إِنَّ» معناها توكيد الكلام.... ولا تلي هذه اللام «إِنَّ» لا يجوز: «إِنَّ لزيداً قائم» بإجماع النحويين كلهم وأهل اللغة»^(٤)، وعلى دخولها على الخبر يقول في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾^(٥) «وخبر (إِنَّ) هو (الذي) وهذه لام التوكيد»^(٦).

وغير هؤلاء من مؤلفي كتب إعراب^(٧) القرآن ومعانيه يذكرون دخول اللام بعد «إِنَّ» زيادة في التوكيد سواء دخلت على الاسم المؤخر أو الخبر إذا جاء بعد

(١) سورة البقرة (٧٤).

(٢) معاني القرآن (١/ ٢٨٤).

(٣) سورة آل عمران (٧٨).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٣٦٦) بتصرف.

(٥) سورة آل عمران (٩٦).

(٦) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٣٧٤).

(٧) إعراب القرآن (١/ ٣٩٥).

الاسم، وقد اختلف النحويون^(١) في هذه اللام والراجح عندهم أنها لام التوكيد.
وهكذا نرى أن الفراء يؤصل هذه القاعدة وهي (دخول لام الابتداء على خبر
إن أو على اسمها المؤخر)، لكنه لم يعقب أنها للتوكيد أو للإبتداء كالأخرين ولم يبين
الفراء أيضاً حقيقة هذه اللام سواء كانت واقعة بالخبر أو الاسم المؤخر، والله أعلم
بالصواب.



﴿ دخول (اللام) على معمول خبر (إن) المتقدم: ﴾

قال الفرّاء: « وإذا عَجَلْتُ العرب باللام في غير موضعها أعادوها إليه كقولك: **إِنَّ زَيْدًا لِّإِلَيْكَ لَمَحْسَنٌ**، كان موقع اللام في المحسن، فلما أُدخِلت في إِيْلِكَ أُعيدت في المحسن، ومثله قول الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَعَزَّةً لِبُعْدٍ لَقَدْ لَأَقَيْتُ لَايِدَ مَضْرَعًا^(١)

أدخلها في « بعد » وليس بموضعها ومثله قول أبي الجراح: إني لبحمد الله لصالح^(٢).

بيان المسألة:

يتحدث الفرّاء في هذا النص عن دخول لام الابتداء على معمول خبر (إن) المتقدم المتوسط بين الاسم والخبر ومثل له بقوله: **إِنَّ زَيْدًا لِّإِلَيْكَ لَمَحْسَنٌ**.

حيث دخلت اللام على معمول الخبر الجار والمجرور (لإليك) وعلى الخبر أيضاً وهو « محسن » فالفرّاء يميز دخول اللام على معمول المتقدم ويميز إعادتها مع الخبر، واستدل على هذا بالسماع عن العرب بشاهد شعري وآخر نثري ليدل على صحة هذه القضية التي اختلف فيها النحويون على أقوال عدة ذكرها السيوطي: « وفي دخول اللام على معمول الخبر إذا كان متوسطاً بين الاسم والخبر، وهو ظرف أو مجرور، أقوال:

أحدها:

الجواز مطلقاً وإن دخلت على الخبر أيضاً وعليه المبرد وصححه

(١) البيت من الطويل لم أهدد لقائله جامع البيان (١٢/ ١٢٥).

الشاهد: دخول اللام على معمول الخبر المتقدم ودخولها أيضاً على الخبر.

(٢) معاني القرآن (٢/ ٣٠).

ابن مالك وأبو حيان حُكي إن زيدا لبك لواقث، وإني لبحمد الله لصالح، وأنشدوا:
إني لعند أذى المولى لذو حَقٍّ^(١).

الثاني:

المنع مطلقاً.

الثالث:

وهو الأصح عندي تبعاً للسيرافي وابن عصفور: الجواز إن لم تدخل على الخبر
كقوله:

إِنْ أَمْرًا خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتْهُ عَلَى التَّنَائِي لَعْنَدِي غَيْرُ مُكْفُورٍ^(٢)

والمنع إن دخلت عليه؛ لأن الحرف إذا أعيد للتأكيد لم يعد إلا مع ما دخل عليه
أو مع ضميره ولا يعاد مع غيره إلا في ضرورة^(٣).

ولدخول اللام على معمول الخبر شروط عدة ذكرها النحويون^(٤) هي:

- ١ - أن يكون هذا المعمول متوسطاً بين ما بعد إن وهو الاسم وبين خبرها.
- ٢ - أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه بالشروط التي اشترطها النحويون في
الخبر، كما ذكرناها آنفاً عند الحديث عن دخول اللام على خبر (إن).

(١) صدر بيت من البسيط لم أهد لقائله وعجز البيت :

وإنَّ حِلْمِي إِذَا أُودِيتْ مُعْتَادُ.

الدرر اللوامع (٢/ ١٨٢).

الشاهد: دخول لام الابتداء على الخبر ومعموله المتقدم.

(٢) البيت من البسيط لأبي زَيْد الطائي. الكتاب (١/ ١٣٤)، وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٤٠٤).

الشاهد: جواز دخول اللام على معمول الخبر المتقدم لعدم دخولها على الخبر.

(٣) الهمع (١/ ٤٤٤).

(٤) شرح المفصل (٤/ ٥٣٧)، شرح التسهيل (٢/ ٣١)، شرح ابن عقيل (١/ ٣٣٩).

٣- ألا يكون معمول الخبر حالاً أو تمييزاً فلا يصح قول (إن زيدا لراكباً حاضراً) ولا «إن زيدا لعرقاً ينصب» وهي تدخل كثيراً إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً كما ورد في الأمثلة السابقة.

والفرّاء لم ينص على هذه الشروط لكن يمكن أن نلاحظها في الأمثلة التي أوردها في كلامه واكتفى بذكر جواز دخول اللام على الخبر ومعموله معاً، فمع اختلاف النحويين في دخول اللام على معمول خبر (إنّ) المتقدم نجد الفرّاء يميز دخولها وإعادتها مع الخبر استدلالاً بالسمع والله أعلم بالصواب.



◇ دخول الفاء على خبر (إن) :

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾^(١).

قال الفرّاء: «أدخلت العرب الفاء في خبر «إن»؛ لأنها وقعت على (الذي)، والذي حرف يوصل، فالعرب تدخل الفاء في كل خبر كان اسمه مما يوصل مثل: (من والذي)، وإلّاؤها صواب، وهي في قراءة^(٢) عبدالله (إن الموت الذي تفرّون منه ملاقيكم). ومن أدخل الفاء ذهب بالذي إلى تأويل الجزاء إذا احتاجت إلى أن توصل، ومن ألقى الفاء فهو على القياس؛ لأنك تقول: إن أخاك قائم ولا تقول: إن أخاك فقائم، ولو قلت: إن ضاربك فظالم كان جائزاً؛ لأن تأويل: إن ضاربك، كقولك: إن من يضربك فظالم، فقس على هذا الاسم المفرد الذي فيه تأويل الجزاء فأدخل له الفاء»^(٣).

بيان المسألة :

يتحدث الفرّاء هنا عن اتصال خبر (إن) بالفاء لأن اسمها اسم موصول، والاسم الموصول يشبه الجزاء في عمومته واستقباله لما بعده؛ فكما تدخل الفاء في جواب الشرط تدخل في خبر (إن) شريطة أن يكون اسمها موصولاً، أما ما عدا ذلك فلا يجوز دخول الفاء على خبر (إن)؛ فلا يجوز عند النحويين أن تقول: إن زيداً فمنطلق، لكن نجد الفرّاء يخالف هذه القاعدة ويجيز دخول الفاء على خبر (إن) دون تحقق الشرط السابق، فيجوز عنده (إن ضاربك فظالم) وهو يحمل على تأويل الجزاء والتقدير: إن من يضربك فظالم، فأدخل الفاء على الخبر قياساً على دخولها بعد الاسم الموصول لعله جامعة بينهما، وهو تحقق معنى الجزاء، وإن دققنا النظر في الآية نجد أن

(١) سورة الجمعة (٨).

(٢) البحر المحيط (٨/٢٦٤)، الدر المصون (١٠/٣٣٠) وهي أيضاً قراءة زيد بن علي.

(٣) معاني القرآن (٣/١٥٥-١٥٦).

اسم (إنّ) هنا هو «الموت» وليس الاسم الموصول وإنما هو موصوف بالموصول، لهذا عدّ الفرّاء قراءة عبدالله بدون الفاء على القياس، واستدل على ذلك بعدم جواز (إنّ أخاك فقائم). وقد اعترض قوم على هذا الموضع في الآية من وجهين وأجاب عنها العكبري:

« ودخلت الفاء لما في الذي من شبه الشرط، ومنع منه قوم وقالوا: إنّما يجوز ذلك إذا كان الذي هو المبتدأ أو اسم (إنّ)، والذي هنا صفة، وضعفوه من وجه آخر وهو أن الفرار من الموت لا ينجي منه فلم يشبه الشرط، وقد أجيب عن هذا بأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، ولأنّ (الذي) لا يكون إلا صفة، فإذا لم يذكر الموصوف معها دخلت الفاء مرادة، فكذلك إذا صرح، وأمّا ما ذكره ثانياً فغير صحيح، فإن خلقاً كثيراً يظنون أنّ الفرار من أسباب الموت ينجيهم إلى وقت آخر^(١).

وقد أشارت كتب إعراب القرآن ومعانيه إلى هذه القضية، وذلك عند عرض الآيات^(٢) التي أتت فيها خبر إنّ مقروناً بالفاء عند مجيء اسمها صراحة موصولاً، في حين لم يتعرض الفرّاء لهذه الآيات، وإنما أشار إلى هذا الحكم النحوي في الآية السابقة التي تحتل التأويل.

قال أبو إسحاق الزجاج في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٣). « وجاز دخول الفاء في خبر «إنّ» ولا يجوز: أن زيدا فقائم، وجاز ههنا ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾، لأن «الذي» يوصل فتكون صلته بمنزلة الشرط للجزاء فيجاء بالفاء؛ ولا يصلح (ليت الذي يقوم فيكرمك) لأن «إنّ» كأنها لم تُذكر في الكلام، فدخول الجواب بالفاء عليها كدخولها على الابتداء، والتمني داخل

(١) التبيان (٢/٧٤٨).

(٢) سورة آل عمران: (٢١-٩١)، سورة النساء: (٩٧)، سورة الأحقاف (١٣)، سورة محمد (٣٤)، سورة البروج: (١٠).

(٣) سورة آل عمران (٢١).

فزيل معنى الابتداء والشرط»^(١).

وكذلك ذكر النحاس^(٢) في إعرابه جواز دخول الفاء في خبر «إن» إذا كان اسمها ضميراً موصولاً لأن ذلك يشبه المجازة ومنع دخولها في أخبار (ليت) (ولعل) و (كأن) وإنما جاز في «إن» لأنها تأكيد، كذلك اتفق العربون للقرآن على هذه المسألة وتحدثوا عنها في كتبهم بإيجاز.

وقد نقل ابن يعيش^(٣) عن أبي الحسن الأخفش قوله بزيادة الفاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَلَمَوْتَ الَّذِي تَفْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَقِيكُمْ﴾^(٤) لأن الفاء عنده تأتي إما للعطف أو للجزاء أو تكون زائدة ولما لم تكن لأحد المعنيين السابقين فهي زائدة، والمعروف أن جواز دخول الفاء في الخبر عموماً هو رأي للأخفش، فالأخفش كثيراً ما أخذ بآراء الكوفيين، والفراء كثيراً ما أخذ بآراء البصريين، فأقرب البصريين إلى الكوفيين إنما هو أبو الحسن الأخفش، وأقرب الكوفيين إلى البصريين إنما هو أبو زكريا الفراء.

أما النحاة فلم يأتوا برأي مخالف لما ذكره العربون؛ فقد نص سيبويه^(٥) في كتابه على جواز دخول الفاء في خبر «إن» بنفس الشرط وهو كون اسمها ضميراً موصولاً، وقد استشهد بالآيات المتقدمة للدلالة على ذلك وهو يمنع دخول الفاء مع باقي الحروف الناسخة هذه هي خلاصة رأي الفراء والمعرين والنحويين في هذه المسألة، والله أعلم بالصواب.

(١) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٣٣٠).

(٢) إعراب القرآن (١/ ٣٦٣).

(٣) شرح المفصل (١/ ٢٥٣).

(٤) سورة الجمعة: (٨).

(٥) الكتاب (٣/ ١٠٢).

◆ تكرار (أن) :

قال تعالى: ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ﴾ (٣٥).

قال الفرّاء: « أعيدت « أنكم » مرّتين ومعناها واحد. إلا أن ذلك حسن لما فرقت بين « أنكم » وبين خبرها بإذا، وهي في قراءة (١) عبدالله (أيعدكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون)، وكذلك تفعل بكل اسم أوقعت عليه (أن) بالظنّ وأخوات الظنّ، ثم اعترض عليه الجزاء دون خبره، فإن شئت كررت اسمه، وإن شئت حذفته أولاً وآخرًا فتقول: أظنّ أنّك إن خرجت أنك نادم، فإن حذف (أنّك) الأولى أو الثانية صلح، وإن ثبتا صلح، وإن لم تعرض بينهما بشيء لم يجز؛ فخطأ أن تقول: أظنّ أنك أنك نادم إلا أن تُكرّر كالتوكيد (٢).

بيان المسألة:

يتحدث الفرّاء عن جواز تكرار « أن » مع شرط الفصل بينهما بفاصل، ويجوز أيضاً حذف إحداهما وبقاء الأخرى ويجوز بقاءهما معاً ويكون الغرض منهما التوكيد. وذكر الفرّاء القراءة الواردة بحذف الأولى وبقاء الثانية، وقراءة المصحف ببقاء الاثنتين معاً، ويرى الفرّاء أن خبر (أنّ) الأولى هو «مخرجون» وهو العامل في (إذا) وكررت الثانية توكيداً لما طال الفصل بينهما وإلى هذا ذهب المبرد (٣)، ولم يذكر الفرّاء توجيهاً آخر للآية، وذكر العربون (٤) للقرآن عدة توجيهات لإعراب هذه الآية غير الذي ذكره الفرّاء:

(١) سورة المؤمنون (٣٥).

(٢) البحر المحيط (٦/٣٧٤).

(٣) معاني القرآن (٢/٢٣٤-٢٣٥).

(٤) المقتضب (٢/٣٥٦).

(٥) معاني القرآن وإعرابه (٤/١١)، مشكل إعراب القرآن (٣٣٤)، البيان (٢/١٨٣)، التبيان (٢/٥٩٩).

الأول: أن اسم « أن » الأولى مضاف إلى ضمير الخطاب حذف وأقيم المضاف إليه مقامه والخبر: (إذا متم) و(أنكم مخرجون) تكرير لـ « أن » الأولى للتأكيد والدلالة على المحذوف والمعنى: (أن إخراجكم إذا متم وكنتم).

الثاني: أن (أنكم مخرجون) مؤول بمصدر مرفوع بفعل محذوف وهذا الفعل هو جواب « إذا » الشرطية وإذا الشرطية وجوابها المقدر خبر « أنكم » الأولى تقديره: يحدث أنكم مخرجون.

الثالث: مثل السابق في كونه مرفوعاً بفعل مقدر إلا أن هذا الفعل المقدر خبر « أن » الأولى وهو العامل في (إذا).

الرابع: أن خبر (إن) الأولى محذوف لدلالة خبر الثانية عليها، وأن الثانية وما في حيزها بدل من الأولى هذا رأي سيبويه^(١).

ويرفض المبرد القول بالبدلية؛ لأن البدل من (أن) لا يكون إلا بعد تمام صلتها ويعلق على رأي سيبويه بقوله: « وهذا قول ليس بالقوي »^(٢).

وقد رد مكي^(٣) قول المبرد بنفس العلة التي ذكرها المبرد ورد بها قول سيبويه وهو أن قوله بالتأكيد لا يجوز، لأن التأكيد أيضاً لا يكون إلا بعد تمام الموصول بصلته، وصلته هو الخبر، والخبر هو « المخرجون »، وهو لم يأت بعد فكيف يكون التأكيد لـ (أن)، وهي لم تستكمل معمولها، ولم يرجح العربون وجهاً إعرابياً على آخر إلا الزمخشري فقد رجح أحدها يقول « ثنى (أنكم) للتوكيد، وحسن ذلك لفصل ما بين الأول والثاني بالظرف. ومخرجون: خبر عن الأول. أو جعل (أنكم مخرجون) مبتدأ و(إذا متم) خبراً، على معنى: إخراجكم إذا متم، ثم أخبر بالجملة عن إنكم، أو رفع

(١) الكتاب (٣/١٣٢).

(٢) المقتضب (٢/٣٦٠).

(٣) مشكل إعراب القرآن (٣٣٤-٣٣٥).

(أنكم مخرجون) بفعل هو جزاء للشرط، كأنه قيل: إذا متم وقع إخراجكم ثم أوقعت الجملة الشرطية خبراً عن إنكم، وفي قراءة ابن مسعود: (أيعدكم إذا متم) ^(١).

وسبب هذا الخلاف في إعراب الآية يعود إلى تكرار (أن) في النص وتحديد خبر الأولى وخبر الثانية، وهو عائد أيضاً إلى معنى الآية، وقول الفرّاء بتأكيد الثانية للأولى والإخبار بـ «مخرجون» عن الأولى أقرب وأولى؛ لأنه بهذا يكون المعنى واضحاً جلياً، ويؤكد الفرّاء هذا في موضع آخر من كتابه وقيسه على التكرار في الفعل فهو يقول معلقاً على الآية السابقة: «فرد (أنكم) مرّتين والمعنى -والله أعلم- أيعدكم أنكم مخرجون إذا متم وكنتم تراباً، ومثله قوله: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ﴾ ^(٢) فردّ «تحسبن» مرّتين؛ ومعناها -والله أعلم- لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا بمفازة من العذاب، ومثله كثير في التنزيل وغيره من كلام العرب ^(٣) فالمعنى الذي ذكره الفرّاء مستقيم مع سياق الآية، ولا يحتمل التمحل والتكلف في التأويل في معنى الآية، هذا والله أعلم بالصواب.

(١) الكشف (٣/١٤٢).

(٢) سورة آل عمران: (١٨٨).

(٣) معاني القرآن (٢/٤١٨).

◆ القول بمجيء (أن) بمعنى (لعل) :

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (١٠٩).

قال الفرّاء: « وهي في قراءة أبي^(١) » لعلها إذا جاءتهم لا يؤمنون « وللعرب في (لعل) لغة بأن يقولوا: ما أدري أنك صاحبها يريدون: لعلك صاحبها، ويقولون ما أدري لو أنك صاحبها، وهو وجه جيد أن تجعل (أن) في موضع لعل^(٢) ».

بيان المسألة :

يتحدث الفرّاء هنا عن مجيء « أن » بمعنى لعل وهي لغة من لغات العرب ارتضاها الفرّاء وقال « إنها وجه جيد »، واستدل عليها بقراءة أبيّ الواردة في هذه الآية « وما أدراكم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون » وبناءً على هذه القراءة رُجح مجيء (أن) بمعنى (لعل)؛ لأن « لعل » قد كثر ورودها في مثل هذا التركيب كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ (١٧)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾ (٢).^(٣)

وهذا الرأي الذي أورده الفرّاء أجمع عليه العربون^(٤) للقرآن والمفسرون له حيث يذكرون القراءات في هذه الآية وتوجيه كل قراءة منها، وقد نقلوا ما حكاها سيبويه عن الخليل في أن « أئها » بمعنى « لعلها » وهو أحد الأوجه التي ذكرت في

(١) سورة الأنعام (١٠٩).

(٢) الحجة (١٤٧)، الإتحاف (٢٦/٢)، البحر المحيط (٤/٢٠٤).

(٣) معاني القرآن (١/٣٥٠).

(٤) سورة الشورى (١٧).

(٥) سورة عبس (٣).

(٦) معاني القرآن (٢/٥٠١)، معاني القرآن وإعرابه (٢/٢٢٨)، إعراب القرآن (٢/٩٠)، مشكل إعراب القرآن (١٧٣)، البيان (١/٣٣٤)، التبيان (١/٣٥٣)، البحر المحيط (٤/٢٠٤)، الدر المصون (٥/١٠٣).

توجيه قراءة الفتح في همزة «أنها».

ورجح الزجاج هذا الرأي بقوله: «زعم سيبويه عن الخليل أن معناها «لعلها» وهذا الوجه أقوى في العربية وأجود»^(١) ثم نسب القراءة إلى أهل المدينة وقال: «وقد أجمعوا أن معنى «أن» ههنا إذا فتحت معنى «لعل» والإجماع أولى بالإتباع»^(٢).

ولم يصرح النحاس بترجيح هذا الرأي أو رده، ولعله قبله حيث علق في نهاية قول الخليل بقوله: «وهذا موجود في كلام العرب أن تأتي لعل وعسى بمعنى ما سيكون»^(٣).

أما النحويون^(٤) فقد ذكروا هذه الآية في أثناء حديثهم عن أحد مواضع «أن»، وهو أن تكون بمعنى «لعل» وهم بذلك يتفقون مع المعربين في رأيهم السابق مستندين في هذا إلى ما نقله سيبويه عن الخليل، ومستشهدين بشواهد شعرية ونحوية جاءت فيها «أن» بمعنى «لعل».

ونرى أنه من المهم ذكر هذا النص الذي اعتمده المعربون للقرآن والنحويون في هذه المسألة، وهذا النص عبارة عن حوار نحوي دار بين سيبويه والخليل في هذه القضية حيث يقول: «وسألته عن قوله ﷻ ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٥) ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال: «لا يحسن ذا في ذا الموضع إنما قال: وما يُشْعِرُكُمْ، ثم ابتداء فأوجب فقال: إنها إذا جاءت لا يُؤْمِنُونَ، ولو قال: وما يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إذا جاءت لا يُؤْمِنُونَ كان ذلك عذراً لهم. وأهل المدينة يقولون «أنّها» فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائت السوق أنك تشتري لنا شيئاً أي:

(١) معاني القرآن وإعرابه (٢/٢٢٨) بتصرف.

(٢) المصدر السابق (٢/٢٢٨).

(٣) إعراب القرآن (٢/٩٠).

(٤) شرح المفصل (٤/٥٥٧)، شرح التسهيل (٢/٤٦)، مغني اللبيب (١/٤٠).

(٥) سورة الأنعام (١٠٩).

لعلك فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون»^(١).

وأرى أن الفرّاء هنا قد أجاد في الربط بين لغات العرب والأوجه الإعرابية
الجائزة في الآية، وذكر الأمثلة التي توضح هذا الرأي، والله أعلم بالصواب.



◆ (ليت) العاملة عمل (إن) :

قال الفراء: « يجوز النصب في ليت بالعماد والرفع لمن قال: ليتك قائماً. أنشدني الكسائي:

لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيعَ عَلَى الْفَتَى وَالشَّيْبُ كَانَ هُوَ الْبَدِيءُ الْأَوَّلُ^(١)

ونصب في « ليت » على العماد، ورفع في كان على الاسم. والمعرفة والنكرة في هذا سواء^(٢) .

بيان المسألة :

يشير الفراء هنا إلى لغة مَنْ ينصب الجزأين بـ « إن » وأخواتها من العرب فهو يقصد أنه جعل « هو » -عماداً أي ضمير فصل- في (ليت الشباب هو الرجيع)، فنصب الرجيع على أن ليت تنصب الجزأين، وجعل الضمير في (كان هو البدئي) غير عماد اسماً مبتدأ فرفع خبر كان (البدئي) وإلا وجب نصبه، وحكى ابن هشام هذا الرأي للفراء بقوله: « حكم ليت أن ينصب الاسم ويرفع الخبر، وقال الفراء وبعض أصحابه وقد ينصبهما كقوله:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا^(٣) »^(٤) .

(١) البيت من الكامل وهو للقطامي ، المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٣٠٧). وبلا نسبة في الجنى الداني (٤٩٣).

الشاهد: نصب الرجيع على أن ليت تنصب الجزأين وهناك رواية للبيت بالرفع (الرجيع) وعلى هذا لا شاهد في البيت لأن ليت نصبت الأول ورفعت الثاني.

(٢) معاني القرآن (١/ ٤١٠).

(٣) البيت من الرجز للعجاج. الكتاب (٢/ ١٤٢)، شرح المفصل (١/ ٢٥٩)، شرح الرضي (٤/ ٣٣٤).

الشاهد: إعمال (ليت) النصب في الجزأين (أيام ورواجعا) كما يرى الفراء.

(٤) مغني اللبيب (١/ ٣١٦).

واختلف النحويون في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب الجمهور الذي يرى أن (إن وأخواتها) عامة تنصب المبتدأ وترفع الخبر، ويرفضون القول بإعمالها في نصب الجزأين، وما روي خلاف ذلك فهو مُؤَوَّل عندهم فالبيت الذي ذكره الفرّاء يرون أن صحة روايته على الرفع في «الرجيع» وما بعده، وعلى اعتبار التسليم بصحة رواية النصب فإنهم يؤولونه على إضمار (كان) ونصب الرجيع خبراً لها؛ لأن كان تستعمل بعد هذه الأحرف كثيراً فجاز إضمارها.

أما البيت الذي ذكره ابن هشام فيؤولون النصب في رواجع على الحال وعامله الخبر المحذوف كأنه قال: يا ليت أيام الصبا لنا رواجع، أو أقبلت رواجع وعلى هذا فلا شاهد في البيتين على صحة هذا القول.

الثاني: مذهب يرى جواز نصب الخبر بعد (إن وجميع أخواتها) وأن هذا لغة لبعض قبائل العرب، ونقل السيوطي^(١) هذا الرأي عن ابن الطراوة وابن السيد، وعليه أيضاً أبو عبيد القاسم بن سلام الذي قال: «وقال العجاج:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

هي لغة، لهم سمعت أبا عون الحرّمازي يقول: ليت أباك منطلقاً، وليت زيدا قاعداً، وأخبرني أبو يعلى: أن منشأه، بلاد العجاج فأخذها عنهم^(٢) وقد روي في ذلك عدة شواهد شعرية منها:

١- إِذَا التَّفَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأَتْ وَلَتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا^(٣)

(١) الهمع (١/٤٣١).

(٢) طبقات فحول الشعراء (١/٧٨-٧٩).

(٣) البيت من الطويل وهو لعمر بن أبي ربيعة في الجنى الداني (٣٩٤)، وغير وارد في ديوانه، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (١/١٣٥).

- ٢- إن العَجُوزَ خَبَّةً جَرُوزًا تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيزًا^(١)
 ٣- كَأَنَّ أَذْنِيَّه إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفًا^(٢)

الثالث: وهو مذهب الفرّاء الذي يرى أن (ليت) وحدها من أخوات إن هي التي تختص بنصب الجزأين، ولا يشاركها في هذا العمل غيرها من أخواتها واستشهد على ذلك بالبيت المذكور في معانيه.

وأرى أن مذهب الجمهور هو الأرجح؛ لأن هذه الشواهد المذكورة هي قليلة ونادرة وهي في معظمها مجهولة القائل ومحملة للتأويل فيسقط بها الاستدلال، فلا يمكن (أن) نعتها مسوغاً لمخالفة النصوص الكثيرة الواردة في القرآن والشعر والنثر، والتي تنص على إعمال (إن) وأخواتها النصب في المبتدأ اسماً لها. والرفع في الخبر خبراً لها هذا والله أعلم بالصواب.



(١) البيت من الرجز ولم أهتمد لقائله، نوادر أبي زيد (١٧٢)، الهمع (٤٣١ / ١).

(٢) البيت من الرجز ولم أهتمد لقائله، شرح الأشموني (١٣٥ / ١)، مغني اللبيب (٢١١ / ١).

الشاهد: فيها إعمال الحروف النواسخ في نصب الجزأين على لغة بعض قبائل العرب.

◆ (لكنّ) بين الإعمال والإهمال:

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (٤٤).

قال الفرّاء: «للعرب في «لكن» لغتان: تشديد النون وإسكانها فمن شدّدها نصب بها الأسماء، ولم يلبها فعل ولا يفعل، ومن خفّف نونها وأسكنها لم يعملها في شيء اسم ولا فعل، وكان الذي يعمل في الاسم الذي بعدها ما معه، ينصبه أو يرفعه أو يخفضه؛ من ذلك قوله ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ (١) ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ (٢) رُفِعَت هذه الأحرف بالأفاعيل التي بعدها وأمّا قوله ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾ (٣) فإنك أضمرت (كان) بعد «لكن» فنصب بها ولو رفعته (٤)، على أن تضمّر «هو» ولكن هو رسول الله كان صواباً» (٥).

بيان المسألة:

يرى الفرّاء أن للعرب في (لكنّ) مذهبين أو لغتين هي:

١ - إعمال «لكن»: هذا إذا كانت مشددة النون فإنها تعمل على أنها حرف من الحروف الناسخة الناصبة للاسم الرافعة للخبر، وتفيد معنى الاستدراك، وتكون مختصة بالدخول على الأسماء، ولا تدخل على الأفعال، وقد جاءت قراءة الجمهور في

(١) سورة يونس (٤٤). وقراءة الرفع والتخفيف لحمزة والكسائي وخلف الإتحاف (١١١/٢).

(٢) سورة الأنفال (١٧) قراءة الرفع والتخفيف لابن عامر وحزمة والكسائي. الإتحاف (٧٨/٢).

(٣) سورة البقرة (١٠٢) وقراءة الرفع والتخفيف لابن عامر والكسائي وحزمة النشر (٢١٩/٢).

(٤) سورة الأحزاب (٤٠).

(٥) قراءة العامة بالنصب، وقرأ زيد بن علي وابن أبي عبيدة بالرفع وتخفيف لكن. البحر المحيط (٢٢٨/٧)،

الدرر المصون (١٢٨/٩).

(٦) معاني القرآن (١/٤٦٤-٤٦٥).

الآيات التي ذكرها الفراء على تشديد « لكن » وإعمالها النصب فيما بعدها.

٢- إهمال (لكن): هذا إذا كانت النون فيها مخففة، عندها تكون غير عاملة وإنما حرف عطف يعمل ما قبلها في الاسم الذي بعدها رفعاً أو نصباً أو جرّاً، بناءً على العطف، وقد قرئت الآيات السابقة بتخفيف (لكن) ورفع ما بعدها عطفاً على الاسم المرفوع قبلها وقد أجمع النحويون^(١) على أن « لكن » لا تعمل إلا وهي مشددة وتكون حرفاً ناسخاً ينصب الاسم ويرفع الخبر ويكون معناها الاستدراك، أمّا إذا خففت فتهمل وجوباً لزوال اختصاصها بالأسماء، وقد نُقل^(٢) جواز عملها عن يونس والأخفش وضعفه ابن مالك^(٣).

وقد أجاز النحويون أن تستعمل « لكن » المخففة مقترنة بالواو كما في الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾^(٤).

وأجازوا أيضاً مجيء المخففة غير مقترنة بالواو كما قال زهير:

إِنَّ ابْنَ وَرَقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُتَنَظَّرُ^(٥)

لكن الفراء له في هذه القضية رأي آخر فهو يرى أن العرب تؤثر دخول الواو مع تشديد « لكن » أكثر من دخولها مع تخفيفها، ويذكر الفراء علة نحوية لذلك يقول: «إذ أُلقيت من « لكن » الواو التي في أولها أثرت العرب تخفيف نونها، وإذا أدخلوا الواو أثروا تشديدها؛ وإنما فعلوا ذلك لأنها رجوع عما أصاب أول الكلام،

(١) شرح الرضي (٣٧٢/٤)، مغني اللبيب (٣٢٢/١).

(٢) نقل هذا الرأي ليونس والأخفش في أغلب كتب النحو لكن بالرجوع إلى معاني الأخفش لم نجده نص على ذلك في إعراب لكن المخففة، والله أعلم.

(٣) شرح التسهيل (٣٨/٢).

(٤) سورة يونس: (٤٤).

(٥) البيت من البسيط ديوان زهير (٣٤) مغني اللبيب (٣٢٤/١).

الشاهد: استعمال لكن المخففة دون أن تقترن بالواو العاطفة، وهذا جائز عند النحويين.

فشبهت بـ « بل » إذ كان رجوعها مثلها؛ ألا ترى أنك تقول: لم يقم أخوك بل أبوك، ثم تقول: لم يقم أخوك لكن أبوك، فتراهما بمعنى واحد، والواو لا تصلح في « بل »، فإذا قالوا « ولكن » فأدخلوا الواو تباعدت من « بل » إذ لم تصلح الواو في « بل »، فأثروا فيها تشديد النون، وجعلوا الواو كأنها « واو » دخلت لعطف لا لمعنى « بل »^(١).

والفرّاء في رأيه السابق الذي يرى دخول الواو مع المشددة وخلوها من المخففة مخالف في ذلك للنحويين ولاختيار شيخه الكسائي، إذ وردت القراءة للكسائي بدخول الواو مع تخفيف النون من « لكن »، وقد نقل كثير من المعربين^(٢) هذا الرأي للفرّاء في كتبهم بنصه دون التعليق عليه.

بقيت في هذه المسألة قضية واحدة تعرض لها الفرّاء وهي أن « لكن » مركبة يقول: « وإنما نصبت العربُ بها إذا شُدَّت نونها لأن أصلها: إنَّ عبدالله قائم، فزيدت على « إن » لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً... والحرف قد يوصل من أوله وآخره »^(٣).

ونجد أن النحويين^(٤) اختلفوا على مذهبين..

يرى البصريون أن « لكن » بسيطة مفردة غير مركبة.

ويرى الكوفيون أنها مركبة وتعددت أقوالهم.

فالفرّاء يرى أنها مركبة من « لكن » ساكنة النون و « إنَّ » المفتوحة المشددة، طرحت الهمزة للتخفيف، ثم حُذفت نون « لكن » لملاقاة النون الساكنة.

وقال قوم من الكوفيين: هي مركبة من (لا) و « إنَّ » المكسورة المصدرة بالكاف

(١) معاني القرآن (١/ ٤٦٥).

(٢) إعراب القرآن (٢/ ٢٥٦)، البيان (١/ ٤١٣)، الدر المصون (٢/ ٣٠).

(٣) معاني القرآن (١/ ٤٦٥-٤٦٦) بتصرف.

(٤) شرح الرضي (٤/ ٣٧٢)، مغني اللبيب (١/ ٣٢٢)، شرح الأشموني (١/ ١٣٦).

الزائدة، وأصله: لا كِإَنَّ، فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف، وحذفت الهمزة.

وقد ردّ الرضي رأي الكوفيين بقوله: «ولا يخفى أثر التكلف فيما قالوا، وهو نوع من علم الغيب، وفيه نقل الحركة إلى المتحرك، وهو كما قالوا: أن (كَمْ) مركبة من الكاف و(ما) والأصل عدم التركيب»^(١).

فقول البصريين أولى من قول الكوفيين لأنّ القول بالتركيب فيه تكلف، ويؤدي بنا إلى اختلاف في حقيقة هذا التركيب على تأويلات عدة، ومالا يحتمل التأويل أولى مما يحتمل، والله أعلم بالصواب.



(١) شرح الرضي (١/٣٧٢).

الفصل الخامس

(لا) النافية للجنس أو (لا التبرئة)

◆ مسماها وعملها :

قال تعالى: ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾^(١).

قال الفرّاء: « يقال: إن الرفث الجماع، والفسوق السباب، والجدال المهاراة » في الحجّ. فالقرّاء على نصب ذلك كله بالتبرئة إلا^(٢) مجاهداً فإنه رفع الرفث والفسوق ونصب الجدال. وكل ذلك جائز. فمن نصب أتبع آخر الكلام أوّله، ومن رفع بعضاً ونصب بعضاً فلاّن التبرئة فيها وجهان: الرفع بالنون^(٣)، والنصب بحذف النون، ولو نصب الفسوق والجدال بالنون لجاز ذلك في غير القرآن^(٤).

بيان المسألة :

أولاً: مسماها:

يتحدث الفرّاء عن « لا » التي تشبه « أن » في عملها حيث إن لها اسماً منصوباً وخبراً مرفوعاً.

وقد اصطلح البصريون^(١) على تسميتها « لا » التي لنفي الجنس، ولم أقف على تسميتها بالنافية للجنس عند سيبويه، ولكنني وجدته يسميها العاملة عمل إن فيقول: « هذا باب النفي بـ « لا » « ولا » تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما

(١) سورة البقرة: (١٩٧).

(٢) قرأ أبو عمرو وابن كثير بتنوين « رفث » و « فسوق » ورفعها وفتح « جدال »؛ وقرأ الباقر بفتح الثلاثة من غير تنوين، وأبو جعفر عن عاصم برفع الثلاثة والتنوين، وأبو رجاء بنصب الثلاثة والتنوين السبعة (١٨٠)، الكشف (٢٨٥/١)، البحر المحيط (٩٦/٢).

(٣) يعني نون التنوين يقال: نَوَّنَ الاسم ألحقه التنوين قال الرضي: « التنوين في الأصل، مصدر (نَوَّنَتْ) أي أدخلت نوناً » شرح الرضي (٤٨٢/٤).

(٤) معاني القرآن (١٢٠/١).

(٥) الأصول في النحو (٣٧٩/١)، شرح التسهيل (٥٣/٢).

بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها ^(١).

وقد عقد سيبويه الكلام عليها في أكثر من باب ^(٢)، ولكنه لم يطلق عليها اصطلاح النافية للجنس.

أمَّا المبرد فقد سماها « لا » التي للنفي ولكنه قال في معرض الكلام عنها: « إذا قلت (لا رجل في الدار) لم تقصد إلى رجل بعينه، وإنما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره فهذا جواب قولك: هل من رجل في الدار؟ لأنه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره » ^(٣).

ويقابل هذا المصطلح البصري المصطلح الكوفي « لا التبرئة »، ونكاد نجزم أن هذا المصطلح قد صنعه الفراء لأمر عدة:

١- إنَّ الفراء حاول جاهداً ابتكار مصطلحات خاصة به مخالفة للبصريين حتى قيل: « وكان الفراء يخالف على الكسائي في كثير من مذهبهم، فأما على مذهب سيبويه فإنه يتعمد خلافه، حتى ألقاب الإعراب وتسمية الحروف » ^(٤).

٢- إنَّ أول ورود لهذا المصطلح كان في كتابه معاني القرآن وقد كرر كثيراً في مواضع متعددة من كتابه.

٣- لم نجد من النحويين من ينسب هذا المصطلح إلى أحد غير الفراء.

وقد تناقل هذا المصطلح من جاء بعد الفراء من الكوفيين أمثال ثعلب حيث يقول: « حكى ابن الأعرابي: « قد جعل الناس ما ليس بأس به جعل « ليس » بمعنى

(١) الكتاب (٢/ ٢٧٤) ويقصد بقوله « النصب بغير تنوين » أي البناء على الفتح.

(٢) المصدر السابق (٢/ ٢٨٦-٢٩٤-٢٩٩-٣٠٠-٣٠٩).

(٣) المقتضب (٤/ ٣٥٧).

(٤) مراتب النحويين (٨٨).

التبرئة»^(١)، وقد سار هذا المصطلح جنباً إلى جنب مع المصطلح البصري، لكن كُتب
لثاني الظهور والانتشار في كتب النحو أكثر من مصطلح الفرّاء « لا التبرئة».

ثانياً: عملها:

كما خالف الفرّاء البصريين في التسمية خالفهم أيضاً في إعراب معمول «لا»
فعند البصريين يكون المعمول مبنياً على الفتح إن كان مفرداً؛ بينما يرى الفرّاء
والكوفيون أنه معرب منصوب بها وقد ورد هذا الخلاف في كتب النحو^(٢) مفصلاً
وافياً.

وقد ذكر لنا الفرّاء في الآية عدة قراءات مع توجيهها نحويّاً:

١- النصب في الجميع « رفث، فسوق، جدال ».

على أنها اسم لا التبرئة وأن الفتحة هنا حركة إعراب لا بناء، وهذا النصب بغير
تنوين.

٢- الرفع في « الرفث والفسوق ».

مع التنوين وفتح « جدال » بحذف التنوين على التقدير السابق ويُفهم من كلامه
أن توجيه الرفع على وجهين:

(١) إن (لا) ملغاة العمل وما بعدها رفع بالابتداء وسوغ الابتداء بالنكرة تقدم
النفي عليها ويكون « في الحج » خبر المبتدأ الثالث وحذف خبر الأول والثاني لدلالة
خبر الثالث عليهما، ويجوز أن يكون « في الحج » خبراً للأول وحذف الخبر الثاني
والثالث لدلالة الأول عليهما، ويجوز أن يكون « في الحج » خبراً للثلاثة.

(٢) أن تكون « لا » عاملة عمل ليس، ولعملها شروط: تنكير الاسم، وألا يتقدم

(١) مجالس ثعلب (٣/ ١٥٩).

(٢) الإنصاف (١/ ٣٦٦)، شرح الرضي (٢/ ١٥٤)، شرح المفصل (١/ ٢٦٣-٢٦٤).

الخبر، ولا ينتقض النفي فيكون « رفث » اسمها وما بعدها معطوف عليه و « في الحج » خبراً لها.

وقال الزجاج في هذه الآية ما قاله الفرّاء: و « لا » تنصب النكرات بغير تنوين وزعم الخليل وسيبويه أنه يجوز أن ترفع النكرات بتنوين وأن قول العجاج:

تَاللّٰهِ لَوْلَا اَنْ يُحْشِنَ الطُّبْحُ بِي الْجَحِيمِ حِيْنَ لَا مُسْتَصْرَخٌ^(١)

يجب أن يكون رفع (مستصرخ) بـ (لا)، وحقيقة ما ارتفع بعدها عند بعض أصحابه على الابتداء؛ لأنه إذا لم تنصب فإنما يُجْرَى ما بعدها كما يُجْرَى ما بعد « هل »، أي لا تعمل فيه شيئاً، فيجوز أن يكون « لا رفث » على ما قاله سيبويه، أي اسم « لا » ويجوز أن يكون على الابتداء - كما وصفنا - ويكون « في الحج » هو خبر لهذه المرفوعات^(٢).

وقد أورد النحاس في إعرابه^(٣) ما قاله من قبله حول هذه الآية فذكر أن « لا » للتبرئة في حالة فتح مابعداها وأن من رفع جعل « لا » أخت ليس، أو أنه رفع على الابتداء.

وقد جوز النحاس الوجه الثالث الذي أجازته الفرّاء في غير القرآن النصب في الفسوق والجدال بالتنوين حيث يقول: « ويجوز في الكلام (فلا رفث ولا فسوقاً ولا جدالاً في الحج) عطفاً على اللفظ على ما كان يجب في (لا) »^(٤).

(١) البيت من الرجز ديوان الشاعر (٤٥٩).

وجه الاستشهاد: حيث رفع مستصرخ بـ « لا » على أنها عاملة عمل ليس وقد جاء الخبر ظرفاً محذوفاً أي لا مستصرخ لي.

(٢) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٢٣٣) بتصرف.

(٣) إعراب القرآن (١/ ٢٩٤).

(٤) المصدر السابق (١/ ٢٩٥).

وهكذا سائر المعربين^(١) للقرآن نهجوا نهج الفراء في توجيه القراءات الواردة في الآية، وصرح بعضهم بمصطلح الفراء لا (التبرئة)، وبعضهم لم يصرح بذلك، ولم يتعرضوا إلى قضية الفتحة هل هي فتحة إعراب كما يرى الفراء، أم فتحة بناء كما يرى سيبويه.

وقد تناول النحويون^(٢) هذه القضية، والراجح عندهم هو قول الجمهور أنها فتحة بناء لا إعراب، وقد فصل أبو البركات الأنباري قول الفريقين بالأدلة، وانتصر لرأي الجمهور قائلاً في باب « لا »: « إن قال قائل: لم بنيت النكرة مع « لا » على الفتح نحو (لا رجل في الدار)؟ قيل: إنما بنيت مع (لا) لأن التقدير في قولك: (لا رجل في الدار): « لا من رجل في الدار »؛ لأنه جواب قائل قال: (هل من رجل في الدار؟) فلما حذفت من اللفظ وركبت مع (لا) تضمنت معنى الحرف فوجب أن تُبنى، وإنما بنيت على حركة لأن لها حالة تمكن قبل البناء؛ وإنما كانت الحركة فتحة لأنها أخف الحركات وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الحركة حركة إعراب لا حركة بناء؛ لأن (لا) تعمل النصب إجماعاً لأنها نقيضة (إن)؛ لأن (لا) للنفي و « إن » للإثبات، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره؛ ألا ترى أن (لا) لما كانت فرعاً على « إن » في العمل، و (إن) تنصب مع التنوين، نصبت (لا) بغير تنوين لينحط الفرع عن درجة الأصل؛ إذ الفروع تنحط عن درجات الأصول أبداً، وهذا عندي فاسد لأنه لو كان معرباً لوجب ألا يحذف منه التنوين؛ لأن التنوين ليس من عمل (إن) وإنما هو شيء يستحقه الاسم في أصله، وإذا لم يكن من عمل (إن) فلا معنى لحذفه مع (لا) لينحط الفرع عن درجة الأصل؛ لأن الفرع إنما ينحط عن درجة الأصل فيما كان من عمل

(١) مشكل إعراب القرآن (٦٧)، البيان (١/١٤٧)، التبيان (١/١٢٤)، البحر المحيط (٢/٩٦)، الدر المصون (٢/٣٢٣).

(٢) المقتضب (٤/٣٥٧)، شرح المفصل (١/٢٦٤)، شرح التسهيل (٢/٥٨)، أوضح المسالك (٢/٧)، مغني اللبيب (١/٢٦٢).

الأصل، وإذا لم يكن التنوين من عمل الأصل وجب أن يكون ثابتاً مع الفرع»^(١).

وقد رد ابن مالك رأي الزجاج والسيرافي بحجة قوية حيث قال في (باب لا العاملة عمل إن): «وزعم أبو إسحاق الزجاج والسيرافي أن فتحة (لا رجل) وشبهه فتحة إعراب، وأن التنوين حُذف منه تخفيفاً، ولشبهه بالركب، وهذا الرأي لو لم يكن في كلام العرب ما يبطله لبطل بكونه مستلزماً مخالفة النظائر؛ فإن الاستقراء قد أطلعنا على أن حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لمنع صرف، أو للإضافة، أو لدخول الألف واللام، أو لكونه في علم موصوف بابن مضاف إلى علم، أو لملاقاة ساكن، أو لوقف، أو لبناء. والاسم المشار إليه ليس ممنوعاً من الصرف، ولا مضافاً، ولا ذا ألف ولا م، ولا علماً موصوفاً بابن، ولا ذا التقاء ساكنين، ولا موقوفاً عليه، فتعين كونه مبنياً»^(٢).

وبهذا يتضح لنا بجلاء أن هذه الفتحة هي للبناء وليست للإعراب كما قال الفرّاء وغيره من الكوفيين، ولم يتعرض الفرّاء والمعرّبون للقرآن لشروط عمل (لا) عمل (إن) وإنما استخلصها النحويون من الآيات القرآنية التي عرضوا لها ومن كلام العرب، وقد ذكرها السيوطي في كتابه في خمسة شروط هي:

الأول: ألا تكرر فإن كررت لم يتعين إعمالها بل يجوز.

الثاني: أن يقصد بها النفي العام؛ لأنها حينئذ تختص بالاسم، فإن لم يقصد العموم، فتارة تلغى، وتارة تعمل عمل (ليس).

الثالث: أن يكون مدخولها نكرة، فلا تعمل في معرفة بإجماع البصريين وخالف الكوفيون في هذا الشرط، فأجاز الكسائي إعمالها في العلم المفرد نحو: لا زيد، والمضاف لكنية نحو: لا أبا محمد، أو لله، أو الرحمن، والعزیز نحو: لا عبد الله ولا عبد الرحمن ولا عبد العزيز ووافقه الفرّاء على لا عبد الله قال: لأنه حرف مستعمل يقال

(١) أسرار العربية (٢٤٦-٢٤٧).

(٢) شرح التسهيل (٥٨/٢).

لكل أحد: عبد الله، وخالفه في الآخرين؛ لأن الاستعمال لم يلزم فيهما كما لزم عبد الله، والكسائي قاسهما عليه، وجوز الفرّاء إعمالها في ضمير الغائب، واسم الإشارة نحو: لا هو، ولا هي، ولا هذين لك، ولا هاتين لك.

الشرط الرابع: ألا يفصل بين « لا » والنكرة بشيء، فإن فصل تعين الرفع لضعفها عن درجة « إن ».

الشرط الخامس: أن تكون النكرة غير معمولة لغير « لا » بخلاف نحو: جئت بلا زاد فإن النكرة فيه معمولة للباء ونحو: « لا مرحباً بهم فإنها فيه معمولة لفعل مقدر »^(١).

وبهذا نكون قد عرضنا لرأي الفرّاء والمعرّبين للقرآن والنحويين في مسمى « لا » العاملة عمل (إن) وفي عملها، ووضحنا الخلاف القائم في هذه القضية والراجح فيها، وختمنا الحديث بذكر شروط إعمال « لا » عمل إن كما ذكرها النحويون، والله أعلم بالصواب.

◆ تكرر (لا) العاملة عمل (إن) :

قال الفرّاء: « العرب إذا بدأت بالتبرئة فنصبوها لم تنصب بنونٍ، فإذا عطفوا عليها بـ « لا » كان فيها وجهان: إن شئت جعلت « لا » معلقة يجوز حذفها فنصبت على هذه النية بالنون؛ لأن « لا » في معنى صلة^(١)، وإن نويت بها الابتداء كانت كصاحبتهما، ولم تكن معلقة فتنصب بلا نون؛ قال في ذلك الشاعر:

رَأَتْ إِبِلِي بِرَمْلٍ جَدُودٌ أَنْ لَا مَقِيلَ لَهَا وَلَا شَرْباً نَقُوعاً^(٢)

فَنُونٌ فِي الشَّرْبِ، وَنَوَى (بلا) الحذف؛ كما قال الآخر:

فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا^(٣)

وهو في مذهبه بمنزلة المدعو تقول: يا عمرو والصَّلْتُ أقبلا، فتجعل « الصَّلْتُ » تابعا لعمرو وفيه الألف واللام؛ لأنك نويت به أن يتبعه بلانِيَّة « يا » في الألف واللام، فإن نويتها قلت: يا زيد ويا أيها الصَّلْتُ أقبلا، - فإن حذف « يا أيها » وأنت تريدها نصبت..... وإن شئت رفعت^(٤) بعض التبرئة ونصبت بعضاً وليس من قراءة القراء ولكنه يأتي في الأشعار، قال أمية:

(١) الصلة مصطلح كوفي عند الفراء لما يسميه البصريون بالزيادة والحشو.

(٢) البيت من الطويل ولم أجده في المراجع والمصادر التي بين يدي .

الشاهد فيه: « ولا شرباً » حيث عطف على اسم (لا) مع تكرارها، وجاء المعطوف منصوباً بالتثنية عطفاً على اسم « لا » الأولى، أو على محل اسمها المبني في محل نصب.

(٣) البيت من الطويل ، وهو لرجل من عبد مناة بن كنانة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك بن مروان. الكتاب (٢/ ٢٨٥)، المقتضب (٤/ ٣٧٢)، أوضح المسالك (٢/ ١٩).

الشاهد: « لا أب وابنا » حيث عطف على اسم « لا » التبرئة، ولم يكررها، وجاء المعطوف منصوباً على اسم « لا » المنصوب، أو على محل اسمها المبني في محل نصب.

(٤) بعض التبرئة يعني به ما بعد (لا) التبرئة.

فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهو به لهم مقيم^(١)
وقال الآخر:

ذاكم - وجدكم الصغار بعينه لا أم لي - إن كان ذاك ولا أب^(٢) ^(١).
٢- قال تعالى: ﴿لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٌ﴾^(٤٤) ^(١).

قال الفراء: « وجه الكلام أن يكون خفضاً متبعاً لما قبله ومثله ﴿زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾^(١). وكذلك: ﴿وَفَكَهْمٌ كَثِيرٌ﴾^(٣٢) ^(١) لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ^(٣٣) ^(١).

(١) البيت من الوافر لأمية بنت الصلت لكن الفراء - كغيره من النحاة - قد روى صدر بيت مع عجز بيت آخر في القصيدة وبين البيتين خمسة أبيات والترتيب الصحيح فيها:

ولا لغو ولا تأثيم فيها ولا حين ولا فيها مليم
وفيهما لحم ساهرة وبحير وما فاهوا به أبداً مقيم

وقد روي البيت صحيحاً عند الفراء في معاني القرآن (٣/ ٣٢)، انظر: أوضح المسالك (١٧/ ٢).

الشاهد: حيث ألغى « لا » الأولى ورفع ما بعدها على الابتداء، وأعمل الثانية عمل « إن » فنصب ما بعدها فيجوز الوجهان رفع الأول وفتح الثاني والعكس جائز.

(٢) البيت من الكامل . وهو من أكثر الشواهد المختلف في نسبته وهو لرجل من مذحج . الكتاب (٢/ ٢٩٢)، شرح المفصل (٢/ ١١٠) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٤).

الشاهد: (أم ولا أب): حيث أعمل « لا » الأولى عمل « إن » فنصب ما بعدها، ورفع ما بعد الثانية على وجه من ثلاثة:

أ- أن يكون معطوفاً على محل « لا » مع اسمها وهو الرفع بالابتداء.

ب- أن « لا » صلة زائدة وما بعدها مرفوع على الابتداء وخبره محذوف وهذا رأي الفراء.

ج- أجاز النحويون أن تكون عاملة عمل ليس فرفعت ما بعدها اسماً لها والخبر محذوف.

(٣) معاني القرآن (١/ ١٢٠-١٢١) بتصرف.

(٤) سورة الواقعة (٤٤).

(٥) سورة النور (٣٥).

(٦) سورة الواقعة (٣٢-٣٣).

ولو رفعت ما بعد (لا) لكان صواباً من كلام العرب يستأنفون بـ « لا »
فإذا ألقوها لم يكن إلا أن تتبع أول الكلام بآخره»^(١).

بيان المسألة:

يبين الفرّاء حكم «لا» إذا تكررت في الكلام فيجيز فيها ثلاثة أوجه وردت في
قراءة القرّاء، ووجهاً رابعاً يجوز في الأشعار، أما الثلاثة الأولى فهي:

الأول: إعمال « لا » الأولى وإلغاء الثانية وجعلها زائدة لتأكيد نفي الأولى
ونصب ما بعدها بالتنوين عطفًا على اسم « لا » الأولى المنصوب بلا تنوين.

الثاني: إعمال « لا » الأولى والثانية معاً كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها،
ويكون الاسم بعدهما منصوباً بلا تنوين.

الثالث: إلغاء « لا » الأولى والثانية معاً لضعف عملها مع التكرار ويجوز فيما
بعدها وجهان:

١- أن يكون نعتاً تابعاً لما قبلها كما في قوله تعالى: ﴿لَا بَارِدٌ وَلَا كَرِيمٌ﴾^(٢) بارد
وكريم صفتان مجرورتان للظل وكذلك في سائر الآيات المذكورة.

٢- أن يكون مرفوعاً على الخبرية، وصوبه الفرّاء من كلام العرب واستشهد
عليه بالشعر العربي ولم يذكر القراءة الواردة في الآية؛ فقد قرأ ابن أبي^(٣) عبلة « لا باردٌ
ولا كريمٌ » برفعهما أي لا هو باردٌ ولا هو كريمٌ.

أما الوجه الرابع الذي خصه الفرّاء بالأشعار فهو إعمال الأولى ونصب ما
بعدها، وإلغاء الثانية ورفع ما بعدها على الابتداء لخبر محذوف ويجوز خلاف هذا
إلغاء الأولى ورفع ما بعدها وإعمال الثانية ونصب ما بعدها، واستشهد الفرّاء

(١) معاني القرآن (٣/ ١٢٦-١٢٧) بتصرف.

(٢) سورة الواقعة (٤٤)

(٣) البحر المحيط (٨/ ٢٠٩).

بنصوص شعرية جاء فيها الوجهان، أمّا إن عطفت على (لا) دون تكرارها نصبت ما بعدها اسماً لها بلا تنوين وكان المعطوف عليها بالواو منصوباً بالتنوين ومثل الفرّاء لهذا بقول الشاعر:

فلا أب وابنًا مثْلُ مَرْوانَ وابنِه^(١)

ويجوز الرفع في هذا المعطوف عند سيويه^(٢) « وابن » ووجهه أن يكون معطوفاً على محل (لا) مع اسمها فإنها معاً عنده في محل رفع بالابتداء.

وحكي^(٣) عن الأخفش قوله: « لا رجل وامرأة » بالنصب بلا تنوين على تقدير تكرار (لا) فكأنه قال: « لا رجل ولا امرأة » حذفت « لا » وبقي عملها وهذا شاذ، ووجه شذوذه من جهتين ذكرهما محمد محي الدين عبد الحميد^(٤):

الأولى: أن فيه حذف الحرف وبقاء عمله والحرف كما نعلم عامل ضعيف.

الثانية: أن (لا) فرع في العمل على « إن »، ومن شأن الفرع أن يكون ضعيفاً، ومن شأن العامل الضعيف ألا يعمل إلا وهو مذكور.

وقد عقد الفرّاء نظيراً نحوياً بين هذه المسألة: العطف على اسم لا دون تكرارها وبين العطف على المنادى دون تكرار حرف النداء. ووضح الأوجه الإعرابية الجائزة فيها، ودعم كلامه، بأقوال العرب والشواهد القرآنية.

وقد تحدث أصحاب كتب معاني القرآن عن تكرار « لا » بإيجاز من خلال بعض الآيات التي تعرضوا لها كقوله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَائُ﴾^(٥) يقول

(١) سبق تخريج البيت (٢٤٩).

(٢) الكتاب (٢/ ٢٨٥-٢٩١).

(٣) أوضح المسالك (٢/ ٢٠).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٢٠) حاشية رقم (١).

(٥) سورة البقرة: (٦٨).

الأخفش: « ارتفع (فارض) ولم يصر نصباً كما ينتصب النفي؛ لأن هذه صفة في المعنى للبقرة. والنفي المنصوب لا يكون صفة من صفتها، إنّما هو اسم مبتدأ وخبره مضمّر، وهذا مثل قولك: « عبدُ الله لا قائمٌ ولا قاعدٌ » أدخلت « لا » للمعنى وتركت الإعراب على حاله لو لم يكن فيه (لا) »^(١).

ويقول الزجاج في قوله تعالى: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾^(٢) « يجوز لا بيع فيه ولا خُلَّةٌ ولا شفاعَةٌ، ولا بيعٌ فيه ولا خُلَّةٌ ولا شفاعَةٌ، على الرفع بتنوين والنصب بغير تنوين، ويجوز لا بيعٌ فيه ولا خُلَّةٌ ولا شفاعَةٌ بنصب الأول بغير تنوين وعطف الثاني على موضع الأول؛ لأن موضعه نصب، إلّا أن التنوين حذف لعله قد ذكرناها ويكون دخول « لا » مع حروف العطف مؤكداً؛ لأنك إذا عطفت على موضع ما بعد « لا » عطفته بتنوين تقول: لا رجلٌ وغلماً لك »^(٣).

ووافق النحويون المعربين في هذا الرأي فتحدث سيبويه عن هذه المسألة وأجاز رفع الاسم النكرة بعد « لا » إذا عطف عليه وكررت « لا »: « وتقول: لا مثله رجلٌ إذا حملته على الموضع، كما قال بعض العرب: لا حَوْلَ ولا قوَّةٌ إلا بالله. وإن شئت حملته على « لا » فتَوَنَّتْه ونصبتَه، وإن شئت قلت: لا مثله رجلاً على قوله: لي مثله غلاماً..... وقال الخليل رحمه الله: يدلّك على أنّ لا رجلٌ في موضع اسمٍ مبتدأ مرفوع، قولك: لا رجلٌ أفضلُ منك، كأنك قلت: زيدٌ أفضلُ منك »^(٤).

ووافق المبرّد سيبويه فقال: « فإن قلت: لا رجلٌ ولا غلامٌ في الدار، ولا حَوْلَ ولا قوَّةٌ إلا بالله، فإنّما عطفت الثاني على (لا) وما عملت فيه؛ لأنّها والذي عملت فيه

(١) معاني القرآن (١/٢٧٩).

(٢) سورة البقرة: (٢٥٤).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (١/٢٨٦).

(٤) الكتاب (٢/٢٩٢-٢٩٣).

في موضع اسم مرفوع مبتدأ، ولا بدّ للمبتدأ من خبر مُضمراً أو مُظهر^(١).

وأجاز المبرد إعمال (لا) الثانية عمل (ليس) فقال: « وتقول: لا رجل في الدار ولا غلامٌ يا فتى، إن جعلت (لا) الثانية للنفي كقولك: ليس رجل في الدار وليس غلامٌ^(٢)، ونريد أن نشير إلى أن قول النحويين بإعمال (لا) عمل ليس إذا كررت فيه نظر لأن « لا » لم تأت بمعنى (ليس) في القرآن بشكل صريح إلا ما يُخرج عليه النحويون بعض القراءات مع أن بعضهم يمنع ذلك أصلاً وينفي وروده.

ومن الآيات التي خرج النحويون عليها إتيان « لا » بمعنى (ليس) قوله تعالى: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٣) جعلها بعضهم بمعنى ليس، وصرح سيبويه^(٤) بأن ذلك ليس بالكثير فيقول عن (لا): « وقد جُعِلَتْ - وليس ذلك بالأكثر - بمنزلة (لَيْسَ) وإن جعلتها بمعنى ليس كانت حالها كحال « لا » في أنّها في موضع ابتداء وأنّها لا تعمل في معرفة^(٥) « فإعمال « لا » هو لغة أهل الحجاز وأما بنو تميم فإنهم يهملونها^(٦) ولا تعمل عندهم عمل « إنّ » وهذا هو الكثير، يقول الرضي: « والظاهر أنه لا تعمل « لا » عمل (ليس) لا شاذاً ولا قياساً^(٧)، وذكر ابن هشام^(٨) أن عمل (لا) النافية عمل (ليس) قليل، حتى ادّعي أنه ليس بموجود. هذا رأي الفرّاء والمعرّبين والنحويين في حكم (لا) النافية للجنس إذا تكررت، هذا والله أعلم بالصواب.

(١) المقتضب (٤/٣٨٧).

(٢) المصدر السابق (٤/٣٨٧).

(٣) سورة يونس: (٦٢).

(٤) الكتاب (٢/٢٩٦).

(٥) المصدر السابق (٢/٢٩٦).

(٦) شرح الرضي (٢/١٨٤).

(٧) المصدر السابق (١/٢٩٣).

(٨) مغني اللبيب (١/٢٦٤).

◆ الفصل بين (لا) وبين معمولها بالجار والمجرور:

قال تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾^(١).

قال الفراء: «لو قلت: لا غَوْلَ فيها كان رفعاً ونصباً، فإذا حُلَّتْ بينَ (لا) وبينَ الغولِ بلامٍ أو غيرها من الصفات^(٢) لم يكن إلا الرفع»^(٣).

بيان المسألة:

يبين الفراء أن النكرة إذا وليت (لا) التبرئة مباشرة بدون فاصل يجوز فيها النصب على أنها اسم التبرئة، ويجوز الرفع على الابتداء وإلغاء عمل «لا».

أمّا إذا فصل بين «لا» وبين اسم النكرة بالجار والمجرور أو الظرف فيجب وجه واحد فقط وهو رفع الاسم بعدها على الابتداء وإبطال عمل (لا) في التركيب والعلة في ذلك هو أن «لا» فرع في العمل على «إن»، والفرع ضعيف في العمل فلا تقوى على العمل إذا فصلت. يقول مكّي معلقاً على هذه الآية: «(غَوْلٌ) رفع بالابتداء، و«فيها» الخبر، ولا يجوز بناؤه على الفتح مع (لا)؛ لأنّك قد فرقت بينها وبين (لا) بالظرف»^(٤) ويقول ابن الأنباري: «غول مرفوع بالابتداء، وفيها خبره، ولا يجوز أن يبنى (غول) مع (لا) للفصل بينهما بـ (فيها)»^(٥).

وهكذا يتفق مُعَرِّبو القرآن مع الفراء في أنه إذا فصل بين «لا» واسمها فإن الحكم المعطى لاسمها وهو النصب يتغير فيرفع ما بعدها على الابتداء.

(١) سورة الصافات (٤٧).

(٢) يريد حروف الجر وما في معناها من الظروف.

(٣) معاني القرآن (٢/ ٣٨٥).

(٤) مشكل إعراب القرآن (٤٠٥).

(٥) البيان (٢/ ٣٠٤).

وقد ذكرنا في أول هذا الفصل أن النحويين قد اشترطوا في إعمال (لا) عمل (إن) شروطاً منها عدم الفصل بينها وبين اسمها بفواصل؛ فإن فصل بينهما ألغيت واستشهدوا بالآية السابقة على إلغائها.

وقد جوز الرماني^(١) بقاء النصب، واستشهد بقول العرب: «لا - كذلك - رجلاً» و«لا - كزيد - رجلاً» و«كالعشية زائراً».

وقد ردّ السيوطي هذا الرأي وعقّب على قول الرماني بقوله: «وأجيب: بأن اسم (لا) في الأولين محذوف، أي لا أحد، ورجلاً تمييز، والثالث على معنى: لا أرى»^(٢).

وبهذا نرى أن هناك إجماعاً واتفاقاً بين المعربين والنحويين في اشتراط عدم الفصل بين (لا) واسمها، وإلا أبطل عملها وأهملت هذا، والله أعلم بالصواب.

(١) معاني الحروف (٨١).

(٢) الهمع (١/٤٦٦).

◇ استخدام (لا جرم) وإعرابها:

قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْآخَسَرُونَ﴾ (٢٢).

قال الفراء: « وقوله (لا جرم أنهم) كلمة كانت في الأصل بمنزلة لأبَدَ أَنَّكَ قائم، ولا محالة أَنَّكَ ذاهب، فجرت على ذلك وكَثُرَ استعمالهم إيَّاهَا، حتى صارت بمنزلة حَقًّا، ألا ترى أن العرب تقول: لا جَرَمَ لَاتِيْنِكَ، لا جرم قد أحسنت. وكذلك فسرَّها المفسِّرون بمعنى الحقِّ. وأصلها من جَرَمْتُ أي كسبت الذنب وجَرَّمْتَه، وليس قول من قال إِنَّ جَرَمْتُ كقولك: حَقَّقْتُ أو حَقَّقْتُ بشيء، وإنَّهَا لَبَسَ على قائله قول الشاعر:

ولقد طَعَنْتُ أبا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمْتُ فزارَةً بعدها أن يَغْضَبُوا^(١)

فرفعوا (فزارة) قالوا: نجعل الفعل لفزارة، كأنَّه بمنزلة حَقَّقَ لها، أو حَقَّقَ لها أن تغضب وفزارة منصوبة في قول الفراء أي: جَرَمْتُهم الطعنة أن يغضبوا^(٢).

بيان المسألة:

يرى الفراء أنَّ (لا جَرَمَ) هنا بمنزلة (لأبَدَ)، (ولا محالة) بحيث تكون (لا) نافية للجنس، و(جَرَمَ) اسمها المبني معها على الفتح، والمصدر المؤول من (أَنَّ) وما بعدها خبراً للا نافية للجنس على تقدير (من) أو (في) الجارة المحذوفة.

(١) سورة هود (٢٢).

(٢) البيت من الكامل لأبي أسماء بن الصَّريِّبة. الكتاب (٣/ ١٣٨)، المقتضب (٢/ ٣٥٢)، لسان العرب مادة (جرم).

الشاهد: رفع فزارة فاعلاً للفعل حَقَّقْتُ أو حَقَّقْتُ وقد ردَّ الفراء هذا ورأى أن الصواب نصب فزارة على أن المعنى: جَرَمْتُهم الطعنة فزارة أن يغضبوا أي: كَسَبَتْهم.

(٣) معاني القرآن (٢/ ٨-٩).

ويرى الفراء أنه لما كثر استعمال هذا الأسلوب عند العرب، ركبت (لا) مع (جرم) تركيب خمسة عشر، وصارت بمعنى حقاً، ونزلت بمنزلة القسم فلذلك تقع اللام و(قد) في جوابها، كما وقعتا في جواب القسم، واستدل الفراء على ذلك بقول العرب: لا جَرَمَ لآتينك، ولا جرم قد أحسنت.

ويؤيد هذا تفسير المفسرون لها بمعنى الحق والمعنى: حقاً أنهم في الآخرة هم الأخسرون، ويرى الفراء أن جرمت بمعنى: كسبت الذنب وعلى هذا المعنى حمل البيت الشعري الذي ذكره في قول الشاعر: جرمت فزارة على نصب فزارة والمعنى: كَسَبَتِ الطعنة فزارة الغضب، وردّ قول من رفع فزارة على أن معنى جرمت فزارة بمعنى: حَقَّقَتْ أو حُقِّقَتْ فزارة.

وقد سبق سيبويه الفراء فيما ذكره في معنى (لا جرم) في الآية، مع اختلاف تقدير نصب فزارة في البيت الشعري السابق فسيبويه يقدّر معنى جرمت فزارة بمعنى: أَحَقَّتْ فزارة، وقد نقل لنا في كتابه رأي الخليل في لا جَرَمَ بأنها جواب لكلام سابق، حيث يقول: «وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْكَ : ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ ^(١) فَإِنَّ جَرَمَ عَمِلَتْ فِيهَا لَأَنَّهَا فَعْلٌ، ومعناها: لقد حَقَّ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ، ولقد استحقَّ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وقول المفسرين: معناها حقاً أَنَّ لَهُمُ النَّارَ، يدلُّك أنَّها بمنزلة هذا الفعل إذا مُثِّلَتْ، فَجَرَمَ بَعْدُ عَمِلَتْ فِي (أَنَّ) عملها في قول الفزاري:

ولقد طَعَنْتَ أَبَا عَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمْتَ فزارة بعدها أَنْ يَغْضِبُوا

أي: أَحَقَّتْ فزارة.

وزعم الخليل: أَنَّ لَا جَرَمَ إِنَّمَا تكون جواباً لما قبلها من الكلام، يقول الرجل: كان كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا فتقول: لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ سَيَنْدُمُونَ، أو أَنَّهُ سَيَكُونُ كَذَا

وكذا»^(١).

فالخليل وسيبويه والفرّاء اتفقوا على أن (لا جَرَمَ) أسلوب ركب من (لا) و(جرم) وبنيا على الفتح، في حين يرى الزجاج أنه لا تركيب بينهما فيقول: «ومعنى (لا) نفى لما ظنوا أنه ينفعهم، كأن المعنى: لا ينفعهم ذلك جَرَمَ أَنَّهُمْ في الآخرة هُمُ الأَخْسَرُونَ، أي كَسَبَ ذلك الفعل لهم الخسران»^(٢).

وقد نقل النحاس في كتابه الآراء السابقة وأضاف إليها رأي الكسائي بأن (لا جرم) بمعنى: لا صدَّ ولا منعَ عَنْ أَنَّهُمْ في الآخرة فنصب المصدر المؤول من أن وما بعدها بتقدير حذف الجر وفي هذا يقول النحاس: «(لا جرم)، قد تكلم العلماء فيه، فقال الخليل وسيبويه: جَرَمَ بمعنى حَقَّ، (فَأَنَّ) عندهما في موضع رفع وهذا قول الفرّاء ومحمد بن يزيد، وزعم الخليل أن (لا) ههنا جيء بها ليعلم أن المخاطب لم يَبْتَدِئْ كلامه وإنما خاطب من خاطبه والكلام يجاء به ليدل على المعاني. وقال أبو إسحاق: (لا) ههنا نَفْيٌ لما ظنوا أنه ينفعهم كان المعنى: لا ينفعهم ذلك جَرَمَ أَنَّهُمْ أي كسب ذلك الفعل لهم الخسران، فَأَنَّ عنده في موضع نصب، وقال الكسائي في الإعراب لا صَدَّ ولا مَنَعَ عَنْ أَنَّهُمْ»^(٣).

وقد ذكر مكي^(٤) وأبو البركات الأنباري^(٥) والعكبري^(٦) وأبو حيان^(٧) والسمين

(١) الكتاب (١٣٨/٣).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٣٧-٣٨/٣).

(٣) إعراب القرآن (٢٧٧-٢٧٨/٢).

(٤) مشكل إعراب القرآن (٢٣٨).

(٥) البيان (١٠-١١/٢).

(٦) التبيان (٤٤٩/٢).

(٧) البحر المحيط (٢١٣/٥).

الحلبي^(١) جميع هذا الآراء التي وردت في أسلوب (لا جرم) دون الترجيح بينها. وقد ذكر ابن هشام رأي الفرّاء في (لا جرم)، ونقل آراء غيره من العلماء بقوله: (ومثّل (لا رجل) عند الفرّاء (لا جرم) نحو ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾^(٢) والمعنى: عنده لا بُدّ من كذا، أو لا محالة في كذا، فحذفت (من) أو (في) وقال قطرب: (لا) ردّ لما قبلها، أي ليس الأمر كما وصفوا، ثم ابتدئ ما بعده، وجَرَمَ: فعل، (لا) الاسم ومعناه: وجب، وما بعده فاعل، وقال قوم: لا زائدة، وجرم وما بعدها فعل وفاعل كما قال قطرب، وردّه الفرّاء بأنّ (لا) لا تُزاد في أول (الكلام) «^(٣)».

وبهذا نجد أن الفرّاء يرى أن (لا) في (لا جرم) هي لا النافية للجنس (التبرئة) العاملة عمل (إنّ) واسمها جَرَمَ مركب معها ومبني على الفتح؛ لأنّه غير عامل مثل (لا رجل) يقول ابن هشام عن اسم (لا) التبرئة: «أنّ اسمها إذا لم يكن عاملاً فإنّه يُبني، قيل: لتضمنه معنى من الإستغراقية، وقيل: لتركيبه مع (لا) تركيب خمسة عشر وبناءً على ما ينصب به لو كان معرباً فيُبنى على الفتح في نحو (لا رجل ولا رجال ومنه) ﴿لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ﴾^(٤)، ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾^(٥)، ﴿يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾^(٦)»، هذا والله أعلم بالصواب.

(١) الدر المصون (٦/٣٠٣-٣٠٤).

(٢) سورة النحل (٦٢).

(٣) مغني اللبيب (١/٢٦٣).

(٤) سورة يوسف (٩٢).

(٥) سورة الشعراء (٥٠).

(٦) سورة الأحزاب (١٣).

(٧) مغني اللبيب (١/٢٦٢).

الفصل السادس

(ظَنُّ وَأَخَوَاتُهَا)

◆ معاني (ظنّ) وأخواتها:

١- قال تعالى: ﴿يَحْسِبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ﴾^(١).

قال الفرّاء: «أي يظنون أنهم أبداً مغلوبون»^(٢).

٢- قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾^(٣).

قال الفرّاء: «وليس هاهنا رؤية إنّما هو علمٌ، فرأيت يكون على مذهبين: رؤية العلم ورؤية العين؛ كما تقول: رأيت فرعون أعتى الخلق وأخبثه، ولم تره وإنّما هو بلغك، ففي هذا بيان»^(٤).

٣- قال الفرّاء: «العلم والظنّ بمنزلة اليمين فلذلك لقيت العلم بـ «ما» فقال: ﴿عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ﴾^(٥) كقول القائل: والله ما أنت بأخيّن، وكذلك قوله: ﴿وَضَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّجِصٍ﴾^(٦) ولو أدخلت العرب (أنّ) قبل (ما) ف قيل: علمت أنّ ما فيك خير، وظننت أنّ ما فيك خير كان صواباً»^(٧).

٤- قال تعالى: ﴿وَضَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّهُ﴾^(٨).

قال الفرّاء: «أي علم، وكل ظنّ أدخلته على خبر فجائز أنّ تجعله علماً، إلّا إنه

(١) سورة المنافقون (٤).

(٢) معاني القرآن (١/ ١٧).

(٣) سورة الفرقان (٤٥).

(٤) معاني القرآن (١/ ٣٦).

(٥) سورة الأنبياء (٦٥).

(٦) سورة فصلت (٤٨).

(٧) معاني القرآن (٢/ ٢٠٧).

(٨) سورة ص (٢٤).

عِلْمٌ بِمَا لَا يُعَايِنُ»^(١).

٥- قال تعالى: ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّا أَن لَّنْ نَقُولَ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾^(٢).

قال الفرّاء: «الظن هاهنا شكٌّ، وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّا أَن لَّنْ نَعِجَزَ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ﴾^(٣) على اليقين عَلِمْنَا»^(٤).

بيان المسألة:

تحدث الفرّاء في النصوص السابقة عن معاني (ظَنٍّ) وأخواتها، فذكر أن حَسِبَ تأتي بمعنى (ظن) كما في الآية الأولى، ثم تحدث عن (رأى) وأنها تأتي على مذهبين: رأى البصرية وتفيد معنى الرؤية بالعين، ورأى العلمية ويسمّيها بعضهم القلبية بمعنى العلم وهذه هي التي تتعدى إلى مفعولين مثل ظن وأخواتها. أما رأى البصرية فهي تتعدى لمفعول واحد فقط. ثم سرد الفرّاء نصوصاً كثيرة عن معاني (ظن) فذكر أن (ظنّ) يحتمل مجيئها على أحد معنيين - تبعاً لما يُفهم من سياق الكلام - وهما:

١- الشك وعدم رجحان اليقين كما في الآية الأولى من سورة الجن.

٢- اليقين بمعنى (علم) وذكر الفرّاء لمجيئها على هذا المعنى أمثلة عدة من القرآن في النصوص المذكورة آنفاً.

ولم يُفَضَّ الفرّاء في حديثه عن هذه المعاني إلا بالقدر الذي تتطلبه الآية، ولم يفصل المعاني لهذه الأفعال، ولم يقسمها كما جاء في كتب النحو.

ويلفت انتباهنا في هذه المسألة أن الفرّاء ذهب إلى القول بأن العلم والظن يأتیان بمنزلة اليمين ومجابان بما يُجاب به اليمين، وجوّز الفرّاء أن تقترن أداة هذا الجواب مثل (اللام) و(إن) بـ (أن) كما يجوز ذلك في جواب القسم، وبين أن ذلك جائز في العربية.

(١) معاني القرآن (٢/ ٤٠٤).

(٢) سورة الجن (٥).

(٣) سورة الجن (١٢).

(٤) معاني القرآن (٣/ ١٩٣).

ونجد أن سائر المعربين للقرآن ساروا على نهج الفرّاء في بيان معاني هذه الأفعال، فقد تحدثوا عن معانيها بإيجاز، وبما يخدم المعنى والتفسير في الآية مع بعض الزيادات، ففي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾^(١) يقول الزجاج: «الظنّ هاهنا في معنى اليقين، والمعنى: الذين يوقنون بذلك، ولو كانوا شاكين كانوا ضلّالاً كافرين، والظنّ بمعنى اليقين موجود في اللغة، قال دريد بن الصّمّة:

فقلت لهم ظنّوا بألفي مقاتل سرائهم في الفارسيّ المسرّد^(٢)

ومعناه: أيقنوا، وقد قال بعض أهل العلم من المتقدمين: إنّ الظنّ يقع في معنى العلم الذي لم تشاهده، وإن كان قام في نفسك حقيقته، وهذا مذهب، إلا أنّ أهل اللغة لم يذكروا هذا^(٣)، وقد سار النحاس على هذا النهج ففي قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾^(٤).

يقول مفسراً للآية: (أي لو شاء الله ما أرسلني إليكم فتلوت عليكم القرآن، ولا أعلمكم به أي القرآن)^(٥). فأدرى في الآية جاءت بمعنى أعلم.

أما النحويون فقد فصلوا القول في معاني هذا الأفعال، يقول سيبويه فيما تفيده من معانٍ: «والمنصوبات بعد حَسِبْتُ بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد (لَيْسَ وَكَانَ) وكذلك الحروف التي بمنزلة حَسِبْتُ وكان؛ لأنها إنّما يجعلان المبتدأ والمبنيّ عليه فيما مضى يقيناً أو شكّاً أو علماً، وليس بفعل أحدثته منك إلى غيرك؛ كضربتُ وأعطيتُ،

(١) سورة البقرة (٤٦).

(٢) البيت من الكامل. لسان العرب مادة (ظنّ).

الشاهد: مجيء الظنّ بمعنى اليقين في كلام العرب.

(٣) معاني القرآن وإعرابه (١/ ١١٥-١١٦).

(٤) سورة يونس (١٦).

(٥) إعراب القرآن (٢/ ٢٤٨).

إنّما يجعلان الأمر في علمك يقيناً أو شكاً فيما مضى»^(١)، ويقول المبرد عن معانيها: «وتلك الأفعال هي أفعال الشك واليقين، نحو: علمت زيداً أخاك، وظننت زيداً ذا مال، وحسبت زيداً داخلاً دارك، وخَلْتُ بَكَراً أبا عبد الله، وما كان نحوهن»^(٢).

ولعل ابن السراج كان أقرب النحاة إلى توضيح ماهية هذه الأفعال وبيان دلالتها من حيث إنها مختصة بالجملة الاسمية وتفيد شكاً أو يقيناً في مجموع الاسمين. يقول معلقاً عليها «وهو الذي يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر، وهذا الصنف من الأفعال التي تنفذ منك إلى غيرك ولا يكون من الأفعال المؤثرة، وإنما هي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتجعل الخبر يقيناً أو شكاً، وذلك قولك: حسب عبد الله زيداً بَكَراً، وظن عمرو خالداً أخاك، وخال عبد الله زيداً أباك، وعلمت زيداً أخاك، ومثل ذلك: رأى عبد الله زيداً صاحبنا إذا لم ترد رؤية العين، ووجد عبد الله زيداً إذا الحفاظ إذا لم ترد التي في معنى وجدان الضالة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ظننت عمراً منطلقاً فإنما شكك في انطلاق عمرو لا في عمرو....»^(٣).

وقد فصل ابن هشام^(٤) الحديث من معاني هذه الأفعال، فقد قسمها على حسب معانيها تقسيماً دقيقاً، واستدل على هذه المعاني بالأمثلة والشواهد من القرآن الكريم وكلام العرب؛ شعراً ونثراً.

وبهذا نكون قد عرضنا لقول الفرّاء والمعرّبين في معاني هذه الأفعال وما ترد عليه، ورأينا أن حديثهم جاء موجزاً مختصراً، أما حديث النحويين فقد جاء مفصلاً لها ومبيناً لمعانيها، مدعّمين ذلك كله بالشواهد من القرآن الكريم، ومن كلام العرب شعراً ونثراً، هذا والله أعلم بالصواب.

(١) الكتاب (٢/٣٦٦).

(٢) المقتضب (٣/٩٥).

(٣) الأصول في النحو (١/١٨٠).

(٤) أوضح المسالك (٢/٢٦-٤٥).

❖ عمل (ظنّ) وأخواتها:

١- قال الفرّاء: « كل موضع صلحت فيه فَعَلَ وَيَفْعَل من المنصوب جاز نصب المعرفة منه والنكرة؛ كما تنصب كان وأظنّ؛ لأنهن نواقص في المعنى وإن ظننت أنهن تامّات »^(١).

٢- قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾^(٢).
قال الفرّاء: « نصبت العدو والشياطين بقوله: جعلنا »^(٣).

٣- قال الفرّاء: « فإن كان الذي وقع على النكرة ناقصاً فلا يكون إلا بطرح الواو. من ذلك ما أظن درهماً إلا كافيك، ولا يجوز، إلا وهو كافيك؛ لأنّ الظنّ يحتاج إلى شيئين، فلا تعترض بالواو فيصير الظنّ كالمكتفي من الأفعال باسم واحد. وكذلك أخوات ظننت وكان وأشباؤها وإنّ وأخواتها، وإنّ إذا جاء الفعل بعد (إلا) لم يكن فيه الواو فخطأ أن تقول: إن رجلاً وهو قائم، أو أظن رجلاً وهو قائم، أو ما كان رجل إلا وهو قائم.... فأما أصبح وأمسى ورأيت الواو فيهن أسهل لأنهن توام (يعني تامات) في حال، وكان وليس وأظنّ بُنِينَ عَلَى النقص »^(٤).

٤- قال الفرّاء: « وهو قليل أن تعطلّ (أظنّ) من الوقوع على (أن) أو على اثنين سِوَى مَرْفُوعِهَا »^(٥).

(١) معاني القرآن (١/ ٢٨١).

(٢) سورة الأنعام (١١٢).

(٣) معاني القرآن (١/ ٣٥١).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٨٣).

(٥) المصدر السابق (٢/ ٢٥٩).

بيان المسألة:

يتحدث الفرّاء في النصوص السابقة عن عمل (ظن) وأخواتها وجاء حديثه في عدة جوانب هي:

الأول:

أن ظن وأخواتها هي أفعال ناقصة وبُيِّنَ في أصل الوضع على النقص، بمعنى أنها تحتاج إلى مفعولين منصوبين بها إضافة إلى فاعلها المرفوع، ولا يتم المعنى فيهن بدون ذلك، ويؤكد الفرّاء على هذا في النص الأول والثالث.

الثاني:

ذكر الفرّاء في النص الثالث أن مفعولي (ظنّ وأخواتها) لا يصح أن يفصل بينهما بالواو، وذلك بدخولها على المفعول الثاني؛ والسبب أن هذه الواو تؤدي معنى الاستئناف، وكأن الفعل (ظنّ) قد اكتفى بمفعول واحد، واستغنى عن الثاني، فلا يجوز أن تقول: ما أظنّ درهماً إلا وهو كافيك بالواو بل يتحتم علينا حذفها، فنقول: إلا كافيك، وقد عَقَدَ الفرّاء مقارنة في هذا بين ظنّ وأخواتها، وبين كان وأخواتها، وإن وأخواتها، ونص على عدم دخول الواو على أخبارها؛ كما لا تدخل على المفعول الثاني لأفعال القلوب، والعلة واحدة لهذا المنع؛ وهو نقصان هذه النواسخ، واحتياجها إلى جزأي الجملة الإسمية وهما المبتدأ والخبر لتتم الفائدة بهما ويستقيم المعنى، ودخول الواو على الجزء الثاني ينافي استكمال هذه النواسخ لأخبارها وينافي أيضاً تمام المعنى.

الثالث:

قد مثّل الفرّاء في النص الثاني لعمل ظنّ وأخواتها، وذلك في الفعل (جعل) وحدّد مفعولية المنصوبين (عدوّ - شياطين)، وفي النص الأخير يوضح الفرّاء أن الكثير في ظن وأخواتها أنها ترفع فاعلاً وتنصب مفعولين لها وأن القول بعدم العمل قليل ونادر.

ونلاحظ في نصوص الفراء أمرين هما:

١- أنه لم يتحدث -غالباً- عن (ظنّ وأخواتها) وعملها من خلال الآيات التي ذُكرت فيها، وإنما يتحدث عنها في ثنايا حديثه عن النواسخ الأخرى، ولا سيما كان وأخواتها؛ لجامع قوي بينهما فجميعها أفعال ناسخة تعمل في المبتدأ والخبر، وأفعال ناقصة تحتاج إليهما معاً، فالأحكام فيهما تكاد تكون متفقة؛ فلهذا يربط بينهما في الحديث في كتابه، أمّا في نصه الثاني فقد ذكر مفعولي (جعل) في الآية وذكر عملها فيهما.

٢- أنه ترك ذكر الشواهد من القرآن والشعر وكلام العرب على ما يذكر من قاعدات في (ظنّ وأخواتها)، على خلاف ما اعتدنا عليه في حديثه عن النواسخ الأخرى كما مر معنا في فصول البحث.

ونجد أن العربيين للقرآن يتفقون مع الفراء في ذكر أحكام (ظنّ وأخواتها) في ثنايا كلامهم بإيجاز، وفي الحديث عن بعض الآيات مثل قوله تعالى: ﴿يُظُنُّوكَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾^(١).

فذكر العكبري مفعولي الفعل (يظنون) ومصدره بقوله: « (غير الحق) المفعول الأول: أي: أمراً غير الحق، و (بالله) الثاني، و (ظنّ الجاهلية) مصدر تقديره: ظنّا مثل ظنّ الجاهلية »^(٢)، ومثل قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾^(٣).

قال العكبري: « (تركهم) هاهنا يتعدى إلى مفعولين؛ لأن المعنى صيرهم، وليس المراد به الترك الذي هو الإهمال؛ فعلى هذا يجوز أن يكون المفعول الثاني (في ظلمات) فلا يتعلق الجار بمحذوف، ويكون (لا يبصرون) حالاً، ويجوز أن يكون (لا

(١) سورة آل عمران: (١٥٤).

(٢) التبيان (١/٢١٦).

(٣) سورة البقر (١٧).

يبصرون) هو المفعول الثاني (وفي ظلمات) ظرف يتعلق بـ «تركهم» أو بـ «يبصرون»^(١).

وقال السمين الحلبي: «أصل الترك: التخلية ويُراد به التصيير، فيتعدّى لاثنين على الصحيح..... فإن قلنا: هو متعدّد لاثنين كان المفعول الأول هو الضمير، والمفعول الثاني (في ظلمات) و (لا يبصرون) حال»^(٢).

وهكذا كان حديث المعريين في عمل ظنّ وأخواتها مقتضياً عند بعضهم يكتفي بالإعراب وبيان المفعولين وحسب. في حين نجد أن النحويين يفيضون في الحديث عن هذه المسألة وفي أحكامها، وفي مقدمتهم شيخ النحاة سيبويه فهو يقول: «هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك: حَسِبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا بَكَرًا، وظنَّ عمرو خالدًا أبًا، وخالَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا أَخًا، ومثل ذلك: رأى عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا صَاحِبَنَا، ووجدَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا ذا الحِفَافِ؛ وإنَّما مَنَعَكَ أن تقتصر على أحد المفعولين هاهنا أنك إنَّما أردت أن تبين ما استقرَّ عندك من حال المفعول الأوّل، يقينًا كان أو شكًا، وذكرت الأوّل لتعلم الذي تُضيفُ إليه ما استقرَّ له عندك مَنْ هو: فإنَّما ذكرت ظننتُ ونحوه لتجعل خبر المفعول الأوّل يقينًا أو شكًا، ولم ترد أن تجعل الأوّل فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين»^(٣).

فبين سيبويه في نصه أن عمل هذه الأفعال يكون بنصب مفعولين ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر وبهذا قال المبرد^(٤)، وعلى هذا اتفق النحويون لكنهم اختلفوا في توجيه إعراب المفعول الثاني، فذهب نحاة البصرة إلى أنه منصوب على المفعولية، وذهب نحاة الكوفة إلى أنه منصوب على الحالية، وقد بين الأنباري هذه

(١) التبيان (١/ ٣١).

(٢) الدر المصون (١/ ١٦٣-١٦٤).

(٣) الكتاب (١/ ٣٩-٤٠).

(٤) المقتضب (٣/ ٩٥).

المسألة وربط بينها وبين المنصوب في خبر (كان) بقوله: « ذهب الكوفيون إلى أن خبر (كان) والمفعول الثاني لـ ظننت نُصب على الحال، وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول، لا على الحال »^(١).

ثم بين الأنباري حجج كل فريق فقد احتج الكوفيون بأنه يجوز في ظننت زيداً قائماً أن يكون في معنى ظننت زيداً في حالة كذا يقول: « وكذلك يحسن أيضاً في ظننت زيداً قائماً وظننت زيداً في حالة كذا فدلّ على أنّه نُصب على الحال »^(٢).

أما البصريون فقد احتجوا بوقوع الضمير المنفصل مع ظن وأخواتها، والضمير لا يقع حالاً يقول: « وكذلك قالوا أيضاً (ظنته إياه) والضمائر لا تقع أحوالاً بحال؛ فعُدّ شروط الحال فيهما؛ فوجب أن يتنسبا نُصب المفعول لا على الحال »^(٣).

ويقول السيوطي: « وزعم الفرّاء: أن هذه الأفعال لما طلبت اسمين أشبهت من الأفعال بما يطلب اسمين، أحدهما مفعول به، والآخر حال نحو: أتيت زيداً ضاحكاً »^(٤).

وقد ردّ أغلب النحويين قول الفرّاء بحجة قوية وهي وقوع المفعول الثاني معرفة نحو «ظننت زيداً أخاك»، وضميراً نحو «زيد ظننتك إياه»، واسماً جامداً نحو «ظننت زيداً أسداً»، واحتجوا على الفرّاء أيضاً بأن هذين المفعولين يمكن أن يُجذفاً إذا دل عليهما دليل، وذلك لا يكون في الحال. أما قول الفرّاء بوقوع الجملة والظرف والجار والمجرور موقع المفعول الثاني؛ فلأنها قد تُنصب على التشبيه بالمفعول به نحو: قال زيد: عمرو منطلق، ومررت بزيد.

(١) الإنصاف (٢/ ٨٢١).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٨٢١).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٨٢٥).

(٤) الهمع (١/ ٤٨٦).

وهكذا نرى أن جميع النحويين يجمعون على أن عمل ظنٍّ وأخواتها يكون بنصب جزأين معاً، اتفقوا في الأول على أنه نُصب على المفعولية، واختلفوا في الثاني بين المفعولية والحالية، والراجح كما ذكرنا هو رأي البصريين لا رأي الكوفيين والفرّاء؛ للأدلة التي ذكرناها سابقاً واتفق جمهور النحاة، بصريين وكوفيين، على أن أصل هذين الجزأين المبتدأ والخبر ما عدا السهيلي^(١) وحده فيرى أن أصلهما ليس كذلك، واستدل على كلامه بأنك تقول (ظننت زيدا عمراً)، ولو قلت: (زيد عمرو) على أنهما مبتدأ وخبر لا يصح الكلام، فلزم ألا يكون أصل مفعولي ظنٍّ مبتدأ وخبراً، وكلامه هذا مردود؛ لأننا بهذا المثال الذي ذكره نريد معنى التشبيه لا الحقيقة، هذا هو خلاصة القول في المسألة، والله أعلم بالصواب.



❖ عمل أفعال القلوب فيما اتحد فاعله ومفعوله معنى:

١- قال الفراء: « والعرب إذا أوقعت فعل شيء على نفسه قد كُني فيه عن الاسم قالوا في الأفعال التامة غير ما يقولون في الناقصة. فيقال للرجل: قتلت نفسك، وأحسنْتَ إلى نفسك، ولا يقولون: قتلْتَكَ ولا أحسنْتَ إليك.

كذلك قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَأَقْضُوا أَنْفُسَكُمْ﴾^(١) في كثير من القرآن؛ كقوله: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾^(٢) فإذا كان الفعل ناقصاً -مثل حسبت وظننت- قالوا: أَظُنُّني خارجاً، وأحسبني خارجاً، ومتى تراك خارجاً، ولم يقولوا: متى ترى نفسك، ولا متى تظن نفسك، وذلك أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الفعل الذي قد يلغى، وبين الفعل الذي لا يجوز إلغاؤه؛ ألا ترى أنك تقول: أنا -أظن- خارجٌ، فتبطل (أظن) ويعمل في الاسم فعله.

وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ﴾^(٣) أن زأه استغنى^(٤) ولم يقل: رأى نفسه. وربما جاء في الشعر: ضربتك أو شبهه من التام. من ذلك قول الشاعر:

خُذْ حَذْرًا يَا جَارِيَّ فَإِنِّي رَأَيْتُ جِرَانَ الْعَوْدِ قَدْ كَانَ يُضْلِحُ
لَقَدْ كَانَ لِي فِي ضَرْتَيْنِ عَدِمْتُنِي وَمَا كُنْتُ أَلْقَى مِنْ رَزِينَةٍ أَبْرَحُ^(٥)

(١) سورة البقرة (٥٤).

(٢) سورة هود (١٠١).

(٣) سورة العلق: (٦-٧).

(٤) البيتان من الطويل قائله عامر بن الحارث النميري الملقب بـ (جران العود). ديوانه (٤٧)، أساس البلاغة (١/٥٣).

الشاهد: قوله (عدمْتُنِي) حيث اتحد الفاعل والمفعول في المعنى وهما ضميران والعامل فيهما ليس فعلاً قلبياً فكان حقه أن يقول: عدمت نفسي ولا يقول: عدمْتُنِي وقد ورد هذا في كلام العرب، ويرى الفراء أنه ليس بالجيد في الكلام.

والعرب يقولون: عَدِمْتُني، ووجدْتُني، وفَقَدْتُني وليس بوجه الكلام»^(١).

٢- قال تعالى: ﴿أَنْ رَّاهُ اسْتَغْنَى﴾^(٢).

قال الفرّاء: «وَلَمْ يُقَلْ: أَنْ رَأَى نَفْسَهُ؛ والعرب إذا أوقعت فعلاً يكتفي باسم واحد على أنفسها، أو أوقعت من غيرها على نفسه جعلوا موضع المكني نفسه، فيقولون: قتلْتُ نفسيك، ولا يقولون: قتلْتُك قتلته ويقولون: قتل نفسيه، وقتلت نفسي، فإذا كان الفعل يريد: اسماً وخبراً طرحوا النفس فقالوا: متى تراك خارجاً؟ ومتى تظنك خارجاً؟ وقوله ﴿لَكَ﴾: ﴿أَنْ رَّاهُ اسْتَغْنَى﴾ من ذلك»^(٣).

بيان المسألة:

يبين الفرّاء في النصين السابقين حكماً نحوياً ينص فيه على جواز عمل الفعل القلبي في ضميرين - أحدهما فاعل والآخر مفعول أول - متحدي المعنى ولا يجوز هذا العمل فيما سواها من الأفعال.

وتفصيل هذا القول هو أن (ظنّ) وجميع أخواتها اختصت بأمر من بين الأفعال الأخرى يقضي بجواز أن يكون فاعلها ومفعولها الأول ضميرين متصلين يعودان لشخص واحد، مثل: أظنني خارجاً، وأحسبني خارجاً، فالفاعل والمفعول الأول يعودان إلى المتكلم، فاتصلا وهما ضميران بالفعل القلبي، ولم نحتج إلى (النفس) لتعبر عن المفعول الأول؛ فلا تقول: متى تظنُّ نفسك ولا متى ترى نفسك. أما الأفعال الأخرى فلا يُجزئ مجيء الضمير مكان المفعول الأول، ولا يصح القول: إلا بالنفس فتقول: قتلْتُ نفسك، وأحسنت إلى نفسك، ولا تقول: قتلْتُك وأحسنت إليك، وقد مثل الفرّاء بما ورد في القرآن الكريم من نصوص على الوجهين ليؤكد لنا هذه القاعدة:

(١) معاني القرآن (١/ ٣٣٣-٣٣٤).

(٢) سورة العلق (٧).

(٣) معاني القرآن (٣/ ٢٧٨).

ففي الوجه الأول استدل بقوله تعالى: ﴿أَنْ رَّاهُ اسْتَعَى﴾^(١) فالفاعل والمفعول الأول في الآية متحدان معنًى وهما ضميران فلم يعبر عن المفعول الأول بـ « النفس »؛ لأن العامل هنا فعل قلبي وهو (رأى) فلا تُقْلُ: رأى نفسه. بل وجب اتحاد الضميرين واتصالهما بالفعل فقال (رآه).

أما على الوجه الثاني فاستدل الفرّاء بقوله تعالى: ﴿فَأَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾^(٢) وقوله: ﴿وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾^(٣) فلم يُكَنَّ عن المفعول الأول بالضمير وإنما عبر منه بلفظ (النفس).

ونجد الفرّاء يخالف ما عودنا عليه من اعتداده بالسماح على العرب، واعتماده على البيت والبيتين في وضع القاعدة النحوية، فهو يرد هنا ما يُسمع عنهم يخالف هذه القاعدة كما جاء في بيت جرّان العود من قوله: عدمتني، ومثله من كلام العرب: وجدتني، وفقدتني، ويحكم الفرّاء على هذه الأساليب بأنها ليست الوجه في الكلام، أي: أنه يرى عدم صوابها وصحتها مع ما ورد فيها سماعاً عن العرب، ونجده في النص الثاني يضع لنا القاعدة بجلاء ووضوح أكثر فيقول: إن الفعل التام المتعدي لمفعول واحد، إذا اتحد مع فاعله في المعنى أوقعته العرب على النفس، ولم توقعه على (المكني) أي الضمير، أما الفعل المتعدي لمفعولين، اسماً وخبراً، فطرحوا فيه (النفس) وعبروا عنه بالمكني كما في سورة العلق.

وقد اتفق العربون^(٤) مع الفرّاء فيما ذكره، فيقول النحاس في الآية السابقة: «فجاء المفعول متصلاً، ولم يستعمل رأى نفسه؛ لأنه من أخوات ظننتُ»^(٥)، واكتفى

(١) سورة العلق: (٧).

(٢) سورة البقرة: (٥٤).

(٣) سورة هود: (١٠١).

(٤) إعراب القرآن (٢٦٢/٥)، البيان (٥٢٢/٢)، التبيان (٧٨٥/٢)، المحرر الوجيز (٥١٢/١٥)، البحر

المحيط (٤٨٩/٨)، الدر المصون (٥٧/١١).

(٥) إعراب القرآن (٢٦٢/٥).

ابن الأنباري بتحديد المفعولين قائلاً: « ورأى يتعدى إلى مفعولين؛ لأنه من رؤية القلب فالمفعول الأول الهاء والمفعول الثاني: (استغنى) »^(١) ويمنع الزمخشري اجتماع الضميرين في غير الفعل القلبي فهو يقول: « ومعنى الرؤية العلم، ولو كانت بمعنى الإبصار لامتنع في فعلها الجمع بين الضميرين، و (استغنى) هو المفعول الثاني »^(٢) ويفصل ابن عطية المسألة بوضوح أكثر فيقول: « والضمير في (رآه) للإنسان المذكور، كأنه قال: أن رأى نفسه غنياً، وهي رؤية قلب تقرب من العلم، وكذلك جاز أن يعمل فيها فعل الفاعل في نفسه؛ كما تقول: وجدّني وظنّني، ولا يجوز أن تقول: ضربّني »^(٣).

ويؤكد النحويون هذا الحكم لـ « ظنّ » وأخواتها. يقول المبرد: « فعل الرجل لا يتعدى إلى نفسه، فيتصل ضميره إلّا في باب ظننت وعلمت، فأما (ضربّني)، و(ضربتك) يا رجل فلا يكون »^(٤).

ويجعل ابن الحاجب هذا العمل من خصائص هذه الأفعال فيقول: « ومنها أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد، مثل علمتني منطلقاً »^(٥).

ويذكر الرضي علة هذا الاختصاص لأفعال القلوب دون سواها من الأفعال قائلاً: « وإنّما لم يجز ذلك في غير الأفعال المذكورة؛ لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثراً والمفعول به متأثر منه، وأصل المؤثر أن يغير المتأثر، فإن اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظاً، فلذا لا تقول: ضرب زيداً زيداً، وأنت تريد: ضرب زيد نفسه، فلم يقولوا: ضربّني، ولا ضربّنا، وإن تخالفا لفظاً، لاتحادهما معنى ولا اتفاقهما من حيث كون كل واحد

(١) البيان (٢/٥٢٢).

(٢) الكشف (٤/٥٨٧).

(٣) المحرر الوجيز (١٥/٥١٢).

(٤) المقتضب (٣/٢٧٧).

(٥) شرح الرضي (٤/١٥٤).

منها ضميراً متصلاً، فُقصد مع اتحادهما معنى: تغايرهما لفظاً بقدر الإمكان، فمن ثم قالوا: ضرب زيد نفسه؛ لأنه صار النفس بإضافته إلى ضمير زيد كأنه غيره، لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه، فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مُظهرين، متغايرين في الظاهر. وأما أفعال القلوب، فإن المفعول به فيها، ليس المنصوب الأول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظاً؛ لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به^(١).

ويظهر من كلام الفرّاء والنحويين أن هذا الحكم النحوي قائم إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين متصلين؛ أما إذا كان أحدهما منفصلاً والآخر متصلاً فيجوز مجيئه في غير أفعال القلوب، يقول الرضي: «أما إذا كان أحدهما منفصلاً والآخر متصلاً، فيجوز في غير أفعال القلوب أيضاً، سواء وقع المنفصل بعد (إلا) أو معناها، أو لم يقع نحو: ما ضربت إلا إياك، وإنما نقتل إيانا وإياك فاضرب، وما ضربك إلا أنت، وأما إن كان الفاعل والمفعول متحدين معنىً، وأحدهما ضمير متّصل والآخر ظاهر نحو: زيداً ظنّ قائماً، وظنه زيد قائماً، لم يجز المثال الأول مطلقاً، وجاز الثاني في أفعال القلوب خاصة، وإن كان الضمير منفصلاً جاز مطلقاً على شريطة التفسير^(٢)».

وبهذا نكون قد ذكرنا رأي الفرّاء والمعرّبين والنحويين، ووجدنا إجماعاً واتفاقاً منهم على أن أفعال القلوب تختص من بين الأفعال بأنها تعمل في الفاعل والمفعول إذا اتحدا في المعنى وكانا ضميرين متصلين، ولا يجوز هذا في غيرها إلا بالتعبير عن المفعول بالنفس، وقد أيد هذا النص القرآني، وما ورد خلافه من كلام العرب فهو قليل لا يعتد به، ويمكن عده من الضرورة في الشعر إذا ورد شعراً، أو من شواذ الكلام إذا ورد نثراً؛ كما ذهب الفرّاء إلى ذلك، هذا والله أعلم بالصواب.

(١) شرح الرضي (٤/١٦٩-١٧٠).

(٢) المصدر السابق (٤/١٧٠) بتصرف.

◆ تعليق (ظن وأخواتها) عن العمل:

١- قال الفرّاء: « فأعمل في (ما) و (أيّ) الفعل الذي بعدهما، ولا تُعمل الذي قبلهما إذا كان مُشتقاً من العلم؛ كقولك: « ما أعلم أيّهم قال ذاك، ولا أعلمن أيّهم قال ذاك، وما أدري أيّهم ضربت، فهو في العلم والإخبار والإنباء على ما وصفت لك، منه قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةٌ﴾^(١) ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾^(٢) (ما) الثانية رفع، فرفعتها بيوم كقولك: ما أدراك أي شيء يوم الدين، وكذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿لَنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَحْصَى﴾^(٣) رفعته بأحصى. وتقول إذا كان الفعل واقعاً على أيّ: ما أدري أيّهم ضربت، وإنما امتنعت من أن تُوقع على (أيّ) الفعل الذي قبلها من العلم وأشباهه؛ لأنّك تجد الفعل غير واقع على (أيّ) في المعنى؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (اذْهَبْ فاعلم أيّهما قام) أنك تسأل غيرهما عن حالهما فتجد الفعل واقعاً على الذي أعلمك؛ كما أنك تقول: سل أيّهم قام، والمعنى (سل الناس أيّهم قام، ولو أوقعت الفعل على (أيّ) فقلت: (اسأل أيّهم قام) لكنت كأنك تضمّر أيّاً مرة أخرى؛ لأنك تقول: (سل زيدا أيّهم قام)، فإذا أوقعت الفعل على زيد فقد جاءت (أيّ) بعده، فكذلك (أيّ) إذا أوقعت عليها الفعل خرجت من معنى الاستفهام^(٤).

٢- قال تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ﴾^(٥).

قال الفرّاء: « (من) في موضع^(٦) رفع كقوله: ﴿لَنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَحْصَى﴾^(٧) إذا كانت

(١) سورة القارة: (١٠).

(٢) سورة الانفطار: (١٧).

(٣) سورة الكهف: (١٢).

(٤) معاني القرآن (١/٤٦-٤٧).

(٥) سورة الأنعام: (١١٧).

(٦) على أنه اسم استفهام فهو مبتدأ وخبره جملة (يضل).

(٧) سورة الكهف: (١٢).

(من) بعد العلم والنظر والدراية - مثل نظرت وعلمت ودريت - كانت في مذهب (أي) فإن كان بعدها فعل لها رفعتها به، وإن كان بعدها فعل يقع عليها نصبها، كقولك: ما أدري من قام، ترفع (من) بـ « قام »، وما أدري من ضربت، تنصبها بـ (ضربت) «^(١)».

٣- قال تعالى: ﴿الْمَيْرُوا كَمْ أَهْلَكْنَا﴾^(٢).

قال الفرّاء: « (كَمْ) في موضع نصب من مكانين: أحدهما أن توقع (يَرُوا) على (كَمْ) وهي في قراءة^(٣) عبد الله (ألم يروا مَنْ أَهْلَكْنَا) فهذا وجه، والآخر أن توقع (أهْلَكْنَا) على (كَمْ) وتجعله استفهاماً كما تقول: علمت كم ضربت غلامك. وإذا كان قبل (مَنْ وأي وكم) (رأيت) وما اشتقّ منها، أو العِلْمُ وما اشتقّ منه وما أشبه معناه، جاز أن تُوقع ما بعد (كم وأي ومن) وأشباهها عليها، كما قال الله ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَخَصَى﴾^(٤) ألا ترى أنك قد أبطلت العلم عن وقوعه على (أي)، ورفعت أيّاً بأخصى. فكذاك تنصبها بفعل لو وقع عليها «^(٥)».

بيان المسألة:

يتحدث الفرّاء عن تعليق (ظنّ وأخواتها) عن العمل وهو يفصل هذا تفصيلاً دقيقاً؛ فهو يبدأ في نصه الأول بوضع تعريف نحوي لمعنى التعليق عن العمل، وهو أن هذه الأفعال إذا أتى بعدها استفهام، سواء كان بـ (ما أو أي أو مَنْ أو كم) علق هذه الأفعال عن العمل وعمل في أسماء الاستفهام ما بعدها لا ما قبلها إذا كان مشتقاً من العلم والإخبار وما أشبهها، وذكر أن العامل بعد أسماء الاستفهام على قسمين

(١) معاني القرآن (١/ ٣٥٢).

(٢) سورة يس (٣١).

(٣) البحر المحيط (٧/ ٣١٩).

(٤) سورة الكهف (١٢).

(٥) معاني القرآن (٢/ ٣٧٦).

ومثل لهما كالآتي:

١- العامل فيها الرفع كقوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾^(١) فأَيُّ رُفِعَ على أنه مبتدأ وخبره أحصى ومثله ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ﴾^(٢) رُفِعَ (مَنْ) على الابتداء وخبره الجملة الفعلية ومثل قولك: ما أدري من قام. وغيره كثير.

٢- العامل فيها النصب مثل قولك: لا أدري مَنْ ضربت وأَيَّهم ضربت؛ لأن اسم الاستفهام نصب على أنه مفعول متقدم على عامله (ضربت).

وبعد ذلك ذكر لنا الفرّاء أن سبب تعليق أسماء الاستفهام لهذه الأفعال عن العمل فيما بعدها هو أن وقوع هذه الأفعال على أي وأشباهها يخرجها من معنى الاستفهام فإذا قلت: «اذهب فاعلم أيهما قام» كنت تسأل عن حال المسؤول عنهم، فاستقام لك معنى الاستفهام؛ لأنك أعملت في اسمه ما بعده لا ما قبله، فأنت توقع العلم على من تسأله وتستخبره لا على المسؤول. ويبين ذلك أنه لو قيل: أسأل أيَّهم قام بإعمال ما قبل اسم الاستفهام فيه لوجب تقدير: إضمار (أي) مرة أخرى في السياق لأن (أيًا) خرجت عن معنى الاستفهام فوجب تقدير أخرى للاستفهام.

وذكر الفرّاء سبباً آخر للتعليق في موضع آخر من كتابه، وهو أن الاستفهام له حق الابتداء والصدارة في الكلام، فلا يتقدم عليه ما يعمل فيه يقول في ذلك: «ولو جعلت في الكلام استفهاماً بطل الفعل عنه فقلت: ما أبالي أقائم أنت أم قاعد، ولو أقيت الاستفهام اتّصل الفعل بما قبله فانتصب، والاستفهام كله منقطع مما قبله لخلقة»^(٣) الابتداء به^(٤).

(١) سورة الكهف (١٢).

(٢) سورة الأنعام (١١٧).

(٣) الخلقة هي الطبيعة والأصل.

(٤) معاني القرآن (١/ ١٤٢).

وقد ذهب العربون^(١) إلى ما ذهب إليه الفرّاء من تعليق الاستفهام لظنّ وأخواتها عن العمل يقول مكّي: في الآية من سورة الكهف «الرفع في (أي) عند أكثر النحويين في هذا على الابتداء، وما بعده خبر، والفعل معلق غير معمل في اللفظ»^(٢) وقد أشار صاحب البيان إلى هذا المعنى بجعل الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر سادة مسدّ مفعولي (علم)، أي أنه غير عامل النصب فيما بعده لتعليق أي له يقول في ذلك: «أي مرفوع لأنّه مبتدأ، والحزبين مجرور بإضافة أيّ إليه، وأحصى فعلٌ ماضٍ خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره سدّ مسدّ مفعولي (نعلم)»^(٣).

وقد رد النحاس قول الفرّاء في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا﴾^(٤) حيث يرى الفرّاء أن (كم) منصوبة والناصب لها من وجهين:

١- الفعل (رأى) وهي رأى العلمية وليس البصرية على أن (كم) خبرية وليست استفهامية، واستشهد بقراءة عبد الله (لم يروا من أهلكنا).

٢- الفعل (أهلكنا) على اعتبار أن (كم) استفهامية علقت الفعل القلبي عن العمل.

وخالفه النحاس في الوجه الأول قائلاً: «القول الأول محال؛ لأن (كم) لا يعمل فيها ما قبلها لأنها استفهام، ومحال أن يدخل الاستفهام في حيز ما قبله، وكذا حكمها إذا كانت خبراً»^(٥).

فالفرّاء يفرق في حكم التعليق بين أن تكون (كم) استفهامية وبين أن تكون خبرية، أمّا النحاس فقد جعل الخبرية في حكم الاستفهامية في تعليق هذه الأفعال عن

(١) إعراب القرآن (٢/ ٤٤٩)، (٣/ ٣٩٢-٣٩٣)، مشكل إعراب القرآن (٢٩٦)، البيان (٢/ ١٠١)، البحر المحيط (٦/ ١٠٠)، الدر المصون (٧/ ٤٤٨).

(٢) مشكل إعراب القرآن (٢٩٦).

(٣) البيان (٢/ ١٠١).

(٤) سورة يس (٣١).

(٥) إعراب القرآن (٣/ ٣٩٢-٣٩٣).

العمل، يقول الزمخشري: « (ألم يروا) أي: ألم يعلموا وهو معلق عن العمل في (كم) لأن (كم) لا يعمل فيها عاملٌ قبلها - كانت للاستفهام أو للخبر - لأن أصلها الاستفهام إلا أن معناها نافذ في الجملة كما نفذ في قولك: « ألم يروا إن زيدا لمنطلقٌ » وإن لم يعمل في لفظه »^(١) ولعل الفرّاء في قوله بعدم تعليق (كم) الخبرية للفعل يوافق لغة من لغات العرب حكاهما الأخفش يقول أبو حيان: « الخبرية فيها لغتان: الفصيحة كما ذكر، لا يتقدمها عامل إلا ما ذكرنا من الجار، واللغة الأخرى حكاهما الأخفش يقولون فيها: (ملكت كم غلام) أي: (ملكت كثيراً من الغلمان)، فكما يجوز أن يتقدم العامل على كثير كذلك يجوز أن يتقدم على (كم) لأنها بمعناها^(٢) ».

هذا ما ذكره العربون عن تعليق (ظنّ وأخواتها) عن العمل، وقد تحدث النحويون عن مواضع تعليق هذه الأفعال، واستشهدوا على ذلك بالقرآن وكلام العرب شعراً ونثراً.

فقد عقد سيبويه لهذه المسألة باباً فيقول: « هذا باب ما لا يَعْمَلُ فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدّى إلى المفعول ولا غيره؛ لأنّه كلام قد عمل بعضه في بعض، فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله؛ لأن ألف الاستفهام تمنعه من ذلك »^(٣) ومثّل سيبويه للتعليق بالاستفهام بالآية التي في سورة الكهف، ثم تحدث عن التعليق باللام فقال: « ومن ذلك: قد علمتُ لعبد الله خيراً منك. فهذه اللام تمنع العمل، كما تمنع ألف الاستفهام، لأنّها إنّما هي لام الابتداء، وإنّما أدخلت عليه علمت لتؤكد، وتجعله يقيناً قد علمته..... ومثّل ذلك قوله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾^(٤) »^(٥).

(١) الكشف (١٣/٤).

(٢) البحر المحيط (٣١٩/٧).

(٣) الكتاب (٢٣٥/١).

(٤) سورة البقرة (١٠٢).

(٥) الكتاب (٢٣٦/١).

وقد تحدث المبرد أيضًا عن تعليق هذه الأفعال بالاستفهام^(١) وباللام الابتداء^(٢).

وقد عدّ ابن السراج ما، ولا النافيتين من أدوات تعليق هذه الأفعال عن العمل فقال: «وإذا ولي الظنّ حروف الاستفهام، وجوابات القسم بطل في اللفظ عمله وعَمِلَ في الموضع،.....ومن النحويين من يجعل (ما) و (لا) ك (أَنْ) واللام في هذا المعنى، فيقول: أَظُنُّ ما زيد منطلقًا، وأحسب لا يقوم زيد»^(٣).

وقد عرف ابن مالك التعليق بقوله (التعليق عبارة عن إبطال العمل لفظًا لا محلاً على سبيل الوجوب)^(٤) وذكر من المعلقات ما ذكره سابقوه وعدّ ابن مالك أيضًا (لو) من المعلقات واستشهد لذلك بقول الشاعر:

وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ أَمْسَى لَهُ وَفُرُ^(٥)

وبهذا نجد اتفاق بين المعربين والنحويين على مفهوم التعليق وأنه: إبطال العمل لأفعال القلوب لفظًا لا محلاً لمجيء ماله صدر الكلام بعدها من أدوات الاستفهام والتوكيد والنفي، (لو) كما ذكر ابن مالك، هذا والله أعلم بالصواب.



(١) المقتضب (٣/٢٩٧).

(٢) المصدر السابق (٢/٣٣٤).

(٣) الأصول في النحو (١/١٨٢).

(٤) شرح التسهيل (٢/٨٨).

(٥) البيت من الطويل وهو لحاتم الطائي ديوانه (٢١٢) شرح الأشموني (١/١٦١)، الهمع (١/٤٩٥).

الشاهد: علقت (لو) الفعل (علم) وهو من أخوات (ظنّ) عن العمل فلم ينصب مفعولين.

◆ إغفاء (ظنّ) وأخواتها:

١- قال الفرّاء: « إذا كان الفعل ناقصاً - مثل حسبت وظننت - قالوا: أَظُنُّنِي خارجاً و «أَحْسِبُنِي خارجاً» و «متى تراك خارجاً» ولم يقولوا: متى ترى نفسك، ولا متى تظنّ نفسك. وذلك أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الفعل الذي قد يُلغى، وبين الفعل الذي لا يجوز إلغاؤه؛ ألا ترى أنك تقول: أنا -أظنّ- خارجٌ فتبطل (أظنّ) ويعمل في الاسم فعله «^(١).

٢- قال الفرّاء: « وأخبرني شيخ من أهل البصرة قال: سَمِعْتُ أَعْرَابِيَّةً تقول لزوجها: أين ابنك ويلك؟ فقال: وَيَكَاَنَّهُ وراء البيت. مَعْنَاهُ: أَمَا تَرِيْنَهُ وراء البيت. وقد يذهب بعض النحويين إلى أنها كلمتان يريد: وَيَك أَنَّهُ، أراد ويلك، فحذف اللام وجعل (أَنَّ) مفتوحةً بفعل مضمر، كأنه قال: ويلك أعلم أنه وراء البيت، فأضمر (أعلم). ولم نجد العرب تُعمل الظنّ، والعلم بإضمار مضمرٍ في (أَنَّ) وذلك أَنَّهُ يبطل إذا كان بين الكلمتين أو في آخر الكلمة، فلمّا أضمره جرى مجرى الترك، ألا ترى أنه لا يجوز في الابتداء أن تقول: يا هَذَا أَنَّنِي قائم، ولا «يا هذا أن قمت تريد: علمت أو أعلم أو ظننت أو أظنّ»^(٢).

٣- قال الفرّاء: « والعرب تقول: إِذَا أَكْسِرَ أَنْفَكَ، إِذَا أَضْرَبَكَ، إِذَا أَغْمَكَ إِذَا أَجَابُوا بِهَا مُتَكَلِّمًا. فإذا قالوا: أَنَا إِذَا أَضْرَبُكَ رَفَعُوا، وجعلوا الفعل أولى باسمه من (إِذَا)، كَأَنَّهُمْ قالوا: أَضْرَبُكَ إِذَا، ألا ترى أنهم يقولون: أَظُنُّكَ قائماً، فيُعملون الظنّ إِذَا بدؤوا به، وَإِذَا وقع بين الاسم وخبره أبطلوه، وَإِذَا تأخر بعد الاسم وخبره أبطلوه. وكذلك اليمين يكون لها جواب إِذَا بُدِئَ بِهَا فيُقال: «والله إنك لعاقِل»، فإذا وقعت بين الاسم وخبره قالوا: (أنت -والله- عاقل) وكذلك إِذَا تأخرت لم يكن لها جواب؛

(١) معاني القرآن (١/ ٣٣٤).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٣١٢).

لأن الابتداء بغيرها»^(١).

بيان المسألة:

يتحدث الفرّاء في هذه النصوص الثلاثة عن إلغاء (ظن وأخواتها) عن العمل. ففي النص الأول يبين أن الفعل إذا كان مقدماً وجب إعماله في مفعولين معاً، فتقول: «أظنني خارجاً، وأحسبني خارجاً» فالضمير في (ياء المتكلم) هو المفعول الأول، و«خارجاً» المفعول الثاني، وإنما نصب الفعل القلبي مفعولين؛ لتقدمه فوجب عمله فيما يليه، أما إذا لم يتقدم وتوسط في الكلام وجب إلغاء عمله مثل: أنا - أظن - خارجٌ، فقد توسط الفعل (ظن) بين المبتدأ والخبر فبطل عمله.

أما في النص الثاني فيتحدث الفرّاء عن عدم جواز إضمار الفعل القلبي وبقاء عمله في الكلام، فرد قول من قدر «ويكأنه» بأن المعنى: (ويلك أعلم أنه) بإضمار أعلم لأن هذا لم يرد في كلام العرب، وأثبت هذا بإبطال عمل الفعل القلبي إذا توسط في الكلام، وإذا تأخر، فطالما أنه لم يعمل وهو مذكور لتوسطه أو تأخره، فمن باب أولى ألا يعمل وهو مضمّر محذوف من الكلام.

وفي النص الثالث يؤيد الفرّاء هذه القضية مستخدماً التنظير النحوي بين المسائل المتشابهة، وقد استطاع بعقليته الفذة وبراعته النحوية في القياس والتحليل النحوي أن يجلي لنا الحكم بوضوح وجلال؛ فبدأ ذلك بالحديث عن أداة الجواب (إذن) الناصبة للفعل المضارع، وقرر لنا بالمثال إعمالها هذا العمل إذا تقدمت وكان لها صدر الكلام؛ مثل: إذن أضربك ونحوه، أما إذا توسطت هذه الأداة بطل عملها في الفعل فتقول: أنا - إذن - أضربك بالرفع، وأيضاً إذا تأخرت فتقول: أضربك إذن (رفعاً)، ثم تحدث بعد ذلك عن (ظن) وأثبت إعمالها متقدمة مثل «أظنك قائماً»، ثم يضع لنا القاعدة في إلغاء هذه الأفعال إذا توسطت بين متلازمين كالاسم وخبره، وكذلك إذا تأخرت لم

تعمل وتُلغى وظيفتها الأصلية في الجملة ويحجب أثرها في الكلام.

يؤكد الفراء هذه القضية بقياس آخر وهو إبطال اليمين إذا توسط، وإبطاله أيضاً إذا تأخر، فلا يكون له جواب كما يكون له في حال تقدمه تماماً مثل (ظنّ وأخواتها)، ونلاحظ في نصوص الفراء السابقة ثلاثة أمور:

١- اهتمامه بالسماع عن العرب، ورواية كلامهم، وما يحكى عنهم من محاورات كلامية، واستنباط القاعدة النحوية منها.

٢- اهتمامه بالتنظير النحوي بين المسائل المتشابهة والجمع بينها في الأحكام؛ لأن هذا أقوى في إثبات الحكم النحوي وأدعى لقبوله.

٣- أتى حديث الفراء عن حكم إلغاء عمل هذه الأفعال عرضاً في أثناء حديثه عن مسائل أخرى، ولم يتحدث عنه من خلال النص القرآني لعدم وروده فيه؛ ولهذا السبب أيضاً لا نكاد نجد حديثاً للمعربين عن إلغاء ظنّ وأخواتها في كتبهم إلا استطراداً موجزاً، بينما نجد هذا الحديث مفصلاً وافياً في كتب النحو العامة فقد ذكره سيبويه بمواضعه وشواهد في باب من كتابه قال فيه: « هذا باب الأفعال التي تستعمل وتُلغى فهي ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَرَأَيْتُ وَأَرَيْتُ، وَزَعَمْتُ، وما يتصرف من أفعالهن.

فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأيت وضربت وأعطيت في الإعمال والبناء على الأول، في الخبر والاستفهام وفي كل شيء، وذلك قولك: أَظُنُّ زيداً منطلقاً، وأظنُّ عمراً ذاهباً، وزيد أَظُنُّ أخاك..... فإن ألغيت قلت: عبدُ الله أَظُنُّ ذاهباً، وهذا إخالُ أخوك، وفيها أرى أبوك وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى وكل عربي جيد^(١).

وذكر المبرد إلغاء ظنّ وأخواتها في باب (إذن) - كما فعل الفراء - قياساً عليها في الإلغاء عند توسطها وتأخرها فهو يقول: «اعلم أن (إذن) في عوامل الأفعال كظننت

في عوامل الأسماء؛ لأنها تعمل وتُلغى كظننت، ألا ترى أنك تقول: ظننت زيدا قائماً، وزيدٌ ظننت قائماً إذا أردت زيدا قائماً في ظني، وكذلك إذن إذا اعتمد الكلام عليها نُصب بها، وإذا كانت بين كلامين أحدهما في الآخر عاملٌ أُلغيتُ»^(١) ويؤكد المبرد أن هذا الإلغاء لا يكون إلا في وسط الكلام فيقول: «فالذي تلغيه لا يكون مُقدِّماً، إنّما يكون في أضعاف الكلام، ألا ترى أنك لا تقول: (ظننت زيد منطلق)؛ لأنك إذا قدّمت الظنّ فإنّما تبني كلامك على الشك»^(٢) وقد فرق الرضي بدقة بين إلغاء هذه الأفعال وبين تعليقها وذكر هذا الفرق في أمرين قائلاً:

«الفرق بين التعليق والإلغاء مع أنهما بمعنى إبطال العمل:

أن التعليق: إبطال العمل لفظاً لا معنى، والإلغاء إبطال العمل لفظاً ومعنى، فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر، مفعولاً به للفعل المعلق، كما كان كذلك قبل التعليق، فلا منع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو: علمت لزيداً قائماً، وبكراً فاضلاً، على ما قال ابن الخشاب، وأما الإلغاء فالجملة معه ليست بتأويل المفرد فمعنى زيد علمت قائماً: زيد في ظني قائماً، فالجملة الملغى عنها، لا محل لها، لأنه لا يقع المفرد موقعها، والجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الآخر: أن الإلغاء أمرٌ اختياري لا ضروري والتعليق ضروري»^(٣).

وهناك فرق آخر لم يذكره وهو أن التعليق يكون في أفعال القلوب وغيرها أما الإلغاء فقد أجمع النحاة^(٤)، بصريهم وكوفيهم، على أنه لا يجري في شيء من الأفعال سوى أفعال القلوب في ظن وأخواتها فحسب.

وقد مثل النحويون لإلغاء هذه الأفعال وهي متأخرة بقول الشاعر:

(١) المقتضب (٢/١٠).

(٢) المصدر السابق (٢/١١).

(٣) شرح الرضي (٤/١٥٥-١٥٦).

(٤) أوضح المسالك (٢/٤٨) الحاشية، شرح الأشموني (١/١٥٩).

هُمَّا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ وَإِنَّمَا يَسُودَانِ إِنْ أَيْسَرَتْ غَنَاهُمَا^(١)

ومثلوا له عند توسطه في أضعاف الكلام بقول الشاعر:

أَبَا الْأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللَّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللَّؤْمَ وَالْفِشْلُ^(٢)

وقال ابن هشام: «إلغاء المتأخر أقوى من إعماله، والمتوسط بالعكس، وقيل: هما في المتوسط بين المفعولين سواء»^(٣).

أما هل يجوز إلغاء الفعل القلبي إذا تقدم؟ فالجواب عن هذا بقولين:

الأول: وجوب الإعمال وهذا مذهب الجمهور وخلافه عندهم قبيح. يقول الرضي: «ويقبحُ الإلغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب؛ لأن عامل الرفع معنوي عند النحاة، وعامل النصب لفظي، فمع تقدمهما يغلب اللفظي المعنوي»^(٤)، وقال ابن هشام «ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم، خلافاً للكوفيين والأخفش»^(٥).

الثاني: نقل السيوطي جواز الإلغاء عن بعضهم بقوله: «أما إذا تصدر الفعل، فلا يجوز فيه الإلغاء عند البصريين، وجوزّه الكوفيون والأخفش، وأجازه ابن الطراوة، إلا أن الإعمال عنده أحسن واستدلوا بقوله:

(١) البيت من الطويل لأبي أسيدة الديري. لسان العرب مادة (غنم)، أوضح المسالك (٢/ ٥١)، الهمع (١/ ٤٩٠).

الشاهد: إلغاء الفعل القلبي (يزعم) لتأخره عن مفعوليه فبطل عمله ورُفع المفعولان على أنهما مبتدأ وخبر.

(٢) البيت من البسيط وهو لـ منازل بن ربيعة المنقري وقيل لجرير. الكتاب (١/ ١٢٠)، أوضح المسالك (٢/ ٤٩)، الهمع (١/ ٤٩١).

الشاهد: إلغاء الفعل القلبي (خال) لتوسطه بين المبتدأ المؤخر «اللؤم» والخبر المقدم (في) الأراجيز.

(٣) أوضح المسالك (٢/ ٥٢).

(٤) شرح الرضي (٤/ ١٥٦).

(٥) أوضح المسالك (٢/ ٥٥).

كذلك أُدبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ مَلَأُ الشَّيْمَةَ الْأَدْبُ» (١) (٢)

وبهذا نكون قد عرضنا لحكم إلغاء هذه الأفعال ومواضعه كما ذكر الفرّاء وكما بين النحويون، ووجدنا أن الفرّاء خالف قومه الكوفيين ووافق البصريين على أنه لا يميز الإلغاء إلا بتأخر الفعل أو توسطه في الكلام، أما التقديم فلا يجوز معه إلا الأعمال وأرى أن هذا هو الرأي الراجح للحجة القوية التي ذكرها الرضي، ولأن الواقع النحوي في الآيات القرآنية يؤيد أعمال هذه الأفعال عند تقدمها، وكذا في غالب كلام العرب، وما جاء خلاف هذا من البيت أو البيتين يُحْتَمَل فيه التأويل فليس بحجة يُحتج بها لجواز الإلغاء في هذه الأفعال عند التقدم، والله أعلم بالصواب.

(١) هو بيت من البسيط وهو لبعض الفزاريين. المقرب (١/١١٧)، أوضح المسالك (٢/٥٥)، شرح الأشموني (١/١٦٠).

الشاهد: إلغاء الفعل القلبي (رأيت) مع تقدمه فقد رفع (ملأ) على الابتداء ورفع (الأدب) على الخبرية وكان حقها نصب على المفعولية وهذا على مذهب الكوفيين والأخفش، أما الجمهور فلا يميزون الإلغاء مع التقدم فخرجوا البيت على تقدير ضمير الشأن أي: رأيته وهذا الضمير هو المفعول الأول والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب المفعول الثاني.

(٢) الهمع (١/٤٩١).

❖ الصور الواردة لمفعولي (ظنّ) وأخواتها:

أ) القول بمجيء ضمير الشأن مفعولاً أولاً:

١- قال الفرّاء: « كان من عادة (كان) عند العرب مرفوع ومنصوب، فأضمروا في (كان) اسماً مجهولاً، وصيروا الذي بعده فعلاً لذلك المجهول. وذلك جائز في كان، وليس، ولم يزل، وفي ظن وأخواتها: أن تقول (أظنّه زيد أخوك) و(أظنّه فيها زيد، ويجوز في (إنّ) وأخواتها كقول الله تبارك وتعالى: ﴿يَبْنِيْ إِنَّهَا إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾^(١)، وكقوله: ﴿إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(٢) فتذكر الهاء وتوحدّها، ولا يجوز تثنيتهما، ولا جمعها مع جمع ولا غيره، وتأنيثها مع المؤنث، وتذكيرها مع المؤنث جائز، فتقول: إنها ذاهبة جاريتك، وإنه ذاهبة جاريتك. فإن قلت: كيف جاز التأنيث مع الأنثى، ولم تجز التثنية مع الاثنين؟ قلت: لأن العرب إنما ذهبت إلى تأنيث الفعل وتذكيره، فلما جاز ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾^(٣) و(أَخَذَتْ) جاز التأنيث، والتذكير. ولما لم يحز: قاما أخواك ولا قاموا قومك، لم يحز تثنيتهما ولا جمعها^(٤) ».

بيان المسألة:

يتحدث الفرّاء عن أحوال مفعولي ظن وأخواتها، فيذكر في هذا النص جواز مجيء المفعول الأول ضميراً للشأن.

ومثل له بقوله: « أظنه زيد أخوك »، و « أظنه فيها زيد » فالضمير المتصل بالفعل القلب هو مفعوله الأول والجملة الاسمية بعده في محل نصب المفعول الثاني، ويُقَعَّد

(١) سورة لقمان: (١٦).

(٢) سورة النمل: (٩).

(٣) سورة هود: (٦٧).

(٤) معاني القرآن (١/ ٣٦١).

الفراء لهذا الضمير في ثلاث قواعد نذكرها ونذكر رأي النحويين فيها بإيجاز:

القاعدة الأولى: « مسمى هذا الضمير ».

الفراء وضع مصطلحاً لهذا الضمير فنجد يطلق عليه « المجهول »، فهذا المصطلح كوفي؛ وعلة هذه التسمية عندهم؛ أن عائد هذا الضمير غير معلوم في الكلام، بل هو مؤخر عنه في الذكر، ويقابل هذه التسمية عند البصريين مصطلح آخر وهو « ضمير الشأن » أو « ضمير القصة » ولم نجد هذه التسمية عند سيويه فهو يكتفي عند الحديث عنه بوصفه ضميراً يفسره ما بعده حيث يقول: « ومما يضمّر لأنّه يفسّره ما بعده ولا يكون في موضعه مظهرٌ قولُ العرب: إنّهُ كرامٌ قومٌك، وإنّه ذاهبةٌ أمتُك، فالهاء إضمارٌ الحديث الذي ذكرت بعد الهاء، كأنّه في التقدير - وإن كان لا يتكلّم به - قال: إنّ الأمر ذاهبةٌ أمتُك »^(١).

ونجد المبرد يعلل لتقديم هذا الضمير دون التصريح بتسميته فيقول: « فإن قال قائل: فهل يكون المضمّر مقدّماً؟ قيل: يكون ذاك إذا كان التفسير له لازماً، فمن ذلك قولك: إنّهُ عبدُ الله منطلقٌ، وكان زيدٌ خيرٌ منك؛ لأنّ المعنى: إنّ الحديث أو إنّ الأمر عبدُ الله منطلقٌ، وكان الحديث زيدٌ خيرٌ منك، ولهذا باب^(٢) يُفرد بتفسيره، قال الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾^(٣) أي: إنّ الخبر^(٤) وقد ذكر السيوطي مصطلح البصريين والكوفيين، وعلل لهذه التسمية عندهم، بعد أن وضع تعريفاً نحوياً لهذا الضمير فهو يقول: « ضمير الشأن فإنّ مفسّره الجملة بعده، قال أبو حيان: وهو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبريّة دالّاً على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه،

(١) الكتاب (٢/١٧٦).

(٢) بالبحث في كتاب المقتضب لم نجد المبرد يفرد باباً لضمير الشأن وإنما تحدث عنه في وروده مع (ليس) و(كان) في باب من مسائل كان وأخواتها (٤/٩٩).

(٣) سورة طه: (٧٤).

(٤) المقتضب (٢/١٤٤).

وتُسَمِّيهِ البصريون ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكّراً، وضمير القصة إذا كان مؤنثاً، قدّروا من معنى الجملة اسماً جعلوا ذلك الضمير يفسّره ذلك الاسم المقدّر، حتّى يصح الإخبار بتلك الجملة عن الضمير، ولا يحتاج فيها إلى رابط به، لأنّها نفس المبتدأ في المعنى، والفرق بينه وبين الضمائر أنّه لا يُعطَف عليه، ولا يُوكَّد، ولا يُبدل منه، ولا يتقدم خبره عليه، ولا يفسّر بمفرد، وسماه الكوفيون: ضمير المجهول؛ لأنهم لا يُدرى عندهم ما يعود عليه»^(١).

القاعدة الثانية: موضعه الإعرابي.

يختلف الموضع الإعرابي لهذا الضمير على حسب العامل الداخِل عليه، وقد مثل الفرّاء لمواضعه الإعرابية فهو يكون في محل رفع بعد (كان) وأخواتها اسماً لها، ويكون في محل نصب بعد (ظنّ وأخواتها) مفعولاً أول لها، وكذلك يكون بعد (إنّ وأخواتها) في محل نصب اسماً لها. وقد ذكر الفرّاء أمثلة من كلام العرب ومن القرآن الكريم تدل دلالة واضحة على الموقع الإعرابي لهذا الضمير.

ولم يختلف حديث النحويين عمّا ذكره الفرّاء في هذا الجانب، ومثال على ذلك قول الرضي عن هذا الضمير: «ويكون منفصلاً وذلك إذا كان مبتدأ، أو اسم (ما) ويكون متصلاً منصوباً بارزاً في بابي إنّ، وظنّ ومتصلاً مرفوعاً مستتراً في بابي كان، وكاد»^(٢).

وقد اتفق النحويون على هذا بلا خلاف إلا ما نُقل^(٣) عن ابن الطراوة من زعمه أن هذا الضمير حرف، إذا دخل على (إنّ) وأخواتها كفها عن العمل كما تكفها (ما)، وكذا إذا دخل على الأفعال الناسخة كفها، وتُلغى كما يُلغى باب ظنّ وأخواتها، وقد رد أغلب النحويين هذا المذهب، لمعارضته للنص القرآني ولكلام العرب، ولأن القول بحرفية الضمير فاسد فالضمير هو اسم معرفة بل هو في مقدمة المعارف، وله

(١) الهمع (١/٢٢٤).

(٢) شرح الرضي (٢/٤٦٨).

(٣) الهمع (١/٢٢٤).

محله الإعرابي في الجملة سواء كان ضميراً ظاهراً أو مستتراً، وسواء كان هذا الظاهر متصلاً أو منفصلاً، والله أعلم بالصواب.

القاعدة الثالثة: حكم صياغته.

يتحدث الفرّاء عن صياغة هذا الضمير ويذكر لنا أنه واجب التوحيد والإفراد ولا يجوز تثنيته ولا جمعه مطلقاً، ولعل السبب في ذلك؛ أنه ضمير يفسر مضمون الجملة، ومضمون الجملة شيء مفرد ولا تثنية فيه ولا جمع.

وذكر الفرّاء أنه يجوز تأنيثه مع المؤنث ويجوز أيضاً تذكيره مع المؤنث فتقول: إنها ذاهبة جاريتك بالتأنيث، وتقول: إنه ذاهبة جاريتك بالتذكير وكلاهما جائز، وقد أثبت الفرّاء ذلك عن طريق الحوار النحوي بافتراض سؤال قد يرد إلى ذهن السامع وهو: لمّ جاز في هذا الضمير التأنيث دون التثنية والجمع؟ وأجاب عنه الفرّاء بالتنظير النحوي بينه وبين الفعل، فالثاني يجوز تذكيره وتأنيثه إذا كان الفاعل مؤنثاً، ومثل لذلك من القرآن الكريم، ولكن الفعل لا يجوز تثنيته ولا جمعه مع الفاعل إذا كان مثنى أو جمعاً فلا تقول: قاما أخواك، ولا قاموا قومك -إلا على لغة أكلوني البراغيث، وعلى هذا يُقاس ضمير الشأن في صياغته، وقد اتفق أغلب النحويين في هذا الشأن.

قال ابن مالك: «وإفراد لازم، وكذا تذكيره، ما لم يله مؤنث، أو مذكر شُبّه به مؤنث، أو فعلٌ بعلامة تأنيث فيرجح تأنيثه باعتبار القصة، على تذكيره باعتبار الشأن»^(١).

ويوافق الرضي ابن مالك فيما ذهب إليه فيقول: «والمراد بهذا الضمير: الشأن والقصة، فيلزمه الإفراد والغيبة كالمعود إليه؛ إمّا مذكراً، وهو الأغلب، أو مؤنثاً»^(٢).

وقد فصل صاحب الهمع مذهب البصريين والكوفيين في هذه القضية مؤيداً

(١) شرح التسهيل (١/١٦٤).

(٢) شرح الرضي (٢/٤٦٤).

قوله بالشواهد فهو يقول: « ومذهب البصريين أن تذكره مع المذكر، وتأنّيته مع المؤنث أحسن من خلاف ذلك نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١) ﴿فَإِذَا هِيَ شَخَصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٢) ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ﴾^(٣) ويجوز التذكير مع المؤنث، حكى «إنه أمة الله ذاهبة» والتأنّيث مع المذكر كقراءة (أولم تكن لهم آية أن يعلمه) بالفوقية^(٤)، فإن الاسم (أن يعلمه) وهو مذكر.

وأوجب الكوفيون الأول، وهو مردود بالسمع حكى: (إنه أمة الله ذاهبة) «^(٥).

وبهذا نكون قد أجهلنا ما ذكره الفرّاء والنحويون في ضمير الشأن ومجيئه مفعولاً أول لـ «ظن وأخواتها»، ووضحنا مسمياته ومواضعه الإعرابية وصياغته اللغوية كما ورد عندهم.

ويجب التنويه أن الحديث عن ضمير الشأن عند الفرّاء قد شمل كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وظن وأخواتها، وأخرنا الحديث عن مجيئه مع هذه النواسخ إلى باب ظن وأخواتها، لأنه آخر هذه الأبواب حتى يكون الحديث تاماً مكتملاً بعد تمام مادة النواسخ عند الفرّاء، والله أعلم بالصواب.

(١) سورة الإخلاص (١).

(٢) سورة الأنبياء (٩٧).

(٣) سورة الحج (٤٦).

(٤) القراءة في مصاحفنا (يكن) بالتحية وقراءة (تكن) بالفوقية هي قراءة ابن عامر. السبعة (٤٧٣)،

الإتحاف (٢/٣٢٠).

(٥) الهمع (١/٢٢٥).

(ب) مجيء المفعول الثاني جملة اسمية.

قال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾^(١).

قال الفرّاء: « ترفع » وجوههم » و « مسودة » لأنّ الفعل قد وقع على « الذين » ثم جاء بعد « الذين » اسم له فعل فرفعته بفعله، وكان فيه معنى نصب، وكذلك فالفعل^(٢) بكل اسم أوقعت عليه الظنّ والرأي وما أشبههما فارفع ما يأتي بعده من الأسماء إذا كان معها أفاعيلها بعدها؛ كقولك: رأيت عبد الله أمره مستقيم. فإن قدمت الاستقامة نصبتها، ورفعت الاسم، فقلت: رأيت عبد الله مستقيماً أمره، ولو نصبت الثلاثة في المسألة الأولى على التكرير^(٣) كان جائزاً، فتقول: رأيت عبد الله أمره مستقيماً. وقال عدي بن زيد:

ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكُ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا^(٤)

فنصب الحلم والمضاع على التكرير، ومثله:

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَا وَئِيدَا^(٥)

فخفف الجمال والمشى على التكرير ولو قرأ^(٦) قارئ: « (وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ) على

(١) سور الزمر (٦٠).

(٢) الكلمة فالفعل: هكذا في الأصل المطبوع، ويبدو أنّها صُحِّفَتْ في الطباعة وصوابها: فَأَفْعَلْ.

(٣) هو مصطلح كوفي يقابله عند البصريين البدل.

(٤) البيت من الوافر. الكتاب (١/١٥٦)، شرح المفصل (٢/٢٦٠).

الشاهد: نصب الحلم والمضاع على التكرير أي على البدلية من الضمير المنصوب في الفعل (ألفى).

(٥) صدر بيت من الرجز للزباء عجره: أَجْنَدَلَا يَحْمِلَنَّ أُمَّ حَدِيدَا.

أوضح المسالك (٢/٧٣)، شرح الأشموني (١/١٦٩).

الشاهد: جر الجمال والمشى على التكرير.

(٦) وقد قرئ بهذه القراءة على أن (وجوههم) بدل منصوب من (الذين) و(مسودة) النصب فيها على الحال

أو على المفعول الثاني للفعل القلبي. وقد وردت هذه القراءة دون نسبتها إلى قارئ بعينه. معاني القرآن

(٢/٦٧٢)، البحر المحيط (٧/٤١٩)، الدر المصون (٩/٤٣٨).

هذا كان صواباً»^(١).

بيان المسألة:

يتحدث الفرّاء عن وقوع الجملة الاسمية موقع المفعول الثاني لـ «ظن وأخواتها» فيذكر أن (رأى) في الآية هي رأى القلبية التي تنصب مفعولين الأول منهما هو «الذين» والثاني هو الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ (وجوهم) والخبر (مسودة)، فهذه الجملة بجزأها في محل نصب مفعول ثانٍ لـ «رأى»، ويضع الفرّاء القاعدة في هذه المسألة بأن مفعول (ظن وأخواتها) الأول يكون اسماً ويجوز في الثاني فقط أن يكون جملة من مبتدأ وخبر فتقول: رأيت عبد الله أمره مستقيم؛ فإن حصل تقديم في سياق الجملة نصبت الاسم مفعولاً ثانياً للفعل القلبى ورفعت ما بعده فاعلاً له فتقول: (رأيت عبد الله مستقيماً أمره). وأجاز الفرّاء النصب في الثلاثة على البدلية، واستدل على جواز ذلك بشواهد من الشعر العربي وأجاز، بناءً على هذه النصوص، القراءة بنصب (وجوهم) بدلاً من (الذين) ولم يؤكد لنا ورود هذه القراءة، وإنما حكم بصوابها لو قرئ بها، وقد أثبتنا الأخفش فهو يقول في هذه الآية: «فرع على الابتداء، ونصب بعضهم فجعلها على البدل»^(٢).

وقد أجاز الزجاج^(٣) والنحاس^(٤) والعكبري^(٥) النصب على البدلية، دون ذكر القراءة الواردة بالنصب في «وجوهم» - كما فعل الفرّاء - في حين ذهب الزمخشري^(٦)

(١) معاني القرآن (٢/ ٤٢٣-٤٢٤).

(٢) معاني القرآن (٢/ ٦٧٢).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٤/ ٢٧١)، إعراب القرآن (٤/ ١٩).

(٤) إعراب القرآن (٤/ ١٩).

(٥) التبيان (٢/ ٦٨٧).

(٦) الكشف (٤/ ١٠٥).

وابن عطية^(١) إلى أن الفعل (ترى) هو من رؤية البصر وبالتالي ينصب مفعولاً واحداً هو (الذين) وتكون الجملة الاسمية منصوبة على الحالية.

وأجاز العكبري الوجهين معاً فقال: « الجملة حال من « الذين كفروا »، لأن ترى من رؤية العين؛ وقيل: هي بمعنى العلم، فتكون الجملة مفعولاً ثانياً^(٢)، ورد السمين الحلبي الوجه الثاني واستبعده وعلل لرأيه في هذه المسألة بقوله: « والثاني: أنّها في محل نصب مفعولاً ثانياً؛ لأن الرؤية قلبية، وهو بعيد؛ لأن تعلّق الرؤية البصرية بالأجسام وألوانها أظهر من تعلّق القلبية بهما^(٣) ».

وظاهر معنى الآية يشير إلى أن هذه الرؤية بصرية، فالخطاب فيها موجه إلى الرسول ﷺ بأمر يراه يوم القيامة من حال الكفار، وتغير وجوههم إلى السواد من شدة أهوال ذلك اليوم، ولعل الفرّاء حين ذهب إلى أن (رأى) قلبية بمعنى العلم جعل سواد وجوههم ليس حقيقياً، وإنما هو تعبير مجازي كناية عما يجدونه من الغم والهم والخوف والجزع، وهذه الأمور معنوية تُعلم بالقلب، ولا تُرى بالعين؛ لذا كانت (ترى) عنده قلبية وليست بصرية، والله أعلم.

واتفق النحويون على أن المفعول الثاني لهذه الأفعال هو في الأصل خبر فهو ينقسم إلى مثل ما ينقسم إليه الخبر؛ من مفرد، وجملة^(٤)، وشبه جملة، أمّا المفعول الأول فلا يصح وقوع الجملة أو شبهها موقعه، وقد مثل سيويه لورود المفعول الثاني لأفعال القلوب جملةً وقاس ذلك على ورود الخبر لـ (كان) جملة فيقول: « وإذا قلت: كنتُ زيدٌ مررتُ به، فقد صار هذا في موضع أخاك، ومنع الفعل أن يَعْمَلَ ».

وكذلك: حَسِبْتُني عبدُ الله مررت به، لأنّ هذا المضمّر المنصوب بمنزلة المرفوع في

(١) المحرر الوجيز (١٢/٥٥٨).

(٢) التبيان (٢/٦٨٧).

(٣) الدر المصون (٩/٤٣٨).

(٤) بشرط ألا تكون الجملة إنشائية فهذه لا تصلح أن تقع في هذا الموضع.

كنتُ، لأنّه يحتاج إلى الخبر كاحتياج الاسم في كنتُ، وكاحتياج المبتدأ، فإنّما هذا في موضع خبر كان، فإنّما أراد أن يقول: كنتُ هذه حالي، وحسبْتُني هذه حالي» (١).

وأجاز النحويون في المفعول الثاني لأفعال القلوب ما أجازوه في خبر (كان) بمجيئه جملة وشبه جملة يقول ابن مالك: «ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما لخبر (كان) أي لثاني مفعولي هذه الأفعال من ذلك ما لخبر (كان)، وإنّما كان ما قرر كذلك لتساويهما في الخبرية، واستحقاق النصب» (٢).

وبهذا نجد أن المعربين للقرآن والنحويين يتفقون على مجيء المفعول الثاني لأفعال القلوب مفردًا، وجملة، وشبه جملة، لأنّه خبر في الأصل يرد على جميع هذه الأنواع ويمنعون ذلك في المفعول الأول؛ لأنّه مبتدأ في الأصل، والمبتدأ يلزم الإفراد، ولا يرد جملة ولا شبهها، والله أعلم بالصواب.

(١) الكتاب (١/١٤٩).

(٢) شرح التسهيل (٢/٧٥).

• (ج) وقوع اسم الإشارة نائباً عن مفعولي (ظن):

قال الفرّاء: «الفاعلان قد يُجمعان بـ «ذلك» و «ذاك»، ألا ترى أنّك تقول: أظنُّ زيداً أخاك، وكان زيدٌ أخاك، فلا بدّ لـ «كان» من شيئين، ولا بدّ لأظن من شيئين، ثم يجوز أن تقول: قد كان ذاك، وأظنُّ ذلك، وإنما المعنى في الاسمين اللذين ضمّهما (ذلك)»^(١).

بيان المسألة:

يبين الفرّاء في نصه السابق أن كان وأخواتها، وظن وأخواتها لا بد لهما من شيئين: اسم وخبر لـ «كان»، ومفعولان لـ (ظن)، وبدون ذلك لا يتم الكلام فيهما، ولا يستقيم المعنى، إلا أنه يجوز أن ينوب اسم الإشارة مناهما ويغني عن ذكرهما كقولك: كان ذاك وأظن ذلك فقد ناب اسم الإشارة في المثال الأول عن اسم كان وخبرها، وناب في المثال الثاني عن مفعولي ظن فوق موقعهما وسد مسدهما في الإعراب، لكن ابن يعيش نصّ على إنابة اسم الإشارة عن المصدر وليس عن مفعولين ظنّ فيقول: «وأما قول العرب (ظننت ذاك) فإنهم يعنون ذلك الظنّ، فيكون (ذا) إشارة إلى المصدر لدلالة الفعل عليه، وقد جاز أن تقول (ظننت) من غير مفعولين، وإذا جئت بـ (ذاك) وأنت تعني المصدر، فإنّما أكدت الفعل، ولم تأت بمفعول يُجوج إلى مفعول آخر، فـ (ظننت) ها هنا يعمل في (ذاك) عمله في الظنّ، كما يعمل (ذهبت) في (الذهاب)»^(٢).

وقد منع ابن مالك إنابة الظرف أو الضمير أو اسم الإشارة عن المفعول الثاني لظن والأول محذوف وإنّما جعله نائب عن المصدر فقال: «وقد يقع بعد إسناد هذه الأفعال إلى فاعلها ظرف أو جار ومجرور أو ضمير أو اسم إشارة، فيمتنع الاقتصار عليه، إن كان أحد المفعولين لا إن لم يكن أحدهما، فالأقتصار على (عندك) إذا قلت:

(١) معاني القرآن (١/ ٤٥).

(٢) شرح المفصل (٤/ ٣٢٧).

ظننت عندك، جائز إن جعل ظرفاً لحصول الظنّ، وغير جائز إن جعل مفعولاً ثانياً والآخر محذوف.....، وكذا لو قلت: ظننته أو ظننت ذاك مقتصرًا، جاز إن عني بالضمير واسم الإشارة المصدر، ولم يجز إن عني أحد المفعولين ولم يفهم الآخر^(١).

وقد نقل ابن مالك رأي الفرّاء فقال: « وقال الفرّاء في: ظننته ذاك، ذاك إشارة إلى الحديث، أجرته العرب مجرى المفعولين، يقول القائل: كان من الأمر كذا وكذا، فيقول المخبر: قد ظننت ذاك. قال ابن خروف: وهو قول لا بأس به^(٢). »

وقد منع بعض النحويين هذه الإنابة وردوا قول الفرّاء، وحجتهم أن اسم الإشارة لو صح قيامه مقام المفعولين اللذين أصلهما مبتدأ وخبر، هذا يعني أن يقع موقع الجملة فيصح بالتالي وقوعه في صلة الاسم الموصول، ولم يرد هذا في كلام العرب، وقد ذكر الرضي هذا الرأي ورد عليه وغلطه باعتبار أن مفعولي ظن وأخواتها يقدران بتقدير المفرد وليس الجملة، وبالتالي لا يجوز وقوعهما في صلة الموصول، لكنه أجاز قول الفرّاء على أن يكون اسم الإشارة نائب عن المصدر بقوله: « قال الفرّاء: وقد يقوم الضمير واسم الإشارة مقام مفعوليهما، تقول لمن قال: أظن زيدا قائماً: أنا أيضاً أظنه، أو أظنُّ هذا، وكذا باقي أفعال القلوب. قال الأندلسي: لو جاز قيام لفظ (ذاك) أو (هذا) مقام الجملة لجاز وقوعه صلة، وليس ما قال بشيء؛ لأن مفعولي باب (علمت) بتقدير المفرد، على ما قدمناه، والصلة لا تقدّر بالمفرد على حال، وقال الأندلسي وغيره: إن الضمير والإشارة بمعنى المصدر أي: ظننت الظنّ، قلت: لا مانع مما قاله الفرّاء على ما ذكرنا^(٣). »

فالفرّاء يجعل اسم الإشارة دالاً على مفعولي ظنّ وأخواتها، أمّا عند جمهور النحويين فهو دال على المصدر أي المفعول المطلق فقط، والله أعلم بالصواب.

(١) شرح التسهيل (٢/ ٧٥).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٧٥).

(٣) شرح الرضي (٤/ ١٥٢-١٥٣).

(د) زيادة الباء في مفعولي (ظن) وأخواتها:

١- قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِ بِخَلْقِهِنَّ بِقَدِيرٍ﴾^(١).

قال الفرّاء: «دخت الباء لـ «لم»، والعرب تدخلها مع الجحود إذا كانت رافعة لما قبلها، ويدخلونها إذا وقع عليها فعل يحتاج إلى اسمين مثل قولك: ما أظنك بقائم، وما أظن أنك بقائم، وما كنت بقائم فإذا خلّفت^(٢) الباء نصبت الذي كانت فيه بما يعمل فيه من الفعل، ولو ألقيت^(٣) الباء من قادر في هذا الموضع رفعه لأنه خبر لـ «أن» قال: وأنشدني بعضهم:

فما رجعت بخائبة ركباً حكيم بن المسيّب متهاها^(٤)

فأدخل الباء في فعلٍ لو ألقيت منه نُصب بالفعل لا بالباء يقاس على هذا وما أشبهه^(٥).

٢- قال تعالى: ﴿تَلْقُوتُ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾^(٦).

قال الفرّاء: «دخول (الباء) في (المودة)^(٧) وسقوطها سواء، هذا بمنزلة قولك:

(١) سورة الأحقاف: (٣٣).

(٢) أي خلعت الباء وتركتها وجاءت بهذا اللفظ بعض النسخ.

(٣) وقد وردت القراءة بهذا الوجه في آية الأحقاف، فقد قرأ بإسقاط الباء في هذا الموضع عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه: لم يروا أن الله قادر. الجامع لأحكام القرآن (١٩/ ٢٣٣).

(٤) البيت من الوافر وهي للقيحيف العقيلي. مغني اللبيب (١/ ١١٧).

(٥) الشاهد: دخول (الباء) على الحال المنفية في الفعل رجعت وهو (بخائبة) وهذا جائز ولو ألقيت الباء نصب ما بعدها بالفعل حالاً.

(٦) معاني القرآن (٣/ ٥٦-٥٧).

(٧) سورة الممتحنة: (١).

(٨) ولم ترد القراءة بسقوط الباء في موضع سورة الممتحنة آية (١) وهذا على أصل مذهب الكوفيين في تجويزهم حذف الجر إذا كان زائداً، أو ما يسمى بجواز النصب على نزع الخافض.

أظنُّ أنَّك قائم، وأظنُّ بأنَّك قائم، وأريدُ بأن تذهب، وأريدُ بأن تقوم وقد قال الله جل وعز: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكِيمِ يُظْلَمِ﴾^(١) فأدخل الباء، والمعنى: ومن يرد فيه إلحاداً أنشدني أبو الجراح:

فَلَمَّا رَجَتْ بِالشَّرْبِ هَزَّ لَهَا الْعَصَا شَحِيحٌ لَهُ عِنْدَ الْإِزَاءِ نَهِيمٌ^(٢)
معناه: فلما رجت أن تشرب «^(١)».

بيان المسألة:

يتحدث الفراء عن زيادة حرف الجر (الباء) على مفعولي ظن وأخواتها، من خلال حديثه عن زيادتها الواردة في بعض الآيات القرآنية، وقد جاء كلامه في ثلاثة أمور نذكرها ونبين آراء المعربين والنحويين فيها وهي على النحو الآتي:

أولاً: مواضع زيادتها مع الفعل القلبي:

ذكر الفراء أن (الباء) تُزاد مع (ظن) في موضعين:

١- مع الجحود (النفي):

فإذا سبق الفعل القلبي بأداة نفي تدخل (الباء) على مفعوله، ومثل الفراء لذلك بقوله: ما أظنك بقائم، وقاس على هذا الموضع زيادتها مع نواسخ أخرى كما في خبر (إن) المسبوق بنفي مثل: ما أظن أنك بقائم، وأيضاً على خبر (كان) المنفية مثل: ما كنت بقائم، فهو يقرر هنا زيادتها على معمول هذه النواسخ إذا سبقت بنفي، واستشهد بالشعر العربي على زيادتها في مفعول الفعل المسبوق بنفي، ومعنى ذلك أن الباء دخلت في نحو هذه التراكيب لغاية وهي تأكيد معنى النفي.

(١) سورة الحج: (٢٥).

(٢) البيت من الطويل ولم أجده في المراجع والمصادر التي بين يدي.

الشاهد: دخول (الباء) على المفعول (الشرب) مع جواز سقوطها ونصب ما بعدها بالفعل رجت.

(٣) معاني القرآن (٣/ ١٤٧-١٤٨).

٢- مع الإيجاب والإثبات:

فهي تراد هنا بعد ظن مثل: أظن بأنك قائم، وتزاد أيضاً بعد الفعل مثل: أريد بأن تذهب، وقد استشهد على هذه الزيادة بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَامِ بِظُلْمٍ﴾^(١) فدخلت الباء على المفعول وتقدير الكلام: يرد فيه إلحاداً.

واستشهد بيتين من الشعر العربي على ذلك وبالتالي نجد أن الفرّاء لا يرى مانعاً من زيادة الباء في النفي وفي الإيجاب على حد سواء، في حين أن الزجاج يقصر الزيادة في النفي دون الإيجاب فيقول في الآية الأولى: «دخلت الباء في خبر إن بدخول «أولم» في أول الكلام، ولو قلت: ظننت أن زيداً بقائم لم يجز، ولو قلت: ما ظننت أن زيداً بقائم جاز بدخول (ما)، ودخول (أن) إنما هو توكيد للكلام فكأنه في تقدير: «أليس الله بقادر على أن يحيي الموتى فيما ترون وفيما تعلمونه»^(٢). وذهب النحاس إلى هذا الرأي وأيده مستنداً إلى قول الكسائي وإلى ما ذكره الزجاج حيث يقول في الآية: «قال الكسائي إنما دخلت الباء من أجل «لم» وهذا قول صحيح، وسمعت علي بن سليمان يشرحه شرحاً بيناً قال: الباء تدخل في النفي فتقول: ما زيدٌ بقائم، فإذا دخل الاستفهام على النفي لم يغيره عما كان عليه فتقول: أما زيدٌ بقائم، فكذا «بقادر» لأن قبله حرف نفي وهو «لم»، وقال أبو إسحاق: الباء تدخل في النفي ولا تدخل في الإيجاب تقول: ظننت زيداً منطلقاً، ولا يجوز: ظننتُ زيداً بمنطلق، فإن جئت بالنفي قلت: ما ظننتُ زيداً بمنطلق»^(٣).

ثم ذكر النحاس بعد ذلك علة زيادة الباء في النفي دون الإيجاب، كما يراها البصريون والكوفيون فيقول: «فإن قال قائل: لم صارت الباء في النفي ولا تكون في الإيجاب؟ فالجواب عند البصريين أنها دخلت توكيداً للنفي؛ لأنه قد يجوز ألا يسمع

(١) سورة الحج (٢٥).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٤ / ٣٤١).

(٣) إعراب القرآن (٤ / ١٧٤).

المخاطبُ (ما) أوتَوْهَمَ الغلط، فإذا جِئْتَ بالباء عَلِمَ أنه نفي. وأما قول الكوفيين: الباء في النفي حِذَاءَ اللام في الإيجاب»^(١) وإلى هذا ذهب أغلب المعربين^(٢).

وقد نص النحويون على زيادة الباء في مفعول الفعل يقول الرضي: «وتزاد قياساً في مفعول علمت وعرفت وجهلت، وسمعت، وتيقّنت وأحسست، وقولهم: سمعت بزيد وعلمت به، أي بحال زيد على حذف المضاف»^(٣).

وجعل ابن هشام زيادتها في مفعول الأفعال المتعدية لاثنتين قليلة وفي سواها كثيرة بقوله: «وكثرت زيادتها في مفعول (عرفت) ونحوه، وَقَلَّتْ في مفعول ما يتعدى إلى اثنتين»^(٤).

ثانياً: أثر الباء الإعرابي:

لا بد من حكمين إعرابين في الاسم المجرور بالحرف الزائد، أن يكون مجروراً في اللفظ وأن يكون -مع ذلك- في محل رفع أو نصب أو جر على حسب مقتضيات العوامل الداخلة عليه، فيكون له إعراب لفظي وهو الجر، وآخر محلي على حسب موقعه الإعرابي وقد وضع الفرّاء أن الباء الداخلة على مفعول ظنّ وأخواتها يكون ما اتصل بها في موضع نصب على المفعولية على تأويل سقوطها؛ أمّا في الآية «بقادر» فما بعدها في محل رفع خبراً لـ (أن)، ونصب ما بعدها في الشاهد الشعري على الحالية. وقد أجمع أغلب النحويين^(٥) على أن حرف الجر الزائد يجر الاسم لفظاً ويكون له محل في الإعراب تبعاً للعوامل الداخلة عليه.

(١) إعراب القرآن (٤/ ١٧٤-١٧٥).

(٢) البيان (٢/ ٣٧٣)، التبيان (٢/ ٧١٤).

(٣) شرح الرضي (٤/ ٢٨٢).

(٤) مغني اللبيب (١/ ١١٦).

(٥) شرح الرضي (٤/ ٢٨٢)، مغني اللبيب (١/ ١١٦)، شرح الأشموني (٢/ ٢٩٤)، الهمع (٢/ ٣٣٨).

ثالثاً: معنى زيادة (الباء) في الجملة:

يبين الفرّاء أن زيادة (الباء) وسقوطها في الجملة سواء، فهي لا تضيف معنى جديداً على السياق، وإنما تقوي المعنى الموجود وتؤكدّه فالفرق بين قولنا: أظن أنك قائم، وأظن بأنك قائم، هو إفادة معنى التوكيد بزيادة الباء دون إحداث معنى جديد، وقد جعل هذا المعنى من معاني الباء الواردة في كتب النحو يقول الأشموني: «الخامس عشر: التوكيد، وهي الزائدة نحو ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(١) ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٢) بِحَسْبِكَ دَرَهُمْ، لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ»^(٣).

وبالتالي فإن الباء الزائدة بعد الفعل القلبي تكون زيادتها محضة، بمعنى أنّها لا تجلب معنى جديداً، وإنّما تؤكد وتقوي المعنى العام للجملة؛ كالذي يفيد تكرار تلك الجملة كلها سواء أكان المعنى إيجاباً أم سلباً؛ ولهذا لا تحتاج إلى شيء تتعلق به، ولا يتأثر المعنى الأصلي للجملة بحذفها، فوجودها فيها وسقوطها سواء كما ذكر الفرّاء.

وبهذا نكون قد بيّنا ما ذكره الفرّاء والمعرّبون والنحويون في زيادة حرف الجر الباء في مفعولي ظن وأخواتها خاصة، وفي النواسخ والأفعال الأخرى عامة، ووضحنا حكمها الإعرابي ومعناها، والله أعلم بالصواب.

(١) سورة الرعد (٤٣).

(٢) سورة البقرة (١٩٥).

(٣) شرح الأشموني (٢/ ٢٩٤).

♦ توسط ضمير الفصل بين مفعولي (ظن) وأخواتها:

١- قال تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾^(١).

قال الفرّاء: «(هو) كناية عن البخل فهذا لمن جعل (الذين) في موضع نصب وقرأها^(١) (تحسبن) بالتاء ومن قرأ بالياء جعل (الذين) في موضع رفع، وجعل (هو) عماداً للبخل المضمر، فاكتفى بما ظهر في (يبخلون) من ذكر البخل»^(١).

وقال في موضع آخر: «يُقال: إنما (هو) هاهنا عماد فأين اسم هذا العماد؟ قيل: هو مضمر، معناه: «فلا يحسبن الباخلون البخل هو خيراً لهم» فاكتفى بذكر (يبخلون) من (البخل)؛ كما تقول في الكلام: قدم فلان فسُررت به، وأنت تريد: سُررت بقدومه، وقال الشاعر:

إِذَا نُبِي السَّفِيهِ جَرَى إِلَيْهِ وَخَالَفَ، وَالسَّفِيهِ إِلَى خِلَافٍ^(١)
يريد: إلى السفه وهو كثير في الكلام»^(١).

٢- قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ هَذِهِ حَقًّا مِنْ عِنْدِكَ﴾^(١).

قال الفرّاء: «في (الحق) النصب والرفع؛ إن جعلت (هو) اسماً رفعت الحق بـ

(١) سورة آل عمران (١٨٠).

(٢) قرأ حمزة بالخطاب والباقون بالغيبة. السبعة (٢٢٠)، الكشف (١/٣٦٦).

(٣) معاني القرآن (١/١٠٤).

(٤) البيت من الوافر لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري. إعراب القرآن (١/٤٢٢)، الإنصاف (١/١٤٠).

الشاهد: عود الضمير في «إليه» على محذوف في الكلام وهو (السفه) وهذا جائز كما في الآية عاد ضمير العماد (هو) إلى محذوف في الكلام وهو (البخل).

(٥) معاني القرآن (١/٢٤٨-٢٤٩).

(٦) سورة الأنفال (٣٢).

(هو) وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصلة نصبت الحق. وكذلك فافعل في أخوات (كان)، وأظنّ وأخواتها؛ كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾ ^(١) تنصب الحق لأن (رأيت) من أخوات ظننت. وكل موضع صلحت فيه يفعل أو فعل مكان الفعل المنصوب ففيه العماد ونصب الفعل. وفيه رفع بد(هو) على أن تجعلها اسماً، ولا بدّ من الألف واللام إذا وجدت إليهما السبيل. فإذا قلت: وجدت عبد الله هو خيراً منك وشرّاً منك أو أفضل منك، ففيما أشبه هذا الفعل النصب والرفع. النصب على أن ينوي الألف واللام، وإن لم يكن إدخالهما. والرفع على أن تجعل (هو) اسماً؛ فتقول: ظننت أخاك هو أصغر منك وهو أصغر منك ^(٢).

ويقول في موضع آخر في آية سبأ: «وقوله (هو الحق) (هو) عماد للذي، فتنصب الحق إذا جعلتها عماداً ولو رفعت (الحق) على أن تجعل هو (اسماً كان صواباً. أنشدني الكسائي:

ليت الشباب هو الرجيع على الفتى والشيب كان هو البدي الأول ^(٣)
فرفع في (كان)، ونصب في (ليت)» ^(٤).

٣- قال تعالى: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ ^(٥).

قال الفرّاء: «يقول: هي أكثر، ومعناه: لا تغدر بقوم لقلتهم وكثرتكم أو قلتكم وكثرتهم، وقد غرّتموهم بالآيمان فسكنوا إليها. وموضع (أربى) ^(٦) نصب وإن شئت

(١) سورة سبأ (٦).

(٢) معاني القرآن (١/٤٠٩).

(٣) سبق تخريج البيت في باب إن وأخواتها (٢٣٤).

(٤) معاني القرآن (٢/٣٥٢).

(٥) سورة النحل (٩٢).

(٦) هذه الكلمة صُحِّفَتْ في الأصل المطبوع إلى (أدنى).

رفعت؛ كما تقول: ما أظنُّ رجلاً يكون هو أفضل منك وأفضل منك، النصب على العمد، والرفع على أن تجعل (هو) اسماً. ومثله قول الله ﷻ: ﴿يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾^(١) نَصْب، ولو كان رفعاً كان صواباً^(٢).

بيان المسألة:

يتحدث الفرّاء عن مجيء ضمير الفصل بين مفعولي (ظن) وأخواتها وتحدث عن أربعة أفعال ثلاثة منها من خلال الآيات القرآنية وهي (حسب - رأى - وجد) والأخير من خلال التمثيل له وهو (ظن) وجعل الفرّاء حديثه منصّباً في أمرين نذكرهما ونبين آراء المعريين والنحويين فيهما.

أولاً: حذف عائد ضمير الفصل.

ففي الآية الأولى ورد ضمير الفصل (هو) وحُذف الاسم الذي يعود إليه، وهو (البخل)، لدلالة الفعل المذكور (يبخلون) عليه والتقدير (فلا يحسبن الباخلون البخل هو خيراً لهم هذا على قراءة نافع بالغيبة، ويجوز هذا الحذف لتقدم ما يُدل عليه.

ومن قبل الفرّاء أيدَ سيبويه هذا التوجيه بجواز حذف عائد ضمير الفصل للدلالة عليه، فيقول في هذه الآية: «كأنه قال: ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم، ولم يذكر البخل اجتزاءً بعلم المخاطب بأنه البخل، لذكره (يبخلون)، ومثل ذلك قول العرب: (مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ) يريد: كان الكذبُ شراً له، إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذبُ لقوله (كَذَبَ في أول حديثه)»^(٣).

وقال النحاس بهذا التوجيه ناقلاً رأي من سبقوه، فعلق على الآية بقوله: «على قراءة نافع ف (الذين) في موضع رفع والمفعول الأول محذوف، قال الخليل وسيبويه

(١) سورة المزمل (٢٠).

(٢) معاني القرآن (١١٣/٢).

(٣) الكتاب (٣٩١/٢).

والكسائي والفرّاء والمعنى: البخل هو خيرًا لهم و(هو) زائدة عماد عند الكوفيين، وفاصلة عند البصريين..... ولما قال عَلَيْكَ (ييخلون) دلّ على البخل، ونظيره قول العرب (من كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ) ^(١).

أمّا على قراءة حمزة بالخطاب (تحسبن) فالمفعول الأول (الذين) والمفعول الثاني (خيرًا) وقدّر الزجاج حذف مضاف للمفعول الأول ليعود عليه ضمير الفصل وقد قبح الزجاج هذا الحذف فقال: « وقد يجوز: ولا تحسبن الذين ييخلون، على معنى ولا تحسبن بخل الذين ييخلون، ولكن حذف البخل من هاهنا فيه قبح، إلا أن حذفه مع قولك: يحسبن الذين ييخلون، قد دلّ ييخلون فيه على البخل » ^(١).

وقد ردّ العكبري أيضًا هذا التقدير بالحذف فقال: « فحذف المضاف، وهو ضعيف؛ لأن فيه إضمار البخل قبل ذكر ما يدل عليه، و(هو) على هذا فصل أو تأكيد » ^(١).

فالزجاج والعكبري يمنعان حذف (البخل) قبل ذكر ما يدل عليه وقولهما هذا فيه نظر؛ لأن الدلالة على المحذوف - كما ثبت في كتب النحو - قد تكون متقدمة وقد تكون متأخرة.

وقد مثل لنا الفرّاء على جواز حذف عائد الضمير بالشاهد الشعري في قوله (جرى إليه)، والتقدير جرى إلى السفه، ودلّ على المصدر المحذوف صيغة فاعل بمعنى فاعل (سفيه)، وقد ردّ أبو حيان عليه هذا الربط في الاستدلال بين الآية والشاهد الشعري بقوله: « وليست الدلالة فيهما سواء لوجهين:

أحدهما: أن لدال في الآية هو الفعل، وفي البيت هو اسم الفاعل، ودلالة الفعل

(١) إعراب القرآن (١/٤٢٢).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (١/٤١٣-٤١٤).

(٣) التبيان (١/٢٢٢).

على المصدر أقوى من دلالة اسم الفاعل، ولذلك كُثِرَ إضمار المصدر، لدلالة الفعل عليه في القرآن، وكلام العرب، ولم تكثر دلالة اسم الفاعل على المصدر إنّما جاء في هذا البيت أو في غيره إن وجد.

والثاني: أن في الآية حذفًا لظاهر، إذا قدرُوا المحذوف بخلهم، وأمّا في البيت فهو إضمار لا حذف»^(١).

ثانيًا: إعراب ضمير الفصل المتوسط بين مفعولي (ظنّ وأخواتها) نجد الفرّاء يميز في ضمير الفصل وجهين من الإعراب:

الأول: أن يكون هذا الضمير زيادة وحشو في الكلام، فلا يكون له محل من الإعراب ويكون ما بعده هو المفعول الثاني المنصوب بالفعل القلبي وقد قال الفرّاء في آية سبأ: (تنصب الحق لأنّ رأيت من أخوات ظننت)^(١) وقال في موضع آخر: «وقوله (هو الحق) هو عماد للذي، فتنصب الحق إذا جعلته عمادًا»^(٢) وهذا الرأي قال به سيبويه من قبل الفرّاء ونصّ عليه بقوله: «واعلم أنّ ما كان فصلاً، فلا يغيّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذكر وذلك قولك: حَسِبْتُ زيدًا هو خيرًا منك»^(٣) وقد قاس سيبويه زيادة ضمير الفصل في الكلام على زيادة (ما) فقال: «فصار (هو) وأخواتها هنا بمنزلة (ما) إذا كانت لَغَوًا، في أنّها لا تغيّر ما بعدها عن حاله قبل أن تُذكر»^(٤).

الثاني: يُميز الفرّاء جعل هذا الضمير أن يكون في محل رفع بالابتداء ويليه خبره، وتكون الجملة الاسمية في محل نصب المفعول الثاني للفعل القلبي وأجاز الفرّاء القراءة بهذا

(١) البحر المحيط (٣/١٣٣).

(٢) معاني القرآن (٢/٤٠٩).

(٣) المصدر السابق (٢/٣٥٢).

(٤) الكتاب (٢/٣٩٠).

(٥) المصدر السابق (٢/٣٩١).

الوجه في آية سبأ فقال: «ولو رفعت (الحق) على أن تجعل (هو) اسمًا كان صوابًا»^(١) وقد جَوَّز هذا الوجه أيضًا أبو إسحاق الزجاج^(٢) والنحاس^(٣) والرفع في نحو هذا لغة بني تميم فيما قاله أبو عمر الجرمي وقد قرأ برفع (الحق) ابن أبي عبله^(٤) ونقلها ابن خالويه^(٥) حكاية عن أبي معاذ، وأوردها العكبري^(٦) من غير إسناد.

أما في آية المزمل فقد وردت قراءة العامة بنصب (خيرًا)، مفعولًا ثانيًا لـ (تجدوه) وأجاز الفرّاء الرفع (خيرٌ) على الخبرية لضمير الفصل الذي يُعرب مبتدأ، وأن تكون الجملة الاسمية مفعولًا ثانيًا للفعل (تجدوه)، وقد جَوَّز هذا الوجه أبو إسحاق الزجاج أيضًا لكنه نفى القراءة به في القرآن فقال: «ولو كان في غير القرآن لجاز (تجدوه هو خيرٌ)، فكنت ترفع بـ (هو)، ولكن النصب أجود في العربيّة، ولا يجوز في القرآن غيره»^(٧) لكن الأمر خلاف ذلك، فقد قرأ^(٨) بالرفع أبو السَّمَل وابن السمين، والرفع هو لغة بني تميم يرفعون ما بعد ضمير الفصل، ونقله أبو حيان^(٩) مرة عن الجرمي في الآية من سورة سبأ، ونقله^(١٠) هنا عن أبي زيد.

وقد ورد في كتب النحو خلاف بين الفرّاء وأستاذه الكسائي، في إعراب ضمير

(١) معاني القرآن (٢/ ٣٥٢).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٤١٣).

(٣) إعراب القرآن (٣/ ٣٣٢).

(٤) البحر المحيط (٧/ ٢٤٩).

(٥) مختصر في شواذ القرآن (١٢٢).

(٦) التبيان (٢/ ٦٦٠).

(٧) معاني القرآن وإعرابه (٥/ ١٩٠).

(٨) مختصر في شواذ القرآن (١٦٤)، البحر المحيط (٨/ ٣٥٩).

(٩) البحر المحيط (٧/ ٢٥٠).

(١٠) المصدر السابق (٨/ ٣٥٩).

الفصل من حيث موافقته للاسم الذي قبله أم للاسم الذي بعده، وأوضح ما قيل في هذا الخلاف قول ابن هشام « وقال الكوفيون: له محل، ثم قال الكسائي: محله بحسب ما بعده، وقال الفرّاء: بحسب ما قبله، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي (ظنّ) نصب، وبين معمولي (كان) رفع عند الفرّاء، ونصب عند الكسائي، وبين معمولي (إنّ) بالعكس »^(١).

ويوضح لنا السيوطي هذا الخلاف بالمثال فيقول: « وقال الكسائي: محله محل ما بعده وقال الفرّاء كمحل ما قبله؛ ففي زيد هو القائم، محله رفع عندهما وفي: ظننت زيدا هو القائم، محله نصب عندهما، وفي كان زيد هو القائم محله عند الكسائي نصب، وعند الفرّاء رفع وفي: (إن زيدا هو القائم بالعكس) »^(٢).

ويظهر أن رأي الفرّاء هو الراجح؛ لأن ضمير الفصل يفيد معنى التوكيد في الجملة انطلاقةً من قول البلاغيين كلّ زيادة في المبنى زيادة في المعنى، والمعنى الذي ورد له هذا الضمير هو التأكيد، والتأكيد عادة يكون لما يسبقه من الكلام وليس لما يتبعه ويليه يقول ابن الشجري: « وقوله (هو) فصل وهو الذي يسميه الكوفيون عماداً، وهذا الضرب من الإضمار لا بد أن يكون وفق ما قبله في الغيبة والخطاب والتكلم، لأن فيه نوعاً من التوكيد »^(٣) فإن كان هذا الضمير يتبع ما قبله في الناحية اللفظية فمن باب أولى أن يتبعه أيضاً في الناحية الإعرابية، وليس كما ذكر الكسائي من تبعيته لما بعده، ونحن لم نجد في العربية اسماً يتبع ما بعده إعراباً.

وقد نصّ الفرّاء على قضية أخرى في نصه الثاني، تتعلق بالاسم الواقع بعد هذا الضمير، فهو يرى أن الاسم التالي للعماد لا يكون إلا معرفة أو شبيهاً بالمعرفة، في امتناع دخول آل عليه، وأجاز الفرّاء أن يقع بعده نكرة إذا كانت على صياغة أفعل

(١) مغني اللبيب (٢/٥٥٠).

(٢) الهمع (١/٢٢٨).

(٣) أمالي ابن الشجري (١/١٦١-١٦٢).

مِنْ، وهذا ما اشترطه ابن هشام في الاسم الواقع بعد ضمير الفصل بقوله: « ويشترط فيما بعده أمران: كونه خبر لمبتدأ في الحال أو في الأصل، وكونه معرفة أو كالمعرفة في أنّه لا يقبل أل ولا فرق بين كون امتناع (أل) لعارض كأفعل مِنْ^(١) ».

وبهذا نكون قد عرضنا لرأي الفرّاء في ضمير الفصل عند مجيئه بين مفعولي ظن وأخواتها، وذكرنا آراء المعربين، وأوجزنا ببيان ما نص عليه النحويون في كتبهم من اختلاف بين الفرّاء والكسائي، ووضحنا الوجه الراجح في هذه الخلاف كما يظهر لنا، والله أعلم بالصواب.



(١) مغني اللبيب (٢/٥٤٧-٥٤٨).

◆ حذف مفعولي (ظنّ) وأخواتها أو أحدهما :

١- قال تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾^(١).

قال الفرّاء: « بالتاء لا اختلاف فيها وقد قرأها^(٢) حمزة بالياء، ونرى أنه اعتبرها بقراءة^(٣) عبد الله، وهي في قراءة عبد الله « وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ » فإذا لم تكن فيها « أَنَّهُمْ » لم يستقم للظنّ ألا يقع على شيء، ولو أراد: « وَلَا يحسب الذين كفروا أنهم لا يعجزون » لاستقام، ويجعل (لا) صلة^(٤) كقوله: ﴿وَحَرَّمَ عَلَى قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾^(٥) يريد: أنهم يرجعون، ولو كان مع (سبقوا) (أنّ) استقام ذلك فتقول: « وَلَا يحسب الذين كفروا أن سبقوا ».... فهذا مذهب لقراءة حمزة؛ يجعل (سبقوا) في موضع نصب « لَا يحسب الذين كفروا سابقين » وما أحبها لشذوذها^(٦) ».

٢- قال تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ﴾^(٧).

قال الفرّاء: « قرأها^(٨) حمزة « لَا يَحْسَبَنَّ » بالياء هاهنا وموضع (الذين) رفع، وهو قليل أن تعطلّ (أظنّ) من الوقوع على أن أو على اثنين سوى مرفوعها، وكأنّه

(١) سورة الأنفال (٥٩).

(٢) لم يقرأ بها حمزة فقط بل قرأ بها ابن عامر وحفص عن عاصم. السبعة (٣٠٧)، الكشف (١/٤٩٣)، الإتحاف (٢/٨٢).

(٣) البحر المحيط (٤/٥٠٥)، الدر المصون (٦/٦٢٣).

(٤) الصلة مصطلح كوفي يقابله عند البصريين الزيادة أو الحشو.

(٥) سورة الأنبياء (٩٥).

(٦) معاني القرآن (١/٤١٤-٤١٦) بتصرف.

(٧) سورة النور (٥٧).

(٨) قرأ حمزة وابن عامر بالياء. الكشف (٢/١٤٢)، الإتحاف (٢/٣٠٢).

جَعَلَ (مُعْجِزِينَ) اسماً وجعل (في الأرض) خبراً لهم؛ كما تقول: لا تَحْسَبَنَّ الذين كفروا رجالاً في بيتك، وهم يريدون أنفسهم، وهو ضعيف في العربية، والوجه أن تُقرأ بالتاء لكون الفعل واقعاً على (الذين) وعلى (معجزين) وكذلك قرأ حمزة في الأنفال ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا﴾^(١) «^(٢)».

بيان المسألة:

ذكر الفرّاء قراءتين في الآية من سورة الأنفال:

١- القراءة الأولى:

قراءة الخطاب (بالتاء) وقرأ بها عامة القرّاء، ولا خلاف في هذه القراءة. وتوجيهها: أن (تحسبن) رفع ضميراً مستتراً فاعلاً له عائداً على الرسول ﷺ و(الذين كفروا) مفعولاً أول وجملة (سبقوا) في محل نصب المفعول الثاني، واتفق أغلب^(١) المعربين للقرآن على توجيه هذه القراءة وعلى ترجيحها على القراءة الثانية. يقول الزجاج: « والقراءة الجيدة (لا تَحْسَبَنَّ) بالتاء على مخاطبة النبي ﷺ، وتكون (تَحْسَبَنَّ) عاملة في (الذين) ويكون (سبقوا) الخبر »^(٢).

٢- القراءة الثانية:

قراءة الغيبة (بالياء) وقرأ بها حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم، وقد اختلف المعربون في هذه القراءة اختلافاً شديداً حتى إن بعضهم ردها وضعفها؛ لأن ظاهر القراءة يدل على حذف أحد مفعولي (حسب) فالفعل (تحسبن) أُسند إلى فاعله

(١) سورة الأنفال (٥٩).

(٢) معاني القرآن (٢/٢٥٩).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٢/٣٤١)، إعراب القرآن (٢/١٩٢)، مشكل إعراب القرآن (٢١١)، البيان (١/٣٩٠)، التبيان (٢/٤١١)، البحر المحيط (٤/٥٠٥)، الدر المصون (٥/٦٢٢).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٢/٣٤١).

(الذين) واختلف في المفعولين: فذهب الفرّاء إلى توجيهين إعرابين في الآية:

التوجيه الأول:

ذهب فيه إلى تقدير (أن) وإضمارها ويكون المعنى: لا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا». ^(١)

وجملة (أن سبقوا) سدت مسد مفعولي (حسب)، ورد ذلك بعضهم ^(٢) يقول النحاس: «لا يجوز إضمار (أن) إلا بعوض، ومن أضمرها فقد أضمر بعض اسم، وقد شبه الفرّاء هذا بقولهم: عسى يقوم زيدٌ وهو لا يشبهه، لأن (أن) لو كانت هاهنا مضمرة لنصبت (يقوم)» ^(٣) فهو يرى أنه لا يجوز إضمار (أن) إلا بعوض فهي مصدر موصول وحذف الموصول وبقاء صلته يُعد عند بعض النحويين «ضعيفاً في القياس شاذاً في الاستعمال» ^(٤) وهذا القول مردود من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه ورد حذف (أن) الموصولة مع بقاء عملها في صلتها كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ آيَنِيهِ يُرِيكُمْ﴾ ^(٥) أي: أن يريكم، وسمع ذلك عن العرب فجاء في الأمثال: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ» ^(٦) أي أن تسمع، ومثله قول الشاعر: أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُحْلِدِي ^(٧)

الثاني: يؤيد تقدير الفرّاء لـ «أن» قراءة عبد الله في الآية «أنهم سبقوا» فهذه

(١) إعراب القرآن (٢/ ١٩٢)، التبيان (٢/ ٤١١).

(٢) إعراب القرآن (٢/ ١٩٣).

(٣) التبيان (٢/ ٤١٢).

(٤) سورة الروم: (٢٤).

(٥) مجمع الأمثال (١/ ١٤٧)، ويضرب لمن خَبَرَهُ خير من مرآه.

(٦) البيت من الطويل، وهو لطرفة من معلقته، الكتاب (٣/ ٩٩)، الإنصاف (٢/ ٥٦٠).

الشاهد: الرواية المشهورة بنصب (أحضر) وحذف (أن)، أما الرواية برفع (أحضر) فلا شاهد فيها.

القراءة جاءت بإثبات (أنهم) في السياق.

الثالث: يوجب الفراء مجيء (أن) مع الفعل الواقع خبراً لهذه الأفعال ولا يصح الكلام بدونها، ولذلك قال: « فإذا لم تكن فيه (أنهم) لم يستقم للظنّ ألا يقع على شيء »^(١) وقال في نصه الثاني: « وهو قليل أن تعطل (أظنّ) من الوقوع على (أن) أو على اثنين سوى مرفوعها »^(٢).

التوجيه الثاني للفراء:

ذهب فيه إلى أن جملة « أنهم لا يعجزون » سدت مسد مفعولي (حسب)، وجملة سبقوا حال وتكون (لا) في قوله (لا يعجزون) صلة مزيّدة في السياق حتى يصح المعنى، ويكون التقدير « ولا يحسبنّ الذين كفروا سابقين أنهم لا يعجزون » هذا ما ذكره الفراء في توجيه الآية، وقد ذكر النحاس توجيهاً آخر بتقدير فاعل محذوف للفعل « يحسبنّ » ويكون (الذين كفروا) المفعول الأوّل و (سبقوا) جملة في محل نصب مفعولاً ثانياً تماماً كما في القراءة الأولى بالتاء (تحسبن)، وقد ذكر النحاس هذا الوجه راداً به على تلحين أبي حاتم لهذه القراءة، وأنها لا تحل القراءة بها لعدم وجود المفعول الثاني لـ (حسب) قال: « القراءة تجوز ويكون المعنى ولا يحسبنّ مَنْ خَلَفَهُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا سبقوا، فيكون الضمير يعود على ما تقدّم »^(٣).

وذكر مكي^(٤) توجيهاً آخرًا في الآية بتقدير حذف المفعول الأوّل لـ « حسب » بجعل الفعل مسنداً إلى « الذين كفروا » وحذف مفعوله الأوّل وتقديره (أنفسهم) ونُصب المفعول الثاني المذكور وهو « سبقوا » ويكون المعنى: « لا يحسبنّ الذين كفروا

(١) معاني القرآن (١/٤١٥).

(٢) المصدر السابق (٢/٢٥٩).

(٣) إعراب القرآن (٢/١٩٢).

(٤) مشكل إعراب القرآن (٢١١).

أنفسهم سبقوا»، وقد تبعه في هذا التقدير العكبري^(١) وأبو حيان^(٢) والسمين^(٣) الحلبي، لكن الفرّاء يرفض هذا التقدير ولم يذكره ألبتة؛ لأنه يذهب إلى عدم جواز حذف مفعولي ظن وأخواتها أو أحدهما، وأيد الفرّاء لنا هذا الرأي في نصه الثاني فقد قرئت الآية بوجهين:

الأولى: (تحسبن) بالتاء للخطاب، وتوجيهها أن الفاعل هو ضمير المخاطب أي: لا تحسبن أيها المخاطب (الذين) المفعول الأول و(معجزين) المفعول الثاني.

الثانية: (يحسبن) بالياء للغيبة وهي قراءة حمزة، وتوجيهها عنده على أن الفاعل (الذين) والمفعول الأول محذوف تقديره (أنفسهم) والمفعول الثاني (معجزين) والمعنى (لا يحسبن الذين كفروا أنفسهم معجزين).

ولم يذكر الفرّاء آخر للآية لهذا السبب ضَعَفَ هذه القراءة؛ لأنه لا يجوز حذف مفعول (حسب) وقد أجاز غيره من المعريين توجيهات أخرى:

فقد أجاز النحاس^(٤) والأنباري^(٥) والسمين^(٦) الحلبي أن يكون فاعل (يحسبن) مقدراً، و «الذين-معجزين» هما مفعولا حسب الأول والثاني؛ وعلى هذا لا يكون حذف في الآية والمعنى: «لا يحسبن الإنسان الذين كفروا معجزين» ويرى الزمخشري أن المفعولين هما قوله (معجزين في الأرض) قال: «والمعنى: لا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا أحداً يعجز الله في الأرض حتى يطمعوا هم في مثل ذلك، وهذا معنى قويٌّ جيد»^(٧).

(١) التبيان (٢/٤١٢).

(٢) البحر المحيط (٤/٥٠٥).

(٣) الدر المصون (٥/٦٢٣).

(٤) إعراب القرآن (٣/١٤٦).

(٥) البيان (٢/١٩٩).

(٦) الدر المصون (٨/٤٣٥).

(٧) الكشف (٣/١٩٢).

وهذا فيه نظر؛ لأنه تعلق (في الأرض) بـ (معجزين) فلا يصح جعله مفعولاً.
وهكذا نجد أن الفراء يضعف قراءة حمزة (يحسبن) في الآيتين معاً، ويحكم بشذوذها وتبعه الزجاج^(١).

وقال النحاس في علة هذا التضعيف: « وما عَلِمْتُ أَحَدًا من أهل العربية واللغة بصرياً ولا كوفياً إلا وهو يَحْظَرُ أن تُقرأ هذه القراءة، فمنهم من يقول: هي لَحْنٌ لَّأنَّه لم يَأْتِ إِلَّا بمفعولٍ واحدٍ (ليحسبن) »^(٢). وهذا القول غير وجيه لسببين:

(١) أن قراءة حمزة (يحسبن) قراءة سبعية متواترة، وقد وافقه في هذه القراءة ابن عامر، وحفص عن عاصم، فلا يصح تضعيف قراءتهم، فالقراءة سنة متبعة لا يجوز ردّها لأنها تخالف قواعد النحويين.

(٢) أن حذف مفعولي ظنّ جائز في العربية وفي حذف أحدهما اختصار خلاف لكن رأي الجمهور هو الجواز يقول الأشموني: « أما حَذْفُهَا لدليل -ويسمى اختصاراً- فجائز إجماعاً..... وفي حذف أحدهما اختصاراً خلاف؛ فمنعه ابن مَلَكُون، وأجازه الجمهور ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾^(٣) في قراءة (يحسبن) بالياء آخر الحروف، أي: ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيراً »^(٤).

وهكذا بينا رفض الفراء وبعض المعربين، حذف مفعولي ظنّ وأخواتها، أو حذف أحدهما وما ترتب على ذلك من ردّهم لبعض القراءات المتواترة، وبيننا موقف النحويين من جواز هذا الحذف، هذا والله أعلم بالصواب.

(١) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٣٤١).

(٢) إعراب القرآن (٣/ ١٤٦).

(٣) سورة آل عمران (١٨٠).

(٤) شرح الأشموني (١/ ١٦٤).

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله الواحد الديان، على ما منح من أسباب البيان، وفتح عليّ من أبواب التبيان، وشرفني بصحبة كتابه القرآن، وجعل كل عسير عليّ سهلاً ودانياً، والصلاة والسلام على سيد ولد عدنان، أفصح العرب لغةً ولساناً، وأكرمهم نسباً وإيماناً، وعلى آله وصحبه ذوي الفضل والإحسان وبعد:

فقد أنس روعي، وأروى ضمأها صحبة كتاب الله العزيز طوال مدة إعدادي لهذا البحث فقد أمضيت مع آياته البينات وما فيها من نحو ولغة وقراءات، ما يربو على ثلاث سنوات، أتّنعّم فيها بجناته الوارفات، في كتاب معاني القرآن للفرّاء إمام الكوفيين في النحو والقراءات، في باب النواسخ من (كان) و(إن) و(ظنّ) وسائر الأخوات، وقد استوى البحث في تمهيد وستة فصول متواليات، وخاتمة لما سطرت في البحث من كلمات.

وقد خرجت فيها بنتائج مهمات، وهي:

أولاً: إن الفرّاء يقتصر في حديثه عن النواسخ على الوارد استعمالها في النص القرآني، وأعرض في كتابه عن ذكر النواسخ التي لم تذكر في القرآن وإنما ذكرت في كتب النحويين، كما رأينا مثلاً اقتصاره على الحديث في باب أفعال المقاربة على (كاد، طفق، عسى)، وفي باب ظنّ وأخواتها على ظنّ وحسب، جعل، رأى، علم) وهكذا في سائر أبواب النواسخ.

ثانياً: تميز الفرّاء في كتابه معاني القرآن بوضع مصطلحات نحوية جديدة تقابل المصطلحات البصرية، ولا سيما في باب النواسخ ومنها: «التقريب، لا التبرئة، العمد، الرد، الصلة والحشو، الفعل» وغيرها من المصطلحات التي ورد استخدامها عرضاً في أثناء الحديث عن مادة النواسخ.

ثالثاً: انفرد الفرّاء في معاني القرآن بآراء نحوية جديدة في باب النواسخ، تدل على صفاء ذهنه واتقاد عقله، منها على سبيل المثال:

١- إعمال الفعل التام (قعد) عمل الفعل الناسخ.

٢- معاملة مالك وما بالك وما شأنك معاملة كان وأخواتها.

٣- نصب الخبر بعد (ما) العاملة عمل (ليس) على نزع الخافض.

٤- إعمال (ليت) خاصة من بين أخوات (إنّ) النصب في جزأي الجملة الاسمية المبتدأ والخبر معاً.

رابعاً: عناية الفرّاء بإيراد الشواهد المختلفة من القراءات القرآنية، وكلام العرب شعراً ونثراً؛ لإثبات صحة تفسيره وتوجيهه لكثير من القضايا النحوية واللغوية الواردة في مادة النواسخ مما يدل بوضوح على سمة معرفته اللغوية بالنصوص والشواهد.

خامساً: أن هناك بعض آراء للفرّاء في مادة النواسخ التي وجدناها في كتب النحويين، ولم نجدها في كتاب معاني القرآن، وقد أشرنا إليها في مظانها، ولعلها من الآراء التي اشتملت عليها كتب الفرّاء المفقودة، ولا سيما كتابه «الحدود في النحو».

سادساً: تميز الفرّاء ببراعته النحوية ومقدرته على القياس والتحليل، والتنظير النحوي بين المسائل المختلفة ومثاله: ما عقد من تنظير بين العطف على اسم (لا) دون تكرارها، وبين العطف على المنادى دون تكرار حرف النداء.

سابعاً: أن الفرّاء يعمدُ إلى اختيار بعض الأوجه الإعرابية الواردة في القراءات المختلفة بقوله: وهذا الوجه أحب إليّ، والنصب أجود في العربية، وإني لا أشتهي ذلك وغير ذلك من العبارات، وهو في بعض الأحيان يذكر احتمال ورود قراءات في الآية لم يُقرأ بها فيقول: لو قرئ كذا لجاز، ولو قرئ كذا كان صواباً، ولو قرئ كذا كان وجهاً، وليس معنى ذلك أن الفرّاء يميز القراءة في القرآن بغير المروي كما اتهمه بعض العلماء بقولهم «ومن هنا رأيت الفرّاء يجوز القراءات التي تميزها الصنعة الإعرابية واللغوية فتراه يقول -في كثرة ظاهرة- لو قرأ بكذا كان صواباً»^(١) والفرّاء بريء من هذه التهمة

الباطلة، فهو من هو إماماً وفضلاً وعلماً بالقراءات، وإنما أراد بأقواله السابقة أن يتخذ من النص القرآني مورداً لتأصيل النحو العربي وتوسيع القول فيه باستيفاء أساليب الكلام العربي، ومسالك النطق الصحيح في كلامهم، وليس للقراءة به في القرآن؛ فهو لا يجرؤ على هدم الركن الأساسي من أركان القراءة المقبولة الواجبة الاتباع، وهو الرواية الصحيحة المتصلة بالسند بالرسول ﷺ.

ثامناً: وأخيراً نستطيع القول -بيقين وثقة-: إن الفرّاء في كتابه معاني القرآن استطاع أن يرسي قواعد النحو الكوفي في الآراء والمصطلحات، وقد تميز كتابه بالدقة في شرح المادة، واستيعاب الظواهر النحوية واللغوية، وهو في ذلك يطبعها بطابعه الكوفي الذي يتسم بسعة الرواية والسمع، والقياس والتخريج والتأويل والتقدير، وهو بهذا يجعل كتابه فخراً لعلماء العربية ولجهودهم الكثيرة لخدمة النص القرآني.

هذه نتائج عامة خلصت لي في هذا البحث، وظل في جعبتي توصيات أريد أن أوصي بها من باب التذكير، وأبثها برجاء وتمني لكل من يأتي من الباحثين ولهم مني مسبقاً الشكر الجزيل والعرفان بالجميل، وهي كالآتي:

الأولى: أن تنال أبواب النحو الأخرى في كتاب الفرّاء عنايةً واهتماماً وبحشاً وتقصياً وشرحاً للمادة النحوية فيها -كما نال كتاب سيبويه حظه الأوفر من العلماء والباحثين- فالفرّاء قسيم له؛ فإن كان الأول رأس المدرسة البصرية في النحو، فالثاني هو إمام المدرسة الكوفية. فها هنا لو تجمع معالم النحو الكوفي بآرائه ومصطلحاته، وأقوال علمائه في كتاب مستقل يُدرس جنباً إلى جنب مع النحو البصري، حتى لا يُندرس هذا العلم وتُحى معالمه، فنحن نجمع آراء الكوفيين وأقوالهم الموثقة من كتب النحويين البصريين، ومن الكتب التي عنيت بجمع الآراء من المدرستين، وليس من كتاب مستقل في النحو الكوفي.

الثاني: أن تنال شواهد معاني القرآن للفرّاء حظها من العناية والاهتمام -كما نالت شواهد الكتاب لسيبويه- فشواهد الكتاب في أشد الحاجة إلى دراسة متأنية، واسعة

ومتخصصة، نسبةً وشرحاً وبياناً وتحقيقاً في صحتها؛ لإثراء العربية بهذا الفيض الغزير، ولدفع ما يثيره بعض النحويين من شبه حول الشواهد الكوفية؛ ولبيان الصحيح والسقيم من هذه الشبه حتى يسلم الفكر النحوي من الاضطراب، ولا عجب في ذلك فالشواهد هي الدعامة التي يقوم عليها التأصيل والتقعيد النحوي في جميع مسائله وقضاياها. وبعد فقد حاولت جاهدةً توخي الدقة والصحة وقصد الإجابة وبلوغ الإفادة، لكن جهدي جهد بشري مقل لا يخلو من الأخطاء والزلات، والهفوات والكبوات، ورحم الله أحد السلف حين قال: «إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غُيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يُستحسن، ولو قُدم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر». وقد حاولت إعادة البحث قراءةً تارةً بعد تارة لتصويب خطئه وإصلاح معوجه، لكن حسبي ما قاله أحد علماء السلف: «لو أن كتاباً ألف غير القرآن سبعين مرة لوجد فيه خطأ» فإذا كان هذا هو قول وحال علماء السلف فكيف بي وأنا طالبة علم ما زلت أحبو في مدارج العلم، وأقتات على فُتات العلماء، وأتبع في مسيري خطاهم. فإن أكن قد أصبت المفصل كما يقولون فذاك بفضل من الله وحده، وإن كانت الأخرى فمن نفسي والشيطان، وحسبي أنها ما كانت غايتي ومبتغاي، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وختاماً أسأل الله العلي القدير الذي يَسِّر لي كتابة هذا البحث، مع شرف صحبة كتابه الكريم في بلده الحرام أن يحرم أجسادنا على النار، وأن يجعلنا من أهل الجنة الأبرار، وأن يتقبل عملي هذا في الصالحات، ويجعله مقبولاً عند أساتذتي الأفاضل أهل المكرمات، وأن ينال منهم صنوف التشريفات، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهارس

الفهارس

- ✧ فهرس الآيات القرآنية.
- ✧ فهرس الأحاديث النبوية.
- ✧ فهرس الأمثال.
- ✧ فهرس الأشعار.
- ✧ فهرس الأرجاز.
- ✧ فهرس المصادر والمراجع.
- ✧ فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ (١١)	١١	٢١٥
﴿وَزَكَرَهُمْ فِي ظُلُمَةٍ لَا يَبْصُرُونَ﴾	١٧	٢٦٨
﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾	٢٠	١٥٣
﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾	٤٦	٢٦٤
﴿فَأَقْضُوا أَنْفُسَكُمْ﴾	٥٤	٢٧٤، ٢٧٢
﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَانٌ﴾	٦٨	٢٥٢
﴿فَذَبِّحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (٧١)	٧١	١٤٥
﴿وَإِنَّ مِنَ الْجِبَارَةِ لِمَا يُنْفَجِرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لِمَا يَشَقُّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ﴾	٧٤	٢٢٠
﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾	١٠٢	٢٣٧
﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾	١٠٢	٢٨١
﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾	١٠٦	٣٧
﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾	١٥٨	٢٠١
﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِزْيِرِ﴾	١٧٣	٢١٣
﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾	١٧٧	٦٩
﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾	١٩٥	٣٠٤
﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾	١٩٧	٢٤٢
﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقْتِلَ﴾	٢٤٦	١١٤

الصفحة	رقمها	الآية
٢٥٣	٢٥٤	﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾
٤٣، ٣٩	٢٨٠	﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾
٤١، ٣٩	٢٨٢	﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجْرَةً حَاضِرَةً﴾
سورة آل عمران		
٧٤	١٣٧	﴿فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾
٥٤		﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾
٢٢٦	٢١	﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ.....﴾
١٨٦	٣٩	﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ.....﴾
٢٢٠	٧٨	﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُونُ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ﴾
٢٢٠	٩٦	﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾
٢٦٨	١٥٤	﴿يُظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾
٣١٨، ٣٠٥	١٨٠	﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾
٢٣٠	١٨٨	﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ﴾
سورة النساء		
١٦٧	٣	﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾
٤٠	١١	﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾
٢١٩، ١٦٧	٧٢	﴿وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾
١١٣	٨٨	﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ﴾
١٣٧	١٥٥	﴿فِيمَا نَقَضَهُمْ مِيثَقَهُمْ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
١٨٢	١٥٧	﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ﴾
٢١٥، ٢١٣	١٧١	﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾
سورة المائدة		
١٣٧	١٣	﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ مِثْقَهُهُمْ﴾
٢٠٢	٢٢	﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾
٢٠٧	٤٥	﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾
٢٠١، ٢٠٠، ٢٠٣	٦٩	﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَى﴾
٢٠٣	٦٩	﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾
١٣٨	١١٠	﴿إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾
١٤٧	١١٣	﴿نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا﴾
٦٧	١١٦	﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾
١٨٧	١١٧	﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي﴾
سورة الأنعام		
١٩٠	٥٤	﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾
١٣٨	٥٧	﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾
٢٣٢، ٢٣١	١٠٩	﴿قُلْ إِنَّمَا الْآلَايَةُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
٢٦٦	١١٢	﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾
٢٧٩، ٢٧٧	١١٧	﴿هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ﴾
٤٧	١٤٥	﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْنَةً﴾
٢٠١	١٦٢	﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾﴾

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الأعراف		
﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾	٣	٧٣
﴿فَمَا كَانَ دَعْوَانَهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بِأُسْنَاهُ إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾	٥	٥٤
﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ﴾	٨٢	٥٦
﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾	١٠٢	١٧١
﴿إِنَّا هَدَيْنَاكَ إِلَيْنَا﴾	١٥٦	٢٠١
﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾	١٨٦	٩١
﴿إِن أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾	١٨٨	١٣٩
﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أَمْثَلُكُمْ﴾	١٩٤	١٤٠
سورة الأنفال		
﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ ﴿٥﴾﴾	٥	١٨٤
﴿وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ ﴿١٤﴾﴾	١٤	١٨٦
﴿وَلَنَكَبِتُ اللَّهُ رَمَى﴾	١٧	٢٣٧
﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	١٩	١٨٣
﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ﴾	٣٢	٣٠٥، ٧٦
﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُ﴾	٤١	١٨٤
﴿إِنْ كُنْتُمْ ءَامِنْتُمْ﴾	٤١	٦٧
﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾	٥٩	٣١٤، ٣١٣
سورة التوبة		
﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ مُحَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَأَتَتْ لَهُ نَارُ جَهَنَّمَ﴾	٦٣	١٩٢

الصفحة	رقمها	الآية
١٩٣	٦٤	﴿يَحْذَرُ الْمُنْفِقُونَ أَنْ تَنْزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهِزْءُوا إِيَّاكَ اللَّهُ يُخْرِجُ مَا تَحْذَرُونَ﴾
١٤٧	١١٧	﴿مَنْ بَعْدَ مَا كَادَ يَزِيغُ﴾
سورة يونس		
١٨٣	٤	﴿إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ﴾
١٧٤	١٠	﴿وَعَاخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
٢٦٤	١٦	﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾
٨٦	٣٧	﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾
٢٣٨، ٢٣٧	٤٤	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾
٢٥٤	٦٢	﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾
٢٠٧	٦٣ - ٦٢	﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾
٢١١	٦٤	﴿لَهُمُ الْبُشْرَى﴾
١٨٢	٦٥	﴿وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾
١٣٨	٦٨	﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَنِ بِهَذَا﴾
سورة هود		
٩٨	٨	﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾
١٦٧	١١	﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَؤْفِقَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾
٢١٥، ٢١٣	١٢	﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾
٧٣	١٦	﴿وَبَطِلْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾
٢٥٧	٢٢	﴿لَا جَرَمَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْآخَسِرُونَ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
١٦٩	٤٨	﴿وَعَلَىٰ أُمَمٍ مِّمَّنْ مَعَكَ﴾
٢٨٩	٦٧	﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾
١١٢	٧٢	﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾
٢٧٤، ٢٧٢	١٠١	﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾
٢١٩، ١٣٩	١١١	﴿وَإِنَّ كَلًّا لَّمَّا لِيُوفِينَ﴾
١٠١	١١٨	﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِفِينَ﴾
سورة يوسف		
٦٧	٢٦	﴿إِنْ كَانَتْ فَمِصُّهُ قَدْ﴾
١٢٠، ١١٩، ١٢٢	٣١	﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾
١٠٧، ١٠١	٨٠	﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيَ أَبِي﴾
١٠٥، ١٠١	٨٥	﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُونُسُ﴾
١٩٨	٩٠	﴿قَالُوا أَيْنَ نَتَّكَ لَأَنْتَ يُونُسُ﴾
٢٦٠	٩٢	﴿لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾
٨٦	١١١	﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾
سورة الرعد		
١٩٧	١٣	﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾
١٠١	٣١	﴿وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾
٣٠٤	٤٣	﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾
سورة إبراهيم		
١٤٤	١٧	﴿وَلَا يَكَادُ يُسِغُهُ﴾
٦٧	٤٤	﴿أَوَلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الحجر		
﴿فِيمَ بُشِّرُونَ﴾ ٥٤	٥٤	١٧٣
﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَتُولَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ ٦٦	٦٦	١٨٧
سورة النحل		
﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسَوِّدًا﴾	٥٨	٩٤
﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾	٦٢	٢٦٠، ٢٥٨
﴿فَأَلْقُوا إِلَيْهِمُ الْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ ٨٦	٨٦	١٨٢
﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾	٩٢	٣٠٦، ٧٦
سورة الإسراء		
﴿فَنَقَعَدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾	٢٩	١١٧
سورة الكهف		
﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَرْيَيْنِ أَحْصَىٰ﴾	١٢	٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩
﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾	٦٠	١٠٦، ١٠١
سورة مريم		
﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾	٣٤	١٠٩
سورة طه		
﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾	١٥	١٥٣
﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَن﴾	٦٣	١٧٨
﴿إِنَّمَا صَعَوْا كَيْدَ سِحْرٍ﴾	٦٩	٢١٦، ٢١٣
﴿إِنَّهُ، مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾	٧٤	٢٩٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾	٨٩	١٧٥
﴿لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَكِفِينَ﴾	٩١	١٠٦، ١٠١
﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾ (١١٨)	١١٨	١٦٤
﴿وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ﴾	١٢١	١٥٤
سورة الأنبياء		
﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾	١٥	١٠٧، ١٠١
﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾	٦٥	٢٦٢
﴿وَحَرَّمْ عَلَى قَرَبِي أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾	٩٥	٣١٣
﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	٩٧	٢٩٣
سورة الحج		
﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ﴾	٤	١٩٠
﴿وَمَنْ يُدْرِ فِيهِ بِالْحَكَامِ يُظْلَمِ﴾	٢٥	٣٠٢، ٣٠١
﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا﴾	٣٧	١٤٧
﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ﴾	٤٦	٢٩٣
﴿وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	٥٥	١٠١
سورة المؤمنون		
﴿أَعِدُّوا أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ﴾ (٣٥)	٣٥	١٩٠، ١٩٢، ٢٢٨
سورة النور		
﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾	٣٥	١٤٩، ١٤٥
﴿زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾	٣٥	٢٥٠
﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُهُ، لَمْ يَكْدِ يَرْبُهَا﴾	٤٠	١٤٤

الآية	رقمها	الصفحة
﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ﴾	٥٧	٣١٣
سورة الفرقان		
﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾	٤٥	٢٦٢
﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَمًا﴾	٦٤	٤٠
﴿لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾	٧٣	١١٦
سورة الشعراء		
﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾	٥٠	٢٦٠
﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾	١٨٦	١٧١
سورة النمل		
﴿إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾	٩	٢٨٩
﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾	٥٦	٥٧
﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾	٧٢	١٥١، ٦٦، ١٥٧
سورة القصص		
﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾	٧٦	١٨٤
سورة الروم		
﴿فَسُبْحَنَّ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾	١٧	٤٠
﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ يُرِيكُمْ﴾	٢٤	٣١٥
سورة لقمان		
﴿يَبْنِيْ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾	١٦	٢٨٩
سورة الأحزاب		
﴿يَتَأَهَّلَ يَرْبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾	١٣	٢٦٠
﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾	٤٠	٢٣٧، ٨٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ﴾	٥٢	١٤٧
سورة سبأ		
﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾	٦	٧٦
﴿أَهْتُولَاءَ إِنَّا كُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾	٤٠	٧٥
﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَ الْغُيُوبِ﴾	٤٨	٢٠٨
سورة يس		
﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا﴾	٣١	٢٨٠، ٢٧٨
﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾	٤٧	١٣٩
سورة الصافات		
﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾	٤٧	٢٥٥
﴿أَنْ يَتَّبِعَهُمْ﴾	١٠٤-١٠٥	١٧٦
سورة ص		
﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾	٣	١٢٧
﴿وَوَلَّنْ دَاوُدُ أَنْمَا فَنَنَّهُ﴾	٢٤	٢٦٢
﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾	٣٣	١٥٦، ١٥٤
﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾	٦٤	٢٠٧
سورة الزمر		
﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُسْوَدَّةٌ﴾	٦٠	٢٩٤، ٩٤
سورة فصلت		
﴿أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ﴾	٤٠	١٩٧
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾	٤١	١٩٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًّى أُولَٰئِكَ يُنَادُونَ﴾	٤٤	١٩٦
﴿وَطَنُّوْا مَا لَهُمْ مِنْ نَّجِصٍ﴾ (٤٨)	٤٨	٢٦٢، ١٤٦
سورة الشورى		
﴿وَمَا يَذْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ (١٧)	١٧	٢٣١
سورة الزخرف		
﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾	١٧	٩٤
﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾	٧٦	٧٨، ٧٧
سورة الدخان		
﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ﴾ (٤٣) ﴿طَعَامُ الْأَثِيمِ﴾ (٤٤) ﴿كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ﴾ (٤٥)	٤٣-٤٥	١٤٤
سورة الجاثية		
﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾	٢٥	٥٦، ٥٥، ٥٤
﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾	٣٢	٢٠٧
سورة الأحقاف		
﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْ يَخْلُقْهُنَّ بِقَدْرِ﴾	٣٣	٣٠٠
سورة محمد		
﴿فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾	١٣	٨٨
﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾	٢٢	١٦١، ١٥٨
سورة الحجرات		
﴿عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ﴾	١١	١٥٧، ١٤٧

الآية	رقمها	الصفحة
سورة ق		
﴿فَقَبُولُ فِي الْبَلَدِ هَلْ مِنْ مَحِيصٍ﴾	٣٦	٨٨
سورة الواقعة		
﴿وَفَكَهَةٌ كَثِيرَةٌ ۖ لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾	٣٣-٣٢	٢٥٠
﴿لَا بَارِدٌ وَلَا كَرِيمٌ﴾	٤٤	٢٥١، ٢٥٠
سورة المجادلة		
﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾	٢	١١٩، ١٢٠، ١٣٥
سورة الحشر		
﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ﴾	١٧	٧٠، ٦٩، ٥٤
سورة الممتحنة		
﴿تَلْقُوتُ إِلَيْهِمْ بِالْمُودَةِ﴾	١	٣٠٠
سورة الجمعة		
﴿قُلْ إِنْ أَمُوتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾	٨	٢٢٧، ٢٢٥
سورة المنافقون		
﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾	١	١٨٥
﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ﴾	٤	٢٦٢
﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾	١٠	٩٠
سورة الملك		
﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾	٢٠	١٤١
سورة الحاقة		
﴿قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾	٤١	٧٣
﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾	٤٧	١٢٦

الآية	رقمها	الصفحة
سورة المعارج		
﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا قَبْلَكَ مُهْطِعِينَ﴾	٣٦	١١٣
سورة الجن		
﴿وَأَنَّا ظَنَنَّا أَن لَّنْ نَقُولَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾	٥	٢٦٣
﴿وَأَنَّا ظَنَنَّا أَن لَّنْ نُعْجِزَ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ﴾	١٢	٢٦٣
سورة المزمل		
﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾	٢٠	٣٠٧، ٧٧، ٧٦
سورة الإنسان		
﴿يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا﴾	٥	٦٢
سورة عبس		
﴿وَمَا يَذْكُرُكَ لَهُ، يَرْكَنُ ٣﴾	٣	٢٣١
سورة الانفطار		
﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾	١٧	٢٧٧
سورة الطارق		
﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	٤	١٣٧
سورة الفجر		
﴿وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا﴾	١٩	١٦٨
سورة العلق		
﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ ٦﴾	٦-٧	٢٧٢
﴿أَن رَّاهُ اسْتَغْنَى﴾	٧	٢٧٤، ٢٧٣
سورة القدر		
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ١﴾	١	١٨٥

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البينة		
﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُتَفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾	١	١٠٢
سورة القارعة		
﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾	١٠	٢٧٧
سورة الإخلاص		
﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	١	٢٩٣
﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾	٤	٦٠، ٥٩، ٥٨



فهرس الأحاديث النبوية

م	الحديث	الصفحة
١	من تأنى أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد	١٥٠
٢	أن رسول الله ﷺ قرأ: (والعين بالعين)	٢٠٨، ٢٠٧



فهرس الأمثال والأقوال

م	المثال	الصفحة
١	تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِيَّءِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ	٣١٥
٢	أَصْبَحْتَ نَظَرْتَ إِلَى ذَاتِ التَّنَانِيرِ	٦٨



فهرس الأشعار

م	القافية	القائل	البحر	الصفحة
الهمزة				
١	وماء	حسان	الوافر	٦٢
٢	بقاء	أبو زبيد الطائي	الخفيف	١٢٧
الباء				
٣	ولا أب	رجل من مذحج	الكامل	٢٥٠
٤	الأدب	بعض الفزاريين	البسيط	٢٨٨
٥	لغريب	ضائب بن الحارث البرجمي	الطويل	٢٠٠
التاء				
٦	تبيت	عمرو بن قعاس	الوافر	١٣٠
الحاء				
٧	قأح	-	الطويل	١٠١
٨	أبرح	عامر بن الحارث النميري	الطويل	٢٧٢
٩	يصلح	عامر بن الحارث النميري	الطويل	٢٧٢
الدال				
١٠	أسدا	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	٢٣٥
١١	مجيذا	خداش بن زهير	الوافر	١٠٥
١٢	كائد	كثير عزة	الطويل	١٤٩
١٣	مخلدي	طرفة	الطويل	٣١٥
١٤	ججود	المعري	الطويل	١٤٥
١٥	وتمود	المعري	الطويل	١٤٥
١٦	المسرد	دريد بن الصمة	الكامل	٢٦٤

م	القافية	القائل	البحر	الصفحة
الـرـاء				
١٧	وَتَأَزَّرَا	رجل من عبد مناة بن كنانة	الطويل	٢٤٩
١٨	قفرا	ذو الرمة	الطويل	١٠٢
١٩	تعقرا	النابعة الجعدي	الطويل	٧١
٢٠	بَشْرُ	الفرزدق	البسيط	١٢٥
٢١	تُنْتَظَرُ	زهير	البسيط	٢٣٨
٢٢	سَفْرُ	الفرزدق	الطويل	١٢٠
٢٣	أَحْقَرُ	-	الكامل	٢١٩
٢٤	اعتبارُ	-	الخفيف	٨٤
٢٥	وفرُ	حاتم الطائي	الطويل	٢٨٢
٢٦	مُكْفُورٍ	أبو زبيد الطائي	البسيط	٢٢٣
العـين				
٢٧	مُضَاعَا	عدي بن زيد	الوافر	٢٩٤
٢٨	مَصْرَعَا	-	الطويل	٢٢٢
٢٩	أَشْنَعَا	عمرو بن شأس	الطويل	٣٩
٣٠	نَقُوعَا	-	الطويل	٢٤٩
٣١	أَصْنَعُ	العجير السلولي	الطويل	٥٢
الفـاء				
٣٢	تَخْتَلَفُ	-	البسيط	٨٤
٣٣	خِلَافٍ	أبو قيس بن الأسلت الأنصاري	الوافر	٣٠٥
القـاف				
٣٤	وَعِنَاقَا	-	الطويل	٤٠
٣٥	العتيقُ	-	الوافر	١٣٣

م	القافية	القائل	البحر	الصفحة
٣٦	صَدِيقُ	-	الطويل	١٧٣
٣٧	عَتِيقُ	-	الطويل	١٧٣
٣٨	شَقَاقِ	بشر بن أبي خازم الأسدي	الوافر	٢٠٠، ٢٠٣
الـلـام				
٣٩	حَالُ	عدي بن زيد	الرمل	٦٧
٤٠	الثَّمَالَا	جنوب أخت عمرو ذي الكلب	المتقارب	١٧٣
٤١	شَمَالًا	جنوب أخت عمرو ذي الكلب	المتقارب	١٧٣
٤٢	فِيْخَذَلَا	-	الطويل	١٤٢
٤٣	مَهَلًا	الأعشى	المنسرح	١٩٨
٤٤	رَحْلُ	-	الطويل	١١٩
٤٥	والفشلُ	منازل بن ربيعة المنقري أو جرير	البسيط	٢٨٧
٤٦	أَصْلُ	-	الطويل	١١٩
٤٧	وينتعلُ	الأعشى	البسيط	١٧٥
٤٨	الأوَّلُ	القطامي	الكامل	٢٣٤
٤٩	وجَهْوُلُ	السموأل بن عادياء الغساني	الطويل	٧٢
٥٠	وأَوْصَالِي	امرؤ القيس	الطويل	١٠٢
المـيم				
٥١	لَصَمَمَا	المتلمس جرير بن عبد المسيح	الطويل	١٧٨
٥٢	غَنَمَاهُمَا	أبي أسيدة الديبيري	الطويل	٢٨٧
٥٣	مُقِيمُ	أمية بنت الصلت	الوافر	٢٥٠
٥٤	نَهِيمُ	أبو الجراح	الطويل	٣٠١
النـون				
٥٥	حصينا	-	الطويل	١٣٤

م	القافية	القائل	البحر	الصفحة
٥٦	القَرِينَا	عمرو بن شأس	الوافر	١٢٧
٥٧	مُيِّنٌ	-	الخفيف	١٠٣
٥٨	عَسَانِي	عمران بن حطان من رؤوس الخوارج	الوافر	١٥٩
٥٩	مُسْتَوِيَانِ	الفرزدق	الطويل	١١٩
٦٠	يَلْتَقِيَانِ	الفرزدق	الطويل	١١٩
٦١	المَجَانِينِ	-	المنسرح	١٤٢
الهـاء				
٦٢	مُنْتَهَاها	القحيف العقيلي	الوافر	٣٠٠
٦٣	مَصَادِرُهُ	-	الطويل	١٦٧
الـواو				
٦٤	يَغْضَبُوا	أبي أسماء الضَّرْبِيَّةِ	الكامل	٢٥٨ ، ٢٥٧
٦٥	سَارُوا	-	الوافر	٦٨
اليـاء				
٦٦	وَاقِيَا	-	الطويل	١٣٤
٦٧	مَتْرَاحِيَا	النابعة الجعدي	الطويل	١٣٥
٦٨	بَاقِيَا	المتنبي	الطويل	١٣٤

فهرس أنصاف الأبيات والأرجاز

م	القافية	القائل	البحر	الصفحة
الباء				
١	آئبا	تأبط شراً	البسيط	١٤٩
الراء				
٢	القطرُ	ذو الرمة	الطويل	١٠٣
٣	بسوَارِ	الأخطل	البسيط	١٣٣
القاف				
٤	لذو حنقٍ	-	البسيط	٢٢٣
اللام				
٥	مبذولُ	هشام أخو ذي الرمة	البسيط	٥٢
الميم				
٦	السَّلمُ	-	الطويل	١٧٠
٧	مُنْدم	محمد بن عيسى أو مهلهل بن مالك الكناني	الكامل	١٢٧
النون				
٨	حُقَّانِ	-	الهمز	١٧١
٩	أَوَانٍ	عمرو بن قعاس	الوافر	١٣٠

أنصاف الأرجاز:

م	القافية	القائل	الصفحة
الحاء			
١	يُمَصِّحَا	رؤبة	١٥٢
الذال			
٢	وَيَّيْدَا	الزبياء	٢٩٤
العين			
٣	رَوَّاجِعَا	العجاج	٢٣٥ ، ٢٣٤
الكاف			
٤	عَسَاكََا	رؤبة	١٥٩
الياء			
٥	حَيَّا	ابن ميادة	٦٠



فهرس الأرجاز

م	القافية	القائل	الصفحة
قافية الباء			
١	الْجَلْبَابُ	-	١١٦
٢	لَعَابُ	-	١١٦
٣	الْغَالِبُ	نفيل بن حبيب	٩٨
قافية الخاء			
٤	مُسْتَصْرَحُ	العجاج	٢٤٥
قافية الزاي			
٥	قَمِيْزَا	-	٢٣٦
قافية الضاء			
٦	مُحَرَّفَا	-	٢٣٦
قافية الـلام			
٧	عَمَلُ	ابن مالك	١٦٦
قافية النون			
٨	ضَغْنُ	ابن مالك	١٦٦
٩	رُكْنُ	ابن مالك	١٦٢
قافية الهاء			
١٠	فَقَلْتُ إِنَّهُ	ابن قيس الرقيات	١٨١
١١	وَأَلْوَمُهُنَّ	ابن قيس الرقيات	١٨١

فهرس المصادر والمراجع

* القرآن الكريم (جل منزله وعلا).

* ومن البحوث العلمية :

- ١- رسالة ماجستير بعنوان (السماع في معاني القرآن للفراء) للباحثة بدرية تركستاني، كلية الآداب والعلوم الإدارية، جامعة أم القرى.
- ٢- بحث بعنوان: (واو الثمانية في القرآن الكريم الحقيقة والوهم)، د/ علي النوري.
- ٣- الأحكام النحوية في القراءات القرآنية، رسالة دكتوراه في مرحلة الإعداد بإشراف د. علي النوري.

* الكتب المطبوعة :

- أبوزكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة: د/ أحمد مكي الأنصاري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ونشر الرسائل الجامعية، القاهرة ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
- أبو علي الفارسي: د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة نهضة مصر، القاهرة.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: لشهاب الدين الدمياطي، حققه د/ شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٠م.
- آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث: د/ خليل عمايرة، دار البشير، عمان.
- أساس البلاغة: لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

- أسرار العربية: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد عبيد الله الأنباري، تحقيق / محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس تحقيق د/ زهير غازي، زاهد عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- الأعلام: لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ١٩٧٩م.
- أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: لجمال الدين القفطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: للإمام الشيخ أبي البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: للإمام أبي محمد عبد الله بن جمال الدين يوسف بن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف محمد محي الدين عبد الحميد القاهرة، دار الطلائع ٢٠٠٩م
- البحر المحيط: لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، دراسة وتعليق وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، علي محمد معوض، د/ زكريا عبد المجيد النوت و د/ أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- البداية والنهاية: للحافظ ابن كثير الدمشقي، مكتبة المعارف، بيروت - مكتبة النصر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٦٦ م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي: لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الاشبيلي السبتي، تحقيق د/ عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق د/ طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة العامة للكتاب، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- تاريخ بغداد ومدينة السلام: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
- التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق سعد كريم الفقي، دار اليقين المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البقاء العكبري، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ.
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد: للشيخ جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق د/ عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- تهذيب التهذيب: للإمام الحافظ الحجة شيخ الإسلام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٧ هـ.

- تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد الأزهرى، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مراجعة: محمد علي النجار، الدار المصرية، للتأليف والترجمة ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، مطبعة الحلبي، مصر الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- الحجة في القراءات السبع: لابن خالوية تحقيق د/ عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- الحجة في علل القراءات السبع: لأبي علي الفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف، ود/ عبدالفتاح شلبي، مراجعة: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- خزانة الأدب ولب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، د/ محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- الدر المنصون في علوم الكتاب المكنون: لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمن الحلبي، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: للشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق/ عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- ديوان ابن قيس الرقيات: تحقيق وشرح د/ محمد يوسف نجم، دار بيروت، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٣٧٨هـ-١٩٥٨م.
- ديوان ابن ميادة: جمعه وحققه/ حنا جميل حداد، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
- ديوان الأخطل شرح عبد الرحمن المصطاوي: دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- ديوان الأعشى: ميمون بن قيس، قدم له وشرحه د/ محمد حسين، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، القاهرة.
- ديوان العجاج: راويه/ عبدالملك بن قريب الأصمعي، شرح وتحقيق/ عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت.
- ديوان الفرزدق قدم له: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.
- ديوان المتنبي: تعليق د/ عبد الوهاب عزام، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٦٣هـ-١٩٤٤م.
- ديوان امرئ القيس: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٦٤م.
- ديوان حاتم الطائي: صَنَعَةُ يحيى بن مدرك الطائي، رواية هشام بن محمد الكلبي، دراسة وتحقيق: د/ عادل سليمان جمال، مطبعة المدني، القاهرة.
- ديوان حسان: تحقيق عبد الله سنده، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

- ديوان ذي الرمة: شرح: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى: تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، بيروت-لبنان، ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م.
- ديوان عامر بن الحارث النميري (جران العود): رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق/ حمودي القيسي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في العراق، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
- ديوان عدي بن زيد: جمع وشرح حسن نور الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- ديوان عمرو بن شأس الأسدي، تحقيق د/ يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ديوان كثير عزة: تحقيق د/ إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- السبعة في القراءات: لأبي بكر بن مجاهد تحقيق د/ شوقي ضيف دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: للمؤرخ الفقيه الأديب أبي الفلاح عبدالحى بن العماد الحنبلي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- شرح ابن عقيل قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.
- شرح التسهيل: لابن مالك جمال الدين محمد الطائي الأندلسي، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد و د/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شرح الرضي على الكافية: تعليق يوسف حسن عمر منشورات جامعة بنغازي ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- شرح المفصل: لموفق الدين بن يعيش، قدم له ووضع حوامشه وفهارسه د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- شرح قطر الندي وبل الصدى: تصنيف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندي لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة ٢٠٠٩م.
- طبقات المفسرين: للحافظ شمس الدين محمد بن علي الداودي، تحقيق علي محمد عمر، الناشر مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- طبقات النحويين واللغويين: لأبي بكر محمد الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
- طبقات فحول الشعراء: لأبي عبيد القاسم محمد بن سلام، تحقيق/ محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٧٤م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه: لابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت-لبنان، الطبعة الرابعة ١٩٧٢م.

- غاية النهاية في طبقات القرّاء: لشمس الدين محمد بن الجزري، نشره: برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ-١٩٣٢م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، مؤسسة الريان، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- الفهرست: لمحمد بن إسحاق النديم، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- الكتاب: لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ضبط وتوثيق أبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي بيروت، لبنان، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لمؤلفه أبي محمد مكّي ابن أبي طالب القيسي تحقيق د/ محي الدين رمضان مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- لسان العرب: للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- مجالس العلماء: لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبدالسلام هارون، طبعة مكتبة الخانجي، بمصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- مجالس ثعلب: لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة-مصر.

- مجمع الأمثال: لأبي الفضل أحمد الميداني، تحقيق د/ قصي الحسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، بتحرير الحافظين الجليلين: العراقي وابن حجر، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق/ محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة الثانية ٢٠١٠م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق/ عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد إبراهيم الطبعة الثانية.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: لابن خالويه، نشرة برجستراسر، عالم الكتب، بيروت.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د/ مهدي المخزومي، مطبعة دار الرائد العربي، بيروت-لبنان.
- المذكر والمؤنث: للفرّاء تحقيق د/ رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، بالقاهرة، ١٩٧٥م.
- مراتب النحويين: لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق وتعليق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.
- المسائل المنثورة: لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق/ مصطفى الحدي، مجمع اللغة العربية، دمشق.

- المساعد على تسهيل الفوائد: شرح الإمام بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ محمد كامل بركات، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- مشكل إعراب القرآن: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- معاني الحروف: لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق د/ عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق للنشر، جدة، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- معاني القرآن وإعرابه: للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السّري تحقيق د/ عبدالجليل عبده شلبي، دار الحديث القاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، والجزء الثالث بتحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة: علي النجدي ناصف، دار السرور، بيروت-لبنان.
- معاني القرآن: للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، دراسة وتحقيق د/ عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- معجم الأدباء: للشيخ شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: وضعه محمد فؤاد عبدالباقي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: للإمام أبي محمد عبدالله بن هشام الأنصاري، تحقيق د/ مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه/ سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٦٩م.

- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: لأحمد مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- المقرب: لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الحضرمي، الإشبيلي، تحقيق / أحمد عبد الستار الجوّاري، وعبد الله الجبوري، المكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
- المقصور والممدود: للفرّاء، تحقيق عبد الله الإله نبهان، ومحمد خير البقاعي طبعة دار قتيبة، دمشق، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، مصر.
- نتائج الفكر في النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن عبد الله السهيلي، تحقيق د/ محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- النحو وكتب التفسير: د/ إبراهيم بن عبد الله رفيدة، الدار الجماهيرية، ليبيا، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ-١٩٩٠م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: للشيخ محمد الطنطاوي، تحقيق / أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- النشر في القراءات العشر: للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، صححه وراجعه علي محمد الضبّاع، دار الفكر، القاهرة.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق / عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- نكت الانتصار لنقل القرآن: لأبي بكر محمد الباقلاني، تحقيق د/ محمد زغلول سلام، طبعة منشأة المعارف، الاسكندرية.
- النوادر في اللغة: لأبي زيد بن سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، مع ملحقات خاص بزيارات نسخة عاطف أفندي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- هدية العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين: لإسماعيل باشا البغدادي، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٥٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأبي العباس شمس الدين، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٦٧هـ-١٩٤٩م.



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	ملخص البحث باللغة العربية
٤	ملخص البحث باللغة الإنجليزية
٦	المقدمة
٧	أسباب اختيار الموضوع
٨	أهداف البحث
٨	حدود البحث
٨	خطة البحث
١٠	منهج البحث
١١	صعوبات البحث
١٢	الدراسات السابقة
١٤	التمهيد
١٥	أولاً: التعريف بالمؤلف (الفرّاء)
١٥	اسمه ونسبه
١٥	كنيته
١٥	تلقبيه بالفرّاء
١٦	مولده
١٦	حياته

الصفحة	الموضوع
١٦	رحلته في طلب العلم
١٧	علمه
١٨	صفاته
١٨	مذهبه الديني
١٩	شيوخه
٢٠	تلاميذه
٢١	منزلته العلمية
٢٢	آثاره ومصنفاته
٢٩	وفاته
٣٠	ثانياً: التعريف بالمؤلف كتاب (معاني القرآن)
٣٠	عنوان الكتاب
٣٠	سبب تأليفه
٣١	روايات الكتاب
٣٢	موضوع الكتاب
٣٣	أهمية الكتاب ومكانته العلمية
٣٣	منهج الكتاب
٣٤	أهم سمات الكتاب
٣٧	ثالثاً: التعريف بمصطلح النواسخ لغة واصطلاحاً

الصفحة	الموضوع
٣٨	الفصل الأول: كان وأخواتها
٣٩	(كان) وأخواتها بين التمام والنقصان
٤٧	القول في (كان) مع جملة الاستثناء
٥٤	كان اسمها وخبرها
٥٤	أ) تقديم الخبر على الاسم إذا كانا معرفتين
٥٨	ب) مجيء خبر (كان) نكرة أو شبه جملة
٦٢	ج) مجيء اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة
٦٦	د) مجيء خبر (كان) جملة فعلية فعلها ماضٍ
٦٩	تقديم خبر ليس على الاسم
٧٣	تقديم خبر (كان) عليها
٧٦	توسط ضمير الفصل بين اسم (كان) وخبرها
٨٢	دخول (الواو) على خبر النواسخ
٨٦	حذف (كان) وبقاء عملها
٩٠	حذف واو (أكون) دون الجزم
٩٤	عمل (ظلّ)
٩٧	(ليس) بين الفعلية والحرفية
١٠١	ما يعمل عمل (كان) بشرط تقدم نفي أو شبهه
١٠٩	ما يجري مجرى (كان) من أسماء الإشارة
١١٣	ما يجري مجرى (كان) من أساليب أخرى

الصفحة	الموضوع
١١٦	استعمال (قعد) فعلاً ناسخاً
١١٨	الفصل الثاني: الأحرف النافية العاملة عمل ليس (ما - لا - لات - إن)
١١٨	(ما - لا - لات - إن)
١١٩	(ما) الحجازية العاملة عمل (ليس)
١٢٤	تقديم خبر (ما) على اسمها
١٢٧	(لات) العاملة عمل (ليس)
١٣٣	(لا) العاملة عمل (ليس)
١٣٧	(إن) النافية العاملة عمل (ليس)
١٤٣	الفصل الثالث: أفعال المقاربة
١٤٤	كاد ومعناها
١٤٧	عمل كاد
١٥١	خبر (كاد) جملة فعلية فعلها مضارع
١٥٤	طفق ومعناها
١٥٧	جمود (عسى، وكاد) واتفاقهما في أن يكون خبرهما جملة فعلية فعلها مضارع
١٦١	حركة السين في الفعل (عسى) عند إسناده إلى الضمائر
١٦٣	الفصل الرابع: الحروف المشبهة بالأفعال (إنّ) وأخواتها
١٦٣	(إنّ) وأخواتها

الصفحة	الموضوع
١٦٤	عمل (إنّ) وأخواتها
١٦٧	عمل (إنّ) المخففة من الثقيلة
١٧٣	عمل (أنّ) المخففة من الثقيلة
١٧٨	القول في مجيء اسم (إنّ) مرفوعاً
١٨٢	كسر همزة (إنّ)
١٨٦	فتح همزة (أنّ)
١٩٠	جواز الكسر والفتح في همزة (إنّ)
١٩٦	حذف خبر (إنّ)
٢٠٠	العطف على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر
٢٠٧	التابع بعد اسم (إنّ) وخبرها
٢١٣	اتصال (ما) بـ (إنّ) وأخواتها
٢١٩	دخول لام الابتداء على خبر (إنّ) أو على اسمها المؤخر
٢٢٢	دخول (اللام) على معمول خبر (إنّ) المتقدم
٢٢٥	دخول الفاء على خبر (إنّ)
٢٢٨	تكرار (أنّ)
٢٣١	القول بمجيء (أنّ) بمعنى (لعل)
٢٣٤	(ليت) العاملة عمل (إنّ)
٢٣٧	(لكنّ) بين الإعمال والإهمال

الصفحة	الموضوع
٢٤١	الفصل الخامس: (لا) النافية للجنس أو (لا التبرئة)
٢٤٢	مسماها وعملها
٢٤٩	تكرار (لا) العاملة عمل (إن)
٢٥٥	الفصل بين (لا) وبين معمولها بالجار والمجرور
٢٥٧	استخدام (لا جرم) وإعرابها
٢٦١	الفصل السادس: (ظنّ وأخواتها)
٢٦٢	معاني (ظنّ) وأخواتها
٢٦٦	عمل (ظنّ) وأخواتها
٢٧٢	عمل أفعال القلوب فيما اتحد فاعله ومفعوله معنى
٢٧٧	تعليق (ظنّ وأخواتها) عن العمل
٢٨٣	إلغاء (ظنّ) وأخواتها
٢٨٩	الصور الواردة لمفعولي (ظنّ) وأخواتها
٢٨٩	أ) القول بمجيء ضمير الشأن مفعولاً أولاً
٢٩٤	ب) مجيء المفعول الثاني جملة اسمية
٢٩٨	ج) وقوع اسم الإشارة نائباً عن مفعولي (ظنّ)
٣٠٠	د) زيادة الباء في مفعولي (ظنّ) وأخواتها:
٣٠٥	توسط ضمير الفصل بين مفعولي (ظنّ) وأخواتها
٣١٣	حذف مفعولي (ظنّ) وأخواتها أو أحدهما

الموضوع	الصفحة
الخاتمة	٣٢٠
الفهارس	٣٢٥
فهرس الآيات القرآنية	٣٢٦
فهرس الأحاديث النبوية	٣٤٠
فهرس الأمثال والأقوال	٣٤١
فهرس الأشعار	٣٤٢
فهرس أنصاف الأبيات والأرجاز	٣٤٦
فهرس الأرجاز	٣٤٨
فهرس المصادر والمراجع	٣٤٩
فهرس الموضوعات	٣٦١

